

العلاقات الأميركية الروسية

بعد الحرب الباردة

طارق محمد ذنون الطائي





العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة

طارق محمد ذنون الطائي



مكتبة نرجس PDF

www.narjes-library.blogspot.com



مركز حمورابي

www.narjeslib.com | nc832006@yahoo.com

- اسم الكتاب: العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة
- تأليف: طارق محمد ذنون الطائي
- الطبعة الأولى: تشرين الثاني (نوفمبر) 2012
- تصميم الغلاف: 
- التضييد: هوساك كومبيوتر برس
- رقم الإيداع الدولي: 9 - 099 - 426 - 614 - ISBN 978
- جميع الحقوق محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

• لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال من دون إذن خطي مسبق من مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

- الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
المقر العام: بغداد: عرصات الهندية - مجاور مطعم الريف الإيطالي - هاتف: 10234002 78 964+
بيروت: طريق المطار - قرب المكتب الاستشاري - بناه عاميا - ط 3 - هاتف: 844384 76 961+ - 824176 1 961+
E-mail: hcrs2006@yahoo.com Website: <http://www.hcrsiraq.com/om/>

- التوزيع: دار المعجزة البيضاء للنشر والتوزيع
هاتف: 341211 1 961+ بيروت - لبنان

مقدمة المركز

بعد إنكفاء الإتحاد السوفيتي وتفكك منظومته الاشتراكية فيما بعد، على وقع عوامل عدة بعضها داخلياً، وأخر خارجياً، جزء منه جاء على وفق استراتيجية تركيع لهذه القوة، التي ظلت تمثل محمداً أساس وعدو حتى وأُنْ كان أحياناً موهوم، في أنبعاث الهيمنة الأميركية لقيادة العالم كقطب أوحده، في نظام دولي جديد صاغته الولايات المتحدة وتوابعها الاوربية، وهو ما أدخل العالم كله تحت سطوة القطبية الواحدة.

لهذا ورثت روسيا الاتحادية من الإتحاد السوفيتي السابق، بعضاً من عوامل قوته وجزء كبيراً من عوامل ضعفه، فكانت روسيا في العقد الأخير من القرن العشرين، دولة طيعة بقدر ما قدر لها من ذلك، عادت فيه القهقري إلى الوراثة حتى إلى ما قبل القيصرية، وهو ما استثمارته الولايات المتحدة الأميركية كفرصة سانحة كانت ترتبها، فنفذت ما نفذته تحت لواء الأجماع الدولي، في ظن كبير منها، أنها تستطيع تقزيم الدب الروسي وترويضه، حتى وأن أعتمدت قضم أطرافه ومواطني، قديمه الموروثة من العهد السوفياتي رويداً رويداً.

لقد شكلت الاستراتيجية الأميركية المبنية على فكرة الاستباق المرتكز على القوة الصلبة، حتى وأن كان على النوايا، عامل أستفزاز ودفع باتجاه الصحو الروسية، والتي ولجت بوضوح من خلال قيادة روسيا في عهدي (بوتين - مدفيديف)، والتي

بدأت بوضع لمسات الصعود الروسي الجديد، كقوة كبرى من جديد، وكان روسيا قد استطاعت امتصاص الصدمة، ومن ثم النهوض من جديد، لتوقف فرصة التفرد الأمريكي بالقرار الدولي.

من هنا كانت رغبة مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، في تبني طبع ونشر هذه الرسالة، التي عالجت في مضامينها التوجهات الاستراتيجية في العلاقات الأميركية - الروسية لما بعد 2003، الذي هو عام الإحتلال الأميركي للعراق.

إن العلاقات الأميركية - الروسية لا يمكن لها أن تدوم على وتيرة واحدة، فالدولتين هما من الدول الكبرى على مستوى العالم، ولهما مصالح هنا وهناك، والصراع الخفي والمعلن بينهما، قائم سواء أكان المنهج اشتراكياً أم رأسمالياً، والولايات المتحدة على الأقل، لا تخفي توجسها من العودة الروسية إلى الساحة الدولية، لا سيما وأنها لازالت تحتفظ بالكثير من عوامل القوة العسكرية الموروثة، كما أن السلوك الأمريكي في التفرد بالقرار الدولي، قد وفر من دون أدنى شك فرصة لروسيا الاتحادية ودول أخرى، في مجابهة هذا الدور، ساندها في ذلك الصورة المختزنة لشعوب العالم، لهذا السلوك الامبراطوري الذي تجاوزته البشرية.

إن نمط العلاقات الأميركية - الروسية يظل محكوماً بالتطورات على المستوى العالمي، من خلال صعود قوى جديدة، طالماً أن مساحة الرفض للسياسات الأميركية في ازدياد، وفي ظل أزمة اقتصادية حدت من التطلع الكوني، المشفوع بكلفة ربما لا يستطيع الاقتصاد الأمريكي الإستقواء على حملها، في ظل صراع اقتصادي محتدم مع الصين لقيادة العالم اقتصادياً.

لهذا كله ستكون روسيا الاتحادية في سياستها الخارجية، إزاء الولايات المتحدة الأميركية، أكثر ثباتاً في المحافظة على مصالحها، وعدم المساس بموقعها كدولة كبرى، وهو ما سيعرض هذه العلاقات للمد والجزر.

إدارة مركز حمورابي

مقدمة المؤلف

أدت التحولات الدولية والإقليمية التي تعرض لها العالم منذ التسعينيات من القرن الماضي وما نتج عنها من انعكاسات سلبية وإيجابية، إلى زيادة دور قوى دولية أخرى غير الولايات المتحدة الأميركية على الصعيد العالمي، وأخذت هذه القوى تنادي بضرورة البحث عن سبل جديدة للقيادة العالمية والخروج عن النمط السائد حالياً. وهذا ما أزعج الولايات المتحدة الأميركية التي تعد القطب المهيمن والدولة الأقوى في العالم، لما لها من تأثيرات سلبية في تقليل وتراجع المصالح التي تجنيها من هذه السيطرة، حتى أخذت تمارس الكثير من السياسات في سبيل البقاء في مكائنها الحالية. ومنها أداة الحرب.

وبفعل تلك التحولات، بدأ الحديث عن أهمية إيجاد قوة دولية أخرى غير الولايات المتحدة الأميركية لتملأ الفراغ الذي خلفه تفكك الاتحاد السوفيتي، ولتعيد التوازن إلى النظام الدولي. ومن بين أكثر القوى المرشحة لاحتلال هذه المكانة هي روسيا الاتحادية بوصفها قوة دولية صاعدة ومتقدمة. ذلك لأن الأوضاع الجديدة التي تمر بها روسيا الاتحادية، والتي تجعلها تتجه نحو الصعود حيث تبلور الدور السياسي والاقتصادي المنبثق عن ثقلها ومكائنها، سينعكس حتماً على سياستها على الصعيد العالمي وربما يكون عاملاً معرقلاً للسياسات الأميركية بتأثير الواقع المعاش. والحقيقة أن تلك التحولات لم تفرز روسيا الاتحادية بوصفها قوة دولية ذات تأثير

ونفوذ على الصعيد العالمي فحسب، بل هناك قوى دولية مثل الصين واليابان والهند، التي تجاوز بعضها التأثير الإقليمي إلى التأثير الدولي وبعضها الآخر في مرحلة التجاوز، وإن لم تستكمل عوامل القوة لديها مثلما هو الحال مع روسيا الاتحادية.

وتحاول روسيا الاتحادية الوصول مرة أخرى إلى قمة الهرم الدولي وأخذ مكانتها السابقة وقد اتضح ذلك بشكل جلي في مجموعة من المعطيات الدولية لعل من أبرزها الحرب الروسية الجورجية (2008/8/8) ومواقفها من الثورات العربية وسلوكها في الأمم المتحدة. وكما أثبت التاريخ إن التغير في الساحة الدولية بمعنى التحول من وضع سائد إلى وضع آخر بات يمثل ظاهرة واقعية تتغذى عبر الزمن، فإن الوضع الدولي لا يمكن أن يستقر على حال معين إلى مراحل زمنية طويلة جداً ولا سيما عالم اليوم يتسم بالديناميكية والسرعة في التغير فضلاً عن خروج معيار القوة من الجانب العسكري ليشمل جوانب أخرى مثل الاقتصاد والسياسة والثقافة والمعلوماتية.... الخ.

ومن خلال ذلك وجدت روسيا الاتحادية بقيادة الزعامات الجديدة (فلاديمير بوتين و دميتري مدفيدف) في رؤيتها لمكانة روسيا الاتحادية، طريقها في البزوغ والصعود إلى قمة الهرم الدولي لتنفيذ سياساتها الخارجية والداخلية من ناحية، وتوسيع موضع قدمها على المستوى الدولي من ناحية أخرى.

وتأتي أهمية هذا الكتاب من محاولته لرصد الأحداث المستقبلية على الساحة الدولية وتحليلها واستشراف حقيقة العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة بجوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية كافة، وإيضاح نمط هذه التغيرات التي يمكن أن تحصل وهل يكون النظام الدولي القادم متعدد الأقطاب فعلياً أو يكون نظام قطبين فقط بتمثيل روسيا الاتحادية قطبا دوليا أمام الولايات المتحدة؟.

كذلك تمتاز العلاقات الأميركية الروسية بنوع من التعقيد والتشابك وذلك بسبب كثرة المتغيرات المؤثرة فيها واتساعها الكبير كما أن كيفية ونوعية هذه العلاقة

(إيجاباً أو سلباً) تؤثر في الكثير من سياسات الدول الأخرى في العالم وبمجموعها في الأمم المتحدة. وقد أدى هذا التعقيد إلى أن يكون مستقبل هذه العلاقة غير واضح المعالم مما جعلها موضع الاختلاف، والسؤال الذي يطرح: كيف ستكون هذه العلاقات في المستقبل القريب والبعيد، فقد تضاربت الآراء عند الجواب بين قائل باستمرارها إلى قائل بالتغيير أو الاستمرار والتغيير في آن واحد إلى قائل بالتوتر والصراع و التعاون و التنافس، وقد دفع هذا إلى بروز اشكالية واضحة في هذه العلاقة وهي عدم وضوح مستقبلها والذي حاولنا ومن خلال إثبات الفرضية الاقتراب من توضيح ملامحها وتقليل التعقيد حولها.

ان تفكك الاتحاد السوفيتي أثر على العلاقات الأميركية الروسية، فقد انتج الواقع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة بيئة دولية جديدة تمثل بسيطرة الولايات المتحدة على التفاعلات الدولية بجوانبها كافة، الامر الذي انعكس على طبيعة العلاقات الأميركية الروسية، بل أصبحت هذه العلاقة غير متكافئة وتحديداً خلال مدة التسعينيات من القرن الماضي، ولكن بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين ومن بعده دميتري مدفيدف إلى السلطة في روسيا الاتحادية بدأت العلاقات الروسية الأميركية تأخذ منحى آخر. وفي ضوء ذلك ينطلق الكتاب ينطلق من فرضية مفادها ان محاولة روسيا الاتحادية تدعم عناصر القوة وتقليص عناصر الضعف لديها، وبما يؤهلها ذلك لتعزيز مكانتها الدولية في مواجهة الهيمنة الأميركية، مما ينعكس على طبيعة العلاقة الاستراتيجية القائمة مع الولايات المتحدة سلباً وإيجاباً، بل إن ذلك يساهم في تحديد الاتجاهات المستقبلية لهذه العلاقة. ولإثبات هذه الفرضية تمت الإجابة عن السؤالات الآتية: ما هو تأثير عامل التاريخ في هذه العلاقة؟ ما مدى تأثير انهيار القطب السوفيتي فيها؟ وما هي مقومات هذه العلاقة؟ وماهي القضايا الرئيسية التي تؤثر في هذه العلاقة؟ وما هي المشاهد المستقبلية لتلك العلاقة وأي منها يأخذ مكانه الأرجح (الصراع، التنافس، التعاون) في العلاقات الأميركية الروسية في القرن الواحد والعشرين.

واخيراً لابد من القول إنَّ العطاء من أنبل السجايا التي يتحلى بها الأفاضل من

الخلق، وأعظم عطاء ذلك الذي يمنح بلا مقابل، (عطاء الأستاذ) ولذلك أتقدم بالشكر والتقدير إلى استاذي القدير الدكتور صلاح حسن محمد، الذي لم يتوانَ برغم مشاغله الكثيرة من أفراد جهده ووقته لرغد هذا الكتاب بملاحظاتة السديدة وآرائه العلمية لإغنائه وإظهاره بأتم صورته. وأتقدم إلى الدكتور سمرّد زكي الجادر والدكتور محمود سالم السامرائي والدكتور طارق محمد طيب والامتاذ صلاح سليم بالشكر والتقدير والتبجيل لإغناء الكتاب بالملاحظات العلمية القيمة.

طارق الطائي

المحتويات

5 مقدمة المركز
7 مقدمة المؤلف

الفصل الأول:

تطور العلاقات الأميركية الروسية

19 المبحث الأول : العلاقات الأميركية السوفيتية خلال الحرب الباردة
 المبحث الثاني : العلاقات الأميركية الروسية
32 بعد الحرب الباردة (1991 - 2000)
42 المبحث الثالث: العلاقات الأميركية الروسية بعد أحداث 2001/9/11

الفصل الثاني:

مقومات العلاقات الأميركية الروسية

66 المبحث الأول: المقومات السياسية للعلاقات الأميركية الروسية
66 المطلب الأول : توسيع حلف شمال الأطلسي
71 المطلب الثاني: إصلاح الأمم المتحدة

- 75 المطلب الثالث: تشكل النظام الدولي
- 81 المطلب الرابع: أحداث 2001/9/11 والحرب على (الإرهاب)
- 85 المطلب الخامس: الديمقراطية وحقوق الإنسان
- 90 المبحث الثاني: المقومات الاقتصادية للعلاقات الأمريكية الروسية
- 90 المطلب الأول: التبادل الاقتصادي والتجاري
- 95 المطلب الثاني: النفط والغاز (أمن الطاقة)
- 101 المطلب الثالث: روسيا الاتحادية ومنظمة التجارة العالمية
- 104 المبحث الثالث: المقومات العسكرية في العلاقات الأمريكية الروسية
- 112 المطلب الثاني: القواعد العسكرية في آسيا الوسطى
- 118 المطلب الثالث: الاتفاقيات الاستراتيجية الثنائية:
- 124 المطلب الرابع: تجارة السلاح وآثارها الاستراتيجية
- 129 المطلب الخامس: أسلحة الدمار الشامل

الفصل الثالث:

القضايا الرئيسية في العلاقات الأمريكية الروسية

المبحث الأول: القضايا الاستراتيجية الدولية

- 157 (مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي أنموذجاً)
- 157 المطلب الأول: ماهية مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي
- 158 المطلب الثاني: مشروع الدرع الصاروخي والفكر الاستراتيجي الأمريكي
- 162 المطلب الثالث: أبعاد مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي
- 172 المطلب الرابع: رؤية مستقبلية لمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي
- 179 المبحث الثاني: القضايا السياسية الدولية (الملف النووي الإيراني أنموذجاً)
- 180 المطلب الأول: ماهية البرنامج النووي الإيراني

181	المطلب الثاني: دوافع البرنامج النووي الإيراني
	المطلب الثالث: أبعاد الملف النووي الإيراني وآثارها
184	في العلاقات الأميركية الروسية
	المطلب الرابع: انعكاسات البرنامج النووي الإيراني
193	على مستقبل العلاقات الأميركية الروسية
202	المبحث الثالث: القضايا الاقتصادية الدولية (منطقة بحر قزوين أنموذجاً)
202	المطلب الأول: ماهية منطقة بحر قزوين
204	المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة بحر قزوين
	المطلب الثالث: أبعاد السيطرة على منطقة بحر قزوين
208	وآثارها في العلاقات الأميركية الروسية
	المطلب الرابع: انعكاسات السيطرة على بحر قزوين
217	على مستقبل العلاقات الأميركية الروسية

الفصل الرابع:

مستقبل العلاقات الأميركية الروسية

242	المبحث الأول: مشهد الصراع
256	المبحث الثاني: مشهد التنافس
268	المبحث الثالث: مشهد التعاون
285	الخاتمة

تطور العلاقات الأميركية الروسية

تطور العلاقات الأميركية الروسية

مرت العلاقات الأميركية الروسية بمراحل عديدة، وكان لكل مرحلة انعكاسها على هذه العلاقة بالسلب أو بالإيجاب طبقا لطبيعة المرحلة والواقع الدولي السائد، ولذلك نُقسم هذا الفصل على ثلاثة مباحث: يتناول المبحث الأول العلاقات الأميركية السوفيتية خلال الحرب الباردة تلك المرحلة التي لا يمكن للمختص بعلم العلاقات الدولية أن يتجاهلها بفعل تأثيرها على سير هذه العلاقة، فالحرب الباردة كان لها تأثير كبير على مكانة الدولتين في النظام الدولي، ومن ثم حددت الإطار العام الذي يحكم هذه العلاقة، إذ لم تتمكن الولايات المتحدة من التعامل أو المساس بأي مسألة تتعلق بالأمن القومي السوفيتي، وبالمقابل لم يتمكن الإتحاد السوفيتي من التعامل مع أو المساس بأي مسألة تمس الأمن القومي الأمريكي ولكن ذلك لم يمنع من حدوث بعض المخاطر، وكل ذلك نتيجة الإدراك المتبادل للطرفين بفعل امتلاكهما النووية، على حين درس المبحث الثاني العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة إلى أحداث 2001/9/11 تلك المرحلة من السياسة الدولية التي تمثلت بظهور النظام الدولي الجديد المتمثل بزعامة الولايات المتحدة الأميركية، وكان لهذا النظام أثره الواضح على العلاقات الدولية بشكل عام والعلاقات الأميركية الروسية بشكل خاص، إذ تغيرت المعايير والقيم وقواعد اللعبة التي حكمت السياسة الدولية خلال الحرب الباردة، فقد انهار الطرف الموازن للولايات المتحدة وتدهورت

مكانة روسيا الاتحادية بل خضعت للغرب ومعايير وقيمه بل تبنت روسيا الاتحادية القيم الليبرالية من اجل بناء الدولة، وأخيراً كشف المبحث الثالث العلاقات الأميركية الروسية بعد أحداث 2001/9/11 وحتى الآن (2011) تلك الأحداث التي وكدت على حقيقة جوهرية مفادها أن العالم أصبح قرية كونية يتركز على سبب ونتيجة هي؛ أن ما يحدث في جزء من العالم يؤثر في الأجزاء الأخرى، فقد غيرت تلك الأحداث مجرى السلوك الدولي، وكذلك تغيرت استراتيجيات التعامل الدولي، وجعلت الدول توجه بوصلة سياستها الخارجية باتجاه كيفية الاستفادة من هذه الأحداث لتدعيم مكائتها الدولية، ولقد كان لهذه الأحداث والمعطيات الدولية التي أعقبتها أثرها الواضح في العلاقات الأميركية الروسية.

العلاقات الأميركية السوفيتية خلال الحرب الباردة

مرت العلاقات الأميركية السوفيتية بمراحل عديدة خلال الحرب الباردة، وكان لكل مرحلة ظروفها ومعطياتها ومتغيراتها وسماتها التي تميز بها، وأنها كانت نتيجة لواقع دولي معين فرض تأثيراته على السياسة الدولية، وترك اثره في سياسة الدولتين واستراتيجيتهما ونظرة وإدراك كل طرف للآخر خلال هذه الحقبة الزمنية التي تمثلت بسيطرة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على التفاعل السياسي والاقتصادي والاستراتيجي الدولي. وفيما يأتي المراحل التي مرت بها العلاقات الأميركية السوفيتية خلال الحرب الباردة:

المرحلة الأولى (1945 - 1953)

في أعقاب الحرب العالمية الثانية كتب جورج كينان السفير الأميركي في الاتحاد السوفيتي مقالة نشرتها مجلة الشؤون الدولية عام 1947، وقد كانت المقالة ولا تزال تمثل الشرارة التي أطلقت الحرب الباردة⁽¹⁾، ففي هذه المقالة دعا كينان حكومة الولايات المتحدة إلى فرض حصار على الاتحاد السوفيتي أي على روسيا وكل الأقاليم والدول التي احتلتها برضاء ضمني أو صريح من حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة⁽²⁾. وقد كان لها فيما بعد الاثر البالغ في العلاقات الأميركية السوفيتية.

وبعد سنوات قليلة من انتهاء الحرب العالمية الثانية ساد الفكر الاستراتيجي الأمريكي وجهتا نظر تجاه التعامل مع الشؤون الدولية: الأولى يمثلها جورج كينان الذي كتب في عام 1948 «نحن نملك (50%) من ثروات العالم ولكننا لا نشكل أكثر من (2/6%) من مكان الأرض وفي مثل هذا الوضع يبدو انه لا مناص من أن نكون موضع غيرة وحسد الآخرين وسيكون جهدنا الأساسي في الحقبة المتسمة بعدم المساواة في صون هذا الوضع دون ان نعرض أمننا القومي للخطر وبقدر ما يكون ذلك أفضل»⁽³⁾، أما الثانية فقد مثلها بشكل جلي بول نيتشي⁽⁴⁾ الذي قال «تملك الولايات المتحدة قوة كونية، لهذا سيكون من الضروري أن تضفي على هذا العدو كل صفات الشيطان بحيث يصبح كل تدخل للولايات المتحدة مبررا مسبقا وكأنه عمل دفاعي تجاه خطر يشمل الأرض كلها»⁽⁵⁾، وعلى هذا الأساس كانت الغلبة للتوجه الذي يوفق بين التوجهين في العلاقة مع السوفييت. إن ما يمكن أن نلاحظه على (الحرب الباردة)⁽⁶⁾، هي إعادة توزيع القوة العالمية التي فرضتها الحرب العالمية الثانية فقد نمت قوة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشكل ليس له مثيل وترجمت قوة كل من الدولتين من قوة هائلة كامنة في العام 1939 الى قوة فعلية هائلة بعد الحرب العالمية الثانية تمثل بالتوازن النووي (فقد سادت حالة من التوتر الشديد في العلاقات بين الأطراف المتنازعة بحيث يشعر كل طرف بأنه مهدد بمخاطر احتمال العدوان المسلح الأمر الذي يقتضى توطيد المجهود الحربي)⁽⁷⁾، فعالم ما بعد الحرب لم يشهد مشاركتهما الفعالة في الشؤون العالمية فقط، إنما شهد احتكارهما المشترك لتقرير مصير العالم، لقد حل دور هاتين الدولتين العظيمتين في الشؤون العالمية محل دول وإمبراطوريات كبرى زالت أو ضعفت عما كان ما قبل الحرب فقد انهارت ألمانيا واليابان بوصفهما قوتين كبيرين، وضعفت واستنزفت قدرات فرنسا وبريطانيا وأصبحتا دولا من الدرجة الثانية⁽⁸⁾.

وهنا برز دور الايديولوجية بوصفها عاملا مغذيا للسياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية فقد اظهر كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ايجابية ايديولوجية من خلال بذل الجهود اللازمة لتسويقها وهو في تلك الإثناء يعزز قناعته بالنصر الحتمي، وهو الأمر الذي ادى إلى ادلجة العلاقات الأميركية السوفيتية⁽⁹⁾.

ويمكن القول بأن مشكلة تحديد المستقبل السياسي لشكل القارة الأوربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عموماً وكذلك تحديد مستقبل ألمانيا على وجه الخصوص كان أهم ما يشغل بال الحلفاء، وكانت أزمة برلين 1948 السبب المباشر لتأسيس حلف شمال الأطلسي وإدراك زعماء المملكة المتحدة وفرنسا بشكل خاص أن الحاجة تدعو إلى نوع من الكوابع للقدرة العسكرية للاتحاد السوفيتي⁽¹⁰⁾. ونتيجة لذلك دار الصراع بين الجانبين في البيئة الدولية وليس بمعزل عن الشؤون العالمية فقد كان الصراع في مناطق خارج حدود الدولتين نظراً لرغبة كل طرف في التوسع في مجال نفوذه وتأثيره الفعال⁽¹¹⁾، بدلالة (التناقض لمجموعة القيم والمدرجات التي تسير إرادة الطرفين)⁽¹²⁾. إذ أدركت القوتان العظمتان، أن السيطرة السياسية والاقتصادية على مناطق معينة من العالم، يعمل على دعم الحركة العالمية لهما بظروف مواتية، ويوفر جانباً من مستلزمات ضمان الأمن القومي لهما، لذا كانت الصعوبة في إبعاد كل منهما عن هذه المناطق الإستراتيجية أو تلك، بسبب الحرص المتبادل على الوجود المتقابل من ناحية، ومن ناحية أخرى القلق من احتمالية المواجهة النووية⁽¹³⁾. وقد أفضى الإدراك الاستراتيجي الأمريكي إلى تبني جملة من الاستراتيجيات ترمي إلى احتواء الاتحاد السوفيتي في منطقة قلب العالم من جهة، وتأمين قيادة الولايات المتحدة للعالم الغربي من جهة أخرى⁽¹⁴⁾، وقد كان لهذه الاستراتيجيات الأثر البالغ في العلاقات الأميركية السوفيتية.

وأولى هذه الاستراتيجيات استراتيجية الاحتواء (strategy of containment)⁽¹⁵⁾؛ وهي استراتيجية جاء بها جورج كينان سفير الولايات المتحدة في الاتحاد السوفيتي وأوضح أن أماننا هنا قوة سياسية ملتزمة التزاماً أعمى بالاعتقاد بأن من المستحيل إقامة أسلوب للتعايش الدائم مع الولايات المتحدة وأن من المرغوب والضروري أن يجري تخريب الانسجام الداخلي لموقعنا وتدمير طريقتنا التقليدية في الحياة وهدم النفوذ العالمي لدولتنا كي تكون السلطة السوفيتية في مأمن⁽¹⁶⁾ وعلى هذا الأساس يجب (مقاومة التوسع السوفيتي وإجبار السوفيت على التخلي عن استراتيجيتهم التوسعية)⁽¹⁷⁾، ثانيها: استراتيجية (مبدأ ترومان) لقد مثل مبدأ ترومان عام 1948 ذروه الكشف والإعلان عن الحرب الباردة بين العملاقين

وتطبيقا لسياسة الاحتواء، إذ وجه الرئيس الأميركي ترومان رسالة إلى الكونغرس في آذار 1947 أعلن فيها عن تصميم الولايات المتحدة على تقديم المساعدات العسكرية إلى حكومتي اليونان وتركيا بهدف الوقوف بوجه النفوذ السوفيتي، لقد كانت حقيقة هذا المبدأ هي الحرب الأهلية في اليونان وعدم قدره حكومة المملكة المتحدة على دعم الملكية في وجه الشيوعيين لذلك أقدمت على طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأميركية⁽¹⁸⁾، ثالثها: استراتيجية (مشروع مارشال)، وقد كان هذا المشروع انعكاساً للتحديات التي واجهتها، فأولها كان إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على حرية التجارة، ولتكريس هذا النظام انطلق هذا المشروع لضمان نمو اقتصادها، ولجذب الاقتصاد العالمي نحو استعادة النمو، بما له من انعكاسات إيجابية على اقتصادها، وثانيهما كان الخطر من توسع النظام الشيوعي وما يمثل من تحد مباشر لها ولا سيما أن الدول المتاخمة للاتحاد السوفيتي كانت تعاني من أزمات داخلية مادية أفقرتها الحرب⁽¹⁹⁾، وثالثهما، تعلق في ضرورة إعادة أعمار أوروبا ليس فقط لمواجهة الخطر الشيوعي وإنما كذلك لإعادة تأهيل الشريك الاقتصادي الرئيس لها⁽²⁰⁾. كل ذلك مثل بداية التوتر والصراع في العلاقات الأميركية السوفيتية.

وجاءت ولادة حلف شمال الأطلسي استجابة لمواجهة تحديات كبرى على صعيد الساحة الأوربية، فضلاً عن أن تلك الولادة كانت تمثل الإدراك الأوربي الأميركي للمخاطر والتحديات الامنية الجديدة التي أثارها الاتحاد السوفيتي بتحويله إلى قوة عظمى ذات قدرات عسكرية هائلة فضلاً عن ايدولوجيته المتناقضة والمغايرة تماماً لأيدولوجية وقيم العالم الغربي⁽²¹⁾. وثمة هدفان سعى للحصول عليهما مخططو الناتو: الأول تمثل بمواجهة الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية التابعة بوصفهم خطراً يهدد أمن وسلامة أوروبا ومنطقة شمال الأطلسي، وتمثل الهدف الثاني في الرغبة الأميركية في التواجد العسكري في قارة أوروبا واستمرار الهيمنة الأميركية الشاملة عليها⁽²²⁾، بمعنى دخولها بفاعلية وأبعاد السوفيت عنها⁽²³⁾. ومن جهة الاتحاد السوفيتي فإن (حلف وارشو هو المنظمة العسكرية التي تقابل حلف شمال الأطلسي في الكتلة الغربية، وقد ظهر هذا الحلف إلى حيز الواقع

في 14 مايو 1955 أُنضمَّ ألمانيا الغربية إلى حلف شمال الأطلسي وقبول تركيا واليونان فيه وما تمخضت عنه الحرب الكورية وهو الأمر الذي أثار مخاوف الإتحاد السوفيتي بشدة نظراً لما كان يعنيه من تغيير في علاقات (توازن القوى)⁽²⁴⁾ في أوروبا وما كان ينطوي عليه ذلك من تهديد مباشر لأمنه القومي، ومن ثم وجد الإتحاد السوفيتي ضرورة إعادة تقويم استراتيجيته الأوربية الدفاعية وخلص من ذلك إلى الاقتناع بضرورة استبدال أهمية موائيق دفاعه الثنائية مع دول أوروبا الشرقية، بحلف عسكري جماعي⁽²⁵⁾، فحلف وارشو هو الرد العسكري لمواجهة حلف شمال الأطلسي⁽²⁶⁾، وهكذا سيطرت الاعتبارات الاستراتيجية ومشكلات الأمن الأوربي على اتجاهات تحالف الولايات المتحدة مع أوروبا الغربية في هذه المدة الحرجة من تاريخ العلاقات الغربية السوفيتية⁽²⁷⁾، إذ قبلت دول أوروبا الغربية ومن يتبعها، سواء عن طريق الطوعية أم الإكراه، أن تضع نفسها وعلى نطاق لم يسبق له مثيل تحت الحماية العسكرية للولايات المتحدة⁽²⁸⁾، وبذلك أثرت عملية الفعل وردة الفعل من جانب الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي بشكل كبير في العلاقات الأميركية السوفيتية.

كذلك شكل التقارب الصيني السوفيتي بعد انتصار ماوتسي تونغ وقيام جمهورية الصين الشعبية 1949 تحدياً صريحاً للوجود الأميركي في منطقة الشرق الأقصى، عالجنه الولايات المتحدة بإعادة ترتيب العلاقات اليابانية الأميركية، إذ إن تطوير القدرات الصناعية اليابانية سيكون تحدياً كبيراً للإتحاد السوفيتي الذي سيكون بين مشروع مارشال وميثاق الأطلسي في غرب أوروبا والتحالف الياباني الأميركي في الشرق الأقصى، وبذلك يكون الإتحاد السوفيتي قد تم فرض الطوق عليه⁽²⁹⁾، ونتيجة لهذا التوتر الكبير في العلاقات الأميركية السوفيتية أصبحت الأمم المتحدة عديمة الفاعلية نتيجة استخدام حق الفيتو بشكل كبير، إذ استخدم الإتحاد السوفيتي حق الفيتو (1946 - 1955)، (75) مرة على حين لم تستخدم الولايات المتحدة خلال هذه المدة ولا مرة⁽³⁰⁾، ولذلك قيل (إن الأمم المتحدة تنفذ سياسة الولايات المتحدة الأميركية)⁽³¹⁾.

إن جميع الدلائل تشير إلى أن العلاقات الأميركية السوفيتية خلال هذه المدة

كانت في حالة توتر متصاعد الواحدة تجاه الأخرى، ولم يمنع المجابهة العسكرية المباشرة بينهما الا الخوف من الانتحار المتبادل نتيجة امتلاك الأسلحة الذرية، فلم يكن هناك مهادنة بينهما، فإذا صدر أحدهما مشروعاً يبادل الآخر بمثله، وهكذا كان الكومنفورم الذي يمثل الرابطة السياسية للأحزاب الشيوعية رداً على مبدأ ترومان ومشروع مارشال والحقهما الإتحاد السوفيتي بانقلاب براغ عام 1948 عندما استولى الشيوعيون على السلطة، بل وصلت المجابهة بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الذروة في أثناء أزمة برلين 1948 والحرب الكورية المحدودة 1950، وكان إنشاء حلف وارشو 1955 مقابل حلف شمال الأطلسي وإعلان قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية، وقد قابل ذلك قيام جمهورية ألمانيا الديمقراطية الاشتراكية⁽³²⁾. كل ذلك أدى إلى التوتر في العلاقات السوفيتية الأميركية.

المرحلة الثانية (1954 - 1962)

شهد الإتحاد السوفيتي في مرحلة الخمسينات انعطافاً مهماً في سياساته الداخلية والخارجية على حد سواء، وكان لوفاته ستالين 1953 أثر حاسم في التغيرات التي طرأت على مظاهر السياسة السوفيتية، إذ كانت بمثابة بداية لعهد جديد في التوجه السوفيتي للتعامل مع المتغيرات الدولية⁽³³⁾ بشكل عام والعلاقات الأميركية السوفيتية بشكل خاص. بيد أن مرحلة الخمسينات شهدت تحولات جذرية في مضمون العقائد الأمنية، إذ اكتسبت الطابع العالمي، وهذا التحول في إعادة صياغة الرؤى والتصورات الأمنية ربما يعود في جزء كبير منه إلى طبيعة المكانة التي أخذت تشغلها كلتا القوتين على الصعيد العالمي، فالإتحاد السوفيتي وبعد كسره لطوق الاحتكار النووي الأمريكي في عام 1949، أصبح يحتل موقع العدو الموازي للولايات المتحدة، ومما عزز من قوة هذا الاتجاه طبيعة المرحلة التي مر بها الإتحاد السوفيتي في عهد خروشوف التي أكدت خلافاً لما ذهب إليه المنهج الستاليني على أهمية الانفتاح على بلدان العالم الثالث التي تشكل مجموعها حزاماً آمناً وجبهة عريضة في مواجهة المعسكر الرأسمالي وميداناً حيواً لنشر عقائد الماركسية اللينينية⁽³⁴⁾. وبذلك شكلت هذه الحقبة البداية لمرحلة أخرى من التقارب بين العملاقين فقد

ارتبطت ببدء انحسار الشكل الحاد للحرب الباردة، وهو الشكل الذي سادت فيه صورتان متناقضتان تمام التناقض للمجتمعين الأمريكي والسوفيتي ومتباعدتان تمام التباعد ولم يكن هناك أمل في إمكانية التفاهما. لقد جاءت هذه المرحلة لتمهد الطريق لبعض الاتفاقات والمعاهدات الثنائية، التي شكلت القاعدة الأساسية للعلاقات السلمية في المستقبل بين المعسكرين مع عدم استبعاد المواقف المتصلبة الممزوجة بالمرونة⁽³⁵⁾.

ويمكن القول إن هذه المدة من العلاقات الأميركية السوفيتية تمثل مرحلة اتقالية ممهدة لمرحلة جديدة، وقد ترتب على ذلك أن المواجهة بين الكتلتين لم تعد تركز بصورة أساسية على أدوات العنف والصراع المسلح، بقدر ما أصبحت أدوات التنافس السلمي في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية هي المرتكز الأساسي في هذه المواجهة، كذلك أضعفت السياسة الجديدة من مبررات استخدام الحرب بوصفها مبدأ حتميا للصراع، وهو ما كان يحكم طبيعة العلاقات بين الكتلتين، بحيث بدأت دول كثيرة تراجع سياساتها تجاه التكتلات والأحلاف والانضواء تحت السيطرة لأي من الكتلتين، وهذا هو السبب الرئيس في فشل الأحلاف الغربية التي أقيمت في منطقتي الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا⁽³⁶⁾. وعلى الرغم من ذلك، فإن ما يبرهن على عدم التبدل في المواقف المتشنجة والبقاء ضمن الحرب الباردة ما دلت عليه أزمة السويس عام 1956، إذ هدد الاتحاد السوفيتي كلا من فرنسا وبريطانيا باستهدافهما في حالة مواصلة العدوان على مصر، لذلك اضطررا إلى وقف إطلاق النار والانسحاب، ثم عادت وتتابعت الأزمات التي تؤكد جميعها على العودة إلى أجواء الحرب الباردة كأزمة برلين 1958 وأزمة الكونغو عام 1960، وبناء جدار برلين عام 1961⁽³⁷⁾، لتنتهي هذه المرحلة بالأزمة الكوبية التي لم تتوقف المجابهة بين العملاقين خلالها الا قبل نقطة استخدام السلاح النووي⁽³⁸⁾.

المرحلة الثالثة (1962 - 1968)

تعد (الأزمة الكوبية Cuban missile crisis)⁽³⁹⁾ أخطر نقطة وصلت فيها العلاقات الأميركية السوفيتية إلى أعلى مستوى من التوتر خلال الحرب الباردة،

فالأزمات الدولية بطبيعتها تغير حاد ومفاجئ في مسار العلاقات بين الدول أما سلباً أو إيجاباً، وبقدر ما انطوت عليه الأزمة الكويتية من مخاطر، فإنها كانت نقطة البداية لدخول العلاقات الأميركية السوفيتية مرحلة جديد. لقد كانت أزمة الصواريخ أخطر لحظة في تاريخ البشرية، لا وراء في أن صناع القرار في تلك الحين كانوا يدركون جيداً أن مصير العالم بين أيديهم⁽⁴⁰⁾.

لقد عدت أزمة عام 1962 ذروة المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، إلا أنها في الوقت نفسه تركت آثاراً مهمة في طبيعة العلاقة بين القطبين المتنافسين وفي علاقاتها مع دول العالم وكما يأتي أولاً: أن احتمالات المواجهة العسكرية الشاملة وآثارها الكارثية المتوقعة على الجميع جعل من انفراج هذه الأزمة وغلبة منطق العقل والحكمة على منطق الهيبة والكرامة الشخصية⁽⁴¹⁾ بمثابة بداية لانطلاق علاقة جديدة بين القوتين العظميين أطلق عليها المختصون (بعصر الانفراج الدولي) فمثلاً لم يستغل الرئيس الأميركي الموقف لإذلال السوفيت لكونهم هزموا في المواجهة، بل إنه بادر إلى إرسال برقيه إلى خروشوف يعتذر فيها عن خرق طائرة التجسس (U2) للأجواء السوفيتية، وكذلك تم الاتفاق على إنشاء الخط الساخن للاتصال المباشر بين الرئيسين للبحث في الأزمات التي قد تحصل مستقبلاً، وفي هذا الصدد أشار كندي في خطابه (10 كانون الثاني 1963) إلى أن إيجاد سلام عادل وحقيقي ومنع سباق التسلح يمثلان مصلحة أساسية مشتركة للمعسكرين الشرقي والغربي وأبدى استعداد لوقف التجارب النووية فوراً. ثانياً: أثرت هذه الأزمة على طبيعة العلاقة بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من جهة وحلفائهما من جهة أخرى، فالاتحاد السوفيتي أصبح سمعته في مدى استعداده لدعم حلفائه موضع شك وعدم المصادقية، فضلاً عن تأثير الأزمة على الإدارة السوفيتية، إذ أضعفت من سلطات خروشوف الذي نحي عن السلطة خلال عام 1964 بسبب فشل برنامجه الانتخابي، وكذلك أدى تمرد الطرفين المتنازعين من خلال التهديد باستخدام القوة الذرية دون الالتفات إلى مصالح حلفائهما أو التشاور معهم إلى ردة فعل داخل حلف شمال الأطلسي قادته فرنسا، وفي حلف وارشو قادته رومانيا وكان ذلك بمثابة بداية لانفراط ما يسمى

نظام القطبية الثنائية الصلبة. ثالثاً: أصبح الحذر الأميركي أكثر فعالية في تعامله مع الأحداث في العالم بشكل عام وفي أميركا اللاتينية بشكل خاص بهدف منع الإتحاد السوفيتي من إمكانية تكرار تجربة كوبا في أي دولة أخرى في أميركا الجنوبية، ففي عام 1965 أعلن الرئيس الأميركي جونسون مبدأه القائل باتتجاه الفوارق بين الحرب المحلية والحرب الدولية، وذلك لكون أعداء الحرية كما وصفهم يستخدمون حروب التحرير الوطنية لخدمة أغراضهم، وطبقاً لهذا الوصف جاء التدخل العسكري المباشر في الدومينيكان عام 1965 بعد قرار الكونغرس بإمكانية الاستخدام المنفرد للقوة في (الدول المهددة بالشيوعية) بشكل مباشر أو غير مباشر وهذا ما سنجده في مناطق عديدة من العالم⁽⁴²⁾.

إن أزمة الصواريخ الكوبية (Cuban missile crisis) أثرت بشكل كبير في العلاقات السوفيتية الصينية⁽⁴³⁾، فعلى الرغم من أن العلاقات السوفيتية الصينية اتسمت بالتعاون والتحالف (1949 - 1958) وكانت تعبيراً عن استراتيجية عالمية رمت إلى ضمان المصالح السوفيتية العليا في الصراع مع المعسكر الغربي⁽⁴⁴⁾، إلا أن الأزمة أدت إلى زيادة حدة الخلاف السوفيتي الصيني، بفعل عد الصين تراجع الإتحاد السوفيتي عن موقعه بإزاء أزمة الصواريخ الكوبية، هزيمة للمعسكر الاشتراكي وكذلك خلافات عقائدية تتعلق بالماركسية اللينة، وقد عدت الصين هذا التصرف السوفيتي بما سمته بسياسات اللين والمهادنة، بل وعدته استسلاماً من السوفيت للأميركان في هذه الأزمة⁽⁴⁵⁾، وفي خضم هذه الحرب الإعلامية والحشود العسكرية التي تصاعدت بين الصين والإتحاد السوفيتي، وجدت الصين نفسها مساقاة إلى اتباع سياسة أكثر نفعية من السابق⁽⁴⁶⁾، تجسدت في توجيه دبلوماسيتها نحو إقامة علاقات ودية مع الدول الأخرى، بغض النظر عن أيديولوجيتها⁽⁴⁷⁾. إن جميع هذه المعطيات تدفع للتقارب بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية والتقليل من أهمية الحرب الباردة في العلاقات الدولية، ولكن هذه الحرب لم تنته إلى الأبد بل عادت إلى الظهور من جديد على أثر التدخل الأميركي المباشر في فيتنام عام 1965 وتدخل الإتحاد السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا عام 1968⁽⁴⁸⁾. الأمر الذي أدى إلى دخول العلاقات الأميركية السوفيتية مرحلة جديدة.

المرحلة الرابعة (1969 - 1985)

في ظل الصراع الصيني السوفيتي نهاية الستينات وتعاضم القدرات العسكرية السوفيتية مع تعقد المعضلة الفيتنامية الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي الأسبق (نيكسون) إلى إعادة تقييم الإستراتيجية الأمريكية ولاسيما سياسة الاحتواء ضد الصين⁽⁴⁹⁾. وانطلاقاً من هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، بدأت محادثات مشتركة فيما يتعلق التسليح النووي في هلسنكي في تشرين الثاني عام 1969⁽⁵⁰⁾، وكانت المحادثات قد بدأت سرية ووصفت بأنها معقدة، وانتهت إلى التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات، وكان لا بد لهذه الاتصالات والاتفاقيات أن تناقش على أعلى المستويات الحكومية الأمر الذي أدى إلى أن يقرر الرئيس الأمريكي نيكسون زيارة الاتحاد السوفيتي ضمن خطة بدأها بزيارة الصين بهدف الخروج من الورطة العسكرية من فيتنام وتخفيف الضغط السياسي والاقتصادي عن الحليف الياباني وكذلك محاولة اضعاف المعسكر الشيوعي. وكان السوفيت ينظرون إلى هذه الزيارة على أنها⁽⁵¹⁾:

أولاً: تمثل إيقاف عجلة سباق التسليح النووي التي بدأت ترهق الميزانية السوفيتية وتؤثر على الواقع الاقتصادي المتدهور، وتشير الإحصاءات إلى أن السوفيت ينفقون أكثر من (23,5 %) من الدخل القومي على التسليح.

ثانياً: الأوضاع في فيتنام والتي حاول السوفيت استثمار التراجع الأمريكي في حربها ضد (الفيتغ كونغ) والعمل على دفع الولايات المتحدة لسحب قواتها من فيتنام، لما لها من أثر سياسي وعسكري وإستراتيجي سلبي في المنطقة، فضلاً عن ما تسببه هذه الحرب من استنزاف للقدرات الاقتصادية السوفيتية نتيجة المساعدات الضخمة التي تقدمها للثوار⁽⁵²⁾.

ثالثاً: التقارب الصيني الأمريكي في الوقت الذي تصاعد فيه الخلاف الصيني السوفيتي، لذا حاول السوفيت تطويق هذه العلاقة الجديدة وتخفيف أثارها المحتملة على الإتحاد السوفيتي ومكانته الدولية والإقليمية.

رابعاً: محاولات السوفيت استثمار التقارب مع الولايات المتحدة لتحقيق

تقارب سياسي واقتصادي مع أوروبا الغربية لما لهذا التقارب من أهمية كبيرة ليس فقط للسوفيت وإنما لدول أوروبا الشرقية ولا سيما من الناحية الاقتصادية.

خامساً: كذلك سعى السوفيت للحصول على مساعدات اقتصادية وتكنولوجية من الولايات المتحدة في إطار وفاق مشترك⁽⁵³⁾.

بمعنى أن الوفاق لم يتحول إلى مسألة واقعية، ونهج سياسي مستمر، إلا بصعود ريتشارد نيكسون إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة، وبرغم أن نيكسون قد عرف بعدائه للشوعية وبعدم ثقته بالاتحاد السوفيتي، وبمبوله اليمينية المتطرفة القائمة على شعارات الحرب الباردة فإنه بحكم نظرته الواقعية شق الطريق نحو الانفراج الدولي. واعترف بأن الإتحاد السوفيتي قوة عظمى لها مصالحها ووزنها الدولي، وهكذا تحولت العلاقات الأميركية السوفيتية في عهده إلى مرحلة انفراج فعلي وأصبح الوفاق الدولي شعار عقد السبعينات⁽⁵⁴⁾ وقد وقعت العديد من الاتفاقيات أهمها اتفاقيات الحد من السلاح سالت 1، وسالت 2⁽⁵⁵⁾. وعلى الرغم من ذلك فإن ريفان المولع بالقوة، قد أعاد العلاقات الأميركية السوفيتية بسرعة إلى أجواء الحرب الباردة، ووضعه على عتبة عصر جديد من سباق التسلح، وذلك برفضه لاتفاقيات الحد من السلاح سالت التي فاوض من أجلها رئيسان سابقان، كما أعلن عن (مبادرة الدفاع الاستراتيجي Strategic Defense initiative)⁽⁵⁶⁾، وقد بنيت هذه السياسة على أن سباق التسلح هو الذي سينهك الإتحاد السوفيتي، فاقتصاده لم يعد يتمتع بأي فائض لمواجهة التسلح المتسارع، ولا سيما إذا استطاعت الولايات المتحدة أن تحشد حلفاءها الغربيين حول هذه المبادرة، وإن يتقاسم الغرب كله اعباءها الاقتصادية والتقنية⁽⁵⁷⁾. وكان التطبيق العملي لهذا التصور يعني بناء القوة العسكرية وعدم التفاوض مع السوفيت إلا من موقع القوة، وقد سيطرت هذه المفاهيم على إدارة ريفان⁽⁵⁸⁾ بشكل عام حتى نهاية مدة ولايته الأولى عام 1984، وصاغت توجهاتها على المستوى الايديولوجي والعملي، وهي التوجهات التي وصلت معها العلاقات الأميركية السوفيتية إلى أدنى مستوى لها منذ أزمة الصواريخ الكوبية وأذنت بظهور ما أصبح يعرف «بالحرب الباردة الجديدة»⁽⁵⁹⁾.

المرحلة الخامسة (1985 - 1991)

إن النصف الأول من حقبة الثمانينيات شهد غياب ثلاثة من القيادات التاريخية في الإتحاد السوفيتي هم: ليونيد بريجنيف 1982، يوري اندروبوف 1984، وقسطنطين شرينكو 1985، الأمر الذي سمح بتحقيق ما كان مرتبطاً من تغيير في أجيال القيادات Generational change، وبرز بالفعل ميخائيل غورباتشوف Mikhail Sergeevich Gorbachev⁽⁶⁰⁾، الذي شرع في إعادة النظر في المبادئ والقيم والعقائد التي حكمت النظام الداخلي في الإتحاد السوفيتي على مدى سبعين عاماً، وارتبط ذلك بإعادة تقييم المفاهيم التي استندت إليها ووجهت السياسة الدولية للاتحاد السوفيتي بشكل خاص في علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب⁽⁶¹⁾. لقد مهدت سياسة البيروسترويكا والغلاسنوست⁽⁶²⁾ (إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية)، إلى تقليل اثر الايديولوجية في السياسة السوفيتية، وكشف سلبياتها أمام العالم الخارجي⁽⁶³⁾، وأمام حلفاء روسيا السوفيتية، ومن ثم مهدت الإصلاحات التي تقدم بها غورباتشوف لتفكك الإتحاد السوفيتي بسبب عدم قدرته على إدارة عملية التحولات والتغيرات الايجابية على صعيد البناء الداخلي إلى تفكك الإتحاد السوفيتي وانتهت هذه الحقبة من التاريخ التوسعي للاتحاد السوفيتي بانتهاء امبراطوريته وتفتتها إلى خمس عشرة جمهورية متباعدة الميثاق ومتعارضة المصالح في أحيان كثيرة⁽⁶⁴⁾ وهو الأمر الذي كان له الأثر البالغ في العلاقات الأميركية السوفيتية. لقد تفكك الإتحاد السوفيتي برغم امتلاكه لأكبر قوة استراتيجية في العالم، وهذا لا يعني أن قوته العسكرية كانت دون فائدة تماماً، بل شكلت هذه القوة رادعاً مؤثراً جداً للقوة الاستراتيجية الأميركية، ولكن هذا الردع كان محصوراً من الناحية العسكرية فقط، ولم يمتد للنواحي الأخرى، وبالمقابل كانت القوة العسكرية والاقتصادية الأميركية فعالة جداً في ردع القوة السوفيتية، ولا سيما مبادرة الدفاع الاستراتيجي، التي انتهت سباق التسلح إلى غير رجعة⁽⁶⁵⁾. وبتفكك الإتحاد السوفيتي نتيجة (تسني مبادرة الدفاع الاستراتيجي ودورها في إرهاب ميزانية الإتحاد السوفيتي⁽⁶⁶⁾)، واتساع البيروقراطية في إدارة الدولة، الغزو السوفيتي لأفغانستان، وصول غورباتشوف إلى السلطة عام 1985 وإعلانه الغلاسنوست

والبيروسترويكا⁽⁶⁷⁾ أصبحنا أمام نظام دولي جديد يمثل ببروز قوة عظمى مهمة على التفاعلات الدولية بجوانبها كافة تحت اسم النظام العالمي الجديد.

ومن كل ما سبق، يمكن القول إن الحرب الباردة قد اتسمت بجملة من الخصائص من أبرزها أنها اتسمت بمستوى عالٍ من الصراع بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفيتي، وأن الصراع بينهما تخللتها مظاهر التعاون النسبي التي تقتضيها مصلحة كلٍّ منهما، وقد أظهرت كاتا القوتين حرصها خلال حقبة الحرب الباردة على تجنب وقوع حرب مباشرة بينهما، فضلاً عن ثنائية العلاقات الدولية واقتصارها إلى علاقات بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية⁽⁶⁸⁾ وأصبحت الأمم المتحدة غير فاعلة في مواجهة التحديات نتيجة تعارض مصالح القوتين.

العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة (1991- 2000)

إن تفكك الإتحاد السوفيتي ادخل معطيات جديدة في السياسة الدولية، إذ أصبح النظام الدولي احادي القطب بزعامة الولايات المتحدة، وأن مفاهيم ومسلمات العلاقات الدولية أصابها التغيير، فاذا كان العامل العسكري هو الأهم خلال حقبة الحرب الباردة، فإن العامل الاقتصادي والتكنولوجي أصبح يحتل مكانة مهمة في تصنيف الدول في النظام الدولي وفي تحديد موقعها في هرم القوة الدولية، ولذلك سيطرت الولايات المتحدة على التفاعلات الدولية بجوانبها كافة خلال حقبة التسعينيات وبالمقابل كان هناك انكفاء لروسيا الإتحادية. ويمكن تقسيم حقبة التسعينيات للعلاقات الأميركية الروسية إلى مرحلتين: المرحلة الأولى (1991 - 1995)، والمرحلة الثانية (1996 - 2000).

المرحلة الأولى (1991 - 1995)

منذ انتهاء الحرب الباردة عام 1991 وسقوط الثنائية القطبية انفردت الولايات المتحدة وبسطة نفوذها على الساحة الدولية عاد لجأت إلى تبني تطبيق استراتيجية عسكرية طويلة الأمد ترمي من ورائها إلى الاحتفاظ بقدرات عالية الأهمية وذلك لضمان عدم ظهور أو قيام قطب دولي آخر ينافسها على الساحة الدولية ودوام سيطرتها وهيمنتها على العالم⁽⁶⁹⁾.

إن تفكك الإتحاد السوفيتي أدخل بيانات جديدة على صعيد العلاقات الروسية الأميركية إذ أصبحت العلاقة بين الطرفين غير متكافئة⁽⁷⁰⁾، فروسيا الاتحادية التي ورثت معظم ما كان للاتحاد السوفيتي، انتهجت سياسة جديدة قوامها الاتجاه نحو الغرب بصفة الشراكة، وليس بصفة القوة المضادة، رغبة من القائمين على القرار الروسي بكسب منافع محددة، اعتقاداً بأن الشراكة مع الغرب ستخرج روسيا من ضائقتها الاقتصادية⁽⁷¹⁾، وهي الضائقة التي كانت السبب الأساسي في تفكك القوة العظمى السابقة، حينما أدى سباق التسلح مع الولايات المتحدة إلى نتائج كارثية على الإتحاد السوفيتي، من هنا حدث التحول في العلاقات الروسية الأميركية، فبعد أن كان الصراع هو محور العلاقات بينهما، أضحي التعاون هو العلامة المميزة التي أريد لها أن تطبع العلاقات البينية، وطوال الحقبة الممتدة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وحتى بدايات القرن الحالي، ظلت العلاقات الروسية - الأميركية أقرب إلى التعاون منه إلى الصراع⁽⁷²⁾.

وقد شهدت روسيا الاتحادية بعد الاستقلال إعادة انبعاث الهويتين في سياستها الخارجية⁽⁷³⁾، فقد تراوحت السياسة الخارجية الروسية منذ عام 1991 بين توجيهين أساسيين أولهما: توجه أوربي اطلسي Euro - Atlantic والثاني: أوراسي جديد إلى الحد الذي يمكن تلخيص السياسة الخارجية الروسية في التعامل مع الوجهين، ولكل من الوجهين افتراضاته، ومقولاته، وسياساته ومناصروه في النخبة السياسية الروسية، أن التوجه الأول هو الذي سيطر على السياسة الخارجية الروسية منذ نهاية عام 1991 وحتى نهاية عام 1995 في مدة وزير الخارجية كوزيريف، وقد انطلق هذا التوجه من أهمية اندماج روسيا الاتحادية مع الغرب، وبالتحديد مع النكتل المتمثل في مجموعة دول حلف شمال الأطلسي لكون أن هذا الاندماج هو وحده الطريق المناسب لتمكينها من النهوض اقتصادياً، من ناحية ثانية انطلق هذا التوجه من مقولة الاعتراف بأنها قد أصبحت قوة عادية أي إنها إحدى القوى الكبرى في النظام العالمي وليست أحد ركني هذا النظام ويتطلب ذلك تخليها عن تطلمات العظمة والهيمنة، وإن تتبع سياسة تتفق مع هذا الواقع الجديد، ومن ناحية ثالثة: أكد أنصار هذا التوجه أهمية عدم لجوء روسيا الاتحادية إلى استعمال القوة أو التهديد بها

في العلاقات الدولية، وينبغي أن تكون سياستها الخارجية مصلحية غير أيديولوجية، لأنها لم بعد لها أعداء في النظام العالمي ولا أيديولوجية مسيطرة على نظامها السياسي⁽⁷⁴⁾.

وبتحديد أهداف السياسة الخارجية الروسية، انتصر الاتجاه الداعي إلى التحول في العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب من الصراع إلى التعاون، وقد عبرت مجموعة خطوات اتخذتها الحكومة الروسية تمام التعبير عن هذا التوجه، وهي إسراع روسيا الاتحادية إلى الانضمام إلى المؤسسات الغربية الاقتصادية والسياسية والتوافق مع الغرب في القضايا ذات الأهمية للطرفين، في محاولة لجعل الغرب يتقبل روسيا بوصفها دولة صديقة بعد الحرب الباردة، باتخاذ مواقف ضد الدول الحليفة السابقة لروسيا ومنها العراق وصرىا وكذلك التعامل مع أوربا في إطار السياسة الأوربية لروسيا وعدم وجود سياسة روسية متميزة تجاه دول شرق أوروبا ومواصلة عملية سحب القوات منها، علاوة على العضي قدماً في محادثات نزع السلاح بعد أن رأت أنه لا إمكانية لديها من استمرار إنتاجه، أو تحمل تكاليف تحديثه وأدامته، أما على مستوى العلاقات الثنائية، فقد حظيت الدول الغربية بالاهتمام الأكبر، بل كانت أولى الدول التي قام الرئيس يلتسن بزيارتها عقب تفكك الاتحاد السوفيتي في محاولة لجذب المساعدات والاستثمارات الغربية⁽⁷⁵⁾.

ولذلك كانت الأولويات التي تحكم السياسة الخارجية الروسية بشكل خاص والعلاقات الأميركية السوفيتية بشكل عام، هي التأثير الكبير بسياسات الانفتاح والعلولة مقابل الإبقاء على بعض الأولويات التقليدية بعدم التخلي عن المصالح القومية الروسية والمكتسبات التي ورثتها عن الاتحاد السوفيتي سابقاً والعمل على ترتيب أوضاعها الداخلية والخارجية على وفق متطلبات العصر الجديد على الساحة الدولية⁽⁷⁶⁾ ولم تعد تركز تركيزاً كبيراً على ما نص عليه الدستور السوفيتي السابق بل فضلت التركيز على اتجاهات أكثر واقعية مع المتغيرات الدولية والذي كان له الأثر الكبير في عملية التغيير في بناء الدولة الروسية⁽⁷⁷⁾. على هذا الأساس تم التوقيع على (وثيقة التعاون الأميركي الروسي في شباط عام 1992 بين الرئيس الأميركي

الأسبق جورج بوش والرئيس الروسي يلتسن وتم الاتفاق فيه على الميثاق الروسي للشراكة والصداقة⁽⁷⁸⁾. وقد أسهمت هذه الوثيقة في دفع العلاقات الأميركية الروسية إلى مديات أوسع في مساعدة روسيا الاتحادية على تجاوز مصاعبها الاقتصادية⁽⁷⁹⁾.

ومع نهاية عام 1992، بدأت تظهر متغيرات جديدة حدت بروسيا الاتحادية إلى التفكير في علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة الأميركية وهذه المتغيرات هي⁽⁸⁰⁾:

أولاً: بدأ الرئيس الروسي يلتسن يواجه معارضة سياسية قوية لتوجهه الأوربي الاطلنطي، تمثلت في معارضة الحزب الشيوعي الروسي والأحزاب القومية، فقد انتقدت هذه الأحزاب سياسة يلتسن الخارجية لأنها أضعفت مكانة روسيا وطالبت باتباع سياسة جديدة قوامها إعادة هيمنة روسيا الاتحادية على الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي أو التي اصطلح على تسميتها باسم دول الخارج القريب (Near abroad) في الأدبيات السياسية الروسية.

ثانياً: إن روسيا بدأت تدرك أن هناك حدوداً لمدى رغبة الغرب في ادماجها في حضارته ومساعدتها للخروج من أزمتها، إذ إنه مع بداية عام 1993 بدأ يتضح وهم الاعتماد على الغرب للخروج من الأزمة⁽⁸¹⁾.

ثالثاً: ظهرت متغيرات جديدة في آسيا الوسطى دعت روسيا الاتحادية إلى إعادة التفكير في توجه سياستها الخارجية وهي اندلاع التنافس التركي الإيراني على آسيا الوسطى، مما هدد المصالح الروسية في تلك المنطقة، وتدفق الروس من دول الخارج القريب، وقد وصل هذا التدفق من كازاخستان وحدها عام 1993 إلى نحو (200 ألف) روسي، مما هدد الاقتصاد الروسي، إذ إنه لم يكن قادراً على استيعاب تلك الأعداد، وتصادع التيارات الأصولية في آسيا الوسطى، واستعمال تلك التيارات للعنف، مما هدد بالتأثير على الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية⁽⁸²⁾، وأن دول آسيا الوسطى ذاتها بدأت تطالب روسيا بأن تؤدي دور ضامن الأمن في تلك الدول نظراً لعدم قدرتها على القيام بتلك الوظيفة.

على الجانب الآخر، رأت الولايات المتحدة في التوجه الروسي استسلاماً وإعلاناً بالخسارة في الحرب الباردة وقد وقف جورج بوش الأب منتصباً بالنصر، وهو يعلن أمام الأمم المتحدة عن بداية عصر جديد تقوده الولايات المتحدة وحدها دون منازع، وترى فيه روسيا الاتحادية أشبه بقوة إقليمية ليست لديها الإمكانيات للتحديث عن دور عالمي، ولذلك كان أبرز أسباب فشل التوجه الروسي هو أن الولايات المتحدة لم تساند روسيا في توجهها الجديد، وعمدت إلى محاولات أضعاف الجسد الروسي عبر تعزيز الدعم الاستخباري للمقاتلين الشيشان في معركتهم للانفصال عن روسيا، كذلك تطويق روسيا في آسيا الوسطى وبحر قزوين، فضلاً عن تجاهل الرغبة الروسية في أن تصبح شريكاً لها⁽⁸³⁾، ومن هنا فإن علاقة روسيا الاتحادية بالولايات المتحدة لم تتعدّ حدود العلاقات السياسية الودية لإنهاء مظاهر الحرب الباردة أساساً، ولم تصبح روسيا أحد الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين للولايات المتحدة، إذ إن حجم التبادل التجاري بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة ظل محدوداً عندما حلت الأخيرة ضمن الأمريكيتين في المرتبة الرابعة بين الشركاء التجاريين لروسيا بعد أوروبا ودول الكومنولث والدول الآسيوية⁽⁸⁴⁾. وبذلك كان الطابع المميز للعلاقات الأمريكية الروسية خلال هذه الحقبة الزمنية (1991 - 1995) هو انسياقها وراء الوعود الأمريكية والغربية دون الحصول على شيء ملموس يتشلهها من أزماتها الخائفة.

المرحلة الثانية (1995 - 2000)

لقد كان لنجاح وصعود الحزبين الكبيرين في روسيا الاتحادية إلى مجلس البرلمان الجديد «الدوما» الحزب الشيوعي الجديد برئاسة زيفانوف والحزب القومي برئاسة جيرينوفسكي أثر كبير في مسيرة العلاقات الأمريكية الروسية، إذ طالب هذان الحزبان بضرورة الاهتمام بمصالح روسيا الاتحادية والعمل على الحفاظ على هيبتها ومكائنها على الساحة الدولية، كما كانت خلال الحرب الباردة ومنها رفض هيمنة الولايات المتحدة على الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة والعمل على تشييط الخيار الدبلوماسي الروسي لصالح نظام عالمي متعدد الأقطاب⁽⁸⁵⁾. وقد انعكس

ذلك على العلاقات الأميركية الروسية فيما بعد. ولذلك كان صعباً على روسيا الاستمرار في سياسة التعاون مع الغرب، ولم يمض وقت طويل حتى تخلت روسيا عن تلك السياسة واختارت العودة إلى معظم المراكز التي تخلت عنها عبر سياسة قائمة على تدرج في الأولويات أسوة بالدول العصرية الأخرى، على وفق سياسة تركز إلى البراغماتية أكثر منها إلى الأيديولوجية كما كان خلال الحرب الباردة ولتضع على عاتقها محاولة إحلال التعددية القطبية محل هيمنة القطب الأوحـد الأميركي⁽⁸⁶⁾.

لقد ساعدت عوامل عديدة في اتجاه الابتعاد عن الموالة للسياسة الأميركية والبحث عن دور لها، وسياسة أكثر استقلالية تأخذ بعين الاعتبار المصالح القومية الروسية أساساً لها وهذه العوامل هي⁽⁸⁷⁾:

أولاً: فشل سياسة العلاج بالصدمة الاقتصادية، وهذا ما أدى إلى أن يفقد أنصار التقارب مع أميركا ثقة الشعب الروسي.

ثانياً: الانتخابات البرلمانية عام 1995 والتي كان نتيجتها أن أصبح الشيوعيون هم الأكثرية في البرلمان الروسي، ولم تكن لهم السيطرة على وزارة الخارجية إلا أنهم كانوا يسيطرون على وزارات الدفاع والداخلية والأمن وأصبح البرلمان المعارض الأساسي لسياسة يلتسن الخارجية والداخلية.

ثالثاً: سلوك الولايات المتحدة والغرب، والذي تجلى بعدم تنفيذ وعودهم التي قطعوها بمساعدة روسيا اقتصادياً، فضلاً عن تدخلهم في يوغسلافيا السابقة ووقوفهم ضد الصرب. رابعاً: قرار حلف شمال الأطلسي بالتوسع شرقاً⁽⁸⁸⁾، مما يعني الوصول إلى حدود روسيا، وهذا ما عد موقفاً عدائياً لروسيا استغلته المعارضة الداخلية في تأليب الرأي العام الداخلي ضد يلتسن ومواقفه الموالية للولايات المتحدة. وقد تأكد التحول نحو التوجه الجديد مع تعيين بريماكوف وزيراً لخارجية روسيا في عام 1996 بوصفه محصلة لمدة من التغير البطيء في السياسة الخارجية نحو التوجه الثاني، ذلك أن (بريماكوف)⁽⁸⁹⁾ هو أحد خبراء السياسة الروسية في الشرق الأوسط، فضلاً عن كفاءته الإدارية بالمقارنة بسلفه كوزيريف، كما أنه تولى رئاسة الوزراء في أيلول 1998 وحتى أيار 1999، وفي هذا الإطار بلور ما أصبح

يعرف باسم «مبدأ بريماكوف» في السياسة الخارجية الروسية وتدور ملامح المبدأ حول⁽⁹⁰⁾:-

أولاً: إنشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية، واقتراح إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا والصين والهند بوصفه مثلثاً إستراتيجياً يوازن القوة الأميركية، وفي هذا الإطار أسهمت روسيا الاتحادية في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون⁽⁹¹⁾.

ثانياً: معارضة توسع حلف شمال الأطلسي في دول الكتلة السوفيتية المنتهية، ولكنه وقع مع السكرتير العام للحلف «القانون التأسيسي حول العلاقات المتبادلة the founding act on mutual» في أيار عام 1997 والذي نص على إنهاء حالة العداء بين روسيا الاتحادية وحلف شمال الأطلسي، وعلى مبادئ وآليات للعلاقات بينهما، ولكنه عارض بقوة غزو حلف شمال الأطلسي ليوغلافيا عام 1999.

ثالثاً: الدفاع عن تقوية دور الأمم المتحدة بعدما بدا أن دورها يتوارى لحساب حلف الاطلنطي⁽⁹²⁾.

وقد أدى ذلك إلى (أن شهد عام 1997 تقارباً كبيراً وملحوظاً بين روسيا الاتحادية والصين حيث حرص الرئيس يلتسن على تحديد هدف اللقاء بينه وبين الرئيس الصيني (جانج زلمين)، حيث حرص الطرفان على تنمية العلاقات التجارية وحل الخلافات العالقة بينهما مثل مشكلة الحدود وتصدير الأسلحة الروسية المتطورة للصين، ولكن الأهم من ذلك هو إصرار الطرفين على وجود عالم متعدد الأقطاب⁽⁹³⁾. وقد تمكنت روسيا والصين بسبب تعاونهما المشترك من التغلب على التأثير السلبي للأزمة المالية لعام 1997⁽⁹⁴⁾، وتأمين حافز إيجابي لنمو التجارة الثنائية بينهما⁽⁹⁵⁾. ولذلك سعت روسيا الاتحادية إلى إعادة تأكيد دورها الإقليمي والدولي بعد تولي فلاديمير بوتين للرئاسة بالإنابة، بعد استقالة يلتسن في 12/31/1999، ثم رسمياً بعد انتخابه في آذار 2000 ونجاحه في فرض السيطرة الروسية على الشيشان وإعادة هبة الدولة الروسية⁽⁹⁶⁾.

وعندما وصل الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة، سعى إلى تعميق التوجه

الاوراسي في سياسة روسيا الخارجية. ففي حزيران 2000، قدم عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم «مبدأ فلاديمير بوتين» وفي مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية، وهي الفكرة التي حملها بعض الدارسين بأن الأهداف الداخلية تلغي أهداف السياسة الخارجية الروسية، من ناحية أخرى ركّز مبدأ فلاديمير بوتين على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب، لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية. وقد أضاف مبدأ فلاديمير بوتين ثلاثة عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية وهي كما يأتي⁽⁹⁷⁾:

أولاً: إذا استمر توسيع حلف الاطلنطي شرقاً من روسيا، فستسعى روسيا الاتحادية إلى دعم الترابط بين دول الإتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول.

ثانياً: أن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة في عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها.

ثالثاً: أن روسيا ستعمل على دعم بيتتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان⁽⁹⁸⁾.

رابعاً: بناء سياسة خارجية براغماتية عن طريق المزيد من التباعد عن الايديولوجية التي كانت في الماضي القريب أساس التحرك الدبلوماسي وإحلال مسوغات اقتصادية واستراتيجية أكثر وضوحاً وتعبيراً عن تطلعات روسيا المستقبلية⁽⁹⁹⁾.

واستكمالاً لوثيقة الأمن القومي الروسي (مبدأ فلاديمير بوتين) صدرت وثيقة أخرى تخص العقيدة العسكرية الروسية والتي أصبحت نافذة عام 2000 (إذ إن وثيقة العقيدة العسكرية الجديدة تسم بالتشدد في بعض بنودها مثل احتمال البدء باستخدام السلام النووي)⁽¹⁰⁰⁾. ولذلك نظرت الولايات المتحدة إلى روسيا الاتحادية بقيادة فلاديمير بوتين بعين الريبة، لا سيما بعد تصاعد الطموحات الروسية

بالعودة من جديد لتأدية دور القوة المؤثرة فعلياً في النظام العالمي الجديد (والتعاون مع الصين القطب الاقتصادي الصاعد)⁽¹⁰¹⁾، ومن ثم اتجهت السياسة الخارجية الأميركية إلى استمالة روسيا من جديد نحو أوروبا، عبر إقناعها بعدم جدوى محاولاتها لاستعادة مكانة الاتحاد السوفيتي السابق، بسبب المشكلات الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد الروسي، فضلاً عن المخاطر التي تهدد روسيا الاتحادية بالتفكك، وفي سبيل ذلك استخدمت الإدارة الأميركية أساليب متنوعة، منها ضم روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية السبع (G7 + 1) وتشكيل لجنة ولا سيما بالأمن في نطاق منظمة الأمن والتعاون الأوروبي تكون لروسيا العضوية فيها، ولكنها من ناحية ثانية اتبعت سياسة العصا والتهديد والتطويق مع روسيا الاتحادية، فاتبعت إلى توسيع حلف الناتو لاحتواء روسيا من جهة أوروبا الشرقية، كما اتبعت سياسة نشطة في قلب أوراسيا للحد من النفوذ الروسي في المنطقة، وتبنت استكمال مشروع الدرع الصاروخي، وعملت على إلغاء المعاهدات الموقعة سابقاً مع الاتحاد السوفيتي لأن الأوضاع الدولية قد تغيرت، واستبدلتها بمنظومات إقليمية تحجم روسيا وتضعها في دائرة صفري لا تستطيع من خلالها الخروج من عزلتها إلى فضاء سياسي أرحب، كما وجهت الإدارة الأميركية انتقادات مهمة للسياسة الروسية في مجال تجارة السلاح، ونقل التكنولوجيا ولا سيما إلى الدول التي أطلقت عليها الولايات المتحدة «الدول المارقة»⁽¹⁰²⁾.

انطلاقاً مما تقدم، فقد انمازت العلاقات الروسية الأميركية خلال العشر سنوات (1991 - 2001) بين مد وجز إذ سعت الولايات المتحدة الأميركية من خلال استراتيجيتها العسكرية إلى الحفاظ على تفوقها العسكري عن طريق تحديث قواتها وتسليحها بالأسلحة المتطورة والحفاظ على هيمنتها العالمية والعمل على عدم ظهور قطب آخر ينافسها على الساحة الدولية، أما أولويات السياسة الخارجية الروسية فقد تأثرت كثيراً بعد نهاية الحرب الباردة، كالعولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي، ولكنها أبقت على أولوياتها التقليدية خلال الحرب الباردة النابعة من حرص روسيا الاتحادية على عدم التخلي على المصالح القومية الروسية، وبصفة عامة يمكن القول إن روسيا الاتحادية انتهجت في سياستها سياسة الحفاظ على كامل الوحدة

الإقليمية التي ورثتها عن الإتحاد السوفيتي سابقاً، حيث وضعت سياسة خارجية واضحة مقسمة المراحل على وفق ما تصفه الدبلوماسية الروسية الجديدة نفسها، بوصفها أولى الأولويات التي تركز عليها في تحركاتها لكبح جماح الولايات المتحدة الأميركية التي تحاول تهديد الأمن القومي الروسي عن طريق إثارة الأزمات ودعم الحروب الدائرة قرب الحدود الروسية والعمل على توسيع حلف الناتو شرقاً وجنوباً لتهديد الأمن القومي الروسي عن طريق نشر الصواريخ وإقامة القواعد العسكرية الدائمة⁽¹⁰³⁾.

العلاقات الأميركية الروسية بعد أحداث 2001/9/11

لقد كان لأحداث الحادي عشر من أيلول تأثير واضح على العلاقات الدولية، ونظراً لمكانة روسيا الاتحادية المتواضعة في بداية القرن الواحد والعشرين، فقد استثمرت هذه الأحداث للتقارب مع الولايات المتحدة في بداية الامر، (لا أن سير الأحداث واحتلال العراق والتواجد العسكري المكثف للولايات المتحدة في آسيا الوسطى دفع روسيا إلى إعادة النظر في علاقتها مع الولايات المتحدة، وكل ذلك مؤطر بتساعد مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي. ويمكن تقسيم هذه الحقبة إلى مرحلتين وكما يأتي:

المرحلة الأولى (2001 - 2003)

شهدت العلاقات الأميركية الروسية تحولاً جديداً ابتداءً منذ العام 2000 وما بعدها، والقول إن التحول يقتصر بـ (الألفية الجديدة) له مسبباته ودواعيه، وهو مرتبط بالتحول الذي طرأ على نوعية القيادة أو الزعامة في كلا الطرفين، ففي الجانب الأميركي، وصلت إلى البيت الأبيض إدارة من أكثر الإدارات الأميركية تطرفاً وعدوانية وتشدداً، تبنت آراء محافظة للغاية، ونظرت من منظور واحد إلى العالم، فالعالم اما أبيض وهو من يقف وراء السياسات الأميركية أي كانت، أو أسود وهو من يعارض السياسات الأميركية⁽¹⁰⁴⁾، في المقابل، وصل إلى سدة الرئاسة في روسيا قيادة من

نمط جديد مختلف، فهي لم تسلخ عن الصورة السوفيتية السابقة التي رسمت على طول القرن العشرين للدروس دوراً كبيراً في قيادة العالم، وأنها تكونت من الواقعيين الذين لا ينظرون إلى العلاقات الدولية من وجهة النظر الحيدية فقط، وإنما نظرة واقعية إلى طبيعة الحراك السياسي الدولي، ولذلك اصطدمت توجهات القيادتين، ولم تنتقيا إلا في نقاط قليلة، فكان التنافس والتوتر هو السمة المميزة للعلاقة بين الطرفين، وكانت أطراف كثيرة قد استفادت من هذا الشكل من العلاقة وربما تعد إيران من أبرز المستفيدين، إذ أدت الحاجة الروسية إلى ممارسة الضغط من خلال توسيع تعاونها مع إيران في برنامجها النووي⁽¹⁰⁵⁾.

وبعد أحداث 2001/9/11 أصبح العالم يعيش مرحلة جديدة تختلف كلياً عن الحقب السابقة باستثناء الولايات المتحدة التي رأت في هذه الأحداث دافعاً لإكمال سياستها الكونية الرامية للسيطرة على العالم، على وفق ذلك بدأ الاستراتيجيون الأميركيون يقسمون التاريخ إلى ما قبل أحداث 2001/9/11 وما بعدها⁽¹⁰⁶⁾. وقد أكدت مجموعة من التقارير السياسية، أن الولايات المتحدة لم تكن مكترثة باهتمامات روسيا ومصالحها الاستراتيجية قبل أحداث 2001/9/11، إلا أن جهود الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب تجبرها على أن تأخذ في الاعتبار هذه المصالح، وقد أوضح تقرير أمني عسكري أميركي في 2001/9/27، أن من بين أهداف روسيا الاتحادية حالياً هو وقف الانتقادات الغربية ضد سياستها في الشيشان وعد المقاتلين الشيشان جزء من جبهة الإرهاب العالمية، غير أن الفرص الواعدة أكثر من غيرها لروسيا الاتحادية وهي استعادة نفوذها في آسيا الوسطى، المعروفة بشرواتها المعدنية وموقعها الاستراتيجي، وتوفر الهجمات على أفغانستان فرصة نادرة لروسيا الاتحادية، فمن الناحية الأمنية تبدو أوزبكستان مناسبة جداً بما لديها من بنية تحتية وقواعد جوية، وتقربها من مناطق تحالف المعارضة في شمال أفغانستان، وعلى الرغم من أنه لا يوجد وجود عسكري روسي في أوزبكستان، إلا أن استخدام الأميركيين لأراضيها سيتطلب تعاون روسيا الاتحادية⁽¹⁰⁷⁾.

وفي هذا السياق يمكن فهم وتفسير سلوك العديد من دول العالم التي

حاولت استثمار تلك الأحداث للتقارب مع الولايات المتحدة، فراحت تقدم نفسها على أنها شريك وحليف يعتمد عليه في محاربة (الإرهاب)، وفي سبيل ذلك، قدمت روسيا تنازلات سياسية وأمنية وعسكرية كبيرة في آسيا الوسطى، كان البعض يعدها إلى عهد قريب من المحرمات في السياسة الروسية، وهو ما جعل وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول يقول «بأن ما تحقق في العلاقات مع روسيا الاتحادية هو من أهم إنجازات الإدارة الأميركية»، فقد كان فلاديمير بوتين هو أول رئيس أجنبي يتصل ببوش بعد الأحداث لكي يعبر عن تضامنه مع الولايات المتحدة، وأعلن عن دعمه للحملة العسكرية ضد (الإرهاب) فضلاً عن المساعدات الروسية المباشرة مثل إتاحة المجال الجوي والمعلومات الاستخباراتية ودعم قوات التحالف الشمالي في أفغانستان، فقد سمح فلاديمير بوتين لدول الاتحاد السوفيتي السابق في آسيا الوسطى أن تقدم مجالاتها الجوية وقواعدها العسكرية للاستخدام الأمريكي والحرب في أفغانستان⁽¹⁰⁸⁾.

على هذا الأساس، أن المقابل الذي توقع روسيا الاتحادية الحصول من الولايات المتحدة عليه يشمل أكثر من مجال، فهو يشمل بصفة لاسيما⁽¹⁰⁹⁾ إدراج الحرب التي تقودها منذ سنوات ضد الانفصاليين في الشيشان ضمن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الائتلاف الدولي لمكافحة (الإرهاب)، وكان هذا يعني تجاوز المجتمع الدولي للاتقادات التي دأبت في مواجهتها للنظام الروسي منظمات حقوق الإنسان نتيجة للممارسات التي تقوم بها القوات العسكرية الروسية في الشيشان، وقد انعكس هذا الاقتناع على معظم الدول الأوروبية التي أصبحت تصف الحرب الدائرة في الشيشان بأنها لا تخرج عن كونها مشكلة داخلية روسية، وهو كذلك يشمل الوصول إلى تفهم أمريكي حول موضوع التوسع شرقاً لمنظمة حلف شمال الأطلسي⁽¹¹⁰⁾.

وفي هذا الصدد، كتب أيفغور أيفانوف، وزير خارجية روسيا الاتحادية الأسبق، مشيراً إلى أن أحداث 2001/9/11 جعلت توجه روسيا نحو الغرب يسير في اتجاه الاندماج في القضاء الغربي، وتحدث فلاديمير بوتين مشيراً إلى أن جذور روسيا

الإتحادية تترد إلى القيم الغربية، في إطار هذا التوجه أيدت روسيا الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001، بل وسهلت للولايات المتحدة - أول مرة - الحصول على قواعد عسكرية في بعض دول آسيا الوسطى، كما في حالة أوزبكستان، يسهل منها غزو أفغانستان، كذلك اقترح الرئيس فلاديمير بوتين على الولايات المتحدة في 23 أيار عام 2003 التعاون في مجال الدفاع الصاروخي، وهو الأمر الذي سبق أن اقترحه يلتسن عام 1993⁽¹¹¹⁾.

إن ما يمكن استنباطه من ذلك، هو أن الولايات المتحدة في الوقت الذي ضمنت فيه موقف القيادة الروسية إلى جانبها في حملتها العسكرية، فإنها قد اعترفت لها بأن منطقة آسيا الوسطى والقوقاز منطقة نفوذ روسي، وذلك بعد أن ثبت للإدارة الأميركية بأنها لن تستطيع تنفيذ عملياتها العسكرية من دون تعاون روسيا الإتحادية، وربما تضمنت المباحثات وعود أميركية بتحقيق بعض المطالب الروسية، ولاسيما أن المرحلة ذاتها قد شهدت إعداد عدة دراسات تضمنت تحديد أهداف روسيا الإتحادية من التعاون مع الولايات المتحدة في حملتها على أفغانستان وركزت هذه الأهداف على النحو الآتي⁽¹¹²⁾: اعتراف الولايات المتحدة بأن منطقة آسيا الوسطى والقوقاز منطقة نفوذ روسي، ووقف التوجهات الأميركية الساعية إلى توسيع حلف شمال الأطلسي نحو الشرق، كذلك إدخال الحرب الروسية في الشيشان ضمن نطاق الحرب ضد (الإرهاب). علاوةً على الحصول على تأكيدات أميركية بالتأثير باتجاه فتح اعتمادات مالية لصالح روسيا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلاً عن مراجعة الإدارة الأميركية لموقفها بصدد مبادرة الدرع الصاروخية، وإلغاء الاتفاقيات الموقعة مع الإتحاد السوفيتي السابق عام 1972، ولا سيما اتفاقية الصواريخ الباليستية المضادة للصواريخ (ABM)⁽¹¹³⁾، وأخيراً أن تتعامل الولايات المتحدة مع روسيا الإتحادية بوصفها شريكاً في صنع القرارات الدولية، سواء من خلال الناتو أو من خلال مجموعة الدول الاقتصادية الثمانية بعد إضافة روسيا الإتحادية إلى المجموعة، أو من خلال المشاورات الثنائية المباشرة أو عبر المحافل الدولية⁽¹¹⁴⁾.

لقد انمازت هذه الحقبة من العلاقات الأميركية مع روسيا الاتحادية بالتعاون في مجال مكافحة (الإرهاب) إذ قدمت روسيا الاتحادية كل الدعم والتسهيلات للولايات المتحدة في حربها على أفغانستان، وقد ساعد ذلك على تغلغل الولايات المتحدة في دول آسيا الوسطى على شكل قواعد عسكرية واتفاقيات ثنائية.

المرحلة الثانية: (2003 - 2011)

على الرغم من التعاون الروسي الأميركي في مجال مكافحة الإرهاب⁽¹⁵⁾، إلا أن أحداث أيلول 2001 وما تلاها أدت دوراً محورياً في تغيير التوجهات والمسارات الجيولوليتيكية والاستراتيجية لروسيا نتيجة توغل الولايات المتحدة في مناطق تعد تاريخياً كتلاً سياسية وجغرافية تدور في الفلك الروسي منذ العهد القيصري، بذريعة محاربة (الإرهاب)، لقد ساهمت روسيا وبشكل مباشر في دعم المجهود الأميركي لإسقاط حركة طالبان الأفغانية خوفاً من طلبة آسيا الوسطى، وتخوفاً من امتداد المواجهات الأصولية إلى جمهوريات روسيا الإسلامية في الشيشان وداغستان، وقد استغل فلاديمير بوتين أحداث 9/11/2001، من أجل تخفيف الضغوط والانتقادات الأميركية الموجهة له شخصياً، وللجهد العسكري الروسي في جمهورية الشيشان، انطلاقاً من أن حرب روسيا في الشيشان هي في حقيقة الأمر جزء من حرب روسيا على الإرهاب الدولي، لكن حدثت خلافات روسية أميركية حول المصالح الأميركية في القوقاز والمسمى الأميركي لمحور الشر الذي ضم إيران، العراق سابقاً، وكوريا الشمالية، واستراتيجية الحرب الاستباقية⁽¹⁶⁾.

ثم جاء إعلان الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من معاهدة الصواريخ الباليستية، التي كانت الدولتان قد وقعتهما عام 1972، وهو أمر عارضته روسيا الاتحادية، وأكدت أنه سيضر بالتوازن العسكري العالمي وسيزيد من سباق التسلح، وأكدت أن المعاهدة ضرورية لحفظ الأمن الدولي، وعلى الرغم من إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن في أماكن بلاده إحتاج المزيد من النظام الصاروخي المتعدد الرؤوس للدرد على الدرع الصاروخي الأميركي، وأن التكلفة ستكون قليلة وهي ضمن القدرة الروسية، فإنه بقي يقاوم

محاولات نظيره الأميركي لإقناعه بانسحاب البلدين من المعاهدة على نحو متبادل⁽¹¹⁷⁾.

وعلى هذا الأساس نجد أن روسيا الاتحادية عملت على تغيير توجهاتها تجاه الولايات المتحدة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: السياسة الانفرادية التي أتبعها الولايات المتحدة في إدارة شؤون العالم، والتي همشت الدور الروسي، وهو ما تمثل في عدم التزامها بالمعارضة الروسية لغزو العراق في آذار 2003، إذ عارضت روسيا الاتحادية الغزو الأميركي للعراق بدون ترخيص من مجلس الأمن، وفي هذا الميدان نسقت روسيا سياساتها مع ما بدأ لها أنه معارضة ألمانية - فرنسية للسياسة الأميركية، وبعد اكتمال الغزو، طالب فلاديمير بوتين بأن تستكمل لجان التفيتيش البحث عن أسلحة الدمار الشامل أعمالها وتعلن نتائج جهودها، وهو ما أصرّت الولايات المتحدة على رفضه وذلك بإصرارها على إنهاء عمل تلك اللجان⁽¹¹⁸⁾.

وقد أعلن فلاديمير بوتين في عام 2004، في اجتماع مع قادة القوات المسلحة، أن بلاده تطور جيلاً جديداً من الأسلحة النووية لا تملكه قوى نووية أخرى في العالم (في إشارة إلى الولايات المتحدة) وسوف يدخل الخدمة في غضون السنوات المقبلة لحماية روسيا عما وصفه بتحديات أمنية مستقبلية، وعاد في مؤتمر ميونخ شباط 2005 ليؤكد هذا الجدل وليناصره في القول يغور أيفانوف وزير الخارجية الروسي، حيث أكد أن هذه الأسلحة ليست موجهة إلى دولة بعينها، بل تهدف لضمان أمن وسيادة روسيا في مواجهة أي تهديدات مستقبلية وهذا ما حدا إلى أن يكون لاحتمالية عودة استراتيجية الردع الكلاسيكية دور مهم في العلاقات الأميركية الروسية⁽¹¹⁹⁾.

إن تصريحات الرئيس فلاديمير بوتين تؤكد أن روسيا الاتحادية لا تزال تنظر إلى السياسة الأميركية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية، فروسيا الاتحادية تدرك أن الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج، وفي أفغانستان وفي العراق، وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي

يتكامل مع امتداد حلف شمال الأطلسي ونشر الدرع المضادة للصواريخ في دول أوروبا الشرقية، فهذه التصريحات هي انعكاس لإدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأميركية، وفاعليه الدور الروسي لن تكون بالضرورة عودة إلى سياق التسليح بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة وإنما بالسير بخطى ثابتة ولو بطيئة، لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، وتصحيح الخلل في التوازن بينهما إلى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة، في إطار نظام متعدد الأقطاب ينهي الانفراد الأميركي في إدارة الشأن الدولي⁽¹²⁰⁾.

ولذلك جاءت الأزمة الروسية الجورجية (2008/8/8) في إطار إعادة إنتاج واستئناف روسيا لاستراتيجية جديدة هدفها استيعاب الوضع الجديد وإبداء الكفاية والمرونة في التعامل معه سواء الذي أصبحت عليه من حيث المعطيات السياسية والعسكرية والاقتصادية والإقليمية والدولية... الخ⁽¹²¹⁾، أو ذلك الذي يتعلق بطبيعة البيئة العالمية أو الاستراتيجيات المختلفة الأهداف والأدوار المتضاربة أو المتفاعلة في إطارها مع الأهداف والاستراتيجيات والأدوار الروسية⁽¹²²⁾، وقد مثلت هذه الأزمة بداية جديدة في العلاقات الأميركية الروسية، فمن خلال هذه الأزمة أرادت روسيا الاتحادية تعزيز مكانتها الدولية⁽¹²³⁾.

إن سياسات فلاديمير بوتين ومن ثم ديمتري مدفيدف ترمي إلى تعزيز قوة روسيا الاتحادية في توازنات القوى الدولية، بل العمل على إعادة التوازن للعلاقات الأميركية الروسية، مع محاربتها لأي محاولة في التدخل في الشؤون الداخلية لها، مع سعيها لتطوير العلاقات مع الصين والجوار الآسيوي وصولاً إلى الهند التي تتمتع بعلاقات تاريخية مع الاتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا الاتحادية حالياً⁽¹²⁴⁾ لكن سياستيهما تكون حساسة وذات بعد عنيف، تجاه المحاولات الرامية إلى ضم مناطق النفوذ الروسية لحلف شمال الأطلسي مثل جورجيا وأوكرانيا، ولعل مواجهتها مع جورجيا المثال البارز على ذلك، بعد أن استجابت جورجيا لإغراءات الغرب في تحدي الروس والمساس بموضوع الأمن الروسي، إذ إن الروس أدركوا أن الذي يواجههم في الساحة هو الدور والحضور الأميركي وليس القوة الجورجية حتى وان

تصدرت الواجهة، وقد كان الرد الروسي قاسياً ودموياً. بحيث كشف كل عيوب النظام الجورجي، وأوضح عجز الغرب في مساعدة جورجيا حينما تكون المواجهة ضد روسيا الاتحادية، لذلك كان العقاب الذي تلقته ومن دفعها قاسياً ومؤذياً، لأنه من الجانب الحساس في البناء الروسي والمتمثل بالأمن القومي الروسي⁽¹²⁵⁾.

ومع تغير القيادة السياسية في كلا البلدين بتسلم دم تري مدفيدف رئاسة الدولة الروسية الذي يمثل استمراراً للنهج الذي اختطه فلاديمير بوتين من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها (العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية)⁽¹²⁶⁾، وكذلك تسلم باراك أوباما رئاسة الدولة في الولايات المتحدة الأميركية أخذت العلاقات الروسية الأميركية تأخذ منحى آخر، إذ إن سعي القيادات الروسية إلى تعزيز مكانة روسيا الاتحادية في النظام العالمي سينعكس على العلاقات الأميركية الروسية، ويمكن إيراد قول الرئيس الروسي دم تري مدفيدف لتأكيد هذه الحقيقة (إننا لا نطلب من أحد أن يحب روسيا، ولكننا لن نسمح لأحد أن يسيئ إلينا، وسنحصل على الاحترام الذي نستحقه ليس بالقوة، ولكن من خلال تصرفاتنا ونجاحنا)⁽¹²⁷⁾.

وقد تمثلت أهم مبادئ السياسة الخارجية لمدفيدف في أن روسيا تبني سياستها الخارجية في إطار احترام القانون الدولي الذي تعدده الأساس والمرجع لتنظيم جميع العلاقات الدولية، والعمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب والرقص المطلق لعالم يحكمه القطب الواحد حتى لو كان من يحكم هذا العالم دولة لها ثقلها مثل الولايات المتحدة الأميركية، لأنه سيكون عالم غير مستقر ومهدد بالصراعات الدولية⁽¹²⁸⁾. وبالمقابل أعلن الرئيس أوباما، أن من أبرز توجهاته في السياسة الخارجية هو تحسين صورة الولايات المتحدة في العالم بعد التشويه الذي أصابها⁽¹²⁹⁾، نتيجة تداعيات غزو العراق وأفغانستان، ولذلك يجب العمل مع القوى الدولية الأخرى للحل المشاكل الدولية⁽¹³⁰⁾. أن ذلك شكل بدايةً لمرحلة جديدة للعلاقات الأميركية الروسية. ونتيجة للجهود التي بذلها (دم تري مدفيدف وأوباما) فقد توصل الطرفان إلى معاهدة ستارت الجديدة التي أقرها الكونغرس الأميركي ولدوما الروسي في بداية 2011.

من خلال ما تقدم، يمكن القول إن تطور العلاقات الأميركية السوفيتية والعلاقات الأميركية الروسية يكشف عن أن هذه العلاقات مرت بمراحل مختلفة، وكل مرحلة لها سماتها وخصائصها ومتغيراتها التي أثرت في سير هذه العلاقة، بل إن المكانة الدولية للقوتين العظميين في النظام الدولي حددت طبيعة هذه العلاقة، فعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية لم يشهد مشاركتها الفعالة في الشؤون الدولية فحسب، بل شهد احتكارهما المشترك لتقرير مصير العالم، وأن إدراك الطرفين تجاه أحدهما الآخر كان مؤطراً بإطار أيديولوجي، بل ادت الأيديولوجية دوراً كبيراً في العلاقة بين الدولتين.

ونتيجة لذلك جابه أحدهما الآخر بسلسلة من الإجراءات بهدف تحجيم دور الآخر في العلاقات الدولية، بل في التحكم بتفاعلات النظام الدولي، فالولايات المتحدة تبنت جملة من الاستراتيجيات أهمها: استراتيجية الاحتواء، واستراتيجية مبدأ ترومان، واستراتيجية مشروع مارشال، بل تم تأسيس حلف شمال الأطلسي لمواجهة المد الشيوعي، وبالمقابل أسس الإتحاد السوفيتي حلف وارشو، ومنظمة الكوميكون وغيرها من الإجراءات التي ترمي إلى التوسع إلى أبعد نقطة من العالم، ونتيجة لهذا التوتر الكبير في العلاقات الأميركية السوفيتية فقد أصبحت الأمم المتحدة عديمة الفاعلية نتيجة استخدام حق الفيتو بشكل كبير، وعلى الرغم من حالة التوتر والصراع المتصاعدة بين الدولتين فإن ذلك لم يؤد إلى الصدام العسكري المباشر بينهما نتيجة امتلاكهما الأسلحة النووية، كما كان للزعامات السياسية التي استلمت زمام الأمور في الدولتين أثر بارز على العلاقات الأميركية السوفيتية والعلاقات الأميركية الروسية، فعلى سبيل المثال، كان لوفاة الزعيم السوفيتي ستالين أثر حاسم في التغيرات التي طرأت على مظاهر العلاقات الدولية، بل أضعفت من مبررات استخدام الحرب بوصفها مبدأ حتمي للصراع، وعلى الرغم من ذلك شهدت العلاقة بين الدولتين نشوء العديد من الأزمات التي كادت أن تأخذ العالم إلى المجهول مثل الأزمة الكوبية، وأزمة برلين، وأن لازمة الكوبية أثر بارز على العلاقة بين الدولتين والأطراف الدولية الأخرى وتحديداً فيما يتعلق بالصين، بل كانت السبب في الانشقاق الصيني السوفيتي والتقارب الأميركي الصيني، ولهذا

السبب فضلاً عن تعقد المعضلة الفيتنامية دفع الرئيس الأميركي نيكسون إلى إعادة تقييم الاستراتيجية الأميركية، بل زيارة الصين بشكل مفاجئ وبفعل الزيارة جرى التقارب بين الدولتين.

وعلى الرغم من الشد والجذب بين الدولتين موضوع الدراسة، لم يمنع ذلك من عقد العديد من الاتفاقيات الاستراتيجية الثنائية بينهما خلال الحرب الباردة وبعدها، ومع ذلك كان لإعلان الرئيس الأميركي ريغان عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأثر البالغ في العلاقات الأميركية السوفيتية، بل أنهت هذه المبادرة سباق التسلح بين الدولتين إلى غير رجعة بفعل ضعف الاقتصاد السوفيتي وعدم قدرته على مجاراة الاقتصاد الأميركي.

ونتيجة لكل ما سبق، علاوة على إعلان الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف سياسة الغلاسنوست والبيروستريكا، وعدم القدرة على إدارة هذه التحولات، أدى ذلك إلى تفكك الاتحاد السوفيتي وبرز خمس عشرة جمهورية متعارضة المصالح، بل انبثق نظام دولي جديد تحت اسم النظام العالمي الجديد يمتاز بهيمنة الولايات المتحدة عليه، وبذلك برزت دولة جديدة وبحدود جديدة هي روسيا الاتحادية، حلت محل الكيان القانوني للاتحاد السوفيتي وما يترتب عليه من حقوق والتزامات، ونتيجة للوعود التي قطعها الغرب لروسيا الاتحادية المنهارة اقتصادياً تبنت التوجهات الغربية المتمثلة بالانفتاح والتعددية السياسية وغيرها، إلا أن الغرب لم يقدم ما تعهد به لروسيا الاتحادية، ولذلك بدأت تظهر توجهات جديدة تحاول صياغة العلاقات الروسية الغربية بشكل عام والعلاقات الروسية الأميركية بشكل خاص على أساس إعادة الهبة للدولة الروسية، وقد تعاضم هذا الاتجاه مع وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى السلطة، ونتيجة أحداث 2001/9/11 وظهور الحرب على (الإرهاب) ظهر تعاون روسي أميركي نتيجة المصلحة المشتركة بينهما في بداية الأمر، إلا أن التفرد الأميركي في مكافحة (الإرهاب) واحتلال العراق وتهميش الدور الروسي في الشؤون الدولية أدى ذلك كله إلى حصول خلافات عميقة في العلاقة بين الدولتين وتحديداً خلال حقبة (بوش - فلاديمير بوتين).

ونتيجة التفرد الأميركي بالشأن الدولي، وتهميش الدور الروسي، علاوة على سعي الغرب إلى ضم جورجيا إلى حلف شمال الأطلسي، فقد كان الرد الروسي حازماً في 8/8/2008، وكان ذلك بمثابة ردا روسيا على المحاولات الأميركية للعودة إلى تطبيق سياسة الاحتواء تجاهها، بل إيداً بدور روسي جديد يحاول إنهاء التفرد الأميركي في العلاقات الدولية.

وبالنتيجة، كشف تطور العلاقات الأميركية الروسية عن أن هذه العلاقات تركز إلى مجموعة من المقومات أهمها المقوم السياسي والمقوم الاقتصادي والمقوم العسكري، وهو ما سيتم تناوله في الفصل الثاني.

هوامش الفصل الاول

- (1) See: Michael Cox, *The 1980s Revisited or the Cold War as History - Again*, edited by: Olav Njåstad. Frank Cas3 *In the last Decade of the cold war: from conflict Escalation to conflict transformation*, London, 2004, p12.
- (2) جميل مطر، تطويع الخصم: الضغوط الغربية على روسيا، مجلة المستقبل العربي، العدد 323، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 43.
- (3) ينظر: روجيه غارودي، الولايات المتحدة طليعة الانحطاط: كيف نحظر للقرن الواحد والعشرين، ترجمة مروان حمادي، دار النهضة للطباعة والنشر، القاهرة، 1998، ص ص 17 - 18.
- (4) من أبرز المفكرين الاستراتيجيين الأميركيين بعد الحرب العالمية الثانية ومن أهم أهدافه هو الدفاع عن الغرب من التهديد السوفيتي والعمل على هزيمة الشيوعيين في أقل تكلفة. وكان خلافه مع كيان حول التنكيس والاستراتيجيات وليس الأهداف ينظر: [http:// www.amazon.com](http://www.amazon.com).
- (5) المصدر نفسه، ص 18.
- (6) الحرب الباردة: لقد غير ريمون آرون Raymond Aron عام 1947 عن معنى الحرب الباردة بقوله (سلم مستجبل وحرب غير معتمدة الوقوع)، ينظر: عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، دار أقواس للنشر، تونس، 1994، ص 233.
- (7) طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص 11.
- (8) سعد حفي توفيق، تاريخ العلاقات الدولية، مكتبة النهوري، بغداد، 2009، ص 215.
- (9) ينظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة، بيروت، 2008، ص 73.
- (10) فيصل الغشالي، مستقبل حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، 2004، عبر شبكة المعلومات الدولية: [http://. www. BBC. Arabic. com](http://www.BBC.Arabic.com).
- (11) See: J. W. Burton, *International Relation: A General Theory*, Cambridge University Press, Cambridge, 1967, p103.
- (12) John W. Duntonm, *World Society*, Cambridge University Press, London, 1972, p 140.
- (13) مازن اسماعيل الرمضاني، الأمن القومي العربي والصراع الدولي، مجلة العلوم السياسية، العدد 2، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1988، ص 71.
- (14) زياد طارق خليل، التخطيط الاستراتيجي والأداء السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2007، ص 56.

See: John LEWIS GADDIS, strategies of containment, Oxford University press, (15) New York 2005, p 53 - 56.

(16) ينظر: ريتشارد بازنت، حروب التدخل الأميركية في العالم، ترجمة منعم النعمان، دار ابن خلدون، بيروت، 1974، ص ص 60 - 61.

(17) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط5 منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص ص 252 - 253.

(18) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص ص 127 - 128.

See: David p. Calleo Rethinking Europe's future, Princeton University press, (19) London, 2001, p6.

(20) محمد جاد، المعونة الخارجية الأميركية والأهداف الأمية. مجلة السياسة الدولية، العدد 127، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1997، ص 102.

(21) نزار إسماعيل الحايي، التوازن بين الفعل التقليدي والمهام المتحدة، مجلة قضايا إستراتيجية، العدد 1، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1997، ص 5.

(22) مندوب أمين الشالحي، تطوير التحالفات العسكرية الأوربية وانعكاسها على العرب، في كتاب العرب والقوى العظمى، سلسلة المائدة الحرة، العدد 3، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص 70.

Michael lind, the American way of strategy, Oxford University press, New York, (23) 2006, p114.

(24) ينظر: ريتشارد لينل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والاساطير والنماذج، ترجمة هاني نابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص ص 225 - 226.

(25) إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص 365.

(26) يظر: ستيفن أمبروز، الارتقاء إلى العالمية: السياسة الخارجية الأميركية منذ عام 1983، ترجمة نادية محمد الحسيني، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1994، ص 195.

See: Donald E. Schmidt, The folly of war: American foreign policy 1898 - 2005, (27) alqora, New York, 2005, p202.

(28) إسماعيل صبري مقلد، التقارب الأميركي - الروسي والحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 17، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1969، ص 12.

(29) نهضت إسماعيل مخلف الدليمي، السياسة الخارجية الأميركية (1939 - 1960) دراسة تحليلية، ج1، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2009، ص 171.

(30) ينظر: حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945، عالم المعرفة، الكويت، 1995، ص 128.

(31) جون فوستر دالاس، حرب وسلم، تعريب عفيف الصميدعي، دار النشر للجامعيين، دمشق، بلا، ص 49.

- (32) محمد مندر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2002، ص 166.
- (33) عبد القادر محمد فهمي، روسيا الاتحادية والوطن العربي: دراسة مقارنة للسلوك السياسي السوفيتي - الروسي تجاه الوطن العربي، في كتاب العرب والقوى العظمى، سلسلة المائدة الحرة، العدد 20، بيت الحكمة، 1998، ص 21.
- (34) ينظر عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية: دراسة تحليلية لصراع قطبي القوة الدوليين ودورها في صراعات العالم الثالث، بيت الحكمة، بغداد، 1995 ص ص 136 - 137.
- (35) محمد مندر، مصدر سبق ذكره، ص ص 166 - 167.
- (36) ينظر خليل محسن، النظام العالمي الجديد والتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 184.
- (37) ينظر: محمد كريم مهدي المشهداني، الأحلاف الدولية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1989، ص ص 31 - 25.
- (38) محمد مندر، مصدر سبق ذكره، ص ص 167 - 168.
- (39) ففي أب من العام 1962 بدأ الاتحاد السوفيتي في إقامة قواعد صواريخ متوسطة المدى في كوبا، وقد أثرت هذه القضية دعراً في الولايات المتحدة، فقد أصبح للاتحاد السوفيتي فرصة تسديد الضربة الأولى للولايات المتحدة، إذ لا تبعد كوبا سوى 90 ميلاً عن الولايات المتحدة، وقد صورت طائرات (U2) الأميركية الصواريخ السوفيتية، ولذلك وجهت الولايات المتحدة تهديداً صريحاً باستخدام السلاح النووي لأن ذلك يمس الأمن القومي الأمريكي، ولذلك أدرك السوفيت ذلك، وأرسل خروشوف رسالة في يوم 26/10/1962، يتعهد فيها بإزالة الصواريخ، مقابل رفع الحصار الذي فرض على كوبا، وبذلك انتهت الأزمة: ينظر: سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ص 239 - 240. أما وجهة النظر الروسية حول الأزمة: تمكن الاتحاد السوفيتي من إزالة الصواريخ الموجودة في تركيا ودول الطوق، وبذلك حول الاتحاد السوفيتي الأزمة إلى نصر: ينظر: [http:// www. Russiaalywm](http://www.Russiaalywm).
- (40) نعوم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكة، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص 89.
- (41) See: Graham Alison, Essence of Explaining the Cuban missile Crisis, Little Brown and Company, Boston, 1973, p 193.
- (42) محمد موسى آل طويرش، تاريخ العلاقات الدولية من كندي حتى غرا تشوف (1961 - 1991)، ط2، دار المرفعي، بغداد، 2008، ص 32.
- (43) See: Lawrence Freedman, Kennedy's wars: Berlin, Cuba, Laos und Vietnam, (43) Oxford University press, 2000, p172.

- (44) خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأميركية - الصينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صلاح، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1999، ص 28.
- (45) إسماعيل صبري مقلد، قضايا دولية معاصرة، مؤسسة الصباح، الكويت، 1980، ص 221.
- (46) See Lorenz M. Iuthi, Sino - Soviet Relations during the Mao years: 1949 - 1969, edited by Thomas p. Bernstein and Hua - yuli, in china learns from the soviet union: 1949 - present, New york, 2010, p30.
- (47) روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة احمد ظاهر، مركز الكتاب الأردني، عمان، 1989، ص 131.
- (48) محمد منذر، مصدر سبق ذكره، ص 168 - 169.
- (49) باقر جواد كاظم، التوازن الإستراتيجي في إقليم آسيا - الباسيفيك وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صلاح، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2001، ص 51.
- (50) محمد منذر، مصدر سبق ذكره، ص 259.
- (51) موسى محمد آل طويرش، مصدر سبق ذكره، ص 101 - 102.
- (52) See: Christopher S. Derosa Political indoctrination in the U.S Army: from World war II to the Vietnam war, University of Nebraska, london, p. p 219 - 221.
- (53) بنظر: حسن البراز، القوى العظمى بين شريعة الغاب وصراع الفيلة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988، ص 21 - 24.
- (54) بنظر: إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين: دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ليبيا، 1997، ص 151 - 152.
- (55) محمد منذر، مصدر سبق ذكره، ص 170.
- (56) See: Michael Sheehan, The International Politics of Space, Routledge, New york, 2007, p 174.
- (57) إبراهيم أبو خزام، مصدر سبق ذكره، ص 160.
- (58) See: Matthew Evangelista, Explaining the End of the Cold War: Turning Points in Soviet Security Policy, edited by: Olav Njolsstad, Frank Cass, In the last Decade of the cold war: from conflict Escalation to conflict transformation, London, 2004 p109.
- (59) السيد أمين شلبي، الحرب الباردة: سنوات التحول [1980 - 1989]، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1996، ص 41.
- (60) See: Vladislav M. zubok, A failed empire: the Soviet union in the Cold war from Stalin to Gorbachev, University of North Carolina press, united states, 2007 p. 278 - 280.

- (61) السيد أمين الشلي، مصدر سبق ذكره، ص 41.
- (62) والبيرسترويكنا: تعني إعادة الهيكلة والبناء، وقد أقرها الرئيس السوفيتي غورباتشوف لتحقيق الأهداف الألفية: إدخال الديمقراطية في النظام الاشتراكي والتخلي على النظام الموجه والعمل باقتصاد السوق. التعددية الحزبية والسياسية. أما الغلاسنوست فتعني الشفافية والوضوح وهي برنامج مكمل لإصلاح بيرسترويكنا وهدفها: تحرير المواطن من البيروقراطية وفتح المجال للمبادرات الفردية، ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية <http://tarikh.yoo7.com>.
- See: Stephen F.Cohen Rethinking Russia: U.S. - Russian Relations in an Age of (63) American Triumphalism, journal in international affairs, Vol. 63, No. 2, Spring/ Summer 2010, p.p 191 - 205.
- (64) أمين طلال يوسف، روسيا الفلاديمير يوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية (2000 - 2008)، مجلة المستقبل العربي، العدد 358، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 76.
- (65) ينظر: موسى الزعبي، الجيوبوليتيكية والعلاقات الدولية: أبحاث في الجيوبوليتيكية وفي الشؤون والعلاقات الدولية، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2004، ص ص 92 - 94.
- compare with: Beth A.Fischer, The United States and the Transformation of the (66) Cold War, edited by: Olav Njqlstad, Frank Cass, In the last Decade of the cold war: from conflict Escalation to conflict transformation, London, 2004, p189.
- (67) رضوان راضي العبد الله، الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي، في كتاب العرب في الإستراتيجيات، لعلية، تحرير مصطفى الحمارنة، مركز الدراسات الإستراتيجية، الأردن، 1994، ص ص 65 - 66.
- (68) زيد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الرواد، بيروت، 2002، ص ص 371 - 372.
- (69) بيه الأصفاني، انطلاقه جديدة لعلبوماسية روسيا الاتحادية، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1998، ص 269.
- See: Matthew Evangelista, Explaining the End of the Cold War: Turning Points in (70) Soviet Security Policy, edited by: Olav Njqlstad, Frank Cass In the last Decade of the cold war: from conflict Escalation to conflict transformation, London, 2004, p 110.
- See: Stephen F.Cohen, Rethinking Russia: U.S. Russian Relations in an Age of (71) American Triumphalism, journal in international affairs, Vol. 63, No. 2, Spring/ Summer 2010, p.p 191 - 205.
- (72) عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية - الأمريكية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 49.

See: Dmitri Trenin, *The End of Eurasia: Russia on the Border Between Geopolitics* (73) and *Globalization*, Carnegie Moscow center, New York, 2001, p 280 - 283.

(74) ينظر: محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2007، ص ص 40 - 41.

(75) عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص 52.

See Stephen F. Cohen, *Rethinking Russia: U.S. - Russian Relations in an Age of* (76) *American Triumphalism*, journal in international affairs, Vol. 63, No.2, Spring/Summer 2010, p.p 191 - 205.

(77) نيه الأصفهاني، المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2000، ص 172.

(78) ينظر: محمد السيد سليم، العرب فيما بعد العصر السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1992، ص 149.

(79) ينظر: دفتر محمد سلامة، العلاقات الأميركية الروسية وقمة فانتكوف، مجلة السياسة الدولية، العدد 113، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1993، ص 221.

(80) ينظر: محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص ص 41 - 42.

See: Jeffrey Monkoff, *Russia and the west: Taking the longer view*, the center for (81) *strategie and international studies*, the Washington quarterly, spring 2007, p125.

For more information see: Walter Liqueur, *Russia's Muslim strategy*, middle East (82) *papers*, November 1, 2009, p.p 3 - 4.

(83) ينظر: عيسى اسماعيل عطية، الاستراتيجية الروسية تجاه الولايات المتحدة، أوراق دولية، العدد 169، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008، ص ص 23 - 24.

(84) عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص 53.

(85) نيه الأصفهاني، المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 174.

(86) أحمد دياب روسيا والغرب: من المواجهة إلى المشاركة، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 172.

(87) فريد حاتم الشحفة، العلاقات الروسية - الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آبا الوسطى والقفقاس، دار الطليعة، دمشق، 2005، ص 116.

See: F. Stephen Larrabee, *NATO Enlargement after the first round*, the (88) *international spectator XXXIV*, No.2, April - June, 1999 p 73.

(89) ينظر: موريس كارالوف، برهناكوف: محطات من سيرة ذاتية، ترجمة طه عبد الواحد الولي، دار الكتوز الأدبية، بيروت، 2000، ص ص 5 - 7.

- (90) ينظر: محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 42.
- (91) ينظر: مومن العساف، استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأميركية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009، ص 353.
- (92) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمود سالم السامرائي وشهلاء كمال الجواد، منظمة الأمم المتحدة بين النفعية ولتعميش بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة دراسات إقليمية، العدد 14، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص 51.
- (93) نبيه الأصفهاني، انطلاقه جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية، مصدر سبق ذكره، ص 266.
- (94) for more information: See: Russia's Financial Crisis: the failure of Neoliberalism?, (94) Magazine, January 1999, p. 28 - 32.
- (95) ميخائيل ترينكو، روسيا والصين شركاء في السلام، ترجمة إبراهيم خليل رديف العزاوي، مجلة دراسات دولية، العدد 18، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 198.
- (96) أحمد دبابه مصدر سبق ذكره، ص 172.
- (97) محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية لروسة، مصدر سبق ذكره، ص 42 - 43.
- (98) Compare with: Olga olier and others, Russian foreign policy: Sources and implication, RAND Corporation, united state, 2009 p. 116 - 120.
- (99) ينظر: مهدي عبد رشيد سليم الجنابي، السياسة الخارجية الروسية حيال المشرق العربي في عهد الرئيس فلاح مبري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2007، ص 97.
- (100) ينظر: محمد أسامة محمود عبد العزيز، السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2000، ص 250.
- (101) See: Mingjiang Li, Soft Power: Nurture Not Nature Edited by Mingjiang Li, (101) Lexington Books, In Soft Power China's Emerging Strategy in International Politics, United Kingdom, p.p 1 - 2.
- (102) محمد سعيد أبو عامود، تحولات السياسة الخارجية الأميركية تجاه إيران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 75.
- (103) محمود عليان عليمان، العلاقات الأميركية الروسية في مرحلة إعادة التوازن، مجلة دراسات دولية، العدد 16، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 129 - 130.
- (104) For more information See: David Corn, the lies of George W. Bush: mastering the politics of Deception, Crown, Crown publishers, New york, 2003, p. 28 - 32.
- (105) عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص 54.
- (106) مومن إسماعيل العساف، مصدر سبق ذكره، ص 187.

- (107) محمد سعيد أبو عامود، مصدر سبق ذكره، ص 78.
- (108) احمد دياب، مصدر سبق ذكره، ص 174.
- (109) نبيه الأصفهاني، أبعاد التقارب الروسي - الأميركي بعد أحداث 11/سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 119.
- (110) لعزيد من التفاصيل ينظر: عبد اللطيف علي المياح، توسيع الإطار الجغرافي لحلف الأطلسي، مجلة أوراق عربية، العدد 21، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1999، ص ص 1 - 2.
- (111) ينظر: محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 43.
- (112) ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج: الاستراتيجية الدولية في عصر العولمة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص ص 195 - 196.
- (113) See: Anders Aslund and Andrew Kuchins, Presenting the «Reset Button on US - Russia Relations, Policy Brief, Number PB 9 - 6, March 2009, p 2.
- (114) See: Jeffrey Mankoff, Russian Foreign Policy: the Return of Great Power Politics, Rowman and Littlefield Publishers, United States, 2009, 9107.
- (115) ينظر: وحيد عبد المجيد، الإرهاب وأمريكا والإسلام - من يطفئ النار، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2004، ص ص 22 - 23.
- (116) أبمن طلال يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 86.
- (117) لمى مضر الأمانة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص ص 206 - 207.
- (118) محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 43.
- (119) سوسن إسماعيل العساف، مصدر سبق ذكره، ص ص 338 - 339.
- (120) بورهان الشيخ، العلاقات الروسية - الأوروبية أطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 70، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 50.
- (121) لعزيد من التفاصيل ينظر: روبرت أي هاميلتون، استراتيجية روسيا في الحرب على جورجيا، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، أوراق دولية، العدد 169، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008، ص ص 25 - 27.
- (122) سعد السعيد، تداعيات الأزمة الجورجية على العلاقات الروسية - الأميركية، مجلة دراسات دولية، العدد 42، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2009، ص 118.
- (123) John E Chicky, the Russian - Georgian war: political and military implication for US policy, central Asia - Caucasus institute, policy paper, February 2003, p 5.

- See: Sergei Iuvrov, *The Rise of Asia, and the Eastern vector of Russia's foreign policy*, Russia in Global Affairs, Vol. 4, No 3, July - September, 2006, p69. (124)
- حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، العدد 42، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2009، ص 3 - 4. (125)
- Jacob W. Kipp, *Medvedev Approves New Russian Military Doctrine*, The Jamestown Foundation, february - 8/2008: [http:// www.jamestown.org/articles](http://www.jamestown.org/articles). (126)
- [http://: www. aljazeera, net.](http://www.aljazeera.net) (127)
- لعي مصر الأمانة، مصدر سبق ذكره، ص 184 - 185. (128)
- ينظر: حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المصيرة المتغيرة للمنظيم الدولي، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2009، ص 233 - 234. (129)
- ينظر: محمد المناوي، أين توجه الولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2009، ص 231. (130)

مقومات العلاقات الأميركية الروسية

مقومات العلاقات الأميركية الروسية

إن تطور العلاقات الأميركية الروسية يكشف ويوضح مجموعة من المقومات التي تركز عليها عملية التفاعل بين الدولتين بجوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية المختلفة والتي تؤثر من ثَمَّ في سير هذه العلاقة وتجه بها نحو تحديد طبيعتها سواء أكانت تسم بطابع التعاون أم التنافس أم الصراع، فمن خلال استعراض المقومات في العلاقات الأميركية الروسية، يتضح حجم التفاعل الأميركي الروسي. فالمقومات السياسية تعد من المقومات المهمة في هذه العلاقة، فهي تتضمن (توسيع حلف شمال الأطلسي، إصلاح الأمم المتحدة، تشكل النظام الدولي، أحداث 2001/9/11، والحرب على الإرهاب)، والديمقراطية وحقوق الإنسان) ومن ثم فإن هذه المقومات هي الإطار السياسي الذي يحدد هذه العلاقة، وأن المقومات الاقتصادية المتمثلة في (التبادل الاقتصادي والتجاري، النفط والغاز (أمن الطاقة)، انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية)، ومن ثم فمن خلال هذه المقومات يتضح حجم الترابط الاقتصادي بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، وأخيراً تشكل المقومات العسكرية بما تتضمنه من ركائز أساسية (سباق التسلح، القواعد العسكرية في آسيا الوسطى والجار القريب، الاتفاقيات الاستراتيجية الثنائية، تجارة السلاح، أسلحة الدمار الشامل) الإطار العسكري الذي يوطر عملية التفاعل في جانبها العسكري.. وهو ما سيتم تناوله في المباحث الثلاثة التي يتضمنها هذا الفصل.

المقومات السياسية للعلاقات الأميركية الروسية

يعد المقوم السياسي من المقومات المهمة في تحديد طبيعة العلاقات الدولية بشكل عام، والعلاقات الأميركية الروسية بشكل خاص، إذ إن الدول تنطلق من مصالحها وقوتها في تعاملها مع الفواعل الدولية الأخرى. وفي هذا السياق حث ميكافيلي أميره قائلاً: «إن الأمير الذي لا يتمنى فقد مملكته يجب أن يفكر ويتصرف دائماً بلغة القوة، وأن يدخر موارده ويزيد منها، لا أن يبدها، وأن يحاول تعزيز قوته وهيبته والتقليل من قوة وهيبة منافسيه، وأن يحكم بالقوة والخداع، ولا يأبه إذا ما وصف بالشدة»⁽¹⁾. ولما كان التطلع إلى القوة والنفوذ هو العنصر المميز للسياسة الدولية، يصبح في حكم الواقع والضرورة من سياسات القوة والسلطان، ولا تتساوى جميع الدول عادة في درجة انشغالها في السياسات الدولية، ويعني هذا أن علاقة الأمم بالسياسات الدولية تحمل في الواقع صفة الدينامية، وهي تبديل بتبدل النفوذ ومتعلقاته⁽²⁾. وعلى هذا الأساس قُسمت المقومات السياسية في العلاقات الأميركية الروسية إلى ما يأتي:

المطلب الأول: توسيع حلف شمال الأطلسي

لقد أنشأ حلف شمال الأطلسي عام 1949 إذ جاء ليمثل الذروة في ترتيبات الأمن الجماعية التي أنشأها الغرب لمواجهة ما يسمى بالخطر الشيوعي، والحيولة

دون امتداد إلى داخل أوروبا وبقية الأقاليم الاستراتيجية في العالم، وتبنى الحلف لأجل تحقيق هذا الهدف عدداً من الاستراتيجيات كان أولها وأهمها استراتيجية الانتقام الشامل إذ كانت الولايات المتحدة آنذاك تحتكر لوحدها السلاح النووي لمواجهة الخطر الشيوعي كما أدعى الغرب، فأن هذه المهمة تتطلب من الحلف أن يتحول من أطاره الجغرافي إلى إطار استراتيجي طبقاً لما تتطلبه كل مرحلة من مراحل المواجهة مع السوفيت، فليس غريباً أن نرى الحلف قد ضم كلا من اليونان وتركيا إليه، فضلاً عن ذلك قام الحلف بمد نشاطه مع نشاطات الأحلاف القريبة الأخرى كالحلف المركزي، وحلف السيأتو، وبذلك كان الحلف محور المواجهة مع السوفيت⁽³⁾.

لقد كانت التغيرات التي حدثت في أواخر القرن العشرين وبالتحديد خلال عقد التسعينات على درجة عالية من الأهمية، إذ شهدنا تفكك الإتحاد السوفيتي ونهاية المواجهة بين الشرق والغرب وتحرير أوروبا الوسطى، فضلاً عن ذلك كان هناك ظهور دول جديدة أو اندماج لدول أخرى، وقد رافق ذلك ظهور صراعات وتحديات جديدة، ينبغي وضع استراتيجيات مواجهة جديدة تتناسب ومستوى التغير الحاصل، بفعل طبيعة المشاكل الجديدة⁽⁴⁾. فبعد تفكك الإتحاد السوفيتي شهد العالم حل حلف وارشو، ومن ثم بات من المنطقي حل حلف شمال الأطلسي لعدم وجود المبرر لاستمراره لكونه حقق الهدف الذي أقيم من أجله، إلا أن الذي حصل وبعد خروج الولايات المتحدة قوية بعد نهاية الحرب الباردة وتربعها على هرم القوة الدولية، ورغبة منها في استمرار ربط الأمن الأوروبي بالأمن الأميركي سعت إلى تعزيز بقاء الحلف وإعادة رسم دور جديد له في بيئة ما بعد الحرب الباردة أو إجراء عملية تكيف له مع متطلبات هذه المرحلة وبما يتناسب والدور المكلف به في التركيز على المهمات الداخلية والخارجية وإدارة الأزمات وعمليات حفظ السلام⁽⁵⁾.

إن الدعوة لتوسيع حلف شمال الأطلسي تمثل تغيراً مهماً في السياسة الخارجية الأميركية، فمن المعروف أن من ثوابت السياسة الخارجية الأميركية هو التدخل في الحروب والنزاعات المسلحة في المناطق التي لها فيها مصالح حيوية، أو

لصالح دول حليفة، إلا أن العقد الأخير من القرن العشرين وما تلاه يؤشر بداية تدخل الولايات المتحدة في مناطق ليست لها مصالح استراتيجية أو اقتصادية كتدخلها في الحرب الأهلية في البوسنة، كما أن توسيع حلف شمال الأطلسي يتنافى مع معاهد حلف شمال الأطلسي الأساسية التي جعلت الاختصاص الإقليمي للحلف مقصوراً على الدفاع عن أقاليم الدول الأعضاء في الحلف (In Area) وليس خارج تلك الأقاليم، ولمواجهة هذه الحالة ارتأت الدول الأعضاء في الحلف أهمية التكيف مع المتغيرات الدولية الجديدة، فقررت في اجتماع مجلس الحلف الذي عقد في حزيران 1990 إدخال تغييرات على الاستراتيجية العسكرية للحلف بحيث يستطيع الحلف العمل خارج المنطقة (out area) المحددة له⁽⁶⁾.

هنا ينبغي إبراز حقيقة أساسية وهي أن الولايات المتحدة تحكم في صياغة استراتيجية حلف شمال الأطلسي، فهي القوة المهيمنة على مقدرات الحلف بسبب قدرتها ونفوذها العسكري والتكنولوجي الذي لا يمكن أن تحل محله القدرة العسكرية للدول الأخرى الأعضاء فيه، وهو مشهد بدأ واضحاً في أزمة كوسوفو⁽⁷⁾، وعدم قدرة الدول الأوربية على ردع يوغسلافيا، والتدخل لحل الأزمة بمفردها⁽⁸⁾.

إن هناك أهدافاً لخطّة التوسيع يمكن فهمها في إطار الاستراتيجية العالمية للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، رغبة منها في تكريس الوضع الذي نشأ في أوروبا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وتكريس زعامتها أطول مدة ممكنة، فضلاً عن كون التوسيع يعزز المواقع العسكرية والاستراتيجية للحلف، فعملية التوسيع المذكورة لدول وسط وشرق أوروبا ستؤدي ليس إلى محاصرة أي دور مستقبلي لروسيا الاتحادية فحسب وإنما سعيًا نحو ضم جمهوريات من قارة آسيا عبر شرق أوروبا بما يمكن الحلف من الوصول إلى الصين والحيولة دون إقامة تحالف بينها وبين روسيا الاتحادية لا سيما بعد تحسن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مؤخراً⁽⁹⁾.

إن أبرز الساسة الذين كتبوا تأييداً لمسألة التوسيع، السيناتور الأمريكي السابق ريتشارد لوجار، وهنري كيسنجر وبريجنسكي، وفي كتاباتهم حول توسيع حلف شمال الأطلسي، ساقوا المبررات الآتية: أن قضية توسيع الحلف قضية محورية لأنها تأتي

بطلب من دول شرق ووسط أوروبا وليس من جانب الحلف الذي عليه أن يتجاوب مع هذه الطلبات التي تلح عليها دول عانت الإحتلال السوفيتي وتحشى المستقبل، كما أن ضم بعض دول شرق ووسط أوروبا سوف يسد ما ترتب على تفكك حلف وارثو من فراغ أمني يمكن أن يفجر المنطقة ومن ثم فالضم يأتي لخدمة استقرار غرب أوروبا عبر ترتيب الأوضاع الأمنية لدول شرق ووسط أوروبا⁽¹⁰⁾، وأخيراً يحول ضم دول من شرق ووسط أوروبا دون عودة روسيا لممارسة سياسة قيصرية جديدة تخل بالتوازن والاستقرار في هذه المنطقة⁽¹¹⁾.

لقد لقي توجه الولايات المتحدة لتوسيع حلف شمال الأطلسي، منذ البداية، اهتماماً كبيراً في روسيا على المستويين الشعبي والرسمي، وظهرت المعارضة واضحة في انتخابات مجلس الدوما، الأمر الذي أدى إلى تقوية المشاعر ضد الغرب والقوى الإصلاحية في روسيا الاتحادية، عام 1996، وقد اعترف وزير الدفاع الروسي الأسبق رديونوف (Radionov) آنذاك بأن ما يهدد الأمن الروسي من توسيع حلف شمال الأطلسي هو وجود قوى أجنبية على أقاليم الدول الأعضاء الجدد في حلف شمال الأطلسي، تقع على الحدود الروسية⁽¹²⁾. وانطلاقاً من دبلوماسية المخاتلة⁽¹³⁾، ولإظهار حسن النوايا الأوربية والأميركية، تم التوقيع في عام 1997 على اتفاق شراكة بين روسيا وقيادة حلف شمال الأطلسي سمي ب وثيقة التأسيس (Founding act)⁽¹⁴⁾.

إن الولايات المتحدة أكثر أعضاء حلف شمال الأطلسي اندفاعاً لتوسيع الحلف نحو الشرق، فهي التي طرحت مشروع الشراكة من أجل السلام، مع دول شرق أوروبا بوصفه خطوة أولية نحو تأهيلها للانضمام إلى عضوية الحلف، وإذا كانت الولايات المتحدة هي التي دعت إلى إنشاء الحلف عام 1949 فهي صاحبة الدعوة إلى توسيعه، وعلى الرغم من معارضة روسيا الاتحادية الشديد لتوسيع الحلف، فقد أكدت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأميركية الأسبق موقف الولايات المتحدة بهذا الشأن عندما قالت إن توسيع حلف شمال الأطلسي سوف يفضي قدماً رغم اعتراض روسيا الاتحادية، وأن أي اتفاق بين روسيا الاتحادية وحلف شمال الأطلسي لا

يمنع من دعوته دول البلطيق أو أي دولة أخرى للانضمام إلى الحلف،⁽¹⁵⁾ أن توسع الحلف بدعوى حماية دول شرق ووسط أوروبا من أي تهديد روسي مستقبلي لا أساس له من الصحة في ظل التزام روسيا بسحب قواتها من ألمانيا الشرقية وباقي دول شرق أوروبا ودول البلطيق⁽¹⁶⁾.

وانطلاقاً مما تقدم، تتضمن خطط توسيع حلف شمال الأطلسي أبعاداً سياسية واستراتيجية تتجاوز مصلحة الأمن الأوروبي، ويأتي في مقدمتها الأبعاد الخاصة بأهداف الاستراتيجية الأميركية التي تسعى إلى تعزيز الدور القيادي للولايات المتحدة في الدول المحاذية لروسيا بهدف محاصرة أي دور عالمي أو إقليمي لها بعد أن تعافى الدولة الروسية من عللها السياسية والاقتصادية ولا سيما أن روسيا الاتحادية هي وريثة الاتحاد السوفيتي السابق⁽¹⁷⁾. كذلك الخوف والقلق من احتمال ظهور القوميين المتشددین الروس في القيادة الروسية والذين يرفضون التعاون مع الغرب، ولذلك يأتي توسيع الحلف يأتي للحيلولة دون وقوع الحكومة الروسية في أيدي النخب العسكرية أو احتمال عودة روسيا إلى ماضيها، ولا سيما بعد نقض الاتحاد الروسي للوعود التي قدمها بشأن الحد من مبيعات السلاح الروسي والمعدات الحربية إلى دول أوروبا الشرقية وأفغانستان وكوريا الشمالية وإيران، فضلاً عن إعادة نشر القوات الروسية إلى دول وسط وشرق أوروبا وهو أمر أثار حفيظة الولايات المتحدة وجعلها تمضي قدماً في (توسيع الحلف)⁽¹⁸⁾ الذي جرى على وفق مراحل تهدف ضم الدول الأقرب إلى أوروبا والانتقال تدريجياً إلى الدول المحاذية لروسيا الاتحادية⁽¹⁹⁾. ولم تكن عملية توسيع الحلف عملية عفوية، وإنما جرت على وفق عملية منهجية وعلى مراحل أخذت في الاعتبار القيمة الاستراتيجية للبلدان التي ينوي الحلف التوسع نحوها⁽²⁰⁾. الأمر الذي حقق عدة مزايا منها احتواء المعارضة سواء الروسية التي ترى في التوسع تهديداً لأمنها أم المعارضة من داخل الحلف ولا سيما داخل الولايات المتحدة التي ترفض أن يجري توسيع الالتزامات الأمنية الخارجية، وتقليل حجم التكاليف فيما لو فشلت عملية التوسع، فضلاً عن ذلك جرى عملية التوسع بشكل متوازي مع عملية توسيع الاتحاد الأوروبي⁽²¹⁾.

ولذلك جاءت وثيقة الأمن القومي الروسي لتؤكد المخاطر التي تتوجسها من توسيع حلف الأطلسي، إذ تذكر الوثيقة «أن من أهم التهديدات التي يواجهها الأمن القومي الروسي على الصعيد العالمي هو توسيع حلف شمال الأطلسي نحو الشرق، وتهم القيادة الروسية الولايات المتحدة بأنها تسعى لإقامة خط جديد لتقسيم أوروبا مما يهدد السلام البارد (Cold peace) ويؤدي إلى أن تدخل روسيا في سباق تسلح نووي جديد لمواجهة حلف الأطلسي، كما أن توسيع الحلف يعني توسيع مجال سيطرة الولايات المتحدة، وهي الدولة المهيمنة على سياسات الحلف، ويدعمون رؤيتهم هذه بقولهم، أن ليس لروسيا سوى اعتراضات قليلة جداً أزاء توسيع الإتحاد الأوروبي ويعزى ذلك إلى أن الولايات المتحدة ليست عضواً فيه»⁽²²⁾. ولذلك انطلقت المعارضة الروسية لتوسيع الحلف من عدة اعتبارات، أولها عدم وجود مبرر لاستمرار الحلف بعد انهيار الشيوعية التي قام الحلف لاحتوائها، وثانيها أن توسع الحلف دون ضم روسيا إليه سوف يعيد تقسيم أوروبا، وثالثهما، أن توسيع حلف شمال الأطلسي بوصفه أحد المقومات السياسية في العلاقات الأميركية الروسية يمثل في أن الولايات المتحدة تحاول إعادة تطبيق (استراتيجية الاحتواء Strategy of Containment)⁽²³⁾ تجاه روسيا الإتحادية بما يعزز هيبتها ومكانتها في النظام الدولي، وضمان عدم ظهور دور دولي جديد لروسيا الإتحادية في السياسة الدولية.

وخلاصة ما تقدم، أن استمرار الولايات المتحدة بتوسيع حلف شمال الأطلسي باتجاه دول الجوار القريب لروسيا الإتحادية اثر وسوف يؤثر سلباً في العلاقات الأميركية الروسية، بل سيكون مصدراً من مصادر التوتر في هذه العلاقة.

المطلب الثاني: إصلاح الأمم المتحدة

إن هناك جدلية واضحة بين النظام الدولي - أي ترتيب الدول على وفق قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ومقدرتها على التأثير في السياسة الدولية - وبين التنظيم الدولي - أي انتماء الدول إلى منظمات إقليمية ودولية، ومدى التزامها بمواثيقها والالتزام بالقرارات التي تصدرها بشأن المسائل ذات العلاقة بعلاقاتها مع غيرها من الدول. ولذلك إن التجربة الدولية تدل على أن كل تنظيم دولي تكون بناء

على واقع إقليمي أو دولي معين، ساهم بشكل ما في إيجاد هذا التنظيم، فعلى سبيل الإيانة (إن الحلف المقدس جاء نتيجة الحروب النابليونية التي تركت أثارها في إنشاء هذا الحلف)⁽²⁴⁾ كما أن عصبة الأمم التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى كانت نتيجة للواقع الدولي والرؤى التي سادت تلك الحقبة، كما أن الأمم المتحدة نشأت أيضاً بعد واقع دولي معين تمثل بالحرب العالمية الثانية وجاءت تعبيراً عن إرادة الدول المنتصرة وتحديداً الولايات المتحدة بفعل مكانتها بعد الحرب، وبعد انتهاء الحرب الباردة تحولت الأمم المتحدة إلى أداة من أدوات السياسة الخارجية الأميركية بفعل تزعمها النظام العالمي الجديد⁽²⁵⁾. فعلى الرغم من أن الحرب الباردة أدت إلى توسع نطاق الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وامتداده إلى معظم القضايا المهمة، ولأن الاتحاد السوفيتي أصبح بعد تبني الولايات المتحدة استراتيجية الاحتواء (Strategy of Containment) معزولاً في منطق الحرب الباردة، فقد أصبح الفيتو سلاحه الوحيد للدفاع عن مصالحه ولا سيما في السنوات الأولى لوجود الأمم المتحدة⁽²⁶⁾. وبالمقابل اتاح تفكك الاتحاد السوفيتي للولايات المتحدة القيام بدور قيادي عالمي ولا سيما على صعيد الأمم المتحدة وقد مر هذا الدور بمرحلتين⁽²⁷⁾:

المرحلة الأولى: تميزت بخضوع الأمم المتحدة لهيمنة الولايات المتحدة بعد أن كان الاتحاد السوفيتي يشاركها في هذه الهيمنة، وقد كان مجلس الأمن أكثر أجهزة منظمة الأمم المتحدة تعبيراً عن هذه الحقيقة، حيث أصبحت قراراته تعبيراً موضوعياً عن المصالح والأهداف الأميركية، وهذا ما تجلّى بوضوح في سياسات ضبط التسليح عن طريق تحديد أو نزع السلاح؛ إذ استهدفت السياسة الأميركية في هذا المجال الحد من تدفق الأسلحة والمعدات العسكرية إلى دول العالم الثالث، وإجبار الدول على التخلص من نوعيات وكميات معينة من الأسلحة والمعدات الموجودة في الخدمة الفعلية⁽²⁸⁾.

المرحلة الثانية: تمثل في الدور القيادي للولايات المتحدة، إذ أصبحت الولايات المتحدة تتجاوز الأمم المتحدة في حالة تهديد مصالحها الأساسية لتستخدم ما تراه ضرورياً للحفاظ على هذه المصالح بما في ذلك استخدام قواتها العسكرية

من دون اللجوء إلى الأمم المتحدة أو حصولها على تفويض من مجلس الأمن كما هو الحال مع احتلال العراق عام 2003. وبذلك شهد المجتمع الدولي مرحلة تاريخية جديدة في سلوك الأمم المتحدة ولا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة وحتى يومنا هذا، وهي المرحلة التي انفردت وهيمنت فيها قوة دولية واحدة على الساحة الدولية، ففي ظل القطبية الأحادية تم تفعيل وتهميش واقضاء المنظمة الدولية، وأحياناً بصورة انتقائية أو ذرائعية، بل استخدمت المنظمة الدولية أحياناً أداة لتبرير أفعال القوة الدولية الأحادية التي انفردت بالعالم، في الوقت الذي يعد ميثاق الأمم المتحدة بوصفه مصدراً أساسياً من مصادر القانون الدولي والأحكام الواردة فيه ملزمة لجميع الدول الأعضاء نصاً وروحاً⁽²⁹⁾.

تؤكد روسيا الاتحادية دوماً أهمية اللجوء إلى الأمم المتحدة للتوسط في حل أي أزمة بوصفها الجهة المسؤولة عن ذلك، وضرورة أن يكون حل الأزمات من خلال الجهود الجماعية دونما استثناء لدور دولة على أخرى، ومن أجل ذلك تسعى روسيا الاتحادية إلى تفعيل دور الأمم المتحدة، فقد كان يلتسن يؤمن بفكرة الجهود الجماعية لنزع فتيل النزاعات في كل مناطق العالم الساحت، ويستند في منطقته هذا إلى العمل على ألا تؤدي النزاعات المحلية أو الإقليمية إلى حدوث مواجهة أو خلق توتر بين القوى الكبرى، فهو باستمرار يعيد التشديد على اعطاء الأمم المتحدة دوراً فاعلاً في الساحة الدولية، ويظهر دعماً كبيراً لأجماع واسع في الأمم المتحدة على اعطاء الأمين العام للأمم المتحدة دوراً أكثر فعالية في حل الأزمات والتعاون مع المنظمات الإقليمية لتهيئة بيئة أفضل للمفاوضات⁽³⁰⁾. وعلى العكس من ذلك لجأت الولايات المتحدة إلى تخطي وتجاوز مجلس الأمن⁽³¹⁾، لتفادي المعارضة الروسية واستعمال حق الفيتو على إدارتها للالتزامات الدولية، وتزعم من دون منازع جماعة الدول الغربية المسيطرة على المجتمع الدولي، وتتصرف من دون معقب لأنها تمتلك ما يمكنها من فرض وجهات نظرها على الآخرين⁽³²⁾. كل ذلك دفع الدكتور بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة إلى القول من موقع الخبير إن الولايات المتحدة جعلت من الأمم المتحدة كبش فداء لهرانمها الدبلوماسية، وإنها باتت تستخدم المنظمة العالمية وسيلة لتحقيق مصالحها الخاصة⁽³³⁾.

ولذلك فقد أكد الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين أنه ينبغي للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين أن يعتمد على الآليات الخاصة بالحل الجماعي للمشكلات الرئيسة، وعلى أولوية القانون الدولي، وأن استخدام وسائل القوة متجاوزين الآلية الشرعية الدولية الراهنة سيؤدي إلى تخريب أسس القانون الدولي والنظام ويجب أن تبقى الأمم المتحدة المركز الرئيس لتنظيم العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، وستبقى روسيا الاتحادية تقاوم وبحزم المحاولات الهادفة إلى تقليل دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في الشؤون الدولية، وأن ترعين دور الأمم المتحدة في العالم يتطلب التنفيذ الحازم للمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ومنها حماية موقع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وإصلاح عقلائي لمنظمة الأمم المتحدة يهدف إلى تطوير آليات الفعل السريع للأحداث الدولية، ويضمن ذلك تعزيز إمكاناتها لتسوية الأزمات والتزاعات، وكذلك العمل على تفعيل كفاءة مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسة لإدامة السلم والأمن في العالم، وإعطاء تشيلاً أوسع، ويكون ذلك بضم أعضاء دائمين جدد إلى تشكيلته، وأخيراً أن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يركز على حق النقض غير القابل للخرق من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن⁽³⁴⁾.

لقد شعرت روسيا الاتحادية وبشكل تدريجي ومتصاعد، بأننا متضررة من الوضع الدولي الجديد، الذي تفرضه الهيمنة الأميركية على مقدرات العالم وهيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وقد برز اتجاه جديد في القيادة الروسية يحاول الانسلاخ عن الهيمنة الأميركية وتغريدها، وقد ظهر ذلك جلياً في المواقف الروسية تجاه الحصار والحرب ضد العراق وفي قضايا أخرى في يوغسلافيا وليبيا وكوبا، إذ رفضت روسيا الاتحادية استخدام مجلس الأمن كغطاء لتوجيه ضربات عسكرية ضد العراق واتخذ مجلس الدوما الروسي قراراً يدعو فيه الرئيس إلى اتخاذ جميع التدابير لمنع مجلس الأمن من اتخاذ قرار بأي عمل عسكري ضد العراق والعمل مع الصين وفرنسا لمنع ذلك⁽³⁵⁾، وعلى الرغم من ذلك واصلت الولايات المتحدة تهمةش الأمم المتحدة، وقد اتضح ذلك من خلال احتلال العراق⁽³⁶⁾.

من هنا جاء لجوء روسيا الاتحادية إلى الأمم المتحدة وسيلة لتجاوز تراجع دورها العالمي، وللاستفادة من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن بهدف صون مصالحها والدفاع عنها، ومن الجدير بالإشارة أن التلويح بالعضوية الدائمة وما تمخض عنه من قدرة روسيا الاتحادية على إجهاض أي ميل أميركي إلى الاستفراد بالقرار، بعد مكافئاً لسعي الإتحاد السوفيتي السابق إلى توظيف المكانة نفسها باتجاهها الإيجابي، أي توظيف الفيتو المسند بالهبة والمكانة الدوليين اللتين كان الإتحاد السوفيتي يتمتع بهما، ولذلك تحاول روسيا إيجاد لعبة توازن مع الولايات المتحدة، لأنها لا تريد مزيداً من تآزيم العلاقات بين البلدين⁽³⁷⁾، كما أنها تحاول الاستفادة من العلاقات الغربية الغربية لتزيد من مكانتها⁽³⁸⁾.

هنا تتضح جدلية العلاقة بين النظام الدولي والتنظيم الدولي من أن رؤية كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية لإصلاح الأمم المتحدة ودورها الفاعل في السياسة الدولية هي انعكاس لمكانة الدولتين في النظام الدولي كما أن مستقبل هذه الرؤية مرهون بتعزيز مكانة روسيا الاتحادية وتراجع مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي، كما أنها مرهونة برؤية الدولتين للآخر⁽³⁹⁾. ولذلك فإن استمرار هيمنة الولايات المتحدة على منظمة الأمم المتحدة وعدم الإقدام بشكل جدي على إصلاحها بما ينسجم مع متطلبات القرن الواحد والعشرين، وبالمقابل فإن تعزيز روسيا الاتحادية لمكانتها في النظام الدولي والدعوة إلى إصلاح منظمة الأمم المتحدة بما لا يسمح لقوة دولة واحدة التفرد بقراراتها، كل ذلك انعكس وسينعكس سلباً على العلاقات الأميركية الروسية.

المطلب الثالث: تشكل النظام الدولي

يعرف النظام الدولي على أنه نمط التفاعلات التي تتم بين الفاعلين الدوليين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، والتي يمكن أن تكون تعاوناً أو صراعاً. وقد مر النظام الدولي المعاصر منذ بدايته مع توقيع اتفاقية وستفاليا في عام 1648 بمراحل عدة انتقل فيها النظام الدولي من التعددية القطبية إلى ثنائي قوي حتى أصبح أحادي القطبية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي ونتائج حرب

الخليج الثانية في عام 1991، إذ ساعدت التغييرات الدولية على انفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي بأقل كلفة⁽⁴⁰⁾.

وانطلاقاً من (نظرية المباريات)⁽⁴¹⁾ في دراسة العلاقات الدولية التي ترتكز على (المدرسة الواقعية)⁽⁴²⁾ التي ترى (أن الواقعيين ينظرون إلى السياسة الدولية كما هي لا كما يجب أن تكون)⁽⁴³⁾ فإن (مخرجات الدول هي بدافع طبيعة قوتها الاقتصادية والعسكرية، حيث أن هناك علاقة ارتباطية بين النشاط الفعلي للدولة وقوتها المادية)⁽⁴⁴⁾. ولذلك فإن (امتلاك الدولة للمقدرات القومية يزيد عموماً من فاعلية السياسة الخارجية أو بعبارة أدق من قدره الدولة على التصرف Capacity to act)⁽⁴⁵⁾. بمعنى (أن توزيع القوة في النظام الدولي يشكل هذا النظام ويؤثر في السياسة الخارجية للدولة المشكلة له، ويجمع الباحثون على أن النظام الدولي يؤثر في سلوك الدول إذ يفترض ضوابط معينة على ما هو مسموح أو غير مسموح به، ويشكل النظام العالمي البيئة الخارجية التي تستهلك فيها سياستها تجاه بعضها البعض)⁽⁴⁶⁾.

لقد تميزت الحرب الباردة بوجود نظام دولي يطلق عليه نظام القطبين، إذ تحكمت الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي بالنظام الدولي، الأمر الذي أدى إلى ظهور ظاهرة الاستقطاب الدولي الذي جعل الدول الأخرى تدور في فلك القطبين، هذه الحالة حكمت السياسة الدولية لأكثر من أربعين عاماً. لقد جاء تفكك الإتحاد السوفيتي وأحداث 1990⁽⁴⁷⁾، لتشكل مفتاحاً للنظام الدولي الأحادي القطبية بما تركته من نتائج في السياسة الدولية من خلال سيطرة الولايات المتحدة على نفط الخليج، وتسخير الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها⁽⁴⁸⁾.

وبذلك أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة بعد الحرب الباردة⁽⁴⁹⁾، وقد تجلّت الأحادية القطبية من خلال قدرة الولايات المتحدة على فرض آراءها على الدول والمؤسسات الدولية (الاقتصادية والسياسية) وعلى رأسها مجلس الأمن ليصير مؤسسة تابعة لوزارة الخارجية الأميركية وتحويل الأمم المتحدة إلى أداة تنفيذ للسياسة الخارجية الأميركية⁽⁵⁰⁾، كما استطاعت الولايات المتحدة السيطرة

على معظم اقتصاديات دول العالم عن طريق العولمة، إذ تعد العولمة وسيلة لاستمرار التفوق الأمريكي على العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً وأمنياً⁽⁵¹⁾.

وبالمقابل، فعند تفكك الاتحاد السوفيتي استقلت روسيا الاتحادية، وعلى الرغم من أنها كانت وريثة الاتحاد السوفيتي، إلا أنها كانت تعاني أزمات اقتصادية وضعف كبيراً في جبهتها الداخلية، مما أضرها في أثناء حكم يلتسن إلى التخلي عن مكانتها بوصفها دولة كبرى، وعندما استلم بوتين الحكم تمكن من تحسين الوضع الاقتصادي لبلاده من خلال تحقيق معدلات نمو عالية، مما مكنه من تثبيت السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية بقوة، ونتيجة تحسن الوضع الاقتصادي لها وتعددها مرحلة الكساد، أصبحت قادرة على استعادة مكانتها الدولية بوصفها قوة كبرى⁽⁵²⁾. ومنذ منتصف التسعينات من القرن الماضي وإلى الآن، وطورت تصوراً إستراتيجياً فيما يتعلق بهيكل القوة في النظام الدولي، وأعلنت معارضتها صراحة لهيمنة قوة واحدة على النظام الدولي في إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة⁽⁵³⁾.

إن تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في القرار السياسي الدولي وتحديداً بعد 2001/9/11، دفعها إلى تبني الاستراتيجية الدفاعية الوقائية⁽⁵⁴⁾، والتي كانت تتيحها احتلال أفغانستان والعراق، وقد كانت النتائج سلبية على قوة وهيبة الولايات المتحدة في العالم⁽⁵⁵⁾، وبالمقابل أتاح ذلك للقوى الدولية الأخرى مجاًلاً كبيراً من أجل الظهور بوصفها قوى كبرى في النظام الدولي والسعي الدؤوب من أجل إقامة نظام دولي متعدد الأطراف يشمل الصين وروسيا الاتحادية وقوى دولية أخرى، ولذلك شهدت البيئة الدولية تناقضات عديدة بين قواها الفاعلة، فتلك القوى تتنافس فيما بينها وتتصارع لأجل تولي مرتبة أفضل في سلم القطبية الدولية، وساعدها في ذلك، أن هيكل القوة وطبيعتها الدولية ذاتها في تحول، فالوضع الذي تعانيه الولايات المتحدة في الاحتفاظ بموقعها الدولي أصبح حرجاً، من حيث ظهور القوى الدولية الأخرى إلى مراتب منافسة لها على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي وحتى العسكري، في المقابل تجاوزت طبيعة القوة الدولية الجديدة القيد العسكري، وأصبح بإمكان أي قوة اقتصادية تقنية، دون استبعاد أهمية القوة العسكرية، أن تؤثر في مجالات دولية واسعة، وهذا التحول قد عزز موقع كل من ألمانيا واليابان وروسيا

في النظام الدولي، في حين أن الاختلال في القوة الاقتصادية الأمريكية، صار يعطي للولايات المتحدة مرتبة دولية غير متساوية مع إمكانياتها العسكرية⁽⁵⁶⁾.

فروسيا الاتحادية تمثل فاعلاً أساسياً في النظام الدولي⁽⁵⁷⁾، وقدراتها تؤهلها للعب دور مستقبلي أوسع نطاقاً على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولا سيما في مجال الشراكة الاقتصادية والتقنية التي تعد المعيار الأساسي في ترتيب الدول وتحديد موقعها في النظام الدولي⁽⁵⁸⁾.

وعندما جاء بوتين إلى السلطة (2000 - 2008)، سعى إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية، بل إنه جاء بمبدأ جديد في السياسة الخارجية أطلق عليه (مبدأ بوتين)، الذي أضاف ثلاثة عناصر جديدة إلى السياسة المذكورة، أولها: أنه إذا (استمر توسيع حلف الأطلسي على بوابات روسيا الغربية)⁽⁵⁹⁾، فإنها ستسعى إلى دعم الترابط بين دول الإتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقتي دفاعها، وثانيهما: أن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة في عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها، وأخيراً ستعمل روسيا الاتحادية على دعم بيتنها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان وغيرها⁽⁶⁰⁾. وعلى هذا الأساس فإن تنامي الدور الروسي وسعيه الحثيث لعالم متعدد الأقطاب يستند إلى مقومات قوة حقيقية⁽⁶¹⁾، ويمكن تلمس ذلك في المجالات الاقتصادية والسياسية. إذ كان للسياسة الحكيمة في المجال الداخلي، والتعامل الواقعي مع الأزمة الشيشانية ومن ثم الاستخدام الفاعل للمزج بين الدبلوماسية والقوة في التعامل مع الأزمة الجورجية⁽⁶²⁾ اثره الواضح في محاولة روسيا الاتحادية إنهاء التفرد الأمريكي في الشؤون الدولية. لذلك عكست الأزمة رغبة القيادة الروسية في التأكيد على كون روسيا لاعباً دولياً لا يمكن تجاوزها أو اختراق دائرة أمنه القومي، وهي محاولة من جانبها لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها منذ تفكك الإتحاد السوفيتي وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة إلى علاقة أكثر تكافؤاً بين شريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدد القوى ينهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي⁽⁶³⁾.

على الرغم مما تقدم أثرت الحرب الروسية الجورجية 2008/8/8 أثرت وستؤثر في طبيعة العلاقات الأميركية الروسية، كما أن هناك شبه أجماع بين المختصين في السياسة الدولية على أن انعكاسات الأزمة تتمثل بالآتي: أن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية أساسية عن الحرب التي اندلعت في أوسيتيا، وإن الحرب كانت في جوهرها شكلاً من أشكال المواجهة المباشرة بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة في المنطقة⁽⁶⁴⁾، كما أن الحرب بالنتيجة التي انتهت إليها تعد انتصاراً لروسيا وهزيمة لجورجيا ونكسة لأميركا⁽⁶⁵⁾. وأخيراً أن النتيجة التي انتهت إليها الحرب والأزمة سيكون لها تأثيرات استراتيجية بعيدة المدى ليس فقط على صعيد العلاقات الروسية الأميركية ومنطقة القوقاز وحدها وإنما على التوازن العالمي بصفه عامة، لأنها منطقة حيوية، بل أن من يسيطر ويفرض إرادته عليها يكون له شأن كبير في العلاقات الدولية⁽⁶⁶⁾.

إن ردة الفعل الروسي تجاه الأزمة الجورجية استقطب أعجاب الكثير من دول العالم ولفت الأنظار إلى القدرة غير المسبوقة لروسيا الاتحادية، التي كانت على إدراك تام بأن عالم التفرد الأميركي لن يكون حصرياً ونهائياً، ومن ثم فهي دائمة السعي لتشكيل عالم متعدد الأقطاب وإصلاح النظام الدولي القائم، بل ربما سيكون واضحاً عند إعادة نهج القوة العظمى، ونجد أن ملامح هذا العالم كانت بادئة في دعوة الرئيس الأميركي باراك أوباما في أشراك الأطراف الدولية المهمة في حل المعضلات الدولية، في إشارة إلى انتهاء مرحلة الهيمنة الأحادية ومن ثم يمكن القول إن العقود القادمة ستسجل ملامح نظام عالمي جديد، تتعدد فيه القطبية الدولية ولا يبقى فيه مكاناً للدولة القابضة على زمام العالم بشكل منفرد⁽⁶⁷⁾.

وفي ضوء ما تقدم، إذا كانت الولايات المتحدة الأميركية قد اتبعت استراتيجية تطويق القوى المناهضة لمشروعها في الهيمنة العالمية مثل روسيا الاتحادية، فإن الأخيرة اتبعت استراتيجية مضادة لاستراتيجية التطويق غرضها تحقيق نوع من التوازن في القوى منطلقة بمحاولة تطبيق سياسة الهيمنة على الأقرب (دول

منطقة قلب أوراسيا) من أجل تحقيق الأهداف والمصالح الروسية فيها وكذلك لقطع الطريق أمام محاولات الولايات المتحدة والهيمنة في هذه المنطقة المتنافس عليها دولياً وإقليمياً، ولذلك اتجهت الإستراتيجية الروسية إلى مقاومة استراتيجية التطويق الأميركية⁽⁶⁸⁾.

ولذلك جاءت استراتيجية الأمن القومي التي أعلنتها إدارة باراك أوباما في عام 2010، لتعكس رؤية الإدارة الأميركية الحالية لمواجهة تراجع النفوذ الأميركي عالمياً، وترمي الاستراتيجية الأميركية الجديدة إلى تدعيم القدرة الأميركية على أداء دور قيادي في النظام العالمي لتحقيق مصالحها في القرن الحادي والعشرين، وينطلق ذلك من قناعة عبر عنها أوباما في أكثر من محفل دولي والتي أكدها في تقديمه للوثيقة، ومفادها أنه ليس هناك دولة واحدة بغض النظر عن قوتها تستطيع التصدي لكل التحديات العالمية بمفردها، وهو الأمر الذي يفرض إعادة صياغة المقاربات التعاونية أو التشاركية القادرة على تحقيق نجاحات دولية⁽⁶⁹⁾. ولذلك فإن روسيا الاتحادية في عهد الرئيس بوتين ومديفد تتفقد التفرد الأميركي، وهذا ما تؤكد الأدبيات السياسية الروسية، وتحاول إصلاح النظام الدولي وجعله عالم متعدد الأقطاب بالتعاون مع القوى الدولية الصاعدة مثل الصين وغيرها، كل ذلك يعطيها حرية الحركة في السياسة الدولية⁽⁷⁰⁾، ولذلك فقد جاء في وثيقة الاستراتيجية الأمنية الوطنية الروسية حتى عام 2020 بأن من أولويات الدولة الروسية هي (إقامة عالم متعدد الأقطاب ليحل محل نظام القطب الواحد وإنهاء الهيمنة الأميركية)⁽⁷¹⁾.

خلاصة لما تقدم، إذ كانت الولايات المتحدة قد امتلكت الزعامة للنظام الدولي في العقد الأخير من القرن العشرين، فإن الأمر ليس كذلك في القرن الواحد والعشرين، ذلك أن النظام الدولي قد شهد بزوغ روسيا الاتحادية، فضلاً عن قوى دولية أخرى مثل الصين وغيرها، ولذلك فإن تعزيز روسيا الاتحادية لمكانتها في النظام الدولي، علاوة على التحالف مع القوى البازغة الأخرى، يقابله سعي الولايات المتحدة إلى الاحتفاظ بمكانتها في النظام الدولي أو قيادة هذا النظام، اثر وسيؤثر سلباً في العلاقات الأميركية الروسية.

المطلب الرابع: أحداث 2001/9/11 والحرب على (الإرهاب)

ما من شك أن أحداث 2001/9/11 قد غيرت وجه العالم، حتى أصبحت محور الارتكاز الذي يبدأ منه التاريخ لأي كاتب أو مراقب أو مختص في الشؤون الدولية، فإذا كانت معاهدة وستفاليا عام 1648 وانتصار الحلفاء وهزيمة دول المحور في الحرب العالمية الثانية وسقوط النظام الشيوعي عام 1991 تمثل أحداثاً فاصلة في مسار تطور العلاقات الدولية لأنها غيرت خريطة العالم بكل ما حمت من نتائج إيجابية وسلبية لطرفي الحدث وتداعياته، فإن أحداث 2001/9/11 تجاوزت كل الأحداث السابقة لدرجة أن المحللين والمراقبين السياسيين والاستراتيجيين يميزون بين أعوام ما قبل 2001/9/11 وما بعدها⁽⁷²⁾. فقد كانت الهجمات على الولايات المتحدة في 2001/9/11 بمثابة أكثر الأحداث أهمية منذ نهاية الحرب الباردة⁽⁷³⁾، إذ أثرت عواقبها بعمق على النظام الدولي ومثلت ساحة مصيرية لاختبار الأبعاد السياسية للنظام الدولي وإعادة تشكيله، وعلى رأس هذه الأبعاد قيادة الولايات المتحدة للتحالف الغربي ودورها بوصفها قوة عظمى وحيدة⁽⁷⁴⁾.

كما أن واقع أحداث 2001/9/11، قد قلبت كل النظريات الأمنية حتى نظرية الردع النووي، وأسلحة الدمار الشامل، وأحدثت متغيرات جذرية في كل السياسات الدولية، وأكدت للدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية بأن هذه المرحلة لا تشبه أبداً ما كانت تصوره هذه الدول⁽⁷⁵⁾، نتيجة لذلك فإن العدو الذي تواجهه الولايات المتحدة والذي يقف وراء الهجمات التي استهدفت هو عدو غير معروف ولا محدد المعالم⁽⁷⁶⁾. وعلى هذا الأساس وجدت الولايات المتحدة الأميركية نفسها بعد 2001/9/11 أمام أزمة بالغة التعقيد تتطلب إدارتها وضع تقييم لاستراتيجيتها الشاملة⁽⁷⁷⁾.

إن الإدراك الأميركي لتحديات الأمن القومي قد أنصبت أساساً على أن التهديد هو تهديد خارجي، واستمر هذا الإدراك قائماً في الولايات المتحدة حتى قيام هجمات الحادي عشر من أيلول التي شكلت تحولاً في نظرية الأمن القومي الأميركي والسياسة الأمنية، فأصدرت الإدارة الأميركية استراتيجية الأمن القومي لعام

2002 والتي عدلت بإطار لاحق للاستراتيجية في آذار من العام 2006، وقد أطلق على هذه الاستراتيجية عقيدة بوش، التي تضمنت من بين أطروحاتها الاعتماد على القوة بوصفها واحدة من أدوات السياسة الخارجية الأميركية، وهي أطروحات زادت بشكل واضح مع وصول الرئيس بوش مرة أخرى للإدارة، حينما سعى إلى إطلاق سياسة جديدة واستراتيجية عسكرية تستند إلى التحرك العسكري الوقائي بهدف منع أي تهديد (بالإرهاب) وتدمير الدول الأعداء للولايات المتحدة وسياساتها⁽⁷⁸⁾.

عقب أحداث 2001/9/11، كتب كيسنجر مقالة بعنوان (الحاجة لرد مدروس) نشرت في صحيفة ميلوواكي الأميركية، عبر كيسنجر عن رؤية تتوافق ضمناً مع أداء المحافظين الجدد، إذ حيث قال «إن ردنا على الهجوم ينبغي أن يتضمن فعلاً انتقامياً يصل إلى مستوى ملاحقة الجماعات التي قامت به، أن هذا اعتداء على أرض الولايات المتحدة، فهو تهديد للخط الاجتماعي لحياتنا ووجودنا كمجتمع حر، لذا ينبغي التعاطي معه بطريقة مختلفة، عبر هجوم على النظام أو البنية التي اتبعتها»⁽⁷⁹⁾. ولذلك كانت النتيجة الطبيعية لنداء الولايات المتحدة الأميركية، الموجه لدول العالم بالتحالف مع الولايات المتحدة في سبيل القضاء على (الإرهاب) وقد لقي تلبية من معظم دول العالم ومنها روسيا الاتحادية⁽⁸⁰⁾.

وبذلك يمكن عد أحداث 2001/9/11 عاملاً موحداً لبعض القوى الدولية المهمة مثل روسيا الاتحادية وخصوصاً في مجال الرؤية الاستراتيجية، فروسيا الاتحادية أصبحت تنظر إلى ما يحصل في جمهوريات الشيشان عملاً إرهابياً من نفس النوعية التي نفذت بها أعمال 2001/9/11، ولهذا عملت على غرض الطرف عن التسلسل الأميركي إلى آسيا الوسطى وتأييدها للولايات المتحدة الأميركية في حملتها ضد أفغانستان متأملة في أن يعود عليها ذلك بمضافع عدة⁽⁸¹⁾. وقد استرجعت روسيا الاتحادية خسارتها الجيوستراتيجية غداة أحداث 2001/9/11، وقد عرفت روسيا الاتحادية الاستفادة بشكل جيد من خلال تطوير العلاقات الأميركية الروسية، عندما أصبحت الأحداث مقيدة لصناع القرار في الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تلك الشراكة التي سمحت لها بالعثور على وسيلة تأثير

ونفذ في الولايات المتحدة، والاستفادة من البيئة السانحة عن إعطاء الأولوية للأمن القومي في الولايات المتحدة الأميركية (الحرب على الإرهاب) في قمة تراتبية المصالح القومية الأميركية، وفي إطار هذا التوجه أيدت روسيا الاتحادية الغزو الأميركي لأفغانستان في تشرين الأول من عام 2001، بل سهلت على الولايات المتحدة الحصول على قواعد عسكرية في بعض دول آسيا الوسطى كما في حالة أوزبكستان⁽⁸²⁾.

لقد قدمت روسيا الاتحادية نفسها بوصفها حليفاً وشريكاً للولايات المتحدة يعتمد عليه لمحاربة (الإرهاب) وقامت على سبيل التأكيد بتقديم تنازلات مهمة في آسيا الوسطى، كانت وحتى وقت قريب من المحرمات في السياسة الروسية بل وحتى لدى المدرسة الجيوبوليتيكية المحافظة الروسية، وعلى أثر ذلك قامت روسيا بتزويد الولايات المتحدة بالمعلومات الاستخباراتية وإقامة المجال الجوي لقوات التحالف الغربي في أفغانستان⁽⁸³⁾. بمعنى أن السياسة الأميركية قد انتقلت تدريجياً من خط التشدد، في مقابل مسلك التوافق والتضامن في عهد الرئيس كلينتون إلى الشراكة والتعاون في إطار الحرب على (الإرهاب)⁽⁸⁴⁾.

وفي ضوء مما سبق، يمكن استخلاص بعض الملامح من أن التقارب الروسي الأمريكي يمكن أن يشكل صورة العالم في القرن الواحد والعشرين وذلك منذ أحداث 11/9/2001 وحتى الآن (تحديداً فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب) وهي كما يأتي: أولاً: تنامي مكانة الائتلاف الدولي لمكافحة (الإرهاب) مع تأكيد القيادة الأميركية له إلى حد تحدي منظمة الأمم المتحدة وتخطي قراراتها ولا سيما منذ أن أعلن الرئيس بوش على الملأ بأن الائتلاف لا يحتاج إلى تفويض ما من المنظمة لكي يحدد هدفه التالي ويقوم بدوره⁽⁸⁵⁾، وزيادة في التحدي فإن الائتلاف مفتوح لجميع الدول التي تعاني من العملية (الإرهابية) فإن أحداث 11/9/2001 قد عدتها كل من روسيا والولايات المتحدة تهديداً لها، ومن ثم فمن المتوقع أن يؤدي إلى تزايد التعاون العسكري، ومن ثم تنشيط صناعة وبيع السلاح بكافة أنواعه. ثانياً: من أهم النتائج التي أسفر عنها انضمام روسيا إلى الائتلاف الدولي لمكافحة (الإرهاب) أن

روسيا قد دعمت موقفها بوصفها طرفاً أمام الانفصاليين الشيشان مما أدى إلى الشروع في التفاوض معهم من منطق الطرف الأقوى. ثالثاً: من الملاحظ أنه استجبت على العالم منذ أحداث 2001/9/11 والتي ستعكس حتماً على العلاقات الروسية - الأميركية هو مدى التنامي الملحوظ في صناعة السلاح إلى حد عدم التردد الأميركي في استعمال السلاح الأكثر فتكاً في أفغانستان ويبدو العالم بعد هذه الأحداث بأنه ماضٍ في تجاوز القيود التي كانت تحكم سياسة الردع في عصر الحرب الباردة والتي نصت عليها المعاهدات أصبحت أميركا تستغني عنها كلما ساحت لها الفرصة في ذلك⁽⁸⁶⁾، ومن المعروف بأن إطلاق اليد لإنتاج السلاح الأكثر تدميراً بحجة مكافحة الإرهاب ما هو إلا البذرة التي ستثمر عن الخطر الحقيقي الذي سيهدد العالم في القرن الجديد. رابعاً: التزايد على نحو ملحوظ لأهمية وسائل الإعلام بوصفها عنصراً هجوماً في الصراع القائم ضد (الإرهاب) وتحويل هذه الوسائل ذات الكفاءة التكنولوجية العالية إلى سلاح ذي حدين يمكن أن يسبب في دمار محقق إذا تداولته مجموعات أو دول تريد تحقيق أهداف قد تتعارض مع القيم الأخلاقية في العالم، تلك هي انعكاسات التقارب الروسي - الأميركي والتغيرات الحذرية التي طرأت على العالم والتي ستلازم مدة طويلة القرن الجديد⁽⁸⁷⁾.

وبذلك سمحت أحداث 2001/9/11، بفتح صفحة جديدة من العلاقات الروسية الأميركية، بعد أن سارعت روسيا الاتحادية إلى إعلان تضامنها مع الولايات المتحدة وسجلت اسمها في التحالف ضد (الإرهاب)⁽⁸⁸⁾ مستفيدة من هذا الموقع لإطلاق يدها في الشيشان الذين تحولوا في المنظور الأميركي من وطنيين ذوي مطالب شرعية إلى إرهابيين تشرع بأبائهم⁽⁸⁹⁾. إلا أنه وبسبب التوسع في استخدام الولايات المتحدة الأميركية القوة، من دون الرجوع إلى الأمم المتحدة⁽⁹⁰⁾، كما حدث في احتلال العراق الذي لقي معارضة قوية من روسيا الاتحادية، فإن هذا المتغير (الحرب على الإرهاب) وفي إطار تطوره دفع روسيا الاتحادية إلى المطالبة بأن تكون (عملية الحرب على الإرهاب) محددة في أطر معينة وتحكمها ضوابط معينة، من خلال (وضع تعريف محدد له وعدم ترك المصطلح يلفه الغموض)⁽⁹¹⁾ وعدم استخدامه ذريعة للتدخل في شؤون الدول الأخرى. وخلاصة لما تقدم، فإنه على

الرغم من وحدة الرؤية تجاه (الحرب على الإرهاب) في بدايتها والاثر الايجابي الذي تركته في العلاقات الأميركية الروسية، فإن الحرب على أفغانستان وتواجد القوات الأميركية فيها واحتلالها عسكرياً أبان الاستراتيجية الأميركية الجديدة، جعل الولايات المتحدة تحقق كسباً سياسياً وعسكرياً يتمثل بالسيطرة على قوس الأزمات الشرقي⁽⁹²⁾، إذ أصبحت أفغانستان قاعدة للسيطرة على عوامل عدم الاستقرار في هذا القوس والذي يهدد المصالح الأميركية والغربية، كما أن هذا سيسهل من مهمة حلف شمال الأطلسي في اقناع دول آسيا الوسطى للانضمام إليه في المرحلة الثالثة من توسعه شرقاً والتي بدأت في عام 2007⁽⁹³⁾، كل ذلك جعل الحرب على (الإرهاب) تؤثر سلباً على العلاقات الأميركية الروسية فيما بعد.

المطلب الخامس: الديمقراطية وحقوق الإنسان

يمكن القول إن الديمقراطية هي ظاهرة اجتماعية بشرية تعتمد التعددية السياسية وتفترض إقامة علاقات تفاعل بين كل القوى السياسية للوصول إلى قدر سياسي يرضي الجميع مع احترام مبدأ الأغلبية في إطار دولة القانون، وتعتمد على مبدأ أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر الشرعية ومن ثم فإن الحكومة مسؤولة أمام المواطنين، والشعب يملك الحق لمراقبة وتنفيذ القوانين بشكل يسهم في الحفاظ على حقوق العامة وحرته المدنية⁽⁹⁴⁾. لذلك تعد قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان من أبرز القضايا التي أعادت تكييف المفهوم التقليدي للسيادة، حتى يستجيب للتطورات التي شهدتها الإنسانية، فقبل الحرب العالمية الثانية كانت الديمقراطية وحقوق الإنسان مجالاً محفوظاً للدولة، إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت حرية الدولة مقيدة بمعايير دولية، إلا أن الأمر تغيير بشكل جذري بعد انتهاء الحرب الباردة وأصبحت الولايات المتحدة تتدخل في شؤون الدول الأخرى على أساس هذه المعايير⁽⁹⁵⁾.

إن الفكر السياسي خلال الحقبة السوفيتية يركز على فلسفة الفكر الشيوعي الذي يتمثل بسيطرة حزب واحد على الدولة، وقد استمر ذلك حتى أعلن غورباتشوف البيروستريكا والglasnost عام 1985⁽⁹⁶⁾، وهذا ما دفع بل أجبر

الرئيس غورباتشوف لإعلان استقالته بتاريخ 1991/12/25، وبهذا التاريخ تم طوي تاريخ يمثل مرحلة تاريخية كبيرة لدولة الاتحاد السوفيتي على مدى سبعة عقود⁽⁹⁷⁾. وبذلك شكل تفكك الاتحاد السوفيتي فرصة نادرة أمام الولايات المتحدة لترسيخ زعامتها على العالم مستندة في ذلك إلى مقومات القوة التي تتحكم عليها ولا سيما القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية متجسدة بسيطرتها على المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية⁽⁹⁸⁾.

ونتيجة للمتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد، والنظريات التي تجمد عظمة الولايات المتحدة من مثل (نهاية التاريخ لفوكوياما التي تخلص إلى نهاية الجدل الايديولوجي بانتصار الديمقراطية الليبرالية وأنموذجها الغربي بمستوياتها كافة ليعلن وصول التاريخ البشري إلى غايته ومن ثم نهايته)⁽⁹⁹⁾، ونظرية صراع الحضارات لصموئيل هنتنغتون Samuel Huntington أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفرد الذي عد (أن) عالماً من دون الولايات المتحدة سيكون أكثر عنفاً وفوضى وأقل ديمقراطية وأدنى في النمو الاقتصادي من العالم الذي يستمر تأثير الولايات المتحدة فيه أقوى من تأثير أي دولة أخرى على صياغة الشؤون العالمية، أن السيادة الدولية المستدامة للولايات المتحدة الأميركية ضرورة لرفاهية وأمن الأميركيين ومستقبل الحرية والديمقراطية والاقتصاد المفتوح والنظام الدولي في العالم⁽¹⁰⁰⁾.

ولذلك ربطت الولايات المتحدة نشاطاتها في مجال نشر الديمقراطية بقانون المؤسسات المالية والدولية، إذ يتم ربط التفاعل الإيجابي بين هذه المؤسسات المالية والدول الأجنبية بمقدار ما تبني تلك الدول السلوك الديمقراطي على وفق التصور الأميركي، بل أن أتونني ليك مستشار الرئيس الأميركي الأسبق كلينتون لشؤون الأمن القومي قال في خطاب له في جامعة هوبكنز الأميركية (أن توسيع الديمقراطية هدف أساسي من أهداف السياسة الخارجية الأميركية)⁽¹⁰¹⁾، ويرى بأن نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان يقوم على مجموعة مبادئ أهمها: تعزيز الأسرة الديمقراطية ورعاية الديمقراطيات الجديدة وتقليص قدرة الدول خارج حافة

الديمقراطية والأسواق على تهديد هذه الحلقة، تطوير العمل الإنساني إذ تستطيع جهودنا الإنسانية أن تحرك التصور الديمقراطي في كثير من المناطق، ليشق العالم بعدها بقيادتنا⁽¹⁰²⁾.

وبالمقابل ونتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي وقيام روسيا الاتحادية التي تخلت عن الفكر الشيوعي الذي يقوم على وجود حزب واحد، فقد تم تبني نظام التعددية الحزبية والنهج الديمقراطي على وفق المعايير والشروط التي وضعها الغرب من أجل تقديم الدعم لروسيا الاتحادية وإعادة ترتيب مكائنها، ولذلك أعلن كليتوتون رغبة الولايات المتحدة في دفع عملية التحول إلى اقتصاد السوق في روسيا ودفع حركة الديمقراطية فيها وفي سبيل هذا الهدف أعلن عن منح الولايات المتحدة مساعدات تقدر بحوالي (1.600) مليار دولار لروسيا الاتحادية في شكل استثمارات ومساعدات تقنية وتدريبية، مع تخصيص جزء منها لعملية نزع الأسلحة النووية هذا إلى جانب المساعدات الغذائية⁽¹⁰³⁾.

لذلك شهدت روسيا وتحديداً في عهد يلتسن تعددية سياسية وحزبية بفعل الوعود التي قطعها الغرب لروسيا الاتحادية من تقديم الإعانات والمساعدات مقابل تبني النهج الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، وشهدت روسيا أيضاً نشوء أحزاب ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان التي بدأت تقدم تقارير دورية عن حالة حقوق الإنسان في روسيا ولاسيما في الشيشان التي أصبحت إحدى المسائل التي تمارس الولايات المتحدة بشأنها الضغط على روسيا الاتحادية في المجتمع الدولي، وقد استمر هذا الوضع حتى وصول بوتين إلى السلطة عام 2000. ولذلك تعني الديمقراطية وحقوق الإنسان من وجهة نظر بوتين إجابة التحدث بلغة غربية، لكن بأبعاد وطنية، لأن الديمقراطية تعد نظاماً سياسياً منظماً للحياة السياسية ومحدداً لشروط ومقتضيات اللعبة السياسية، وفي خط مواز قامت الدولة الروسية بالحد من الحريات الممنوحة لمنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الأهلية لا سيما بسبب أهدافها غير الوطنية وارتباطها مع الدول الغربية، ومما ساعد من شمولية السطوة البوتينية، سيطرة الحكومة المركزية على الموازنات السنوية العامة للحكومة المركزية،

وحكومات الأقاليم والمقاطعات⁽¹⁰⁴⁾. لقد أدت أحداث 2001/9/11 إلى حدوث تحول جذري في أولويات السياسة الخارجية الأميركية، فعلى الرغم من أن قضية دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان كانت الأولوية الأولى للولايات المتحدة على الصعيد الخارجي قبل هذا الحدث، فإن مسألة (الحرب على الإرهاب) أصبحت الأولوية الأولى وتراجعت مسألة الديمقراطية⁽¹⁰⁵⁾.

إن المطلب الأساسي للولايات المتحدة في القرن الواحد والعشرين هو أن تطبق الحكومة الروسية مبادئ الليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان حتى تصبح أكثر فاعلية، لكن هذا المطلب قد يصبح مستحيلاً تطبيقه في روسيا، لأن المواطنين الروس يعتقدون أن الليبرالية التي طيقت في التسعينات تحت رعاية الولايات المتحدة فشلت فشلاً ذريعاً على المستويين السياسي والاقتصادي، فقد شعر الروس ببؤس في الداخل ومهانة في الخارج، وكانت النتيجة حدوث تلازم بين العداء لهذه المعايير والعداء لأميركا، إذ لا أحد يريد أن يستمع إلى النصائح الأميركية بشأن مستقبل روسيا الاتحادية⁽¹⁰⁶⁾. وعشية اجتماع القمة الروسي الأميركي الذي عقد في عام 2005 في براتسلافا، وقع عضو مجلس الشيوخ الأميركي - السناتور الجمهوري جون ماكين، والسناتور الديمقراطي جوزيف ليبرمان - بمساندة خمسة آخرين من أعضاء الكونغرس، مشروع قرار لمجلس الشيوخ يدعو إلى تجميد عضوية روسيا الاتحادية في مجموعة (7 + 1) مشروط بالتزام روسي بالمعايير الديمقراطية وحكم القانون، وحماية حقوق الإنسان، وحرية التعبير والعمل، واتهم مشروع القرار السلطات الروسية باضطهاد الخصوم السياسيين وممارسة ضغوط على وسائل الإعلام المستقلة وعدم مراعاة الحقوق والحريات الأساسية⁽¹⁰⁷⁾. وكان رد بوتين (أننا لانريد ديمقراطية وحقوق إنسان كما حدث في العراق)⁽¹⁰⁸⁾. لقد كان الغرب متخوفاً من أن يتولى بوتين ولاية رئاسية ثالثة بعد تعديل الدستور الروسي، مما يعني عودة الدكتاتورية مرة أخرى إلى روسيا الاتحادية، بل إن بعض الكتابات الغربية روجت لهذا الموضوع، إلا أن بوتين بحصافته السياسية لم يقم بذلك لكي لا يترك مجالاً للغرب أن ينتقد روسيا الاتحادية⁽¹⁰⁹⁾.

خلاصة ما تقدم، أن البعد السياسي لمقوم الديمقراطية وحقوق الإنسان يتضح بشكل واضح من خلال ضغط الولايات المتحدة عليها من أجل تبني هذه المعايير على وفق الرؤية الأميركية، وإذا كانت روسيا الاتحادية قد تبنت هذه المعايير على وفق الرؤية الأميركية خلال عقد التسعينيات فإنه في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بدأت المسألة بالتضاؤل، ومع ذلك لا يمنع نمو دورها ومكاتها الولايات المتحدة من مطالبتها بتبني هذه المعايير بوصفها (أي الولايات المتحدة) دولة عظمى ولها تأثير كبير في المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية.

المقومات الاقتصادية للعلاقات الأميركية الروسية

تعد الأنظمة الاقتصادية - النظام الرأسمالي والاشتراكي ونظم العالم الثالث - من المؤثرات المهمة في العلاقات الدولية، والفارق الأساسي في نظرة كل منها إلى هذه الحقيقة هو في التأكيد على دور الاقتصاد في التأثير على طبيعة العلاقات الدولية، ولذلك تأثر العلاقات السياسية لدولة ما أو مجموعة من الدول من زاوية مدى ارتباطها باقتصاد الدول الأخرى والاقتصاد العالمي⁽¹¹⁰⁾، فمن دون هذه الأسس (المواد الأولية، التركيب الاقتصادي الداخلي، وقابلية الاستيراد والتصدير، ومستوى الإنتاج، والتطور التاريخي لاقتصاد الدولة) تناقص قدرة الدولة على ضمان أمنها في السلم والحرب⁽¹¹¹⁾. وعلى هذا الأساس، يكون تناول المقومات الاقتصادية للعلاقات الأميركية الروسية على وفق الركائز الآتية:

المطلب الأول: التبادل الاقتصادي والتجاري

إن التفاعل بين الاقتصاد والسياسة خاصة جوهرية من خصائص عملية التغير السياسي الدولي، فمن جهة توفر الرغبة في المكسب الاقتصادي حافزاً قوياً للسمعي إلى تغيير النظام الدولي ومن ثم فإن توزيع القوى بين المجموعات والدول محدد مهم لنمط الأنشطة الاقتصادية ولا سيما تلك التي تقدم أقصى فائدة للفاعلين في تقسيم العمل الداخلي أو الدولي. ومن جهة أخرى يتوقف توزيع القوى نفسها في نهاية

المطاف على القاعدة الاقتصادية، وعندما تتغير المواد وأسس الثروة بسبب حدوث تحولات في الكفاءة الاقتصادية أو موقع الصناعة أو التبادلات التجارية، تقع بالمقابل إعادة توزيع للقوى بين المجموعات أو الدول، ففي النهاية يتشابك الصراع على القوة والرغبة في الكسب الاقتصادي تشابكاً لا فكاك منه⁽¹¹²⁾.

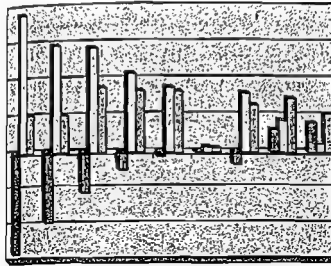
يشكل التبادل التجاري الدولي جزءاً من كلية العلاقات الدولية، إذ لا يوجد من بلاد العالم من يعتمد على إنتاجه المحلي بصفة مطلقة في إشباع حاجات سكانه من السلع والخدمات، كذلك فإن الكثير من تلك البلاد من ينتج من السلع أو يمتلك الموارد ما يفيض عن حاجاته من الاستهلاك المحلي، لذلك قام التبادل بين الدول ليحصل كل منها على ما يحتاجه مما لا يتوافر لديه من السلع والخدمات ويعطي لغيره ما يفيض عن حاجاته الاستهلاكية والإنتاجية، وهكذا تجري عملية تبادل السلع بين الدول، إذ تعد صادرات دولة ما وواردات دولة أخرى، في حين تعد واردات دولة ما صادرات لدولة أخرى، وعندئذ تخصص كل دولة في إنتاج سلعة معينة أو مجموعة من السلع تقوم بتصدير فائضها إلى العالم الخارجي، وأن الأساس يقوم على تخصيص دولة ما في إنتاج سلعة معينة وتصديرها إلى غيرها من الدول التي تحدد في قواعد السلوك الاقتصادي وهي تسعى الإنسان لإشباع حاجاته في حدود موارده المتاحة⁽¹¹³⁾. ولذلك تتضمن مرتكزات التبادل الاقتصادي والتجاري يأتي ما يلي:

أولاً: التبادل التجاري

إن معيار تدفق الصادرات والواردات يسمح بتحديد الرهانات الحقيقية للعبة الاقتصادية⁽¹¹⁴⁾، فعلى عكس حجم التبادل التجاري خلال الحقبة السوفيتية وما نتج عن العامل الاقتصادي من عواقب وخيمة على الاتحاد السوفيتي⁽¹¹⁵⁾، فقد تمثل لتبادل التجاري بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بالتذبذب خلال السنوات (1990 - 2001) كما أنه انماز بأن الميزان التجاري يميل لصالح روسيا الاتحادية على حساب الولايات المتحدة كما في الشكل (1) التالي:

الشكل (1)

ولايات المتحدة مع روسيا الاتحادية (1992 - 2000)



2000 1999 1998 1997 1996 1995 1994 1993 1992
السنوات

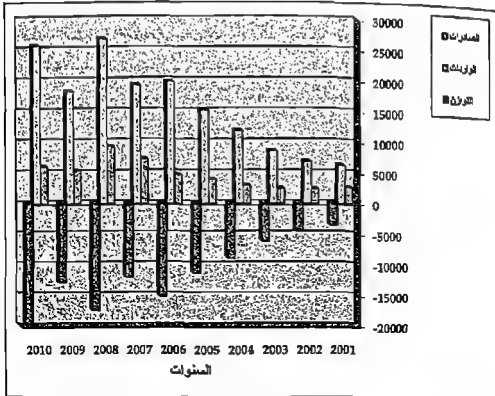
مصدر: مكتب الإحصاء الأمريكي، شعبة التجارة الخارجية، واشنطن، 2011، ص 1.

[http:// Foreign Trade Statist](http://ForeignTradeStatist)

دم، فعلى الرغم من أن التبادل التجاري بين الولايات
يتسم بالتذبذب بعد أحداث 2001/9/11 - 2009، فإن
ن يتسم بالارتفاع، كما أنه يميل لصالح روسيا الاتحادية على
كما في الشكل (2) التالي:

الشكل (2)

التبادل التجاري للولايات المتحدة مع روسيا الاتحادية (2000 - 2009)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على مكتب الإحصاء الأمريكي، شعبة التجارة الخارجية، واشنطن، 2011، عبر شبكة المعلومات الدولية: <http:// Foreign Trade Statistics.com>

خلاصة لما تقدم: فإن الترابط الاقتصادي التجاري بين روسيا الاتحادية ولولايات المتحدة يتمثل بأن درجة اعتماد روسيا الاتحادية على الولايات المتحدة أقوى من درجة اعتماد الولايات المتحدة على روسيا الاتحادية. وبالمقابل فإذا ما أخذنا عينة من التجارة الخارجية الروسية، نجد أن (صادرات روسيا الاتحادية بلغت سنة 2005 حوالي (245) بليون دولار لشركائها التجاريين الأساسيين الذين هم أعلى نسبة للتصدير لسنة 2004، هولندا (9.1%) وألمانيا (8%) وأوكرانيا (6.4%) وإيطاليا (6.2%) والصين (6%) والولايات المتحدة (5%) وسويسرا (4.7%) وتركيا (4.3%) أما واردتها فقد بلغت (124) بليون دولار، أي حوالي نصف صادراتها فقط

وذلك من شركائها التجاريين الأساسيين، وهم بحسب نسبة 2004، ألمانيا (15.3%) وأوكرانيا (8.8%) والصين (6.9%) واليابان (7.5%) وكازاخستان (5%) وإيطاليا (4.6%) وفرنسا (4.4%) ومن هذه الأرقام نرى بأن التبادل التجاري مع الولايات المتحدة ضعيف وهو يتجه بالأساس لصالح روسيا، فيما التجارة المتبادلة مع أوروبا وأسيا أقوى بكثير⁽¹¹⁶⁾.

في ضوء ما تقدم: يمكن التوصل إلى أن حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية يميل لصالح روسيا الاتحادية، وعند مقارنة نسبة التبادل التجاري لروسيا الاتحادية مع دول العالم الأخرى فإن التبادل يكون ضعيفاً مع الولايات المتحدة مقارنة مع الدول الأخرى.

ثانياً : الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية

تعد اتفاقية العلاقات التجارية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الموقعة في عام 1990 وبدأ تنفيذها حيال روسيا في عام 1992 الوثيقة الأساسية التي تحكم بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وفي عام 1993 بدأ سريان مفعول المعاهدة الموقعة في 17 حزيران عام 1992 بين روسيا والولايات المتحدة حول تجنب الضريبة المزدوجة والحيلولة دون التهرب من الضرائب فيما يخص ضريبة الدخل والرأسمال، كذلك وقعت معاهدة التشجيع والعمالة المتبادلة لرؤوس الأموال في عام 1992 لكنها لم تبرم من قبل روسيا لأنها كانت تتجافى مع مواقف روسيا المعلنة في عملية المفاوضات الخاصة بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وقد اختتمت المفاوضات بهذا الشأن وتم إبرام المعاهدة بين الدولتين⁽¹¹⁷⁾. في 19 تشرين الثاني عام 2006 وقع: بروتوكول اختتام المباحثات الثنائية مع الولايات المتحدة حول شروط انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية وكذلك ست اتفاقيات بين الحكومتين هي: الاتفاقية حول التكنولوجيا الحيوية الزراعية واتفاقيات تجارة لحوم البقر والاتفاقية حول تفتيش المؤسسات واتفاقية تجارة الخنازير واتفاقية حماية حقوق الملكية الذهنية والاتفاقية حول تدابير منح رخص استيراد السلع الحايوة على وسائل الشفرة⁽¹¹⁸⁾.

المطلب الثاني: النفط والغاز (أمن الطاقة)

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، وقد احتلت القضية الأمنية وضعاً مركزياً في السياسة الخارجية لبعض الدول التي عادة ما تتخذ الأمن هدفاً من أهدافها، ولم يعد الأمن يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري وإنما اتخذ أبعاداً أشمل من ذلك⁽¹¹⁹⁾.

لقد ارتبط مفهوم الأمن قبل انتهاء الحرب الباردة بالبعد الوظيفي الاستراتيجي الذي يمكن أن تضطلع به القوة العسكرية للدولة⁽¹²⁰⁾، أي أن الأمن يعني حماية مصالح الدولة الوطنية والقومية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها باستخدام القوة العسكرية بوصفها وسيلة نهائية لاستتصال مصادر التهديد وضمان تحقيق تلك المصالح⁽¹²¹⁾. بالمقابل وسعت نهاية الحرب الباردة مجال مفهوم الأمن (المفهوم الحديث للأمن)⁽¹²²⁾، وظهر ما يسمى مفهوم الأمن الصلب (hard security) والأمن الناعم (Soft security)، فالأمن الصلب هو الذي يتميز بالطابع العسكري أما الأمن الناعم فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات التي تواجه الدولة⁽¹²³⁾. كل هذا أدى إلى ظهور مفاهيم أخرى للأمن إلى جانب مفهوم الأمن العسكري بمعناه التقليدي أهمها أمن الطاقة⁽¹²⁴⁾.

وهنا يسأل بريماكوف: ماذا يتضمن مفهوم الأمن في مجال الطاقة؟ ويجب عن ذلك بقوله: قبل كل شيء يجب عدم ضمان توريد الإرساليات من جانب واحد، كما يفسر كثيرون في الغرب الأمن في مجال الطاقة، وقد تجلّى ذلك مثلاً لدى إعداد وثائق قمة الثماني في سانت بطرسبورغ عام 2006، فيجب ضمان الأمن بواسطة (ثلاثي) الضمانات الصادرات من البلدان المنتجة والنقل عبر أراضي بلدان أخرى، والطلب من جانب البلدان المستهلكة للطاقة، ويجب القيام بهذا كله بروح المسؤولية وعدم وجود مخاطر على عمل صناعة الطاقة العالمية بلا توقف⁽¹²⁵⁾.

لقد عبر هنري كيسنجر عن أهمية تلك السلعة بقوله «من يسيطر على الطاقة يسيطر على الأمم. والنفط كان العامل الحاسم في توجيه السياسة الخارجية الأميركية في أجزاء عديدة من العالم أثناء الحرب الباردة. كما أن النفط كان العامل الحاسم في العمليات العسكرية منذ نهاية الباردة حتى الآن أكثر من أي وقت مضى»⁽¹²⁶⁾. لذلك تمثل قضايا الطاقة إحدى القضايا الملحة في الولايات المتحدة، وذلك نظراً لعدداً الاستهلاك العالية، إذ تعد الولايات المتحدة أكبر مستهلك عالمي من الطاقة بنسبة تبلغ (25%) في حين تستورد وما يقرب من نصف احتياجاتها اليومية من النفط الذي يتجاوز (20) مليون برميل يومياً، فالولايات المتحدة المستهلك الأول في العالم للنفط بما يوازي (25%) من الإنتاج العالمي في حين أن إنتاجها لا يتجاوز الـ (5.1) مليون برميل بنسبة (10%) من الإنتاج العالمي⁽¹²⁷⁾. وعلى هذا الأساس تعي روسيا الاتحادية الأهمية المتزايدة للطاقة على الساحة الدولية، وكان موضوع أمن الطاقة (Energy security) من الموضوعات التي ناقشتها مجموعة الدول الثماني في قمته المنعقدة في مدينة سان بطرسبرغ الروسية في تموز 2006⁽¹²⁸⁾.

تعد روسيا الاتحادية عملاقاً في مجال الطاقة، فهي تملك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، إذ قدر احتياطياتها من النفط الخام بنحو (60) مليار برميل (4.6%) من الاحتياطي العالمي، كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، إذ قدر احتياطياتها من الغاز الطبيعي بنحو (1.7) كوادريليون قدم مكعبة (27.5%) من الاحتياطي العالمي) وبناءً على ذلك، تقدمت لتصبح أكبر منتج للنفط عام 2006، والدولة الأولى في العالم في تصدير الغاز، والثانية في تصدير النفط ومشتقاته ويسهم النفط بحوالي (13%)، والغاز الطبيعي والمعادن نحو (80%) من إجمالي الصادرات الروسية⁽¹²⁹⁾.

لذا يرى كيسنجر أن العالم يشهد منذ مدة عمليات إعادة تركيب للخريطة الجيوستراتيجية، وأن هناك احتمالات ومخاطر لصدمات عنيفة على الموارد، وتبعاً لذلك تعيد الولايات المتحدة ترتيب وهيكله مناطق مختلفة من العالم على قاعدة تدفق امدادات النفط والغاز، وقد ركز على ذلك ما يعرف بـ «تقرير تشيني» الذي يهدف إلى رسم السياسة النفطية للولايات المتحدة طوال العقدين المقبلين، وركز

على لفت الانتباه إلى المخاطر الخارجية الناتجة عن اعتماد الولايات المتحدة على النفط الخارجي، وهذا ما أوضحه ريتشارد سوف «ممثل الأمم المتحدة السابق في الناتو» عندما تحدث عن أمن الطاقة فيجب أن يعرف المرء ماذا يعني ذلك، انه يعني الحفاظ على الهيمنة على العالم وعلى عوائد نفطهم»⁽¹³⁰⁾.

إن الولايات المتحدة ترى أن أوروبا هي مجال حيوي لها، وبالمقابل تتبع روسيا استراتيجية ذات ثلاثة أبعاد لدعم القدرة التنافسية لها في سوق النفط الأوربية وأحكام قبضتها على شبكات نقل الطاقة وتوزيعها بها وهي كما يأتي⁽¹³¹⁾:

أولاً: المشروعات الروسية المشتركة مع كل من أوروبا والولايات المتحدة في مجال النفط والغاز الطبيعي وأبرزها: مشروع أنبوب النفط بروجاس - الكسندر بوليس وتكون حصة روسيا فيه (51%) على حين تكون حصة كل من اليونان وبلغاريا (24.5%)، وإنشاء مستودع ضخم للغاز في بلجيكا وتبلغ حصة روسيا في المشروع حوالي (75%) وتسيطر بلجيكا على نسبة الـ (25%) المتبقية، وإنشاء مشروع أنبوب الشمال الأوربي الروسي الألماني، وتشيد مشروع أنابيب الطاقة الايطالي الذي يمتد من روسيا إلى جنوبي أوروبا عبر البحر الأسود، علاوة على إنشاء مؤسسة مشتركة مع شركة Conco Phillips الأميركية وتستأثر شركة غازبروم على حوالي (70%) من اسهم الشركة مقابل (30%) للشركة الأميركية، وأخيراً بناء مشروع نقل الغاز الروسي عبر الأراضي التركية.

ثانياً: التغلغل في قطاع النفط في عدد من الدول الأوربية وتوسيع نشاط الشركات الروسية فيها من خلال عدة صفقات من أهمها الخطوات السريعة التي استخدمتها شركة غاز بروم في صفقة شراء شركة ستيركا البريطانية التي توفر الغاز لأكثر من 12 مليون مستهلك ومليون مؤسسة صناعية في بريطانيا، كذلك شراؤها (7%) من رأس مال شركة جالب أذربيجا البرتغالية التي حصلت على حق توريد (8) مليارات متر مكعب من الغاز الجزائري إلى أوروبا عبر خط أنابيب ميدجاز الذي سينقل الغاز الجزائري إلى البرتغال وفرنسا.

ثالثاً: السعي للسيطرة على شبكات نقل الطاقة في آسيا الوسطى التي تمثل

بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأوروبا، فقد تم عقد عدة اتفاقيات مع دول آسيا الوسطى، شملت كل من كازاخستان وتركمانستان من أجل التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز.

وعلى هذا الأساس أحكمت السيطرة على الموارد الطبيعية (النفط والغاز) التي تشكل معدلاتها أكثر مما تمتلكه الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والصين مجتمعة، فإذا كانت القوة النووية مصدراً لجبروت السوفيت سابقاً فإن شبكات خطوط الأنابيب للنفط والغاز في عموم روسيا أعادت الشيء الكثير لروسيا⁽¹³²⁾. إن هذا الترابط في حجم الطاقة التي تسيطر عليها روسيا الاتحادية في منطقة أسماها ماكندر (جزيرة العالم)⁽¹³³⁾ دفع المفكرين الاستراتيجيين إلى تأكيد أهمية هذه المنطقة، إذ يوضح بريجنسكي في كتابه اللاعب الكبير، أن الرهان الرئيس للولايات المتحدة هو السيطرة على الأوراسيا⁽¹³⁴⁾، المجموع الرحب، انطلاقاً من أوروبا الغربية حتى الصين عن طريق آسيا الوسطى، أيضاً تعد الولايات المتحدة آسيا الوسطى والأقطار النفطية والغازية من بلدان الاتحاد السوفيتي السابق، المنطقة الإستراتيجية والأكثر أهمية في العالم، مع ذلك يقول بريجنسكي «تبقى الأوراسيا المسرح الوحيد الذي يوجد عليه قوة منافسة للولايات المتحدة وهي روسيا الاتحادية، ويمكنها أن تظهر حسبما هو محتمل»⁽¹³⁵⁾.

إن الاتحاد الأوربي بحاجة إلى شحنات النفط والغاز الروسية التي تغطي في الوقت الحاضر جزء كبيراً من احتياجاته، ولا ريب في أن أهمية استيراد الغاز والنفط من روسيا ستزداد، وبحسب تنبؤات وكالة الطاقة الدولية سيزداد استهلاك موارد الطاقة في بلدان الاتحاد الأوربي بحلول عام 2030 بنسبة (7%) سنوياً ويجري التنبؤ على الأخص بأن تكون زيادة استهلاك الغاز في الاتحاد الأوربي في عام 2000 إلى عام 2030 بنحو الضعفين، الأمر الذي يتطلب زيادة استيراداته خلال هذه المدة بنحو 4 أمثال، وستحتاج إلى الحصول على النفط والغاز من روسيا الاتحادية عدة بلدان في رابطة الدول المستقلة فهل تراهن روسيا فعلاً على استغلال تفوقها في مجال الطاقة بوصفها سلاحاً إمبراطورياً؟⁽¹³⁶⁾، إن هذا القطاع أعطاه قوة دبلوماسية سميت بدبلوماسية (غازروم) كونها تحكم بشبكة توزيع كبيرة للطاقة⁽¹³⁷⁾.

وبإزاء هذا النفوذ النفطي المتزايد لروسيا الاتحادية في الأسواق الأوربية وبدرجة أقل الأميركية، ونظراً لأن موارد الطاقة من نفط وغاز ليست مجرد سلع تجارية، ولكن موارد إستراتيجية جيوسياسية⁽¹³⁸⁾، فقد أثار ذلك مخاوف ليس فقط الاتحاد الأوربي، ولكن أيضاً وربما بدرجة أكبر الولايات المتحدة من استخدام النفط سلاحاً سياسياً من جانب روسيا الاتحادية، وقد عززت من هذه المخاوف الأزمة الناجمة عن إغلاق إمدادات الغاز الروسي عام 2006 عن أوكرانيا، وعام 2007 عن بيلاروسيا واتهام روسيا لها بإغلاق القسم الشمالي من أنبوب دروزبا الذي ينقل نحو خمس صادرات روسيا الاتحادية من الخام إلى أوروبا الأمر الذي تسبب في نقص إمدادات النفط من بولندا وألمانيا وليتوانيا وذلك على الرغم من أن الأزميتين كانتا نتيجة الخلاف على أسعار النفط والغاز واصرار الدولتين على الحصول عليهما من روسيا الاتحادية بالأسعار نفسها التي تقل كثيراً عن أسعار السوق في حين شددت الشركات الروسية على ضرورة بيع النفط والغاز إليهما بالأسعار نفسها التي تتعامل بها روسيا الاتحادية مع دول الاتحاد الأوربي، كما دعم من هذه المخاوف رفض روسيا التصديق على ميثاق الطاقة الذي اقترحه الاتحاد الأوربي، والداعي إلى فتح الحقول الروسية للاستثمارات الأجنبية، حيث تطلب روسيا الاتحادية المعاملة بالمثل وضمان حكم القانون وتبادل أسواق النفط الأوربية مقابل فتح حقول الغاز الروسية للاستثمار⁽¹³⁹⁾. ولذلك ازدادت في السنوات الأخيرة الاتهامات من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية ودول الجوار الإقليمي لروسيا الاتحادية بأنها ستستخدم مخزونها من الطاقة (النفط والغاز) سلاحاً سياسياً واقتصادياً في سياستها الخارجية وذلك بمكافأة الأصدقاء، والضغط على الأعداء باستخدام سلاح الطاقة لا سيّما مع تزايد هذه التنافس الدولي على مصادر الطاقة باختلاف أنواعها⁽¹⁴⁰⁾.

وخلاصة لما تقدم، أصبحت مسألة (أمن الطاقة) مقوماً مهماً في العلاقات الأميركية الروسية، نظراً لما تتمتع به روسيا الاتحادية من قوة ونفوذ في مجال الطاقة، إذ إن تعاضد مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي يوماً بعد يوم يترك أثره في السياسة الخارجية الروسية ذات الموروث التاريخي الكبير من العظمة والقوة والنفوذ. ولذلك يرى بريماكوف في كتابه (عالم بدون روسيا قصر النظر السياسي

وعواقبه) بأنه قد يكون واعداً بدء حوار الطاقة الروسي الأميركي الذي ورد في إعلان سسوتشي حول الأطر الاستراتيجية للتعاون الروسي الأميركي الصادر في نيسان عام 2008، كذلك يقوم مركزان للبحوث هما: المركز الأميركي للبحوث الاستراتيجية والدولية، والمعهد الفرنسي للبحوث الدولية، بتنفيذ المشروع المشترك (أوروبا وروسيا والولايات المتحدة): إيجاد التوازن الجديد، الذي يتضمن تقديم توصيات إلى القادة السياسيين وفي تموز عام 2008، نشر في إطار هذا المشروع بحث توماس جراهام المساعد الخاص السابق للرئيس بوش الابن (العلاقات الأميركية الروسية) ويتضمن قسم البحث الخاص بالطاقة الاستنتاج الآتي: يمكن تطوير العلاقات الثنائية انطلاقاً مما يأتي:

أولاً: قبول الولايات المتحدة بتسمية قطاع الطاقة الروسي القائم والاستعداد لبحث توظيف استثمارات روسية كبيرة في أصول الطاقة في الولايات المتحدة وتنفيذ مشاريع مشتركة في (بلدان أخرى) .

ثانياً: اعتراف روسيا بوجود الأخذ بالخبرة الإدارية والمبتكرات التكنولوجية لشركات الطاقة الأميركية في المناطق الوعرة (بالأخص في الجرف القاري في الشمال) مما يعد الآن شرطاً لازماً لدعم مستوى الاستخراج في روسيا.

ثالثاً: أن مثل هذا التبادل مهم للجانبين والعالم بأسره، فضلاً عن أن تنفيذ هذه التوصيات يعرقل بسبب سعي أوساط معينة في الولايات المتحدة إلى أعضاء روسيا وكذلك إلى إقامة عقبات كاداء أمام تقاريرها مع الإتحاد الأوروبي علماً بأن هذا سيكون أحد الاتجاهات الرئيسة للاستراتيجية الأميركية على صعيد السياسة الخارجية، كما أن هذه الاستراتيجية موجهة نحو استعراض العضلات ليس في العلاقات مع روسيا الإتحادية فقط، بل مع أوروبا أيضاً⁽¹⁴¹⁾.

ولذلك فإنه مع تعاظم مكانة روسيا الإتحادية في النظام الدولي، فضلاً عن سيطرتها على كمية كبيرة من الطاقة العالمية، وفي ضوء زيادة الطلب العالمي على الطاقة واستحواذ الولايات المتحدة على النسبة الأعظم من هذا الطلب، فإن ذلك من شأنه أن يؤثر سلباً في العلاقات الأميركية الروسية، وفي مستقبل هذه العلاقات.

المطلب الثالث: روسيا الاتحادية ومنظمة التجارة العالمية

إن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية في القرنين الأخيرين، قد شهد اتجاهاً متعاضداً نحو الخروج من شبه العزلة الاقتصادية (الوطنية أو الإقليمية) التي عاشتها غالبية بلدان العالم مدة طويلة من الزمن، فارتبطت اقتصادات هذه البلدان على مستويات ثنائية ومتعددة، بشكل أو بآخر، وهو ما طور دراسات الاقتصاد الدولي نحو تبني نظرة تحليلية شاملة لكافة المحاور أو الاهتمامات التي تخص هذا الاقتصاد⁽¹⁴²⁾.

لقد شهد العقد الرابع من القرن الماضي صراعات تجارية حادة، تكمن وراءها سياسة الحماية والانغلاق والاحتكار التي اتبعتها الدول المختلفة في العالم ومن هذه السياسات ما اعتمدته الولايات المتحدة من فرض تعريفات كمركية على السلع منذ عام 1930، وعدت عاملاً رئيساً للحروب التجارية، وبناء على هذه الحوادث القاسية التي ولدتها أصلاً الحماية التجارية وكرد فعل لتداعياتها السلبية جاءت اتفاقية بريتون وودز Bretton woods قبل أن تضع الحرب العالمية أوزارها وذلك في العام 1944 بهدف بناء الأسس التشريعية والمؤسسية ولتحرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعلاقات المالية والتقنية من القيود الوطنية، فتأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) International Bank of Reconstruction and Development والذي يعرف الآن أيضاً بالبنك العالمي World Bank وصندوق النقد الدولي International Monetary Found، وبقي أن تستكمل هاتان المنظمتان بمنظمة دولية تختص بالعلاقات التجارية وتعمل على تجهيز التبادل الدولي للسلع والخدمات وتزيل آثار الحماية التجارية السابقة فبدأت المفاوضات المتعددة الأطراف Multilateral Negotiation واستمرت ثماني جولات حتى تم الاتفاق أخيراً في نهاية العام 1994 على تأسيس منظمة التجارة العالمية World Trade Organization⁽¹⁴³⁾.

يأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسية حيث تمثل هذه المنظمة التي أنشأت في أول كانون الثاني 1995 الركن الثالث من أركان هذا النظام إلى جانب صندوق النقد الدولي،

والبنك الدولي، ومن ثم تعمل منظمة التجارة العالمية مع كل من البنك والصندوق على إقرار وتحديد معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد⁽¹⁴⁴⁾، الذي أصبح ينداز بوحدة السوق العالمية ويخضع لإدارة وأشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة⁽¹⁴⁵⁾.

بناءً على ما سبق يتميز دور منظمة التجارة العالمية في الحقائق الآتية⁽¹⁴⁶⁾:

أولاً: توسيع نطاق التبادل التجاري التنافسي ليشمل كافة بلدان العالم مع حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد والمعلومات، لا سيما بعد أن بلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية في 16 شباط من العام 2005، (148) عضواً وينتظر ثلاثون بلداً آخر قبول العضوية مما جعل نسبة مساهمة هذه المنظمة في التجارة العالمية حوالي (97%). ومن هنا فإن توسع التجارة وتحررها يرفعان من الكفاءة التنافسية (النوعية والسعرية) في الأسواق المفتوحة على بعضها وهذا يسمح بتقسيم العمل فيما بين البلدان المختلفة على أساس الميزة النسبية، كما أن نمو الإنتاجية يرفع الناتج الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من هذا الناتج وتخفض تكاليف المعيشة مع تزايد فرص الاختيار أمام المستهلكين والمنتجين⁽¹⁴⁷⁾.

ثانياً: تكريس القواعد والمبادئ والترتيبات الجماعية من خلال التوافق التفاوضي متعدد الأطراف مهما تباينت الأحجام الاقتصادية ومستويات التنمية ومعدلات النمو للأطراف المعنية. وهناك مع توكيد الأسس المذكورة لعمل وزددة الشفافية في معالجة القضايا الداخلية والتعاملات الدولية تميز الحكومات الجيدة وتقلل الفساد الإداري والمالي⁽¹⁴⁸⁾.

ثالثاً: العمل بوصفها محفلاً ونادياً للتفاوض عند ظهور أي خلاف أو صعوبة والقيام بدور المرجع المعتمد للتحقق في المنازعات التجارية وحلها بالطرق السلمية، ولذلك نظرت منظمة التجارة العالمية حتى الآن في أكثر من 300 نزاعاً كانت يمكن أن تؤدي إلى احتكاكات سياسية سيئة.

وعلى الرغم من الوعود التي قطعها الغرب لروسيا الاتحادية من أجل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، ومنذ عام 1994، إلا أنها لحد الآن لم تنظم بسبب

الموقف الأميركي المعرقل لاتضمامها نتيجة نمو الاقتصاد الروسي بشكل مضطرد، فضلاً عن المزايا التي يمكن أن تحققها روسيا من هذه الانضمام كونها تتمتع بقاعدة صناعية عتيقة⁽¹⁴⁹⁾، (ففي عام 2008 أصبح الاقتصاد الروسي واحداً من أكبر الاقتصاديات العشرة في العالم)⁽¹⁵⁰⁾، على عكس الدول النامية التي تفتقد إلى مثل هذه القاعدة ومن ثم تكون الخسارة أكثر من الربح.

ولذلك فإنه وفي إطار تنافسها الاستراتيجي العالمي مع روسيا تسعى الولايات المتحدة بالتنسيق مع حلفائها رداً على تفاقم القوة الروسية بعد الأزمة الجورجية إلى معاقبتها اقتصادياً وتحجيم دورها في إطار الاقتصاد العالمي من خلال سعيها إلى عرقلة عضوية روسيا في منظمة التجارة العالمية وأبعادها عن عضوية نادي الدول الصناعية الثمانية (7 + 1)، فضلاً عن سعيها فور حدوث الأزمة إلى سحب الاستثمارات الأميركية والغربية من السوق الروسية وتقليص نسب التجارة مع روسيا، مثل قيامها بممارسة التأثير في أصحاب المحافظ المالية من الأميركيين والغربيين لسحب ما يقرب من (25) مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من السوق الروسي إلا أن الإمكانات الأميركية في فرض عقوبات اقتصادية مختلفة ضد روسيا لا تزال غير حاسمة ولا كافية بالقدر الذي يمكن أن يردع روسيا عن الاستمرار في تنفيذ استراتيجيتها العالمية الجديدة⁽¹⁵¹⁾.

وهنا يمكن القول إن انضمام روسيا الاتحادية إلى منظمة التجارة العالمية⁽¹⁵²⁾ أصبح أحد متركبات المساومة السياسية للولايات المتحدة الأميركية. ومن ثم فإن تأثيره في العلاقات القائمة ما بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية يتمثل في إن سعي روسيا الاتحادية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من أجل الاستفادة من منافع هذه المنظمة علاوة على تحديد السعر الذي تراه مناسباً لمنتجاتها من الطاقة دون التقييد بالأسعار العالمية، وبالمقابل محاولة الولايات المتحدة عرقلة انضمامها إلى هذه المنظمة، أن ذلك كله من شأنه أن ينعكس سلباً على العلاقات الأميركية الروسية.

المقومات العسكرية في العلاقات الأميركية الروسية

لا يمكن فصل القدرات العسكرية عن السياسة الخارجية، إذ تسعى الدول إلى زيادة تأثيرها في السياسة الدولية بإظهار مكائنها العسكرية، ولذلك فإن مدى فاعلية وتأثير الدولة (أية دولة) يعتمدان على الاستراتيجية التي تتبناها تلك الدولة، وتتباين الدول في المستوى العسكري الذي تستطيع حيازته نسبياً في العلاقات الدولية، كما أن العامل العسكري يؤثر في حالة الحرب والسلم في السياسة الدولية، ولذلك فإن الدول تخصص حصة كبيرة من دخولها الوطنية للأغراض العسكرية كل ذلك نتيجة لـ مسألة غاية في الأهمية وهي أن استراتيجية الدولة تعتمد على قدرتها العسكرية إلى جانب قدراتها في المجالات الأخرى⁽¹⁵³⁾. وانطلاقاً مما تقدم، فإن تناول المقومات العسكرية في العلاقات الأميركية الروسية جرى تقسيمه وفق الآتي:

المطلب الأول: سباق التسلح

يختلف دارسو العلاقات الدولية حول ما إذا كان سباق التسلح بين دولتين يزيد احتمال انجرارهما إلى حرب أم لا، وهذا الجدل العلمي مرتبط بين دعاء زيادة التسلح ودعاة خفضه أو حتى نزعته، ولفهم سياق العلاقة بين الدولتين اللتين تتسابقان على التسلح يمكن الاستفادة من نظرية العداوة، فيمكن البحث عما إذا كانت النزاعات المسلحة والحروب بين دولتين بينهما عداوة مزمنة يصاحبها سباق

في السلاح أو لا ومقارنة مراحل النزاعات المسلحة بينهما بالمراحل التي تخلو من تلك النزاعات، كما يمكن الاستفادة من نتائج دراسات الأوضاع الداخلية في الدولتين، فمباراة التفاعل الدولي ذات مستويين، لكل منهما قواعده التي تقيد صانع القرار، فهو يضع قرار السياسة الخارجية وعينه على الداخل ويحاول الموازنة بين الضرورات الدولية والمحلية⁽¹⁵⁴⁾.

إن هناك عدة مفاهيم مرتبطة بالسلاح، فالسلاح يعني (استكمال قدرة الدولة على مواجهة أي عدوان)⁽¹⁵⁵⁾، كما يعرفه آخر بأنه استعمال قدره الدولة في مواجهة تهديد قائم أو محتمل⁽¹⁵⁶⁾، وهناك من يرى بأنه مجموعة من الأدوات والوسائل التي تسعى الدولة إلى امتلاكها من أجل الدفاع والهجوم⁽¹⁵⁷⁾. ولذلك فإن الدول قد تشرع في عملية سباق للتسلح لموازنة بعضها البعض⁽¹⁵⁸⁾. بل إن سباق التسلح يعرف بأنه وجود عدد من الأطراف التي تعتقد أنها في علاقة تتسم بالتوتر أو العداء، قد بدفعها ذلك إلى تطوير أسلحتها بمعدلات عالية ومشاركة وقد يحفزها هذا إلى بناء قواتها العسكرية في ضوء التجربة الماضية والحاضرة والمتوقعة للسلوك العسكري والسياسي للدول المنافسة لها⁽¹⁵⁹⁾، وسباق التسلح قد يكون كمياً ونوعياً مثل الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية⁽¹⁶⁰⁾. ومن ثم هو عكس مفهوم (نزع التسليح)⁽¹⁶¹⁾. كما أن سباق التسلح يثير قضية الاتفاق العسكري الذي يعد أحد المؤشرات الرئيسة في التعرف على توجه الدولة. لذلك يعرف صندوق النقد الدولي الاتفاق العسكري بأنه (الاتفاق الإجمالي سواء ما يدرج في بند الدفاع أو في بنود أخرى والمخصص للمحافظة على القوات العسكرية)⁽¹⁶²⁾، ويشمل ذلك كل الجوانب المتعلقة بالجانب العسكري للدولة.

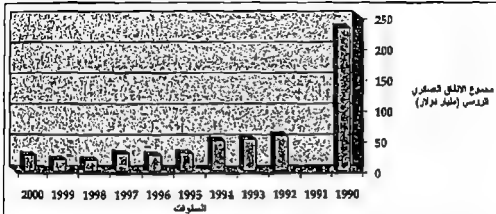
هنا يمكن القول إن العلاقة بين التسلح والإنفاق العسكري علاقة مترابطة خصوصاً وأنه عند التحدث عن التسلح أو سباق التسلح فهذا يعني بصورة تلقائية أن هناك طرفاً ينفق أموالاً في دعم قدراته العسكرية وقد يكون في تطوير أسلحة مختلفة وإنتاجها ثم تسويق جزء منها إلى الخارج أو انفاقاً لاستيراد السلاح من الخارج، ومن ثم ستكون فاتورة النفقات المخصصة للسلاح مرتفعة مما يثقل ميزانية الدولة وخططها⁽¹⁶³⁾.

أولاً: الإنفاق العسكري لروسة الإتحادفة

تتجه النفقات العسكرية الروسية إلى الارتفاع بشكل ثابت منذ أن بلغت نقطتها الدنيا في سنة 1998، وفي المدة 2000 - 2003 ازداد الإنفاق العسكري بمعدل (10%) سنوياً بالمعدلات الفعلفة وتظهر المفرزاففة المعتمدة لسنة 2004 زفافة أبطأ، وبالنظر إلى التضخم البالغ (12%)، فقد ارتفع الإنفاق العسكري الوطني الذي فلفج إجماففة (411.5) ملفار روبل (نحو 14 ملفار دولار بأسعار الصرف في السوق) بنحو (4%) بالمعدلات الفعلفة وترتفع النفقات العسكرية الاجماففة لسنة 2004 وفقاً لتعريف سبفر بـ (632) ملفار روبل (21 ملفار دولار) بما في ذلك الإنفاق على القوات شبه العسكرية والبحث والتطوير العسكري خارج مفرزاففة الدفاع الروسية بنحو (1 - 2 %) بالمعدلات الفعلفة في سنة 2004⁽¹⁶⁴⁾. ومن أجل توضفح الصورة الفعلفة عن الإنفاق العسكري الروسي منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الآن، فإن الأشكال في أدناه توضح أن الإنفاق العسكري الروسي مر بمرحلتف

الشكل (3)

الإنفاق العسكري الروسي (1991 - 2000)



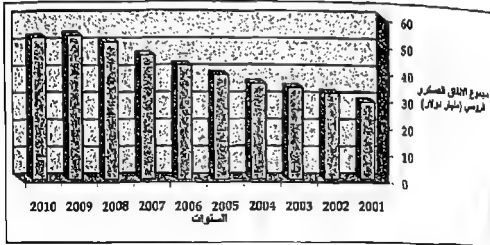
المصدر: الشكل من اعداد البافش: بالاعتماد على المصادر الآففة

1- The SIPRI Military Expenditure Database, Stockholm International Peace Research Institute 2011. <http://www.sipri.org/>.

2 - بفرستالبافن وأحرون: الإنفاق العسكري، في كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية ففرونه 2008، ص ص 288 - 289.

(الشكل 4)

الاتفاق العسكري الروسي (2001 - 2010)



المصدر: إشكال من أعداد الباحث: بالاعتماد على المصادر الآتية:

1 - The SIPRI Military Expenditure Database, Stockholm International Peace Research Institute 2011; <http://www.sipri.org/>.

2 - نيتسكيجير وآخرون: الاتفاق العسكري في كتاب: السلاح وتوزيع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 288 - 289.

مختلفين، والتي تمثل انعكاساً لضعف ونمو مكانة روسيا الاتحادية. فالشكل (3) يوضح أن الاتفاق العسكري الروسي اتسم بالتذبذب خلال العقد الأخير من القرن العشرين (1991 - 2000).

بينما يوضح الشكل (4) أن الاتفاق العسكري الروسي اتسم بالزيادة الملحوظة خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين (2001 - 2010).

لقد شرع فلاديمير بوتين في العام الأخير من رئاسته في اتباع مسار قوي في العلاقات الأمنية والسياسية مع شركاء روسيا الأوروبيين، ويبدو أن هذه السياسة الهازمة في عام 2007 كانت مدفوعة بعدد من العوامل أهمها استعادة روسيا الإحساس بالقوة الدولية استناداً إلى تنامي الثروة والنفوذ في أسواق الطاقة، وحسابات سياسية وداخلية (بما في ذلك البحث عن تأمين سيطرة القيادة الحالية على البلاد، وتحرير روسيا الحقيقي من الوهم الأميركي، ففي شباط / فبراير 2007

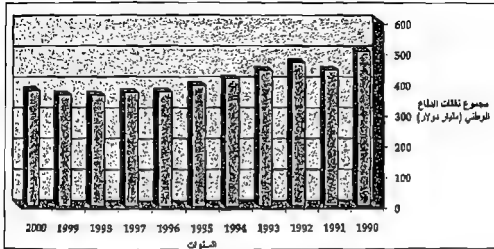
أعلن وزير الدفاع الروسي سيرغي ايفانوف عن برنامج تسليح جديد للأعوام 2007-2015، خصصت له موازنة مقدارها (5) تريليونات روبل تقريباً (189 مليار دولار) لاستبدال (45%) من الترسانة الروسية واحلال نظم أسلحة حديثة محلها، بما في ذلك الصواريخ العابرة للقارات، والقاذفات الإستراتيجية البعيدة المدى، ومحطات الإنذار المبكر، وربما حاملات الطائرات، وشهد العام أيضاً تجارب ناجحة لصواريخ بالسبة متعددة الرؤوس وعابرة للقارات⁽¹⁶⁵⁾.

ثانياً : الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية :

لقد ارتفع الانفاق العسكري الأمريكي بصورة بارزة منذ 9/11 / 2001، وكان المستوى بحلول عام 2007 أعلى مما كان عليه في أي مرحلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن نمو الاقتصاد الأمريكي والميزانية الاجمالية الأمريكية يعينان أن

الشكل (5)

الانفاق العسكري الأمريكي (1990 - 2000)



المصدر: الشكل من أعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

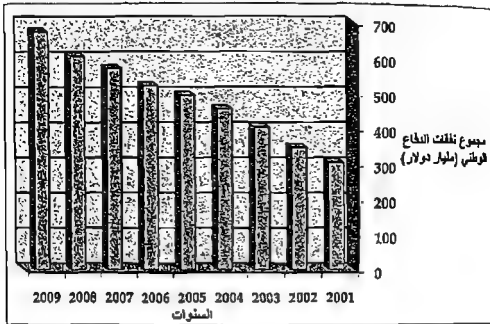
1 - The SIPRI Military Expenditure Database, Stockholm International Peace Research Institute 2011: <http://www.sipri.org/>.

2 - بترسانتهان واخرون، الانفاق العسكري، في كتاب التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2008، ص 288-289.

الاتفاق العسكري بوصفه حصة من إجمالي الناتج المحلي ومن النفقات الإجمالية للحكومة الأميركية أعلى مما كان عليه خلال مراحل سابقة⁽¹⁶⁶⁾. فالشكل (5) فيوضح انخفاضاً بسيطاً للاتفاق العسكري الأميركي للحقبة (1991 - 2000).

كما أن الشكل (6) يوضح أن الاتفاق العسكري الأميركي قد ازداد بشكل كبير بعد أحداث 2001/9/11.

الشكل (6)
الاتفاق العسكري الأميركي (2001 - 2009)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث: بالاعتماد على المصادر الآتية:

1 - The SIPRI Military Expenditure Database, Stockholm International Peace Research Institute 2011: <http://www.sipri.org/>.

2 - يثريتهان وآخرون، الاتفاق العسكري، في كتاب التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 288 - 289.

لقد سعت الولايات المتحدة إلى بناء ترسانتها العسكرية، إذ إنها تنمي قدراتها العسكرية على أمل أن تبرز بوضوح بوصفها قوة عالمية في القرن الواحد والعشرين⁽¹⁶⁷⁾. وخلال السنوات العالية 2001 - 2007، ازداد الاتفاق العسكري

الأميركي (85%) بالأسعار الاسمية ونسبة (59%) بالأسعار الحقيقية على وفق بيانات سيبري، وتظهر البيانات الرسمية الأميركية للمدة نفسها زيادة في النفقات الأميركية للدفاع الوطني بنسبة (88%) بالأسعار الاسمية و(50%) بالأسعار الحقيقية، وكانت الزيادة عالية في جميع فئات الاتفاق، وإن بشيء من الاختلاف، وقد كان مستوى الاتفاق العسكري الأميركي (النفقات الاجمالية على الدفاع الوطني) في السنة المالية 2007 أعلى بنسبة (7.4%) بالأسعار الحقيقية من ذروة الاتفاق خلال الحرب الكورية (السنة المالية 1953)، وأعلى بنسبة (6.3%) من ذروة الاتفاق العسكري في حرب فيتنام (السنة المالية 1968)، وأعلى نسبة (12%) من ذروة الاتفاق العسكري الثالثة في الحرب الباردة (السنة المالية 1989)⁽¹⁶⁸⁾.

ثالثاً: أثر سباق التسلح في العلاقات الأميركية الروسية

يمكن القول إن سباق التسلح هو أحد المقومات الأساسية في العلاقات الأميركية الروسية، نظراً لارتكازه على الرؤية الاستراتيجية للدولتين لمستقبل النظام الدولي ولدور كل دولة في السياسة العالمية، ولتحقيق هذا التصور الاستراتيجي فقد كان لابد من تحسين قدرات وإمكانيات الطرفين في المجال العسكري.

لقد جاء الاهتمام الروسي بإعادة بناء القوة العسكرية بوصفه رد فعل لعدة تطورات عدتها روسيا الاتحادية تهديداً استراتيجياً، يأتي في مقدمة هذه التطورات افتقاد روسيا لحائط الصد الاستراتيجي تجاه الغرب والذي كان يتمثل في دول أوروبا الشرقية، كذلك استمالة الغرب لكل من أوكرانيا وجورجيا للانضمام إلى حلف شمال الاطلسي، هذا إلى جانب الفجوة الكبيرة على مستوى التسلح الروسي بالمقارنة مع التسلح الأميركي، وظهور الصين بوصفها قوة ناشئة كبرى لها حدود طويلة مع روسيا الاتحادية، ولا بد من تحقيق التوازن الاستراتيجي معها، اتجهت روسيا لتطوير نظم التسلح لكي تستعيد بعضاً من تأثيرها في مجالها الجوي ولكي تصبح قوة منافسة لكل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والصين⁽¹⁶⁹⁾، في وقت واحد، ولكنها اعتمدت عقيدة عسكرية مختلفة تماماً عن العقيدة العسكرية السوفيتية، فالأخيرة كانت تنهج نحو الهيمنة على العالم بوصفها قطباً رئيساً، على حين لايسمح الوضع

الحالي لروسيا بتحقيق هذه الهيمنة، لأن الفارق في مجال التوازن كبير جداً والتطور في نظم التسليح اختلف تماماً عن سابقه، كذلك أسعار الأسلحة ارتفعت بشكل باهظ⁽¹⁷⁰⁾.

وعلى الرغم مما تقدم تمتلك روسيا الاتحادية وخلال مرحلة حكم بوتين ومديفد الإرادة الدافعة باتجاه تطوير القدرات الروسية بما يؤهلها لاداء دور فاعل في النظام الدولي⁽¹⁷¹⁾.

على الرغم مما ذكر، فإن التوازن ما بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، سواء في الأسلحة التقليدية أم فوق التقليدية، هو أمر غير محقق، وهناك فجوة كبيرة ما بين الدولتين في هذا المجال، وإذا كانت روسيا الاتحادية تستغل التورط الأميركي الحالي في منطقة الشرق الأوسط من أجل استعادة قدرتها السياسية، وزيادة التقارب على المستوى العالمي مع القوى المناوئة لأميركا أو المعترضة على سياستها، فإن الولايات المتحدة لا تعير اهتماماً كبيراً للتطوير الروسي في مجال السليح بقدر اهتمامها بميزانية الصين في الوقت الحاضر (فقد ارتفعت ميزانية الصين العسكرية (7.5%) لعام 2010⁽¹⁷²⁾، وهو ما ظهر واضحاً في الأزمة الحالية الخاصة بالدرع لصاروخي، إذ تواصل الولايات المتحدة جهودها في بناء المشروع، ولا تهتم كثيراً بالرد على مقترحات روسيا الاتحادية بشأن إقامة رادار مشترك بديل لهذه الدرع، كما تستهين بالردود المفتعلة الروسية، سواء في تحليق القاذفات الاستراتيجية الروسية فوق قاعدة جوام الأميركية أو اقتراب هذه القاذفات من شواطئ لنرويج وبريطانيا في بحر الشمال، أو شروع روسيا في انشاء منشأة صواريخ مضدة وانذار مبكر في ليكوتشي شمال بطرسبرغ، كل ذلك تقابله الولايات المتحدة دون اهتمام واضح، لأنها تدرك الفارق التكنولوجي بينهما⁽¹⁷³⁾.

هنا يمكن القول إن الاتفاق العسكري الروسي لا يمكن مقارنته بمستوى الاتفاق العسكري الأميركي، ولكن في نفس الوقت فإن التزامات الولايات المتحدة هي التزامات عالمية، تفوق التزامات روسيا الاتحادية، ومهما يكن فإن دراسة تحليلية لأجمالي الاتفاق العسكري لدى الدولتين، يتضح أنه في تصاعد مضطرد، وكل دولة

لها رؤيتها الاستراتيجية التي تنطلق منها، فروسيا الاتحادية تحاول استعاد مكانتها بوصفها فاعلاً دولياً مهماً في النظام الدولي، وبالمقابل تحاول الولايات المتحدة الأميركية الاحتفاظ بزعامتها للعالم لأطول مدة ممكنة.

المطلب الثاني: القواعد العسكرية في آسيا الوسطى

إن تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، قد أتاح للولايات المتحدة الأميركية نجاحها في نهاية مسعى استمر أكثر من أربعين عاماً لطردها من أوراسيا، لذلك فلم تعد الولايات المتحدة تواجه تحدياً استراتيجياً، لأن ذلك التفكك منحها حرية الحركة في المنطقة الغنية بموارد الطاقة⁽¹⁷⁴⁾.

إن منطقة آسيا الوسطى لها أهمية ولا سيما في سياق استراتيجية السياسة الخارجية الأميركية نظراً لأهميتها الجيوبوليتيكية وهو الأمر الذي جعل الصراع من حولها أحد الأسباب الرئيسة لاندلاع الحرب الباردة، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى في النظام الدولي بدأ مخططو السياسة الخارجية في التفكير من جديد حول ضرورة وضع استراتيجية تضمن السيطرة على هذه المنطقة الغنية بالموارد⁽¹⁷⁵⁾.

يمكن القول بأنه لا توجد منطقة حظيت منذ تفكك الاتحاد السوفيتي بمكانة استراتيجية لروسيا الاتحادية كذلك التي حظيت بها منطقة آسيا الوسطى، ففي هذه المنطقة يجتمع ميراث التاريخ ووعود المستقبل والثروات والحركات الإسلامية ومكامن الطاقة والصراعات الدولية والإقليمية، لذلك عملت بعد انتهاء الحرب الباردة على ضمان استمرار نفوذها في هذه المنطقة عن طريق مجموعة من المعاهدات والتنظيمات الإقليمية التي تجمعها مع هذه الدول تكون فيها المركز ومن حولها دول آسيا الوسطى التي تسميها دول الجوار القريب، وقد أعطت لنفسها الحق في التدخل السياسي والعسكري ولا سيما في حالات التوتر أو التهديد بالحق الضرر بالمصالح الروسية، والإثبات للعالم بأن روسيا هي مفتاح هذه المنطقة والحصول على اعتراف عالمي بالدور القيادي الروسي فيها. وبأنها الوحيدة القادرة على ضمان أمن واستقرار المنطقة⁽¹⁷⁶⁾.

إن الفراغ يستدعي من يشغله، والفراغ الذي خلقه تفكك الاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى حرك قوى إقليمية ودولية عديدة، مشجعاً على دخول الصندوق⁽¹⁷⁷⁾، ولم يكن أمام دول الصندوق إلا الترحيب بالقادمين الجدد ما داموا سيفكون عنها جسمها المزدوج: السياسي لروسيا، والجغرافي للطبيعة بوصفها دولة مغلقة، إذ تفقد حوالي (15%) من عوائد صادراتها مقابل نفقات النقل⁽¹⁷⁸⁾.

بمعنى فجحت آسيا الوسطى خلال الأعوام الماضية في لفت الانتباه إليها بشدة، فهذه المنطقة وإن كانت أكبر مجال جغرافي في العالم، فإنه مجال انفتح بعد تفكك الاتحاد السوفيتي لتندفع إليه القوى الكبرى أهمها الولايات المتحدة، أما روسيا الاتحادية فأنها ما تزال وإن استسلمت لخسارة المنطقة جغرافياً مصرة على الاستحواذ عليها استراتيجياً، فتراقب ما يجري عن كثب وتحتفظ لنفسها بأوراق مؤثرة، أهمها عشرة ملايين روسي يعيشون فيها، وتمتلك روابط مع الصين من أجل احتواء الوجود الأمريكي الذي بدأ بعد الحرب الباردة وأزداد بعد 2001/9/11، حينما احتاجت الولايات المتحدة إلى آسيا الوسطى بوصفها واحدة من منصات الانطلاق لحملتها العسكرية على أفغانستان⁽¹⁷⁹⁾.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد اتبعت استراتيجية تطويق القوى المناهضة لمشروعها في الهيمنة العالمية مثل روسيا الاتحادية، فإن الأخيرة اتبعت استراتيجية مضادة لاستراتيجية التطويق غرضها تحقيق نوع من التوازن في القوى، منطلقاً من محاولة تطبيق سياسة الهيمنة على جيرانها الأقرب أي دول منطقة قلب أرواسيا، من أجل تحقيق الأهداف والمصالح الروسية فيها، وكذلك لقطع الطريق أمام محاولات الولايات المتحدة الهيمنة في هذه المنطقة المتنافس عليها دولياً وإقليمياً، ولذلك فقد اتجهت الاستراتيجية الروسية إلى مقاومة استراتيجية التطويق الأميركية منذ عام 1991⁽¹⁸⁰⁾. وفيما يأتي أهم التحالفات التي حاولت روسيا الاتحادية من خلالها إعادة التأثير على آسيا الوسطى⁽¹⁸¹⁾:

- كومنولث الدول المستقلة: اشتركت دول آسيا الوسطى منذ البداية في كومنولث الدول المستقلة وهو ما جعلها تبدو متحالفة مع روسيا الاتحادية وإن

تفاوت ذلك التحالف بين الثبات والتردد، وكانت غاية روسيا الاتحادية من هذا التحالف هو الاشراف على آسيا الوسطى.

- اتفاقية الأمن الجماعي: عقدت اتفاقية الأمن الجماعي في أيار 1992، وتشمل دول آسيا الوسطى كافة، إضافة إلى روسيا وأرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا، ومولدوفيا، وكانت تعرف في البداية باسم اتفاقية طشقند، وهدفت إلى إقرار مبدأ الحماية المشتركة والرد الجماعي على أي عدوان تتعرض له إحدى الدول الأعضاء، وقد تم تحويل هذه الاتفاقية إلى بناء دولي متعدد الوظائف له الحق في إنشاء قوة ردع سريعة، متبعة منهج حلف الناتو في هذا الشأن، وكانت هذه المنظمة قد اقترحت منذ عام 2004 الاتصال بالناتو لترتيب الأمن بعد أن استبعد دورها في غزو أفغانستان.

- منظمة تعاون آسيا الوسطى: لقد رسمت صورة هذا التحالف في عام 1994 بعضوية روسيا ودول آسيا الوسطى كافة عدا تركمانستان لكن مع عدم فاعليتها أدمجت مع منظمة أخرى هي منظمة ديوراسيك للتعاون الاقتصادي التي تشمل روسيا وكازاخستان وقرغيزستان، وطاجيكستان وبيلاروسيا.

- منظمة شنغهاي: أن أحدث أشكال التعاون الإقليمي، يتمثل في منظمة شنغهاي، التي تشكلت في حزيران 2001 لتطوير مجموعة عمل عرفت باسم مجموعة شنغهاي، وتضمنت روسيا والصين ودول آسيا الوسطى وهدف الإتحاد إلى مواجهة ما سمته دول المجموعة بـ «الشياطين الثلاثة» (الحركات الانفصالية والتطرف الديني والإرهاب) وأعدت في سبيل ذلك تدريبات عسكرية مشتركة.

ومع أحداث 9/11/2001 التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأميركية⁽¹⁸²⁾، وما أثارته من انتقاص من الهيبة الأميركية وسيطرتها على النظام العالمي بدأت الولايات المتحدة بتنفيذ استراتيجيتها العالمية الجديدة بتشكيل تحالف دولي من أجل مكافحة (الإرهاب الدولي) وتأكيد قيادتها للعالم واستعادة هيبتها ونشر قواتها العسكرية في مناطق مختلفة من العالم⁽¹⁸³⁾. ونتيجة لتطبيق الرؤية الروسية مع الرؤية الأميركية فقد قدمت روسيا الاتحادية مساندتها للولايات المتحدة نتيجة بعض

الأحداث التي وقعت في روسيا الاتحادية⁽¹⁸⁴⁾، ولذلك أدركت روسيا الاتحادية خطورة المسألة وأعربت عن دعمها للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب وأصبحت شريكاً في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة وإدراكاً منها لخطورة المسألة على أمنها الداخلي ومصالحها مع الولايات المتحدة⁽¹⁸⁵⁾.

ومن خلال ذلك استطاعت الولايات المتحدة ومنذ أحداث 2001/9/11، مزاحمة روسيا الاتحادية في آسيا الوسطى عن طريق ثلاثة مرتكزات:

أولها: تدعيم التمركز العسكري لقواتها وقوات الناتو في القواعد العسكرية في آسيا الوسطى وأفغانستان، بما يشكل عامل ضغط وتهيب لدول آسيا الوسطى، ومحطات انطلاق وتوغل لإمكانية السيطرة على هذه المنطقة إستراتيجياً، في وقت تزداد فيه العلاقة العسكرية مع كل من أذربيجان وجورجيا في منطقة القوقاز الغربية .

ثانيها: مفاوضة بعض دول آسيا الوسطى حول تأجير بعض الأراضي لإقامة قواعد عسكرية للناتو والولايات المتحدة، وهو ما نجحت فيه الولايات المتحدة فعلياً مع كل من أوزبكستان وقرغيزستان، وإذا كان الخلاف الذي دب بين الولايات المتحدة وأوزبكستان في نهاية 2005، بسبب انتقادات الولايات المتحدة الحاد لملف حقوق الإنسان في أوزبكستان، قد أدى إلى تفكيك القاعدة الأميركية في أوزبكستان، فلا تزال قرغيزستان توجر قطعة من أراضيها للقوات الأميركية مقابل (150) مليون دولار سنوياً.

ثالثها: دعم انقلابات في السلطة لازاحة عدد من الأنظمة الموالية لروسيا الاتحادية كما حدث في قرغيزستان عام 2005⁽¹⁸⁶⁾.

وعلى هذا الأساس علينا أن نفهم أبعاد المخطط الأميركي، والتي عززته الولايات المتحدة بالوجود العسكري في هذه الدول بدعوى المساعدات المشتركة أو محاربة (ما يسمى بالإرهاب)، والذي تحقق في جمهوريات أوزبكستان وقرغيزستان وجورجيا، والذي استغلته الولايات المتحدة للتنفاذ إلى المنطقة في إطار بسط هيمنتها وتحجيم دور القوى المتنافسة لها، وكان من أشد الغاضبين على هذا الوجود هو روسيا الاتحادية التي تتخوف من تطويقها من الغرب والجنوب الشرقي مما يمكن

الغرب من احتوائها، انطلاقاً من أن روسيا دولة غير مستقرة، تمتلك في الوقت نفسه، ترسانة نووية مما يتخوف من القوضى التي تحدث بعد سقوطها وتأثيراتها في أوروبا والعالم⁽¹⁸⁷⁾.

ففي جورجيا تواجدت قوات حلف شمال الأطلسي بقيادة أميركية تحت شعار الحفاظ على السلام وظهر هذا التدخل واضحاً في المتغيرات السياسية التي شهدتها هذه الجمهورية حتى عند مستوى القمة، كما أن هذه الجمهورية أعلنت قطيعتها مع الروس، وطالبت بخروج القوات الروسية المتواجدة في هذه الجمهورية لما يمثلها هذا الوجود من مساس في السيادة⁽¹⁸⁸⁾، في حين أعلنت جمهورية قرغيزيا عن نيتها وبشكل علني في الانضمام إلى حلف الناتو والتحالف مع الغرب، ممهدة بذلك أعطاء التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة تحت حجب محاربة (الإرهاب)، أما جمهورية أذربيجان فأنها وقعت بالكامل في قبضة الولايات المتحدة، وهو ما يلاحظ من خلال الوجود العسكري الأميركي تحت دعاوى محاربة (الإرهاب) وترسيخ أسس السلام في آسيا الوسطى⁽¹⁸⁹⁾.

أما جمهورية تركمانستان فهي لا تختلف عن مثيلاتها من جمهوريات آسيا الوسطى، ويمكن ملاحظة ذلك في الانحياز نحو التوجهات والطروحات الأميركية، في ما يخص الإقليمية والدولية، فضلاً عن أنها أعطت الولايات المتحدة قواعد عسكرية دائمة، استخدمتها الولايات المتحدة في عملياتها العسكرية ضد أفغانستان، مع عدم أغفال ما حدث من تغيير في مفهوم العقيدة العسكرية التركمانستانية، التي أخذت تقلد الولايات المتحدة في فكرها العسكري، وتستخدم السلاح الأميركي، وترسل طلبتها للتدريب في الولايات المتحدة الأميركية، إلى جانب عدم قبولها الطرح الروسي ومفاهيمه في ما يخص مشاكل المنطقة واهتماماتها، وبطريقة نجدها في أحيان كثيرة حادة، الأمر الذي ينعكس على شكل المناورة التي يحتاج إليها القرار الروسي في الشأن الآسيوي، ولعل أنسحابها من منظمة الكومنولث الروسي في آب 2005 يمثل نهجاً جديداً لشكل التعامل المقبل مع روسيا، بل أنها وفي أعقاب طلب أوزبكستان، سحب القوات الأميركية المتواجدة على أراضيها أعلنت موافقتها على أن تكون قواعدها العسكرية، البديل المناسب لتواجد القوات الأميركية مما

سرع العمل لتجهيز قاعدة (ماري 2) لتكون مكاناً للتواجد الأمريكي الجديد في زكمانستان⁽¹⁹⁰⁾، وكذا الأمر حدث مع جمهورية أوزبكستان التي ضيفت قواعدها لقوات الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، تحت حجج مكافحة (الإرهاب وتطوير القوات العسكرية (التركمانستانية) إلا أنها عادت فيما بعد وطالبت الولايات المتحدة بتحديد جدول زمني لسحب قواتها من المنطقة⁽¹⁹¹⁾. وبذلك استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحقق أهدافها الاستراتيجية في هذه المنطقة العامة على المستويين الاستراتيجي والاقتصادي كالآتي⁽¹⁹²⁾:

أولاً: على المستوى الاستراتيجي: من خلال الوجود الفعلي في قواعد عسكرية في عدد من جمهوريات آسيا الوسطى، مع الاتجاه نحو تطوير علاقاتها مع هذه الدول في المستقبل، في إطار تعاون عسكري (تسليح وتدريب مشترك)، وبالطبع فإن هذا الوضع يحقق للولايات المتحدة مزايا عديدة، أولها: الوجود في جنوب روسيا وبما يهدد الأمن القومي الروسي مستقبلاً، ثانيها: القرب من حدود الصين بما يوفر ركيزة عسكرية لتهديد الصين، في حالة حدوث صراع مستقبلي معها، ثالثاً: إمكانية تهديد إيران في المستقبل بالوجود العسكري على حدودها الشمالية والشرقية، رابعها: الوجود العسكري الدائم في شمال أفغانستان، وهو ما يمكن من ممارسة الضغوط على أي حكومة أفغانية في المستقبل، خامسها: احتواء مناطق السلاح النووي في شبه القارة الهندية، وأخيراً إقامة تعاون استراتيجي مستقبلي مع بعض دول وسط وجنوبي آسيا وقد تدخل (إسرائيل) في هذا التحالف.

ثانياً: على المستوى الاقتصادي: من خلال السيطرة على مناطق البترول والغاز الطبيعي في آسيا الوسطى، وبحر قزوين، مع مد خط لإمدادات البترول من أذربيجان على بحر قزوين حتى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط ومنه إلى الأسواق العالمية (طول الخط 2000 كم).

وبعد قيام أوزبكستان في 2005 بتفكيك الوجود العسكري الأمريكي على أراضيها (بعد أحداث أذربيجان)، والنصر الحازم الذي حققته على جورجيا في 8/2008، نجحت روسيا الاتحادية في اقناع قرغيزيا في مطلع عام 2009 بأغلاق

القاعدة العسكرية الأميركية التي أقيمت على أراضيها منذ عام 2001، إذ أعلن الرئيس القرغيزي كرمات بك بكاييف في ختام زيارة لروسيا الاتحادية قرار إغلاق قاعدة ما ناس الجوية التي كان يستخدمها حلف الناتو من أجل أحكام سيطرته على أفغانستان ونقل المؤن والمعدات العسكرية من تلك القاعدة التي استخدمها في 2008 نحو (120.000) من القوات العسكرية، فضلاً عن طائرات نقل عسكرية⁽¹⁹³⁾، (وهو القرار الذي صدق عليه البرلمان القرغيزي في 19 شباط بأغلبية واضحة) (موافقة 78 نائباً من أصل 90 نائباً) لاعتبارات موضوعية منها عدم حصول قرغيزيا على المساعدات العسكرية الموعودة⁽¹⁹⁴⁾.

وأخيراً يمكن القول أن التواجد العسكري الأمريكي بصيغه المختلفة ومواقف دول آسيا الوسطى تجاه هذا التواجد، فضلاً عن الرؤية الاستراتيجية الروسية لهذه الدول والتواجد العسكري الخارجي يمثل نقطة تجاذب كبيرة في العلاقات الأميركية الروسية تبعاً لطبيعة المتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية، إذ إن وجود القوات العسكرية في آسيا الوسطى، وتعزيز هذه القواعد، واحتمال استخدامها لمعالجة قضايا دولية أخرى مثل معالجة قضية الملف النووي الإيراني، فضلاً عن اقترابها من دائرة الأمن القومي الروسي، أثر وسيوتر سلباً في العلاقات الأميركية الروسية.

المطلب الثالث: الاتفاقيات الاستراتيجية الثنائية

إن المدقق في العلاقات الأميركية السوفيتية والعلاقات الأميركية الروسية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يجد أنه كان هناك هادش من التفاهم بين البلدين حتى في ذروة الحرب الباردة، والتوتر الشديد بينهما، كما كان هناك أيضاً تاقضاً حضارياً ومصلياً جوهرياً في أقوى مراحل التقارب والدفء في العلاقات بينهما خلال التسعينيات وإن التناقض كان وسيظل هو السمة الغالبة على العلاقات الروسية الأميركية، وإن اختلف مضمون ومعطيات هذا التناقض⁽¹⁹⁵⁾.

لقد حاول الإتحاد السوفيتي في نهاية الستينات الاندفاع نحو بناء وتنعيم

أسلحته الاستراتيجية، بهدف التوصل إلى مستوى التعادل مع الولايات المتحدة الأميركية وأنهاء وضع السيادة Supremacy والتفوق Superiority الأميركي في السليح الاستراتيجية؛ الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأميركية تتعامل معه من موقع القوة، وقد حقق ذلك اقتراباً من التوازن والاستقرار الذي كان يبرر تمسك الطرفين بضرورة المحافظة على ما تم، الأمر الذي دفع إلى الدخول في مفاوضات جادة استهدفت تحقيق استقرار دولي على أساس مبدأ الأمن المتساوي⁽¹⁹⁶⁾، وعلى هذا الأساس تولدت الرغبة والإرادة لدى الطرفين من أجل وضع إطار قانوني محدد لأسلحتهما، فبرزت سلسلة من الاتفاقيات الثنائية التي حددت الإطار العام للتفاعل بين الطرفين.

إن التعيرات التي تطرأ على شكل الحكومة لا تؤثر مطلقاً على المركز القانوني للدولة في المجتمع الدولي، سواء حصل هذا التغيير بالطرق الدستورية المقررة أم عن طريق العنف، وأساس هذه القاعدة، هو مبدأ استمرارية الدولة، أي إن الدولة تبقى في ذاتيتها قائمة ومستمرة الوجود رغم ما يطرأ عليها من تغيرات في الحكم وعليه فتعد كل حكومة مسؤولة عن تصرفات الحكومات السابقة عليها، إذ يجب أن نخرم المعاهدات التي أبرمتها، وأن تفي بالديون التي التزمت بها، لأن تغير الحكومة لا يؤثر في الشخصية القانونية للدولة⁽¹⁹⁷⁾.

والمعاهدات الثنائية هي معاهدات الحد وخفض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة وبين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بعد انتهاء الحرب الباردة⁽¹⁹⁸⁾.

- معاهدة سالت الأولى (The Moscow Agreement on strategic Arms)

(Salt, 1972): لقد وقعت خلال مؤتمر القمة الأميركي - السوفيتي في عام 1972 وتعد هذه الاتفاقية أخطر ما صدر عن مؤتمر القمة الأميركي لسوفيتي الأول، وقد وصفها كيسنجر بأنها سابقة في التاريخ الحديث وتأتي أهميتها إلى جانب أنها الأولى من نوعها، أنها عالجت ما يشكل أساساً للقوة العسكرية للقوتين الأعظمين⁽¹⁹⁹⁾، وقد اشتملت معاهدة سالت الأولى على ما

يأتي⁽²⁰⁰⁾: الجزء الأول ويتعلق بالأسلحة الدفاعية: فقد تم الإبقاء على شبكتين دفاعيتين فقط من الصواريخ إحداهما حول العاصمة والأخرى حول مواقع الصواريخ لكل من الطرفين، وتبعد الشبكة مسافة 150 كم عن العاصمة ومواقع الصواريخ وكذلك الاحتفاظ بمئة صاروخ لكل منهما. الجزء الثاني: ويتضمن الاتفاق حول الأسلحة الهجومية كذلك نصت المعاهدة ألا ينقل إلى دول أخرى، وإن ينشر خارج أراضيها، الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة أو أجزائها المكونة والتي تنص عليها المعاهدة⁽²⁰¹⁾.

- معاهدة سالت الثانية 18 حزيران 1979 (Treaty on the limitation of strategic offensive Arms (Salt II 1979): في 18 حزيران عام 1979 وقع الرئيسان السوفيتي ليونيد بريجنيف والأميركي جيمي كارتر في فيينا على اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية أو ما يعرف باتفاقية سالت الثانية التي رفض الكونغرس التصديق عليها بسبب التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان⁽²⁰²⁾. ولما كانت هناك انتقادات كثيرة لسالت (1) بعدها اتفاقية تجميد وليس تحديد⁽²⁰³⁾، فقد اتفقت الدولتان العظميان على أن تتضمن معاهدة سالت (2) قيوداً كمية ونوعية على الوسائل الذرية الاستراتيجية الهجومية. لقد تضمنت اتفاقية سالت (2) ما يأتي: إن الاتفاقية وضعت حدوداً أو سقوفاً مشتركة لعدد من مركبات الإطلاق مع تحديد حد أقصى للوسائل ذات الرؤوس النووية المتعددة وقاذفات القنابل الاستراتيجية المسلحة بصواريخ كروز⁽²⁰⁴⁾. إلا أن معاهدة سالت (2) انتقدت على أساس أنها لم تشكل حائلاً أمام التنامي السريع للقوة الاستراتيجية السوفيتية، بعد أن كانت الولايات المتحدة هي التي تتمتع بذلك التفوق في السابق⁽²⁰⁵⁾.

- معاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى 1987 (the Intermediate Range Nuclear Forces Treaty): تضمنت هذه المعاهدة إزالة الصواريخ السوفيتية والأميركية المتوسطة والقصيرة المدى من أوروبا ونصت على إنتاج هذا النوع من الصواريخ وذلك بعد ائتلاف الموجود منها وهذا يعني تحقيق تقدم

فعلي في ميدان نزع السلاح إذ نصت على إزالة (2800) صاروخ متوسط وقصير المدى وتضمنت⁽²⁰⁶⁾؛ نزع الرؤوس النووية من الصواريخ وكذلك نزع أجهزة التوجيه الالكترونية فضلاً عن تدمير واتلاف الصواريخ نفسها.

ونأتي أهمية هذه الاتفاقية من أنها أول اتفاقية لخفض التسليح توقعها القوتان منذ 15 عاماً، كما تأتي أهميتها مما أرتبط بها من نظام صارم للتحقق Verification on site in section⁽²⁰⁷⁾ ففي ميدان الرقابة والتفتيش نصت على إجراء التفتيش الميداني المضاد⁽²⁰⁸⁾.

معاهدة ستارت الاولى (Start I) 1991: يمكن القول إنه نظراً للعجز في الميزانية الأميركية وعدم توفر التمويل اللازم ورفض البنتاغون عد برنامج SDI ضرورياً للأمن القومي، هذا إلى جانب التحسن الواضح في العلاقات الأميركية السوفيتية أعلنت الولايات المتحدة في عام 1991 تحول برنامج SDI إلى برنامج GPALS أي الحماية الكونية ضد الضربات المحدودة Global Protection against limited strikes، ويرمي هذا البرنامج إلى مواجهة التهديدات الناجمة عن إطلاق صواريخ بطريق الخطأ أو من النظم المعادية للولايات المتحدة وليس الهجمات الاستراتيجية السوفيتية، ولذلك فقد أعقب ذلك توقيع البلدين لمعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية ستارت (1)⁽²⁰⁹⁾.

تضع هذه المعاهدة سقوفاً متساوية لكلا الطرفين في الأسلحة الاستراتيجية⁽²¹⁰⁾. وخفض كل منهما هذا المستوى إلى (6.000) بحلول كانون الأول 2001⁽²¹¹⁾.

معاهدة ستارت الثانية (Start 2) 1993: لقد قام البرلمان الروسي في 4 تشرين الثاني 1992 بالتصديق على معاهدة ستارت (1) وذلك بعد تصديق الولايات المتحدة عليها في تشرين الاول من العام نفسه، ولم تكثف روسيا بالتصديق على معاهدة ستارت (1) بل أنها بدأت المحادثات بشأن مزيد من الخفض للأسلحة النووية الاستراتيجية وتم التوقيع على معاهدة ستارت (2) خلال قمة موسكو بين بيلسن وبوش في 3 كانون الثاني 1993، والتي تضمنت خفض الترسانة النووية

الاستراتيجية لكلا الطرفين إلى ما بين (3000 - 3500) رأس نووي لكل منهما بحلول 2003، ويتوقع ستارت (2) أصبح على روسيا الاتحادية أن تخفض ترسانتها النووية بمقدار الثلثين تقريباً، ثلث وفقاً لمعاهدة ستارت - 1، والثلث الآخر وفقاً لمعاهدة ستارت - 2⁽²¹²⁾.

وتشتمل المعاهدة مرحلتين، المرحلة الأولى: وتستكمل خلال سبع سنوات مع بدء سريان المعاهدة وتتضمن: قيام كل طرف بتخفيض وتحديد صواريخه البرية والبحرية العابرة للقارات والقاذفات الثقيلة وكذلك خفض رؤوسهما الحربية من الصواريخ المنشورة إلى ما لا يقل عن (3800 - 4250) رأس حربي، ولا يجوز أن يزيد كل طرف رؤوسه الحربية إلى أكثر من (4250) رأساً حريباً موزعة على: (2160) رأساً حريباً منشور في الصواريخ البحرية العابرة للقارات، (1200) رأساً حريباً موزعة على الصواريخ البرية العابرة للقارات، (650) رأساً حريباً منشور على الصواريخ الثقيلة البحرية العابرة للقارات، المرحلة الثانية تستكمل مع حلول عام 2003 ويخفض الجانبان أجمالي رؤوسهما النووية إلى ما بين (3000 - 3500) رأس نووي⁽²¹³⁾.

وقد أحدثت هذه المعاهدة خللاً استراتيجياً في التوازن النووي وبموافقة روسيا، إذ أخذ ميزان القوة يميل لصالح الولايات المتحدة، وقد أعترف بذلك وزير الخارجية الروسي بقوله: أن معاهدة ستارت (2) تلبي طلبات روسيا ومصالحها الحيوية والمصلحة في السلام والأمن الدوليين وعارض القول بأن ستارت (2) هي الثمن الذي على روسيا أن تدفعه نظير التعاون مع الولايات المتحدة وقال أن هناك بديلاً عن المعاهدة هو استسلام روسيا النووي أو العودة لسياسة المواجهة وهو أمر لا تقوى عليه روسيا⁽²¹⁴⁾.

- معاهدة سورت (Sort) 2002: لقد بدأ فصل جديد من الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية والعلاقات الروسية الأميركية في 24 أيار 2002 حين وقع الرئيس بوش (الأب) والرئيس الروسي فلاديمير بوتين المعاهدة الروسية الأميركية لتقليص الأسلحة الهجومية (SORT) في موسكو، وقننت المعاهدة التعهدات

التي قطعها بوش وبوتين في لقاء قمة في تشرين الثاني 2001 لتنفيذ تخفيضات كبيرة في القوات الاستراتيجية الأميركية والروسية، وتلزم معاهدة سورت كلتا الدولتين بخفض عدد الرؤوس النووية الإستراتيجية المنشورة عملياً بحيث لا تتجاوز الإعداد الكلية لمثل هذه الرؤوس الحربية (2200) لدى كل طرف مع حلول 31 كانون الأول 2012⁽²¹⁵⁾.

يمكن القول إنها معاهدة غير متناظرة من حيث أن الولايات المتحدة حصلت بشكل رئيس على كل شيء أرادته، لكن يتعين تقدير هذا اللاتناظر ضمن سياق أوسع، إذ إن معاهدة سورت هي جزء واحد من صفقة متكاملة روسية أميركية أشمل، تتضمن عنصر كبح استراتيجي أنها تشمل أوسع من ذلك ولا سيما فيما يتعلق بالتشاور والتنسيق في ميدان مكافحة وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن التعاون الاقتصادي والعلمي، أنها تشمل صفقة متكاملة وهذا مما يتسم بجاذبية ولا سيما لروسيا الاتحادية⁽²¹⁶⁾.

معاهدة ستارت الجديدة (The new start treaty) 2010: لقد وقعت الولايات المتحدة معاهدة ستارت الجديدة مع روسيا الاتحادية بوصفها منافساً كبيراً على مفترق طريقين أما أن يكون عدواً رئيساً أو مشاركاً قاعلاً، والاتفاقية في نواياها المعلنة تجمع الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية في مشاركة للأمن الجماعي النووي والتعاون الاقتصادي، وقد أوجز الرئيس الأميركي باراك أوباما أهم فقرات هذه الاتفاقية في مؤتمره الصحفي لقمة الدول الموقعة على اتفاقية NPT في واشنطن 2010/4/13، وأهم ما تضمنته الاتفاقية الجديدة لعام 2010، تخفيض (30%) من قدراتهما الاستراتيجية للأسلحة النووية والتي تشمل الصواريخ العابرة للقارات وكذلك الصواريخ الحاملة لأكثر من رأس نووي واقتصارها على رأس واحد، وتخفيض الغواصات والقاذفات الاستراتيجية وتخفيض منصات الإطلاق إلى 800 منصة وتقليص الرؤوس النووية إلى (1500) رأس لكل منهما وهذا الحد يقل بنسبة (74%) عما ورد في ستارت (2) 1993 وبنسبة (30%) عن معاهدة سورت 2002⁽²¹⁷⁾.

يمكن القول إن الاتفاقية الجديدة جاءت نتيجة دوافع كلا الطرفين، فالولايات المتحدة الأميركية تعيش أزمة في السياسة الخارجية سواء ما تعلق الأمر بالملف النووي الإيراني أم العراق أم أفغانستان، والأزمة الاقتصادية العالمية، وليس بمقدورها حل هذه الأزمات الدولية بدون التعاون مع الأطراف الدولية الأخرى ومنها روسيا الاتحادية، بينما نجد روسيا الاتحادية تركز على الجانب الاقتصادي الذي كان السبب الرئيس في تفكك الاتحاد السوفيتي، والعمل على التعاون مع الولايات المتحدة لإيجاد مخرج لأزمة الدرع الصاروخي الأميركي المزمع نشره في عام 2017، وتجنب الضغط الإعلامي على روسيا في مسائل الحريات وحقوق الإنسان.

خلاصة القول إن الاتفاقيات الثنائية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية هي إحدى ركائز المقوم العسكري للعلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة، والتي ترك أثرها بشكل واضح في سير هذه العلاقة، بل تنعكس بشكل مؤثر في جوانب العلاقات الأخرى.

المطلب الرابع: تجارة السلاح وآثارها الاستراتيجية

تعد الصناعات العسكرية ومبيعات السلاح الروسية واحداً من أكثر المجالات التي تأثرت بانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، إذ عانى قطاع الصناعة العسكرية الروسية من تدهور حاد للغاية لمدة طويلة نسبياً، بسبب تراجع الطلب الداخلي والخارجي على المنتجات العسكرية الروسية، جنباً إلى جنب مع شيوع حالة من الفوضى والارتباك والفساد في التعامل الحكومي مع قطاع الصناعة العسكرية طيلة عقد التسعينيات، الأمر الذي أنعكس سلباً على كافة مؤشرات التشغيل والإنتاج والتسويق الخاصة بهذا القطاع⁽²¹⁸⁾.

وبالمقابل أفرز انتهاء الحرب الباردة أزمة حادة واجهت صناعة الأسلحة الأميركية وصناعات الأسلحة في العالم بوجه عام، ففي الولايات المتحدة انخفض الانفاق على المشتريات من الأسلحة بما يزيد على (60%)، كما تقلص حجم السوق الخارجي بشكل ملحوظ، وتوقع عديد من المراقبين أن يعيد صانعو الأسلحة إعادة

هيكلة صناعاتهم في إطار عملية أكبر للتكيف مع المتغيرات الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وقد دعم هذا التوقع ما صارت تنماز به التهديدات الأمنية المستقبلية من عدم وضوح سواء فيما يتعلق بوقوعها المحتمل أو بخطورتها الأمر الذي يقود إلى صياغة مشاريع متميزة بشكل ملحوظ فيما يتعلق باستراتيجيات الدفاع أو ميزانيتها⁽²¹⁹⁾.

لقد شهدت المبادئ الحاكمة لمبيعات الأسلحة الروسية اختلافات جوهرية عن تلك التي كان معمولاً بها في العهد السوفيتي ولا سيما من حيث الإطار السياسي الاستراتيجي الذي كان يحكم تلك المبيعات، حيث لم تعد صادرات السلاح جزءاً من صراع استراتيجي كوني، وأصبحت محكومة باعتبارات اقتصادية ونجارية محضة إلى حد كبير، بل أصبحت الصناعة العسكرية الروسية معتمدة بشكل شبه كامل على المبيعات الخارجية وطلبات التصدير، وهو ما انعكس في تخلي روسيا عن الشروط الميسرة التي كانت تمنح للمشتريين، وأصبحت روسيا تطالب الدول المتلقية للسلاح بسداد قيمة مشترياتهم العسكرية، وإن كانت أسعار تلك المشتريات أقل كثيراً من الأسعار العالمية المماثلة⁽²²⁰⁾.

لقد انفردت الولايات المتحدة بفارق كبير وواضح بنصيبها في الأسواق الدولية من مبيعاتها في المجال العسكري، إذ وصل نصيبها إلى (11%) تقريباً من إجمالي قيمة تجارة الأسلحة وقد استفادت إلى حد بعيد من تفكك الاتحاد السوفيتي بوصفها منافساً أساسياً لها في هذا المجال، غير أن هذا القطاع مرهون في استمراره وتطوره بالنمط العام في العلاقات الدولية، فإذا اتسعت دائرة التسويات السلمية لنزاعات الدولية، فإن ذلك سيؤثر على حجم مشتريات دول العالم من الأسلحة، وهو أمر يعود بنتائج سلبية على هذا القطاع⁽²²¹⁾. المقابل، فقد شهدت مبيعات السلاح الروسية ثباتاً نوعياً في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث كانت تلك المبيعات تركز في يادئ الأمر على بيع مخزونات الأسلحة التقليدية الهائلة التي كانت قد تراكمت عقب انتهاء الحرب الباردة، ولم تعد المؤسسة العسكرية في حاجة إليها بحيث كانت مبيعات السلاح الروسي في تلك المدة تركز على التخلص

من بعض تلك المخزونات، ومن بينها الأسلحة الخفيفة والصغيرة المتوسطة وهو ما كان قد ساعد روسيا الاتحادية على بيع الأسلحة بأسعار منخفضة بأقل كثيراً من الأسعار العالمية، مستفيدة في ذلك من أن تلك الأسلحة كانت قد استعملتها القوات السوفيتية⁽²²²⁾.

لقد شهد تولي الرئيس بوتين زمام السلطة في روسيا الاتحادية والرئيس بوش الابن في الولايات المتحدة الأميركية تغيراً كبيراً في استراتيجية الدولتين، إذ انعكست على رؤية الدولتين لمكائهما في النظام الدولي⁽²²³⁾. ففي عهد بوتين، حدثت تحولات نوعية ملموسة في مبيعات السلاح الروسية إذ بات التركيز ينصب على تصدير الأسلحة الأكثر تطوراً، مثل الطائرات الأحدث بأنواعها المختلفة والذخائر دقيقة التوجيه ومنظومات الدفاع الجوي المتطورة وهو ما يرمي إلى تحقيق عدة أهداف، يأتي في مقدمتها الاستفادة من عائدات هذه الصادرات التسلحية في دفع عجلة الاقتصاد الروسي، بحيث تكون صناعة السلاح بمثابة القاطرة في النمو الاقتصادي الروسي، جنباً إلى جنب مع توظيف مبيعات السلاح كونها أداة للنمو على الساحة العالمية، وتمكين روسيا من استعادة مكانتها الدولية السابقة، فضلاً عن الاستفادة من عائدات تصدير السلاح في تمويل عملية تطوير وإنتاج أجيال جديدة من الأسلحة والمعدات القتالية من جانب الصناعة العسكرية الروسية⁽²²⁴⁾.

ولذلك كانت روسيا أكبر مصدر للأسلحة التقليدية الرئيسة في المدة (2000 - 2004) إذ بلغت نسبة صادراتها (32%) من عمليات النقل، بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية في المدة 1999 - 2003، والمستوى العالي للصادرات الروسية مقيساً بـقيم مؤشر اتجاه سيبيري، هو على الأغلب نتيجة صادرات الطائرات والسفن الحربية، وقد صدرت روسيا الاتحادية في كلتا هاتين الفئتين، وفي المدة 2000 - 2004 زادت عن حجم أي جهة أخرى مصدره، وكانت المعدات المصدرة عادة من إنتاج جديد، وعلى العموم، فإن روسيا الاتحادية تتخلف مقارنة بالولايات المتحدة وأوروبا الغربية في تطوير أجيال جديدة من الأسلحة، غير أن أسلحة روسيا منافسة من حيث السعر ومن حيث الأداء في أحيان كثيرة - أي وحتى عهد قريب - كان هناك

تداول واسع الانتشار في الحكومة الروسية وبين مسؤولي الصناعة بشأن مستقبل صادرات الأسلحة الروسية، لكن هناك مؤشر على أن الذروة قد تم بلوغها، وقد أعلن سيرغي شيمزوف، رئيس وكالة التصدير الرئيسة في روسيا «روسبورن أكسبورت Rosboron export»، في تموز 2004، «أن في الوقت الذي سيتم تحقيق هدف مبيعات بقيمة (4.1) مليارات دولار للعام 2004، فإنه لن يكون هناك تكرار للرقم لقياسي في حجم مبيعات الأسلحة (5.1) مليار دولار في العام 2003، وفي تشرين الثاني 2004 قال رئيس دائرة الصناعة الدفاعية في وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة، يوري كوتيفيف، «إن نتائج التصدير في العام 2003 كان من غير المرجح أن يتكرر في المستقبل المنظورة»، وثبت أن هذه التنبؤات كانت مبتسرة قليلاً إذ أعلن شيمزوف في أوائل العام 2005، أن الصادرات الروسية للعام 2004 بلغت (5.7) مليارات دولار، بيد أنه اعترف بأن حداً تم الوصول إليه، وأن روسيا تبيع معدات كانت قد طورت في السبعينات وليس هناك تمويل لتطويرها، وأن روسيا لا تستطيع تقديم (معدات عسكرية حديثة) (225).

وعلى الرغم من ذلك، عادت روسيا الاتحادية إلى سوق السلاح العالمية، إذ أعلنت عقب مؤتمر ميونخ مباشرة - أنها ستزيد مبيعاتها من السلاح إلى مستوى قياسي يبلغ (7.5) مليار دولار لعام 2007، بعد أن كانت (6.4) في عام 2006، وذلك من خلال اقتحامها أسواقاً جديدة في المجال العسكري في آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا وبلدان الشرق الأوسط، وظهرت تفاصيل اتفاق سلاح بمليارات الدولارات مع فنزويلا بعد زيارة الرئيس هوجو شافيز إلى موسكو 2006، كما باعت روسيا معدات عسكرية إلى سوريا ومينمار والسودان وإيران، وتحقيق مبيعات السلاح الروسية إيرادات بمليارات الدولارات لقطاع السلاح، الذي يضمن عليه مسئولون أسيون سابقون (226).

على حين كانت الولايات المتحدة ثاني أكبر الدول المصدرة لأسلحة تقليدية رئيسة في المدة (2000 - 2004) حيث شكلت صادراتها (31%) من مجموعة عمليات تسليم أسلحة على وفق حسابات مبنية على قيم مؤشر الاتجاه الخاص

بسيبري وهناك دلائل على أن الولايات المتحدة ستزيد صادراتها من الأسلحة ولا سيما بسبب وجود قائمة طويلة لعمليات تسليم طائرات قتال. وفي العام 2004 تأثرت عمليات التسليم والدراسات بشأن عمليات نقل مستقبلية بالحرب على (الإرهاب) والعلاقات الاورو - أطلسية والعلاقات بين الصين وتايوان⁽²²⁷⁾. لذلك أصبحت شركات السلاح الأميركية هي المورد الأول لنحو (90%) من النزاعات والحروب التي يشهدها العالم اليوم، فمن أصل (50) نزاعاً حدودياً أو عرقياً وقع خلال عام 1993 - 1994، كان طرف واحد على الأقل من الأطراف المتنازعة يحصل على السلاح من الولايات المتحدة الأميركية في (45) نزاعاً، وكانت الولايات المتحدة هي المورد الرئيس للسلاح في (18) حالة نزاع⁽²²⁸⁾.

مما تقدم نجد أن صادرات الأسلحة الأميركية أصبحت وسيلة من وسائل الولايات المتحدة لدعم قوتها وهيمنتها العالمية، وأضعاف خصومها ومنافسيها، ويتضح ذلك من خلال تحكم الولايات المتحدة الأميركية وسيطرتها على تجارة الأسلحة بين دول حلف شمال الاطلسي، مما يجعلها في مركز متفوق بالمقارنة مع الدول الأخرى ضمن الحلف⁽²²⁹⁾.

وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها صادرات السلاح الروسية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، فإن هناك مجموعة من الصعوبات التي تواجهها هذه الصادرات، وربما يكون لها أثار سلبية في تراجع هذه الصادرات في المستقبل وأضعاف قدرة روسيا الاتحادية في منافسة صادرات السلاح الأميركية في السوق العالمية للسلاح، ويتمثل أبرزها في عاملين رئيسيين هما⁽²³⁰⁾ :-

الأول: عجز روسيا الاتحادية عن الدخول إلى بعض الأسواق العالمية الكبرى للأسلحة التقليدية في العالم بفاعلية مثل الخليج العربي⁽²³¹⁾ وغرب أوروبا والتي تتجه دولها بدرجة كبيرة نحو الحصول على الأسلحة الأميركية والغربية، حيث تميل دول مجلس التعاون الخليجي في الأغلب لشراء التكنولوجيا العسكرية الغربية، ونادراً ما تتجه نحو شراء السلاح من روسيا، وكذلك فقدت روسيا عملاء مهمين، مثل العراق بعد الاحتلال الأميركي.

الثاني: التخلف التكنولوجي النسبي للمنتجات العسكرية الروسية، بالمقارنة مع نظيرتها الأميركية والغربية، والافتقار إلى التمويل اللازم لتطوير منظومات تسليحية روسية جديدة، فيما يمثل انعكاساً لمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية في روسيا الإجمالية، وعلى الرغم من المحاولات الجارية لدمج وتوحيد الشركات الكبرى المنتجة للسلاح في روسيا في ظل رئاسة فلاديمير بوتين، لتمكينها من امتلاك قدرة أكبر على منافسة في السوق الدولية، إلا أن استمرار المعوقات التمويلية اللازمة لتطوير أسحة رئيسة جديدة قادرة على منافسة مثيلتها الأميركية والغربية وتصدير أسلحة كانت قد صممت ووطورت في السبعينات والثمانينيات، من دون امتلاك قدرة على منافسة الأسلحة الغربية المتطورة.

هنا يمكن القول إن تجارة السلاح في السوق العالمية تعد إحدى المقومات العسكرية في العلاقات الأميركية الروسية نظراً لما تمثله هذه الصادرات من عوائد بالغة الأهمية على القدرة الاقتصادية للدولتين، ومن ثم فإن التنافس على السوق العالمية للسلاح يعد من المقومات المهمة لهذه العلاقة، إذ تتنافس الدولتان من أجل الحصول إلى نطاق أوسع لصادراتها من الأسلحة إلى الدول الأخرى، الأمر الذي ينعكس على درجة الترابط بين الدولة المصدرة للسلاح والدولة المستوردة للسلاح لكلا البلدين.

المطلب الخامس: أسلحة الدمار الشامل

لقد أشر وبشكل واسع أن الدوافع والتأكيدات لسياسة ضبط التسليح قد تغيرت جذرياً منذ نهاية الحرب الباردة، ففي خلال مدة الحرب الباردة كان التركيز الأساسي يجري على تجنب الحرب مع الاتحاد السوفيتي، وقد تعززت جهود ضبط التسليح بأن حل استقرار علاقة الردع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، هذه العلاقة التي أنغمست في سباق تسليح نووي غير مقيد مع تنفيذ إجراءات لتجنب الحرب النووية من خلال الحوادث وسوء الفهم، إن هذه الجهود قد تركزت أيضاً على إيقاف انتشار الأسلحة النووية إلى دول جديدة، واليوم فإن تهديد الحرب النووية مع روسيا الإجمالية قد تلاشى وأبدل بمجموعة مختلفة من التهديدات من الإرهاب

وانتشار الأسلحة النووية⁽²³²⁾؛ بضمنها أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية والأسلحة التقليدية المتقدمة ولا سيما عند الدول غير الصديقة للولايات المتحدة، وهكذا قد تحول تركيز ضبط التسليح قد تحول أساساً إلى السيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية وتكنولوجيا إيصال الصواريخ⁽²³³⁾.

لقد قوى انتهاء الحرب الباردة تأييد منع الانتشار⁽²³⁴⁾، فانهاء الصراع بين الشرق والغرب، أحدث، فضلاً عن تعزيزه مستوى تعاون جديد بين الولايات المتحدة وروسيا، تغييرات ممكنة في الأولويات الوطنية والأمور التي تؤكدتها السياسة، وعلى الرغم من ذلك فقد تتعارض سياسات منع الانتشار مع أهداف سياسية أخرى⁽²³⁵⁾، ولكن لم تعد هناك حاجة لجعلها أقل أهمية من أهداف الحرب الباردة، فرد على ذلك أنه يجري إعادة توجيه مصادر المعلومات والسياسة الخارجية وتحليلها عن جهود الحرب الباردة للتعامل مع الانتشار، وإذا عادت روسيا إلى سياسة خارجية تهدد المصالح الغربية تهديداً خطيراً فقد يتوقف منع الانتشار، حيث أن الجهود في المستقبل تتطلب تعاوناً ضخماً بين الولايات المتحدة وروسيا لا مجرد سياسات متماثلة في بعض المجالات المعينة⁽²³⁶⁾.

لقد كانت القوات السوفيتية الاستراتيجية بما مضى تضم الصواريخ الاستراتيجية، والسلاح البحري النووي الاستراتيجي، والقوات النووية المحمولة جواً، وقبل حلول الوقت الذي تم فيه تفكك الاتحاد السوفيتي تركزت كافة القوات البحرية الاستراتيجية في الأراضي الروسية، في حين تركزت الصواريخ الباليستية عابرة القارات في كل من بيلاروسيا، وأوكرانيا، وكازاخستان، ويلاحظ أن هذا التسليح المكثف صار مصدراً مزعجاً للقوى النووية وغير النووية في العالم على حد سواء، فعدد الأسلحة الجائمة على أرض أوكرانيا، وكازاخستان يجعلهما يمثلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي على المستوى العالم في القوة النووية، إذ تملك كل واحدة منهما رؤوساً نووية أكثر مما لدى الصين وفرنسا وبريطانيا مجتمعين، ولذلك فإن الولايات المتحدة، قد أوضحت خلال مرحلة التحول من الاتحاد السوفيتي إلى وجود

الدول المستقلة، أنه ينبغي أن تكون هناك دولة نووية واحدة يتمخض عنها الإتحاد السوفيتي السابق، وهي روسيا الاتحادية، وأن تكون هناك قوة واحدة يمكن الاعتماد عليها بما يخص وضع الترسنة النووية الخاصة بالاتحاد السوفيتي السابق حتى يتسنى تطبيق كافة الاتفاقيات الرامية إلى السيطرة على الأسلحة، وعلى هذا الأساس منحت روسيا مقعد الإتحاد السوفيتي بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن في 1992، كما تم الاعتراف بروسيا الاتحادية ورثاً وحيداً للاتحاد السوفيتي السابق فيما يتعلق باتفاقيات الرقابة على الأسلحة النووية⁽²³⁷⁾.

وإذا كان سباق التسلح في مجال أسلحة الدمار الشامل لاسيما، قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً في الأذهان بمناخ الحرب الباردة، فإن التقارب بين المعسكرين بعد وصول غورباتشوف إلى السلطة عام 1985 قد حمل معه أملاً عريضة في إقامة آليات أكثر فاعلية للرقابة على التسلح وتفادي الثغرات السابقة⁽²³⁸⁾. كما أنه أصبح بعد نهاية الحرب الباردة التخلص من البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب المالحين لصنع أسلحة نووية، أولوية بالغ الأهمية إلى روسيا والولايات المتحدة، إذ يملك كلا البلدين مخزونات من هاتين المادتين تفوق متطلباته الدفاعية، وكان الاتفاق الروسي - الأمريكي لعام 1993، والمتعلق بشراء اليورانيوم العالي التخصيب، قد تناول عملية التخلص من (500) طن من اليورانيوم العالي التخصيب من أسلحة نووية روسية، وقد تم اعتباراً من 2007/9/30 مزج (315) طناً من اليورانيوم العالي التخصيب (ما يساوي قرابة (12615) رأساً حريباً نووياً) في (9200) طن من اليورانيوم المنخفض التخصيب لاستخدامها بوصفها وقوداً لمفاعلات نووية⁽²³⁹⁾.

إذ تزود الطاقة النووية نسبة (20%) من مجمل الطاقة الكهربائية في الولايات المتحدة، ويتم توليد نصف هذه الكمية تقريباً من مفاعلات نووية يغذيها اليورانيوم الذي تم الحصول عليه من السلاح النووي الروسي، وبرنامج تحويل الميغا طن إلى ميغا واط (أي تحويل الأسلحة النووية المفككة إلى طاقة كهربائية للأغراض السلمية) هو المسؤول عن تحقيق هذا الانجاز اللافت، إذ تأسس برنامج ميغا طن إلى ميغا

واط بموجب اتفاقية اليورانيوم العالي التخصيب الموقعة في عام 1993 بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، ومن المقرر أن يقوم البرنامج بحلول العام 2013، بتحويل (500) طن متري من اليورانيوم العالي التخصيب (HEU) المستخلص من رؤوس حربية نووية روسية مفككة إلى اليورانيوم المنخفض التخصيب (LEU) الملائم للاستعمال في المفاعلات التجارية الأميركية، وبتاريخ 2009/12/31، كان قد تم إعادة تدوير (382) طن متري من اليورانيوم العالي التخصيب إلى (11.046) طن متري من اليورانيوم المنخفض التخصيب أي ما يماثل إزالة (15) ألف رأس نووي⁽²⁴⁰⁾.

ويجري العمل في تنفيذ الاتفاقيات مع الولايات المتحدة في إطار مبادرة مجموعة الثماني حول الشراكة الشاملة ضد انتشار سلاح ومواد الدمار الشامل وأقيم التعاون من أجل تنفيذ القرار رقم (1540) الصادر عن مجلس الأمن الدولي بمبادرة روسيا في أبريل/ نيسان عام 2004، وأيدته الولايات المتحدة حول الأمن في مجال مكافحة انتشار سلاح الدمار الشامل، وفي أيلول عام 2005 كان الرئيس الروسي والأميركي في طليعة الموقعين على الاتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب النووي الدولي) والتي صادقت عليها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بمبادرة من روسيا الاتحادية⁽²⁴¹⁾.

ورغم الخلافات القائمة، فقد ظل التعاون الروسي مع الولايات المتحدة الأميركية لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي يشهد تزايداً مطرداً⁽²⁴²⁾، فقبل اجتماع القمة الروسية الأميركية الأخيرة التي عقدت في 14 شباط 2005 في براتسلافا، كان الإعداد لخطوات مشتركة جديدة لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي يتم على قدم وساق، وفي غضون ذلك الإعداد أصدرت الولايات المتحدة الأميركية تصريحات غير رسمية عدة تزعم أن شروطاً صحيحة لم تتوافر في روسيا لتخزين الأسلحة النووية لمنع وقوعها في أيدي (الإرهابيين) وأنكرت روسيا الاتحادية هذه الاتهامات، وقال ساسة روس إن تلك التصريحات صدرت لزيادة الضغط النفسي على روسيا الاتحادية بهدف الحصول على مزيد من التفاهات المواتية - بوش - بوتين، وزعم محللون

روس أن الولايات المتحدة أقنعت روسيا الاتحادية بمناقشة الموضوع النووي، خوفاً من الحراسة الضعيفة المفروضة على المنشآت النووية، ولكي لا تثير رد فعل سلبي من روسيا الاتحادية، عمدت الولايات المتحدة إلى تحويل الموضوع من خلال طرح مسألة التقويم المستمر للتهديد (الإرهابي) الذي يعرض المنشآت النووية لكلا الجانبين⁽²⁴³⁾.

تسير عملية نزع السلاح، منذ نهاية الحرب الباردة، ضمن اتجاهين، فمن جهة شهدت هذه المرحلة انجاز العديد من المعاهدات الثنائية والجماعية بحيث نستطيع القول أن نزع السلاح قد حقق انجازات إيجابية لم تتحقق طوال مدة الحرب الباردة، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال تصور حجم الاقتطاعات التي شملت خفض الآلاف الرؤوس النووية عند الدولتين الكبيرتين، لقد أصبح ذلك ممكناً حينما لا تسود أجواء الحرب الباردة، وإن روسيا تحولت إلى شريك للولايات المتحدة بدلاً من خصم لها في هذا المجال، ومن جهة ثانية فإنه على الرغم من التوقيع على العديد من معاهدات نزع السلاح، فإن الخطر النووي يتصاعد مع عملية انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وهناك رغبة ملحوظة عند بعض الدول للحصول على التكنولوجيا النووية، فالقدرات العلمية والتقنية والفنية التي تقوم عليها الأسلحة النووية أخذت تنتشر بسرعة، وهناك دول عديدة لديها القدرة على الوصول إلى إنتاج أسلحة نووية خلال مدة زمنية محددة⁽²⁴⁴⁾، لو اتاحت لها ظروف معينة، وفي هذا مخاطر على الأمن الدولي⁽²⁴⁵⁾.

من هنا يمكن القول، إن انتشار أسلحة الدمار الشامل يمثل الهاجس الأكبر للقوى النووية الكبرى⁽²⁴⁶⁾، ولا سيما روسيا والولايات المتحدة الأميركية اللتان وضعتا أطراً للتعاون فيما بينهما من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المجتمع الدولي، بعد انتهاء الحرب الباردة تركز الجهد على تفكيك هذه الأسلحة المتواجدة في جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق، حتى الآن، وبعد 2001/9/11 طرحت مسألة (الإرهاب النووي)، وكذلك قضية سعي بعض الدول (المارقة) إلى امتلاك السلاح النووي⁽²⁴⁷⁾، كل ذلك شكل أحد متركبات المقوم العسكري في

العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة، والتي اتسم بالتعاون فيما بينهما نتيجة المصلحة المشتركة.

وأخيراً كشف استعراض التطور التاريخي للعلاقات الأميركية الروسية عن مجموعة من المقومات التي تركز عليها عملية التفاعل بين الدولتين، بل إن هناك ثلاثة مقومات أساسية تؤثر في العلاقات الأميركية الروسية المقومات السياسية والاقتصادية والعسكرية، أما المقومات السياسية فهي تركز على خمس ركائز أساسية، وبعض هذه الركائز يمارس تأثيراً سلبياً في هذه العلاقة، والبعض الآخر يمارس تأثيراً إيجابياً فيها، فالسعي الأمريكي إلى توسيع حلف شمال الأطلسي يؤثر تأثيراً سلباً في هذه العلاقة لأنه يؤدي على وفق وجهه النظر الروسية إلى الاقتراب من الأمن القومي الروسي، كما أن الدعوة إلى إصلاح الأمم المتحدة يمارس تأثيراً سلبياً في هذه العلاقة لأن روسيا الاتحادية تحاول إنهاء التفرد الأمريكي بالقرارات الدولية وبالمقابل تحاول الولايات المتحدة الحفاظ على تفردتها بالقرارات الدولية، ولذلك تؤثر دعوة روسيا الاتحادية إصلاح الأمم المتحدة تأثيراً سلبياً في العلاقات الأميركية الروسية، علاوة على ذلك، فإن دعوة روسيا إلى إعادة تشكيل النظام الدولي وإنهاء التفرد الأمريكي في العلاقات الأميركية الروسية، وخلافاً لما تقدم أثرت أحداث 2001/9/11 تأثيراً إيجابياً في العلاقات الأميركية الروسية، نتيجة المصلحة المشتركة التي تجمع الدولتين، بل جرى تعاون وثيق بين الدولتين فيما يتعلق بالحرب على (الإرهاب)، فضلاً عن ذلك يمارس مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان تأثيراً سلبياً في العلاقات الأميركية الروسية، إذ إن ضغط الولايات المتحدة على روسيا الاتحادية من أجل تبني هذه المعايير يجابهه رفض روسيا الاتحادية، بل إنه يمثل تدخلاً في الشؤون الداخلية للدولة الروسية.

أما فيما يتعلق بالمقومات الاقتصادية للعلاقات الأميركية الروسية، فإنها تركز على ثلاث ركائز، أهمها التبادل الاقتصادي والتجاري، والنفط والغاز (أمن الطاقة) وروسيا الاتحادية ومنظمة التجارة العالمية، أما فيما يتعلق بالتبادل الاقتصادي والتجاري، فإنه يمارس تأثير إيجابياً في العلاقة بينهما، على الرغم من أن حجم التبادل

التجاري يميل لصالح روسيا الاتحادية على حساب الولايات المتحدة، أما فيما يتعلق بالنفط والغاز (أمن الطاقة) وأثره في علاقتهما فإن له أثراً سلبياً في هذه العلاقة، إذ تعد روسيا الاتحادية عملاقاً في مجال الطاقة إنتاجاً وتصديراً، وأنها تهيمن على القرار النفطي في دول آسيا الوسطى بفعل مرور الأنابيب عبر أراضيها، كل ذلك يتوج بخوف الولايات المتحدة من استخدام هذا السلاح كأداة للترغيب والترهيب تجاه الدول المجاورة، أما الركيزة الأخيرة من المقومات الاقتصادية للعلاقات الأميركية الروسية فهي انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، وعلى الرغم من أن روسيا الاتحادية هي ليست دولة نامية، ومن ثم فإن لها القدرة على التغلب على سلبات منظمة التجارة العالمية والاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه المنظمة، ولذا كان سعي الولايات المتحدة إلى عرقلة انضمام روسيا الاتحادية إلى هذه المنظمة له أثر سلبي في العلاقات الأميركية الروسية. بل أصبح مرتكزاً للمساومة في هذه العلاقة.

أما فيما يتعلق بالمقومات العسكرية في العلاقات الأميركية الروسية فإنها تكون من مجموعة من المرتكزات أهمها: سباق التسلح، والقواعد العسكرية في آسيا الوسطى، والاتفاقيات الاستراتيجية الثنائية، وتجارة السلاح، وأسلحة الدمار الشامل. أما فيما يتعلق بسباق التسلح فإن زيادة حجم الإنفاق العسكري يؤثر على زيادة القلق المتبادل بين الدولتين وبذلك فإنه يؤثر سلباً في العلاقات الأميركية الروسية، علاوة على ذلك فإن زيادة عدد القواعد العسكرية في آسيا الوسطى ونتيجة مبررات مختلفة ينعكس سلباً على العلاقات الأميركية الروسية، بل إنه مصدر من مصادر التوتر الآن وفي المستقبل، وخلافاً لما تقدم يعمل عقد الاتفاقيات الاستراتيجية الثنائية على وضع أطر ثنائية للتعاون، ومن ثم يؤثر تأثيراً إيجابياً في العلاقات الأميركية الروسية، أما تجارة السلاح فإن التنافس بين الدولتين من أجل الحصول على أسواق لمنتجاتها ينعكس سلباً على هذه العلاقة، وأخيراً فإن التعاون في مجال أسلحة الدمار الشامل والحيولة دون انتشارها في العالم يمثل مصلحة مشتركة للدولتين، ومن ثم يؤثر التعاون بين الدولتين تأثيراً إيجابياً في العلاقات الأميركية الروسية.

وانطلاقاً مما تقدم، فإن هناك مجموعة من المقومات يمارس تأثيراً سلبياً على العلاقات الأميركية الروسية، وهي السمة الغالبة، أما المجموعة الأخرى فإنها تمارس تأثيراً إيجابياً في هذه العلاقة وهي محدودة، ومن ثم فإن التوتر والتنافس هو السمة الغالبة في العلاقات الأميركية الروسية، ولذلك ومن أجل اختبار النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الفصل، فإنه لابد من أخذ عينات لقضايا دولية متنوعة لإثبات ما توصلنا إليه من نتائج، وهو ما سيتم تناوله في الفصل القادم من خلال ثلاث قضايا دولية مؤثرة في العلاقات الأميركية الروسية (استراتيجية دولية، سياسية دولية، اقتصادية دولية) في ثلاثة مباحث.

هوامش الفصل الثاني

- (1) نقلًا عن: كارل دونتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983، ص 60.
- (2) هانس جي مورجنشاور، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام، تعريب غيبري حماد، ج 1، القاهرة، 1964، ص 24.
- (3) نزار إسماعيل الحياثي، دور حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1999، ص 118.
- (4) ماجد حميد خضير زيدان الجبوري، منظمة حلف شمال الأطلسي والأمن الدولي: دراسة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2007، ص 138.
- (5) جعفر الشاهد، تأثيرات استراتيجيات السياسة الأميركية على سياسة الناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1997، ص ص 97 - 98.
- (6) أحمد باسل عباس الهادي، مؤلف جمهورية روسيا الاتحادية من توسيع حلف شمال الأطلسي، مجلة دراسات إقليمية، العدد 4، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2005، ص 29.
- (7) ينظر: محمد جواد علي، كوسوفو والدروس المطلوب، نشرة دراسات أوبية، العدد 33، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1999، ص ص 31 - 32.
- (8) ينظر: جواد عودة، الأسس العسكرية لتوجهات حلف الناتو إزاء الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 270.
- (9) عبد الله صالح، بعد قمة مايو: أهداف خطة توسيع الناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1997، ص ص 85 - 86.
- (10) See: Ronald D. Asmus, the European security strategy: An American view, edited by Roland Dannreuther and John Peterson, in security strategy and transatlantic Relations, Routledge, New york 2006. p23.
- (11) ثامر كامل محمد، مصدر سبق ذكره، ص 99.
- (12) أحمد باسل عباس البياتي، مصدر سبق ذكره، ص 32.
- (13) أحمد محمود جمعة، الدبلوماسية في عصر العولمة، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 29.
- (14) أحمد باسل عباس البياتي، مصدر سبق ذكره، ص 35.
- (15) نقلًا عن: عبد الأمير عبد الحسن إبراهيم، المنهج الواقعي وأثره على السياسة الخارجية الأميركية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2009، ص ص 251 - 252.
- (16) نورمان الشبح، العلاقات الروسية - الأميركية: تفاهات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، كراسات استراتيجية، العدد 206، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2010، ص 25.

- (17) ثامر كامل محمد، مصدر سبق ذكره، ص 111.
- (18) ينظر: مرار إسماعيل الحيايلي، دور منظمة حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الأبحاث للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص 161.
- (19) ماجد حميد خضير ضيفان الجبوري، مصدر سبق ذكره ص 140.
- (20) See: Nicola Catelluni, the Eu and the Baltic Sea area, edited by Nicola Casarini and Costanza Musu, in European foreign policy in an Evolving international system, palgrave studies in European union politics, UK, 2007, p181.
- (21) ماجد حميد خضير ضيفان الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 221.
- (22) نغلا عزة احمد باسل عباس البياتي، مصدر سبق ذكره، ص 33.
- (23) See: Lohm Lewis Gaddis, strategies of Containment: A critical appraisal of American national Security policy During the cold war, Oxford University Press, New york, 2005, p.p. 24 - 24.
- (24) لمزيد من التفاصيل: ينظر: د. أ. ل. فيشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث (1789 - 1950)، ط 6، تعريب احمد نجيب هاشم ووديع الطبع، دار المعارف القاهرة، 1993، ص ص 103 - 106.
- (25) See: yannis A. Stivachtis, US foreign policy and international order, edited by yannis A. Stivachtis, in international order in a Globalizing world, Ashgate publishing Limited, England, 2007, p.41.
- (26) حسن ناعمة، مصدر سبق ذكره، ص 18.
- (27) ينظر: محمد بوبوش، الموقف الأمريكي من القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد 341، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 43.
- (28) ينظر: زياد عبد الوهاب النعيمي، منظمة الأمم المتحدة: إشكالية التوازن الغائب والنور المطلوب متابعات إقليمية، العدد 7، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2008، ص 13.
- (29) محمود سالم السامرائي وشهلاء كمال الجواد، مصدر سبق ذكره، ص ص 49 - 50.
- (30) لمي مضر الأمارة، مصدر سبق ذكره ص 237.
- (31) See: Guillaume Colin, Russian foreign policy Discourse during the Kosovo crisis: internal Struggles and the political imaginairé Researcher in question, No 12, December, 2004, p2.
- (32) ينظر: عبد الواحد الباصر، النظام العالمي في مطلع القرن الواحد والعشرين، دار البيضاء للنشر، المغرب، 1999، ص ص 112 - 113.
- (33) نزه علي مصور، حق النقض الفيتو ودوره في تحقيق السلم والأمن الدولي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009، ص 111.
- (34) لمي مضر الأمارة، مصدر سبق ذكره، ص 237.

(35) ينظر: وليد حسن محمد الحياي، العلاقات الروسية - الصينية وتحديات الهممة الأميركية، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، بغداد، 2004، ص 133.

(36) ينظر: بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 160 - 161.

(37) لم يضر الأمانة، مصدر سبق ذكره ص 239.

Maria Raquel Freire, triangulating power: Russia, Europe and United States (38) policies and interests projection in a globalizing world, edited by yannis A Stivachtis, OP. cit, p.p. 74. 75.

Thomas Graham, Resurgent Russia and US Purposes, the Century Foundation, (39) Washington, 2009, p.p 6 - 7.

(40) حسن حمدان العلوكيم، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين دراسة استشرافية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 97 - 98.

(41) كاظم هاشم النعمة، العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1987، ص 83.

(42) إسماعيل صبري مثلد، مصدر سبق ذكره ص 18.

(43) زياد عبد الله مصاح، مصدر سبق ذكره، ص 38.

(44) عدنان محمد هياجنة، دبلوماسية الدول العظمى، مركز الأبحاث للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1999، ص 35.

(45) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص 175.

(46) عدنان محمد هياجنة، مصدر سبق ذكره، ص 23.

For more details: See George H. W. Bush and Brent scow croft; Aworld (47) Transformed, Alfred A. knopt, New york, 1998, p. 302.

(48) احمد خضير سعيد الزهراني، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الخليج العربي خلال التسعينات، أطروحة تكتوارة غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2001، ص 130.

(49) أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية (2009 - 2010) النهضة والسقوط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 26.

(50) محمد حواد علي، تحولات النظام الدولي: نحو تطبيق نظام دولي هجين، سلسلة الراصد الدولي، العدد 14، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2003، ص 1.

(51) حمد عبد الرحيم الخلايلة، العرب والتأثير في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد 11، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001، ص 92.

- (52) وليم نصار، روسيا قوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 46.
- (53) نورحان الشيخ، الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق (في فترة ما بعد الإحتلال الأميركي)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 24، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 53.
- (54) بنظر: فوزي حسن حنين الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 44.
- (55) نورحان الشيخ، الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق (في فترة ما بعد الإحتلال الأميركي)، مصدر سبق ذكره، ص 53.
- (56) خضر عباس عطون، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 48.
- (57) عدد السكان: 140.702.096/القوة العاملة الفعلية: 73.239.761/ حجم الاتاح النفطي 9.870.000 مليار دولار/حجم القوات المسلحة: 1.245.000/ميزانية الدفاع 43.200.000.000. ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://www.globalfirepower.com>.
- (58) نورحان الشيخ، الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق (في فترة ما بعد الإحتلال الأميركي)، مصدر سبق ذكره، ص 58.
- (59) لمزيد من التفاصيل بنظر: سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العالان الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الطار الأهلية، عمان، 2008، ص ص 43 - 44.
- (60) أبمن طلال يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ص 82 - 89.
- (61) See: Thomas Graham, Us - Russia Relations: facing reality pragmatically, The center for strategic and international studies, Washington, DC. 2008. p3.
- (62) See: Robert. E. Hamiton Russia's strategy in the war against Georgia, The center for strategic and international studies, Critical question, August 14, 2008, p.p 1 - 2.
- (63) نورحان الشيخ، العلاقات الروسية - الأميركية تفاهات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 21.
- (64) عادل حمزة عثمان، مصدر سبق ذكره، ص 26.
- (65) See: Kishore Mahbubani, the case against the west, foreign affairs, may - June 2008, p. 3.
- (66) See: Riccardo Alfaro and Emiliano Alessandri, Re - setting US - EU - Russia Relations, mowing beyond Rhetoric, Istituto Affari internazionali Document IAI 0919 - July 2009, p.p 6 - 8.
- (67) محمد حمد السعدون، مصدر سبق ذكره، ص 12.

- (66) عامر هاشم الزبيعي، التنافس الدولي على منطقة قلب أوراسيا ومستقبل التوازن الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2000، ص 116.
- (69) عمر عبد العاطي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 183، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2011، ص 205.
- (70) جورج شكري كتن، العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها المستقبلية، دراسات استراتيجية، العدد 53، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص 91.
- (71) Marcel de Haas, Medvedev's security policy: A provisional assessment, Russian analytical digest, No 62, 18 June, 2009, p3.
- (72) شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م، الهيئة العامة السورية للكتاب دمشق، 2009، ص 101.
- (73) See: John Miller, The Call: inside the 9/11 plot, and why the FBI and CIA failed to stop it, Hyperion books, New york, 2002, p.p. 289 - 290.
- (74) لبيب عبد الخالق، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بين انهيارين، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 119.
- (75) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثيرات الحادي عشر من أيلول في السياسات العالمية: تناقض الموجات بين فضتي الأطلسي، دراسات سياسة، العدد 22، بيت الحكمة، بغداد 2003، ص 5.
- (76) أسامة الغزالي حرب، هل استوعب الأمريكان درس 11/سبتمبر 2002، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص 14.
- (77) اليسوع ج. بايلز، اتجاهات وتحديات الأمن الدولي، في كتاب التسليح وترفع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 69.
- (78) حمام سوليم، الضربات الوقائية: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 192.
- (79) فتاة عن: هادي قبیس، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص 95.
- (80) نيه الأصغفاني، أبعاد التقارب الروسي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر، مصدر سبق ذكره، ص 117.
- (81) لوجين بي يوزمو، روسيا في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي، صراع أم تعاون، مجلة الدراسات الدولية، العدد 1، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 30.
- (82) نزار إسماعيل الحياي وعبد الحميد العيد الماوساوي، العلاقات الروسية، الأمريكية من الشراكة الاستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية، مجلة قضايا سياسية دولية، العدد 16، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2009، ص 43.
- (83) بنظر: محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 43.
- (84) السيد ولد أباه، عالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر: الإشكالات الفكرية والاستراتيجية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2004، ص 58.

For more information see: Ramtanu Maitra, New U. S. bases in Afghanistan: what (85)
Do they portend?, executive intelligence Review, Vol. 32, No12, March 25, 2005, p
27.

See: Nick Ritchie, U.S Nuclear weapons policy after the cold war. Russians, rugues (86)
and domestic division, Routledge, Canda, 2009, p2.

(87) نيه الأصفهاني، أبعاد التفارب الروسي - الأميركي بعد 11 / سبتمبر، مصدر سبق ذكره، ص 122.

See: David B.Guralink, Webster's New World Dictionary, Simon and Schuster, (88)
New York, 1984, p. 1469.

(89) السيد ولد أمه، مصدر سبق ذكره، ص 60.

(90) بنظر: جوزيف. س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، تعريب محمد توفيق
الجبرمي، دار العيكان، الرياض، 2007، ص 187.

See: James Der Derian, «The Terrorist Discourse: Signs, States and System of (91)
Global Political Violence, edited by Michael T. Klare, Martin's Press, In Word
Security: Trends and Challenges at Century's End, New York, 1991, p. 238.

See: Michele Steinberg, the Greatest strategic Disaster in U.S. History, executive (92)
intelligence Review, vol, 32, No 40, October 14, 2005, p 18.

(93) نزار إسماعيل الحياثي، التحليل الاستراتيجي للحملة الأميركية ضد الإرهاب، المرصد الدولي، العدد 21،
مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001، ص ص 4 - 5.

(94) قاسم محمد عبد الدليمي، الديمقراطية والتنمية المتدامة في الوطن العربي: دراسة في التحديين
الداخلية والدولية، مجلة قضايا سياسية، العدد 11، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد،
2006، ص 128.

(95) سعيد الصدف، الهجرة العالمية وحقوق المواطنة، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، مركز الأهرام
للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص 25.

See: Thomas F. Remington, politics in Russia, Addison - Wesley Educational (96)
publishers, united states, 1999, p 2 - 3.

(97) محمود سالم جاسم السامرائي، انهيار الإتحاد السوفيتي: قراءة في الأسباب والنتائج، دار ابن الأثير
للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2006، ص 68.

(98) سليم كاطع علي، مقومات القوة الأميركية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد 42،
مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2009، ص 169.

(99) بنظر: هشام بونس، عشر سنوات على نهاية التاريخ، مجلة شؤون الأوسط، العدد 10، مركز الدراسات
الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت، 2001، ص 189.

- (100) نقل عن: علي الحاج، سياسيات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 74.
- (101) نقل عن: شاهر إسماعيل الشاهر، مصدر سبق ذكره، ص 217 - 218.
- (102) محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أسنسة الحضارة وثقافة السلام، ص 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص ص 204 - 205.
- (103) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية - الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 79.
- (104) أمين طلال يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 82.
- (105) فارن مع السيد ياسين، قياس الديمقراطية العربية: تجربته مرصد الإصلاح العربي بمكتبه الإسكندرية، في كتاب مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية وقائع ورشه عمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 52.
- (106) حدى عوض، اللغز الروسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 233.
- (107) فيتالي تيمكين، العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وانعكاساتها على الأمن العالمي، مركز الأبحاث للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2006، ص 23.
- (108) ينظر: [http:// www. Russia.slywna](http://www.Russia.slywna).
- (109) See: Joel M. ostrow, the consolidation of dictatorship in Russia, praeger security international, London, 2007, p. p. 123 - 124.
- (110) ينظر: كاظم هاشم النعمة، مصدر سبق ذكره، ص ص 134 - 135.
- (111) ملان إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1991، ص 165.
- (112) روبرت غيلين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص 92.
- (113) سعد حفي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، 2000، ص ص 159 - 160.
- (114) إيمانويل نود، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في نفس النظام الأميركي، ترجمة رجب بوديوس، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، 2004، ص ص 230 - 231.
- (115) بنظر غينادي زيوغانوف، دروس الحياة، ترجمة عبد الكريم إجازيد، دار الشروق، عمان، 1999، نقل عن لمى مضر الأمازة، مصدر سبق ذكره، ص ص 252 - 253.
- (116) ولهم نصار، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 36.

- (117) موقع قناة روسيا اليوم لقضائية، عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://arabic.rt.com>
- (118) المصدر نفسه.
- (119) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتنهدياته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 9.
- (120) ينظر: عبد الرحمن أحمد الدوري، الأمن القومي العربي، المفهوم - التحدي - المواجهة، مجلة الدفاع، العدد 4، جامعة البكر للدراسات العسكرية، بغداد، 1988، ص ص 141 - 142.
- (121) ينظر: ناصر كامل محمد، دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1985، ص 23.
- (122) ينظر: فهد جلال مصطفى، الأمن ومستقبل السياسة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008، ص 18.
- (123) لمزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم عرفاته، الأمن في المناطق الرخوة: حالة آسيا الوسطى، في كتاب: قضايا الأمن في آسيا، تحرير ميتكيس والسيد حوقي عابدين، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 222.
- (124) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية - الأوروأطنتية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 54.
- (125) ينظر فيجيني بريماكوف، العالم بدون روسيا: قصر النظر السياسي وعواقبه، ترجمة عبد الله حس، دار الفكر، دمشق، 2010، ص 169.
- (126) نقلًا عن: وليم انفد، أهل، قرن من الحروب: خفايا السياسات النفطية والمصرفية الانجلو - أمريكية والنظام الدولي الجديد، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2007، ص 37.
- (127) عمر عبد العاطي، الولايات المتحدة ومآزق البحث عن طاقة بديلة، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2009، ص 246.
- (128) أسامة مخيمر، مصدر سبق ذكره، ص 93.
- (129) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية - الأوروأطنتية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 52.
- (130) عادل عبد الحمزة ثجيل البديوي، تأثير حلف شمال الأطلسي في مستقبل العلاقات الأمريكية الأوروبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2007، ص 187.
- (131) ينظر: نورهان الشيخ، العلاقات الروسية - الأوروأطنتية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 52.
- (132) داود هاشم داود، روسيا والدور العالمي المرتقب، الملف السياسي، العدد 64، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2010، ص 13.

- (133) محمد إبراهيم فصة، مشكلات العلاقات الدولية، دور الجيوسياسية والجيواستراتيجية في السياسة الخارجية، شركة المطابع النموذجية، عمان، 1982، ص 19.
- (134) لمزيد من التفاصيل ينظر: نيفيلد ورسى، الجيوبوليتيكا، ترجمة يوسف محلي ولويس اسكندر، وزارة التربية والتعليم، مصر، بلا، ص 34.
- (135) نقلًا عن: موسى الزغبى، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص 165.
- (136) بينجي بريماكوف، مصدر سبق ذكره، ص 164.
- (137) باراج خانا، العالم الثاني والسلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة دار الترجمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 50.
- (138) See: D. R. Belousov and K. V. Mikhailenko, The situation in the Russian economy, Studies on Russian Economic Development, Economic Policy, Volume 18, Number 3, 2007 p.p 250 - 263.
- (139) نورمان السنج، العلاقات الروسية - الاوروبية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 53.
- (140) أسامة مخيمر، مصدر سبق ذكره، ص 92.
- (141) بينجي بريماكوف، مصدر سبق ذكره، ص 187 - 188.
- (142) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 19.
- (143) المصدر نفسه، ص 185.
- (144) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمات - شركات - تداعيات)، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 92.
- (145) ينظر: موسى الزغبى، مصدر سبق ذكره، ص 280 - 281.
- (146) هوشيار معروف، مصدر سبق ذكره، ص 223.
- (147) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عيسى عبد الله وموسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفهد اللبناني، بيروت، 1998، ص 253.
- (148) لأن مع: جوزيف سكتلنز، العولمة ومساوئها، ترجمة فالح عبد القادر حلمي، بيت الحكمة، بغداد، 2003، ص 272 - 273.
- (149) For more information See: Sergey A. Kogogin, Growth strategies of Russian truck manufacturers on global markets, KAMAZ Inc, without data. p.p 1 - 7.
- (150) Ariel Cohen, Ph.D. and Richard Ericson, Russia's Economic Crisis and U.S. - Russia Relations: Troubled Times Ahead, Published on November 2, 2009 <http://www.heritage.org/>.

- (151) سعد العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 106 - 107.
- (152) For more information see: William H. Cooper, permanent normal trend relation (PNTR) status for Russia and US - Russian economic ties, CRS report for congress, Januruy 4, 2008, p.5.
- (153) كاظم هاشم النعمة، مصدر سبق ذكره، ص 148 - 150.
- (154) أحمد علي سالم، عن الحرب والسلام: مراجعة لأدبيات الصراع الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 12 - 13.
- (155) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج1، 1979، ص 728.
- (156) عبد الجبار عبد مصطفى، الصراع الدولي والتسلح في العالم الثالث، مجلة الأمن القومي، العدد 11، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1989، ص 196.
- (157) Thomas schelling, Arms and in fluency, yale university press, London, 1970, p10.
- (158) ينظر: عمرو رضى بيومي، نزاع أسلحة الدمار الشامل العراقية - دراسة في الآثار القوبية والسباب والاستراتيجية لحرب الخليج، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 7.
- (159) Colin Gruy the Arms Rise phenomenon, world politics, October 1971, p400.
- (160) عبد الرزاق الفارسي، السلاح والخيز، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 339.
- (161) يعرفه إسماعيل صبري مقلد: بأنه يعني الخفض الجزئي أو التخلص من الأدوات التي تساعد على ممارسة العنف المادي في العلاقات الدولية. ينظر: إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية ط1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص 390. بينما يعرف نزاع السلاح في المادة الثامن من عهد عصبة الأمم بأنه تخفيض الأسلحة إلى الحد الذي يتناسب مع الأمن القومي والقيام بالالتزامات الدولية التي تفرضها أسس التعامل المشترك. ينظر: منعم خميس، سياسة تسلح العراق للثوى الكبرى ومستقبل الهرمية الدولية: دراسة مقارنة لنماذج مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2004، ص 11.
- (162) جيشاء خشي، أو الاتفاق العسكري على التنمية في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2001، ص 49.
- (163) نزيهة الأفندي، تجارة السلاح بين الدوافع والنتائج، مجلة السياسة الدولية، العدد 93، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1988، ص 38.
- (164) بال دانواي، المنظمات والعلاقات الأوروبية، في كتاب: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 500 - 501.
- (165) جان أن هين وآخرون، المؤسسات والعلاقات الأمنية الأوروبية، في كتاب: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 62 - 63.

- (166) بينز سالتهاين وأخرون، الاتفاق العسكري، في كتاب: التسلح ونوع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 278.
- (167) ينظر: سعيد رشيد عبد النبي الطائي، الناتو وقوس الأزمات الباسفكية، مجلة قضايا دولية، العدد 41، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000، ص ص 17 - 18.
- (168) بينز سالتهاين وأخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص 287 - 290.
- (169) لعزبد من التفاصيل: ينظر: تايهوكيم، دراسة التحدي المتزايد لأمن الجزيرة الكورية وموازنة التحالف مع الولايات المتحدة والتعاون مع الصين، مجلة دراسات سياسية، العدد 10، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص ص 70 - 73.
- (170) عبد المنعم سعيد كاطو، الاتجاهات الراهنة لتطوير القدرات العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 97.
- (171) فلان مع: محمد أسامة محمود عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص 248.
- (172) Sec: China's Defense Budget, global security: <http://www.globalsecurity.org/military/world/china/budget-actual.htm>.
- (173) عبد المنعم سعيد كاطو، مصدر سبق ذكره، ص 99.
- (174) ينظر: زيفغبو بريجنسكي، الفوضى، ترجمة مالك فاضل، دار الأهلية للطباعة والنشر، عمان، 1998، ص 136.
- (175) محمد سعيد أبو عامود، مصدر سبق ذكره، ص 74.
- (176) سعد السعدي، مصدر سبق ذكره، ص 99.
- (177) ينمذ تعبیر الصدوق ماياتي: أن آسيا الوسطى كانت خلال الحقبة السوفيتية منطقة مغلقة ومفتاحها بيد الاتحاد السوفيتي ولا يستطيع أحد أن يخرق هذه المنطقة، إلا أنه وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال هذه الدول، أصبحت هذه المنطقة معرضة لتدخلات الدول الأخرى.
- (178) إبراهيم عرفات، مصدر سبق ذكره، ص 125.
- (179) إبراهيم عرفات، آسيا الوسطى التنافس الدولي في منطقة مغلقة، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 124.
- (180) ينظر: عامر هاشم الزبيعي، التنافس الدولي على منطقة قلب أوراسيا ومستقبل التوازن الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 116.
- (181) عاطف عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص 83.
- (182) لعزبد من التفاصيل: ينظر: عمر مسعودي، آليات الحرب ضد الإرهاب: المنطقة الآسيوية أنموذجاً، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 220.

- (183) ينظر: أيمن السيد عبد الوهاب، تحولات السياسة الأميركية تجاه القوى الآسيوية (الصين اليابان الهند)، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2002، ص 80.
- (184) ينظر: لمي مضر الأمارة، تطور الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006، ص 166.
- (185) ينظر: لمي مضر الأمارة، مواقف القوى الكبرى من الإرهاب، مجلة العلوم السياسية، العدد 27، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2003، ص 128.
- (186) ناظم عبد الواحد الجاسور، حدود النفوذ الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز، مصدر سبق ذكره، ص 28 - 29.
- (187) حميد حمد السعدون، روسيا ومتغيرات فضاءها الآسيوي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 89، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2005، ص 46 - 47.
- (188) ينظر: فينالي نومكن، مصدر سبق ذكره، ص 24 - 25.
- (189) حميد حمد السعدون، مصدر سبق ذكره، ص 14 - 15.
- (190) حميد حمد السعدون، المصدر نفسه، ص 15 - 16.
- (191) إبراهيم عرفات، مصدر سبق ذكره، ص 126.
- (192) خليل محسن، مصدر سبق ذكره، ص 521 - 522.
- (193) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2010، ص 92.
- (194) نورهان الشيخ، العلاقات الأميركية الروسية تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات إستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 22.
- (195) المصدر نفسه، ص 6.
- (196) خليل حسن، مصدر سبق ذكره، ص 190 - 191.
- (197) عصام العطية، القانون الدولي العام، ط7، المكتبة القانونية، بغداد، 2008، ص 482 - 483.
- (198) سعد حفي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 296.
- (199) خليل حسن، مصدر سبق ذكره، ص 192.
- (200) سعد حفي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 297.
- (201) لمزهد من النفاصيل، ينظر: عيسى دباح، موسوعة القانون الدولي، المجلد السادس، دار الشؤون للنشر والنزاع، القاهرة 2003، ص 279 - 301.
- (202) خليل حسن، مصدر سبق ذكره، ص 196.
- (203) لمزهد من النفاصيل، ينظر: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والظواهر، مصدر سبق ذكره، ص 652.

- (204) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 298.
- (205) إسماعيل صدي مفلح، الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات، شركة فاطمة للنشر والترجمة، الكويت، 1983، ص 252.
- (206) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 299.
- (207) السيد أيمن شلبي، مصدر سبق ذكره، ص 48.
- (208) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 299 - 300.
- (209) نورمان لينيخ، العلاقات الأميركية - الروسية: تفاهات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 11.
- (210) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 300 - 301.
- (211) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، زهران للطباعة والنشر، الأردن، 2008، ص 196.
- (212) نورمان الشيخ، العلاقات الأميركية - الروسية: تفاهات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 15 - 16.
- (213) ينظر: أحمد إبراهيم محمود، تطورات خفض التسلح: إزالة مخلفات الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1993، ص 187.
- (214) مومن الصافي، العلاقات الأميركية الروسية (1991 - 2001)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2001، ص 117.
- (215) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 255 - 256.
- (216) شاون ن. الحد من انتشار الأسلحة النووية ومنع انتشارها والدفاع ضد الصواريخ الباليستية، في كتاب: «التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 395.
- (217) رعد قاسم صالح العزاوي، الاتفاقية الأميركية الروسية النووية الجديدة - ستارت 3: رؤية تحليلية، مجلة المستنصر للدراسات العربية والدولية، العدد 30، مركز المستنصر للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010، ص 131.
- (218) أحمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 60.
- (219) مالك عوني، صناعة الدفاع واستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية، تحولات ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص 77 - 78.
- (220) أحمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 62.
- (221) وليد عبد الحكي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 126، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص 24.

- (222) احمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 63.
- (223) ينظر: فاضل الربيعي، ما بعد الاستشراق الغزو الأميركي للعراق وعودة الكولونياليات البيضاء، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 174.
- (224) احمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 63.
- (225) سامي ت. ويزمان ومارك بروملي، عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، في كتاب: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 610 - 611.
- (226) بشير عبد الفتاح، مؤتمر ميونخ - وشح الحرب الباردة الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 219.
- (227) سامي ت. ويزمان ومارك بروملي، مصدر سبق ذكره، ص 622 - 623.
- (228) وليد عبد الحفي، مصدر سبق ذكره، ص 25.
- (229) سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره، ص 162 - 163.
- (230) أحمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 68.
- (231) على الرغم من أن هناك بعض العقود في المجال العسكري بين روسيا الاتحادية وبعض دول الخليج (مثل السعودية: 1.4 مليار يورو)، إلا أنه لا يمكن مقارنتها بالعقود الأميركية.
- (232) فارس مع: باسل الساعاتي، ملفات من البرنامج النووي والتصنيع العسكري، الدار العربية للعلوم بيروت، 2006، ص 157 - 160.
- (233) سعد حفي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 289.
- (234) ينظر: اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMD)، أسلحة الرعب أحلها العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 138.
- (235) لمزيد من التفاصيل، ينظر: المناطق الخالية من الأسلحة النووية: بين النظرية والتطبيق، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص 110 - 113.
- (236) راندال فورسبرج وآخرون، منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية، مقدمة وسائل منع الانتشار، ترجمة سيد رمضان هدار، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1998، ص 132.
- (237) فوزي درويش، نحو أخلاء آسيا الوسطى من السلاح النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص 203.
- (238) محمد عبد المعطي الجاويش، الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مركز الأبحاث للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص 26 - 27.
- (239) شانون. ن. كابل، الحد من الأسلحة النووية وعدم انتشارها، في كتاب التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 576 - 577.

(240) ندرتوبمان، من الميفاطن إلى الميفاط، مجلة وزارة الخارجية الأميركية، العدد 2، مكتب برامج لإعلام الخارجي، 2010، ص 29، عبر شبكة المعلومات الدولية:

<http://www.America.gov/publications/ejowma/usa.html>.

(241) لعلاقات الأميركية - الروسية، عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://www.Russia-alywm>.

(242) For more information see: Andrei Gagarinski, Nuclear Power and Energy Security in Russia, The Uranium Institute 1997: <http://www.worldnuclear.org/sym/1997/restore/gug-rest.htm>.

(243) فتالي نومكن، مصدر سبق ذكره، ص 36.

(244) قارن مع: حمام عبد الخالق عبد القفور وعبد الحليم إبراهيم الحجاج، استراتيجية البرنامج النووي في العراق: في إطار سياسات العلم والتكنولوجيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص ص 146 - 150.

(245) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، ص 298.

(246) لمزيد من التفاصيل، ينظر: حمام محمد أمين، النشاط التجسسي واستمرار العدوان على العراق، في كتاب: استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية وإزدواجية المعايير الدولية، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 164.

(247) لمزيد من التفاصيل، ينظر: اشتون ب. كارتر ووليام ج. بيرر، الدفاع الوقائي: استراتيجية أميركية جديدة للأمن، ترجمة: أسعد حليم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص 120 - 124.

الفصل الثالث

القضايا الرئيسة في العلاقات الأميركية الروسية

القضايا الرئيسة في العلاقات الأميركية الروسية

إن العلاقات الأميركية الروسية علاقات متعددة الجوانب، وهي متشابكة ومتفاعلة بشكل كبير، وإذا كان من الصحيح القول بأن هذه العلاقات لابد أن تترك أثرها بشكل فاعل على القضايا الدولية المختلفة، فإنه من الصحيح القول بالمقابل بأن كلًا من هاتين الدولتين تختلف في طريقة تعاملهما مع هذه القضايا نظراً لاختلاف مصالحهما الإستراتيجية تجاهها، ويمكن القول إن القضايا المؤثرة في علاقات الأميركية الروسية قضايا معقدة ومتشابكة وكثيرة إلا أن هناك ثلاث قضايا أثرت في رفع حالة التوتر والمنافسة في العلاقات الأميركية الروسية، وأن درجة التوتر والمنافسة تختلف باختلاف القضية المثار الجدل حولها. فالقضية الاستراتيجية الدولية والتي اتخذت من (مشروع الدرع الصاروخي الأميركي) المزمع نشره في نقاط ارتكاز عديدة من العالم يمثل نقطة التجاذب الكبيرة بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية، فكلا الطرفين يعد هذه القضية مسألة أمن قومي، لذلك سنجد الصلابة في التمسك بالمواقف نتيجة هذه الأهمية. أما القضية السياسية الدولية التي اتخذت من (الملف النووي الإيراني) أنموذجاً لها، فهي تمثل إحدى نقاط التجاذب السياسي بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، فالولايات المتحدة تعارض امتلاك إيران للطاقة النووية، بالمقابل تدعم روسيا الاتحادية برنامج إيران النووي بفعل حجم الترابط بين روسيا الاتحادية وإيران. وبذلك تحول البرنامج النووي

الإيراني إلى قضية مساومة سياسية في العلاقات الروسية الأميركية، وأخيراً، فإن القضية الاقتصادية الدولية والتي اتخذت من (منطقة بحر قزوين) أنموذجاً لها تعد من القضايا الاقتصادية الدولية المهمة في العلاقات الأميركية الروسية، إذ من خلال هذه القضية يمكن أن تستخدم روسيا الاتحادية أسلوب الترغيب والترهيب تجاه العديد من الدول التي ترتبط مع الولايات المتحدة بعلاقات تعاون، الأمر الذي حول هذه القضية إلى نقطة للتجاذب بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة. ومن ثم ترك هذه القضايا أثرها بشكل فاعل على العلاقات الروسية الأميركية.

القضايا الاستراتيجية الدولية (مشروع الدرع الصاروخي الأميركي أنموذجاً)

يعد مشروع الدرع الصاروخي الأميركي من أبرز القضايا الاستراتيجية الدولية في العلاقات الأميركية الروسية، إذ أنه يعيد إلى الأذهان تداعيات وحشيات الحرب الباردة التي ارتبطت بأحداث ووقائع كان لها الأثر البالغ في تغيير مجرى السلوك الدولي لدى الأطراف الدولية الفاعلة في النظام الدولي مثل امتلاك السلاح النووي، أزمة الصواريخ الكوبية، وغيرها من القضايا الاستراتيجية الدولية والتي تمثل نتاج العلاقات التفاعلية بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية (وكل ذلك تعبير عن الصراع من أجل القوة والنفوذ في السياسة الدولية)⁽¹⁾.

المطلب الأول: ماهية مشروع الدرع الصاروخي الأميركي

يقصد بنظام الدرع الصاروخي الأميركي المضاد للصواريخ بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية، مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية عدة، قادرة على إسقاط أي صاروخ باليستي عابر للقارات يستهدف الأراضي الأميركية⁽²⁾. ولذلك يتكون نظام الدرع الصاروخي من المكونات الرئيسية الآتية:

أولاً: نظام للإنذار المبكر يعتمد على رادارات أرضية عملاقة وأقمار صناعية مزودة بمستشعرات حرارية تعمل بالأشعة تحت الحمراء ويمكنها من رصد الصاروخ من الغازات الساخنة المنطلقة من محركات في مرحلة الانطلاق.

ثانياً: نظم فضائية وأرضية بالغة الدقة لتتبع الصواريخ المهاجمة بعد اكتشافها والتمييز بين الرؤوس الهيكلية والحقيقية، من خلال بناء صاروخ اعتراضى (interceptor) يطلق من قواعد أرضية يستخدم طاقة الحركة بالاصطدام المباشر لتدمير الصواريخ في الفضاء .

ثالثاً: نظام قيادة وسيطرة لإدارة المنظومة فنياً وعسكرياً⁽³⁾.

بمعنى أن طريقة عمل الدرع الصاروخي تتمثل في (أن الدرع الصاروخي يقوم على إنشاء محطة رادار أرضية تكون مربوطة بقمر صناعي موجود في الفضاء، وعندما ينطلق الصاروخ العابر من دولة معادية تجاه أي هدف أميركي سواء كان في الولايات المتحدة أم في مختلف أنحاء العالم، فإن القمر الصناعي يرسل إشارة إلى المحطة الأرضية، وتقوم المحطة الأرضية بتنبيه محطة إطلاق الصواريخ المضادة فينطلق منها صاروخ بهدف تدمير الصاروخ العابر في الفضاء، وقبل وصوله إلى هدفه على الأرض. ومن ثم لا يستطيع نظام الدفاع الصاروخي رصد الصواريخ العادية، أي غير البالسيتية، فهذه الصواريخ تسقط على أهدافها من دون أي اعتراض، أما لماذا لا يستطيع الدرع الصاروخي تدمير هذه الصواريخ؟، فذلك لأنها تكون ذات مدى قصير وتصل إلى هدفها في ثوان قليلة بعكس الصاروخ البالسيتي الذي غالباً ما يكون ذا مدى طويل، وهو يتجه أولاً إلى الفضاء الخارجي ومن ثم يعود ليضرب الهدف الموجه إليه في الأرض، ومن ثم يستغرق عدة دقائق ليصل إلى هدفه مما يفسح المجال أمام أجهزة الرصد في السماء والأرض لتلتقط إحداثياته، ومن ثم تدميره في الفضاء، والواقع أن الدرع الصاروخي الأميركي موجه، بالدرجة الأولى ضد روسيا والصين ويهدف تحجيم هاتين الدولتين⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: مشروع الدرع الصاروخي والفكر الاستراتيجي الأميركي

إن مشروع الدرع الصاروخي الأميركي يعود التفكير في بنائه إلى الإدارات الأميركية المتعاقبة على تولي السلطة في الولايات المتحدة، ولذلك تتوقف به، وسرعة تنفيذه على من يتولى السلطة في الولايات المتحدة وتوجهاته الاستراتيجية

وإرادته في المضي قدماً في بنائه ونشره، ونتيجة ذلك أن أجل العمل به لمسائل تتعلق بالداخل الأمريكي والبيئة السياسية الدولية.

لقد بدأ في نهاية الخمسينيات التفكير في تطوير صواريخ مضادة للصواريخ بواسطة الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ولكن لأسباب تكنولوجية بحيث كان الحل الوحيد أمام الطرفين لحل مشكلة سرعة الصواريخ الهائلة وصغر حجمها مقارنة بالطائرات، أن تزود الصواريخ الاعتراضية برؤوس نووية تُفجّر عند أقرب مسافة ممكنة من الصواريخ المهاجمة، فتدمرها وتعطب مكوناتها بتأثير الإشعاعات النووية، وفي عام 1968 نشر الإتحاد السوفيتي صواريخ اعتراضية من نوع حالوش الدفاعية لحماية العاصمة الروسية موسكو من احتمال أن تهاجمها بعد أن نشرت الولايات المتحدة نظام لحماية قواعد الصواريخ الهجومية في منطقة مونتانا ونورث كوتا وأطلقت عليه لولايات المتحدة اسم (safeguard) ولكن نُشر بإعداد قليلة⁽⁵⁾.

ونتيجة لذلك (خرجت قائمة من الاعتراضات بعكس وجهه النظر التي ترى في النظم الدفاعية حلاً غير عملي لحقائق الحرب الباردة النووية بسبب افتقارها للكفاءة الفنية اللازمة لتحقيق المطلوب منها وارتفاع تكلفتها وبسبب أن وجودها يؤدي إلى عدم استقرار التوازن وإشعال سباق التسلح وأنها قد تعطي لمن يمتلكها إحساساً زائفاً بالأمان مما قد يشجع دولة ما على التورط في مغامرات سياسية وعسكرية خطيرة ثم أن حملها لرؤوس نووية يمنع اختبارها بشكل كامل قبل الاستخدام الفعلي الأمر الذي قد يؤدي إلى حوادث نووية نتيجة نشرها بإعداد كبيرة ووضعها باستمرار في حالة استعداد دائم⁽⁶⁾، وقد عملت الإدارات الأميركية المتعاقبة على الدفع باتجاه بناء نظام الدفاع الصاروخي بدرجات متفاوتة من مثل مبادرة الدفاع الاستراتيجي Strategic Defense initiative⁽⁷⁾.

ومبادرة الرئيس ريفان رسمياً، دفاعية⁽⁸⁾، وهي ببساطة عبارة عن درع فضائي يمنه إيقاف الصواريخ النووية السوفيتية قبل وصولها إلى أهدافها وذلك عبر تدميرها فور انطلاقها بواسطة أسلحة متطورة جداً (أشعة لايزر، حزم الجزيئات الخ) المشكلة للدرع الفضائي، ويتم ذلك من مسافات شاسعة وبسرعة الضوء، ولذلك

ترمي مبادرة الدفاع الإستراتيجية الأميركية إلى قلب الإستراتيجية العالمية، رأساً على عقب، وقد عدت خيالية في حينها⁽⁹⁾.

ولكن في عهد الرئيس الأميركي بيل كلينتون انشغل بها من مرحلة البحوث الأساسية إلى مرحلة بناء نظم عسكرية مضادة للصواريخ طبقاً لأولويات محددة⁽¹⁰⁾.

- الأولوية الأولى: كانت تطوير نظم دفاعية (Theater Ballistic Defense) لحماية القوات الأميركية على أن يبدأ العمل فيها مباشرة طبقاً لنظام محدد.
- الأولوية الثانية: كانت تطوير نظام دفاعي ضد الصواريخ على المستوى القومي (National Missile Defense) على أن يبدأ نشره في حوالي عام 2004.
- الأولوية الثالثة: إجراء البحوث اللازمة وتطوير التكنولوجيا الأساسية لأنظمة دفاعية ضد الصواريخ تعمل من قواعد فضائية (Space based interceptor).

ولذلك قررت الولايات المتحدة الشروع في نشر نظام دفاع الصواريخ القومي والذي يقوم على نشر دفاع فعال ضد الصواريخ التي من المحتمل أن تواجهها الولايات المتحدة مما يتطلب وضع ترس من أنظمة صواريخ باتريوت مجربة ومبرهنة تساعد للدفاع ضد أغلب تهديدات الصواريخ المعادية والعمل على إقامة أنظمة من نوع THAAD لمواجهتها والتصدي لها، وأن نشر هذا النظام سوف تعتمد على تجربته، وفي 21 آذار 1996 بدأت مناقشة ميثاق الدفاع القومي والذي يقوم على نشر موسع للأقمار والرادارات والصواريخ الاعتراضية، وقد ذكر السيناتور روبرت دول من الحزب الجمهوري بأن هذا النظام يجب أن يكون أولوية أميركا العليا للدفاع وأن الهدف هو إنهاء هشاشة أميركا أمام هجوم الصواريخ وإعادة بناء قواتها المسلحة⁽¹¹⁾.

وعلى الرغم مما تقدم، أصاب هذا المشروع التلكؤ في عهد كلينتون، وكانت هناك عدة أسباب وراء تأجيل إدارة كلينتون لاتخاذ قرار حاسم بشأن الدرع الصاروخي تمثل بـ: عدم اغضاب روسيا والصين والإتحاد الأوروبي من أجل الوصول إلى صيغة توافقية مع الأطراف غير المستعدة لتنفيذ المشروع، كذلك الشكوك العميقة في الفاعلية العملية للنظام بعد الفشل المشهور لعدة تجارب إطلاق اختبارية قصدت تصيد صواريخ مهاجمة لأهداف على الأرض الأميركية، فضلاً عن

بالتكلفة العالية الباهضة للبرنامج والتي تفوق في بعض تقديراتها أربعين مليار دولار⁽¹²⁾. إن رفض بيل كلينتون للاستمرار بالدفاع الصاروخي في مدة حكمه نظر إليه في روسيا الاتحادية على أنه نتيجة للضغط الروسي على الولايات المتحدة وهذه الفكرة كانت أساس اعتقاد روسيا الاتحادية بشأن خطة الدفاع الصاروخي يمكن أن يتوقف عن طريق أخذ موقف متشدد من الولايات المتحدة، وهو الانطباع الذي كان سائداً في روسيا الاتحادية⁽¹³⁾.

ويمكن القول إن الفاعلية الحقيقية في التواتر في اتخاذ خطوات سريعة من أجل شروع بناء نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي كان في عهد بوش (الابن) الذي قال في مؤتمر صحفي من العاصمة التشيكية براغ في 2007/6/5 «رسالتي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ستكون يجب ألا تخشى النظام الدفاعي الصاروخي، لم لا تعاون مع النظام الدفاعي الصاروخي؟ لم لا تشارك الولايات المتحدة؟ أبعث نقادك العسكريين ليروا كيف سيعمل مثل هذا النظام.. أبعث بعلمائك»⁽¹⁴⁾.

فمع قدوم الإدارة الأميركية الجمهورية الجديدة عاد نظام الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ (National Missiles Defense - NMD) لتصدر جدول الاهتمامات في الساحة الدولية نظراً لأن هذه الإدارة أعلنت قرارها بالمضي قدماً في تنفيذ هذا المشروع، الذي كانت إدارة كلينتون قد أجلت إصدار قرار حاسم بشأنه بل إن أحداث 2001/9/11 أعطت دفعة جديدة للمضي قدماً بهذا المشروع⁽¹⁵⁾. ونتيجة لذلك أعلنت الولايات المتحدة عام 2001 من جانب واحد انسحابها من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ، الموقعة مع الاتحاد السوفيتي السابق، فهي الخطوة الأولى نحو تقويض سياسات الحد من التسلح ومن ثم الوفاق الأمريكي الروسي الذي بني عليها، وقد جاءت قضية الدرع المضادة للصواريخ في هذا الإطار، إذ اندلعت أزمة بين البلدين بسبب خطة الولايات المتحدة التي أعلنتها عام 2007 لإقامة درع مضاد للصواريخ تتضمن نظاماً لرادار مضاد للصواريخ في جمهورية التشيك ونشر عشر بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا، وتقوم الدرع الصاروخية على نظام الإنذار المبكر⁽¹⁶⁾.

وعلى الرغم مما تقدم تسعى إدارة الرئيس اوباما إلى نشر الدرع الصاروخي من خلال إيجاد آلية لاقتناع روسيا الاتحادية والدول الأخرى من أجل نشر المشروع.

المطلب الثالث: أبعاد مشروع الدرع الصاروخي الأميركي

مما لا شك فيه أن المشروع في نشر الولايات المتحدة الأميركية الدرع الصاروخي له تأثيراته على العلاقات الأميركية الروسية، والعلاقات مع الأطراف الدولية التي ترتبط بعلاقات وطيدة مع كلا الدولتين، الأمر الذي يجعل روسيا الاتحادية والولايات المتحدة حذرة في التعاطي مع مسألة نشر الدرع الصاروخي تبعاً لاعتبارات الريح والخسارة والمساومة والتسوية في سياستهما الخارجية، لذلك فإن تناول أبعاد مشروع الدرع الصاروخي الأميركي يركز على عدة أبعاد، هي البعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد القانوني والبعد الاستراتيجي.

أولاً: البعد السياسي

تطلق الدول من مصالحها السياسية والاستراتيجية في تعاملها مع الدول الأخرى في السياسة الدولية استناداً إلى قدراتها المختلفة من أجل تعزيز مكانتها وقوتها في صراعها وتعاونها مع الدول المذكورة⁽¹⁷⁾. وبما أن العامل العسكري يعد من العوامل المهمة في السياسة الخارجية أن لم يكن أهمها على الإطلاق فإن الولايات المتحدة أصبحت القوة الدولية المهيمنة على النظام الدولي بعد انهيار الطرف الموازن للإتحاد السوفيتي، والتعاضد المتواتر للقوة العسكرية للولايات المتحدة بمختلف صنوفها⁽¹⁸⁾. وعلى أثر أحداث 11/9/2001، بادرت إدارة الرئيس بوش الابن إعطاء الأولوية المطلقة للدفاع، وتم تبني مفهوم (الاستراتيجية الاستباقية التي تعني أخذ المبادرة بالقول أو بالفعل قبل أن يأخذ الغير الفرصة بالفعل أو الهجوم)⁽¹⁹⁾، وشكل التركيز في التفوق العسكري الهدف الأساس للإبارة الأميركية⁽²⁰⁾.

إن الولايات المتحدة وبناءً على مجموعة من المعطيات والوقائع التي من أهمها أحداث 11 أيلول 2001 وواحتلال العراق والتغيرات التي طرأت على بنية

الأنظمة السياسية في أوروبا الشرقية، ترى أن البيئة الدولية مهيئة تماماً لتحقيق أكبر قدر من المصالح الجيوسياسية، وتعزيز دور الولايات المتحدة في التحكم في نزاعات النظام الدولي ومنع ظهور أي قوة دولية تحاول منافسة الولايات المتحدة أو إقامة نظام دولي متعدد الاقطاب⁽²¹⁾ من خلال الإصرار على الشروع في نشر الدرع الصاروخي وتقديمه على أنه وسيلة من وسائل الوقوف بوجه (الإرهاب) وهو ما دفع وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس إلى القول (سوف لن تراجع عن نشر الدرع الصاروخي في أوروبا)⁽²²⁾.

انطلاقاً مما تقدم، أن المسوغات التي تسوقها الولايات المتحدة تركز في معظمها على مبدئين أساسيين، اولهما: أن الشبكة الدفاعية الصاروخية لا تحدث أي تغيرات جذرية في الوضع القائم للأمن والتوازن العالميين، فهذه الشبكة مهمة لصواريخ فردية محددة قد تصدر قصداً أو خطأ عن هذه الدولة المارقة أو تلك، وليست مهمة بهدف - ولا تستطيع صد هجوم كاسح تكون فيه الصواريخ منهمرة بعزارة سواء كان مثل هذا الهجوم مصدره روسيا أم الصين، وهي البلدان الأكثر تضرراً من اختلال التوازن الذي تحدثه هذه الشبكة، ومن ثم فإن الدرع المتبادل الذي حفظ التوازن الدولي ما زال قائماً والخوفات من اختلال ذلك التوازن بين القوى الكبرى مبالغ فيه⁽²³⁾. ثانيهما: أن هذه الشبكة قد تتطور مستقبلاً لتضم دول حلف شمال الأطلسي نفسها، ومن ثم الانسجام مع أوروبا وليس الابتعاد عنها⁽²⁴⁾. ولا شك في أن التحليل الأميركي الذي مؤداه أن آسيا غدت منطقة التهديد الرئيس للمصالح الغربية، لأنه تهديد يمكن أن يتطور إلى استخدام السلاح النووي، هذا التحليل هو الذي حث الاستراتيجيين الأميركيين الدعوة إلى الشروع في برنامج الدرع الصاروخية الذي هو تعزيز لقدرات الشبكة الأميركية للرؤوس المضادة للصواريخ النووية⁽²⁵⁾.

ولذلك مع مطلع 2005 اتجه الرئيس السابق فلاديمير بوتين باستراتيجية سياسية جديدة في محاولة لأن تؤدي روسيا الاتحادية دوراً فاعلاً في الشؤون الدولية بعد أن أنصح للروس بأن الإدارة الأميركية غير مكرثة لأي قوة دولية أو تنظيم دولي، ومن مؤثرات هذه الاستراتيجية هي إعادة تنمية العلاقات الروسية مع أصدقاء الأمس

في منطقة الشرق الأوسط، وإعلانها عن إنتاج الأسلحة النووية ونشرها، وإطلاق التحذيرات لبعض الدول التي كانت بالأمس جزء من الإتحاد السوفيتي ولا سيما تجاه الدول التي باتت متمادية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية ولا سيما جورجيا، وأذربيجان وبعض دول آسيا الوسطى التي سمحت بإقامة بعض القواعد الأميركية فوق أراضيها مثل طاجكستان وأوزبكستان⁽²⁶⁾.

وقد وجهت روسيا الاتحادية انتقادات شديدة للمشروع الأميركي، وعبر الرئيس الروسي ديمتري مدفيدف ورئيس الوزراء فلاديمير بوتين في مناسبات عديدة عن رفض بلادهم له، واتهموا الولايات المتحدة بأنها تفرط في اللجوء إلى القوة. وإن هذا النظام موجه ضد شيء غير موجود وأنه سيزيد من إمكانية نشوب صراع نووي، وسيؤدي إلى تدمير التوازن الاستراتيجي في العالم، وأنه إذا أصرت الولايات المتحدة على نشر أنظمة الدفاع الصاروخي في أوروبا، فقد تكون أوروبا هدفاً للأسلحة الروسية مرة أخرى ولن تحمل روسيا أية مسؤولية عن ذلك، وأكد قائد أركان الجيش الروسي الجنرال باليفسكي أن روسيا تنظر إلى الدرع الصاروخية على أنها مصدر تهديد للأمن الروسي لأنه يعظم الهيمنة الأميركية والتحكم العسكري الاستراتيجي لها، وشبه الماضي في نشر منظومة الدفاع الصاروخية الأميركية ببناء جدار برلين جديد يقسم أوروبا إلى قسمين، وإن سباقاً للتسلح قد ينتج عن نشر تلك الصواريخ في أوروبا⁽²⁷⁾.

ثانياً: البعد الاقتصادي

إن أكثر الدول استعداداً لخوض النزاعات المسلحة هي تلك الدول التي تتمكن من تحمل الأعباء الاقتصادية لتلك النزاعات، إذ إنها قادرة على تلبية ضرورات تصعيد مستوى الصراع، إذا ما قامت حاجة لذلك سواء كان بقرار منها أم قرار يفرضه عليها الخصم.

إن الدول منذ تكوينها تبحث عن الهيمنة وأداء دور مؤثر في السياسة الدولية، ولذلك يتطلب القيام بهذا الدور توافر مجموعة من المعطيات المادية والمعنوية التي تمكنها من أداء هذا الدور، ومن ثم فإن العامل الاقتصادي هو الأساس الذي يرتكز عليه العامل السياسي والعسكري، إذ لا يمكن لهذين العاملين أن يمارسا تأثيراً فاعلاً

دون الارتكاز على قاعدة اقتصادية متينة ترفد برامج التسليح بالأموال والإمكانات اللازمة لضمان تفوقها في المجالات كافة، إذ أن الوليج في سباق تسليح له أثر بالغ على اقتصاد تلك الدولة، فهو ذو علاقة وطيدة بالميزانية التي تعتمد عليها الدولة، فبدون اتفاق الدولة على التسليح يتناسب عكسياً مع مستوى اتفاقها على مستوى الخدمات التي تقدمها لمواطنيها.

وانطلاقاً مما تقدم، يترك البعد الاقتصادي لمشروع الدرع الصاروخي الأميركي أثره في اقتصاديات الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية ودول الإتحاد الأوروبي فأما للولايات المتحدة الأميركية، فقد قدرت إدارة كلينتون في عام 1999 تكاليف نشر عشرين صاروخاً للتقاطع بعشرة طيارات ونصف المليار دولار، علماً أن التكاليف المعدة هي في ازدياد مضطرد، ففي كانون الأول من عام 1999، قدرت الإدارة الأميركية الزيادة في النفقات بـ (2.2) مليار دولار خلال السنوات الخمس التالية، وإن التكاليف الإضافية سوف تستخدم لدفع تكاليف إعداد أكثر من صواريخ التقاطع وادارات الإنذار المبكر السريعة وإجراء تجارب عملياتية، وتشير الآراء إلى أن من هذه المبالغ هي مكلفة جداً لميزانية الولايات المتحدة علماً أن المتناغون لا يحطون فقط لإقامة مثل هذا النظام الدفاعي، وإنما يسعى للحصول على أنواع متطورة أخرى من الأسلحة والتي سوف تكلف أكثر بكثير، وبهذا يشير المعنيون بأن هذه التكاليف المرتفعة لا يقابلها الحصول على أمن مضمون وتأم لإقليم الولايات المتحدة الأميركية⁽²⁸⁾.

لقد خصص مبلغ (7.8) مليار دولار في العام المالي 2006 من أجل استمرار التطوير والاختبارات والتطبيق الميداني لتكنولوجيا الدفاع الصاروخي التي يستهدف التصدي للصواريخ الباليستية من أي مدى، خلال أي مرحلة من تحليقاتها⁽²⁹⁾. وبذلك تبرز ميزانية الصواريخ الدفاعية الدخشة، فمكتب الميزانية في الكونغرس قد حدد تكاليف البرنامج لتوفير دفاع مركب ضد الصواريخ العابرة المتطورة بعقدار (60) مليار دولار لغرض نشر قواعد أرضية لصواريخ التقاطع ومحطات مراقبة انطلاق القذائف وأقمار التجسس ومئات القواعد الفضائية لصواريخ التقاطع المزمع أقامتها

وأجهزة الليزر الفضائية، وفي حزيران 1996 قُدِّر تقرير مكتب الميزانية للكونغرس أنَّ التكاليف الكلية للأنظمة المقترحة تصل إلى (116) مليار دولار خلال العشرين عام القادمة بما فيها تكاليف العمليات والإسناد⁽³⁰⁾.

وأما لروسيا الاتحادية، فقد أدرك قادتها أن العامل الاقتصادي كان له دور فاعل في تفكك الاتحاد السوفيتي، إلى جانب أنه أدى إلى تعلق روسيا بالغرب، وفي هذا الإطار، قبلت روسيا الكثير من القرارات التي أحلت عليها مثل التخلص من الأسلحة النووية في الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي السابق، وتغيير اتجاه الصواريخ في القواعد الروسية نفسها، كما قبلت على مضض - انضمام دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوربي وإلى حلف شمال الأطلسي، وبهذا يمكن القول إن الاستراتيجية الروسية عملت على الحفاظ بقدر الإمكان على وضع روسيا الدولي من خلال مشاركتها في التجمعات والاحلاف الدولية، وتلافي الأزمات أو الاستعدادات العسكرية، التي من شأنها الإضرار بالاقتصاد القومي⁽³¹⁾.

وبذلك سيدفع مشروع الولايات المتحدة الأميركية في نشر الدرع الصاروخي الأميركي روسيا الاتحادية بعده يمثل تهديداً للأمن القومي الروسي إلى الدخول في سباق تسلح جديد يرهق الميزانية الروسية مما ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي لروسيا، (ففي 2009/12/29 أشار رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين إلى ضرورة تطوير الأسلحة الهجومية الضاربة في بلاده لمواجهة الدرع الصاروخية الأميركية، وأوضح فلاديمير بوتين في تصريحات صحفية أدلى بها في مدينة فلاديفوستك في الشرق الأقصى الروسي أن خطط الولايات المتحدة لإقامة درع صاروخية في أوروبا تدمر التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا)⁽³²⁾.

وأما للاتحاد الأوربي، فقد كانت أغلب دول الاتحاد متكتلة ضمن ما يسمى بالكتلة الغربية لمواجهة الكتلة الشرقية خلال الحرب الباردة، ولكن المواجهة شبه المباشرة كانت على الأرض الأوربية ولا سيّما بعد الحرب العالمية الثانية، أي إن الدول الأوربية تحملت العبء الأكبر لهذه الحرب، وعندما طرح مشروع الدرع الصاروخي من قبل الولايات المتحدة، افترضت نشره على الأرض الأوربية بوصفها

منطقة حساسة كونها تشكل نقطة التقاء بين روسيا الاتحادية ودول أوروبا الشرقية التي كانت جزءاً من المنظومة الشيوعية، ثم أصبح أغلبها جزءاً من العالم الرأسمالي ومن ثم انضمامه في حلف شمال الأطلسي الذي بدأ يتوسع شرقاً لتطويق روسيا الاتحادية والسيطرة على قلب العالم. وجاء طرح برنامج الدرع الصاروخي تحت مظلة قمة واشنطن التي أُرست (المفهوم الاستراتيجي الجديد للعقيدة العسكرية للناتو (NATO)، لتشمل العمليات العسكرية للناتو مناطق خارج حدود أوروبا)⁽³³⁾.

وبما أن الدرع الصاروخي سيُنشر في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، فضلاً عن أن قرار الحلف مهيم على من قبل الولايات المتحدة بفعل مكائتها الدولية، فإن له أثراً استراتيجياً وسياسية واقتصادية على الإتحاد الأوروبي بوصفها منظمة بدأت اقتصادياً وتحاول تحقيق أعلى مستوى من التقارب السياسي، ولذلك فإن برنامج الدرع الصاروخي يمس في الصميم بالمصالح الاقتصادية والأمنية لأوروبا⁽³⁴⁾، إذ أن مشروع الدرع الصاروخي سوف يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي الأوروبي، فقد ساد اتجاه قوي في أوروبا في أعقاب الحرب الباردة إلى الحد بشكل عام من ميزانيات التسليح، إذ تمثل الميزانية الدفاعية البريطانية (2.3%) من الناتج القومي الإجمالي، في حين أنها تمثل في فرنسا (2.77%) من الناتج القومي الإجمالي، على جيتبلغ النفقات الدفاعية الأميركية ثلاثة أمثال النفقات الدفاعية الأوروبية، ومشروع لدرع الصاروخي لا يكرس هذه الهوة بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي فحسب بل يزيدا اتساعاً وبذلك سوف تكون أوروبا مضطرة إلى مواصلة السباق النووي مرغمة، وهذا يعني ضمناً التأثير على معدل النمو الاقتصادي الأوروبي العام، لمجرد أصرار الولايات على رفع سقف هيمنتها على القدرات العسكرية للعالم⁽³⁵⁾. ويرى العديد من الخبراء العسكريين الأوروبيين أن الولايات المتحدة إذا تمكنت فرضاً من تأمين أرضها ضد الهجمات النووية فأنها ستترك حلفاءها الأوروبيين لحماية أنفسهم من التهديدات النووية والتي سوف تكون قد ازدادت حساسة لأن مشروع الدرع الصاروخي سوف يؤدي إلى دخول القوى النووية في سباق تسلح جديد محموم⁽³⁶⁾.

هنا يمكن القول إن البعد الاقتصادي لمشروع الدرع الصاروخي الأميركي

يتمثل في أن هذا المشروع له انعكاسات مباشرة على الجانب الاقتصادي لروسيا الاتحادية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فضلاً عن دول أخرى كالصين، سواء تعلق الأمر بالأوضاع الاقتصادية الداخلية لكل دولة أم في علاقاتها مع الدول الأخرى وبذلك فهو عبء على الجميع، والذي يملك الاقتصاد القوي هو من يملك القدرة على مجازاة الآخرين.

ثالثاً: البعد القانوني

بعد أن وقعت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ AMB عام 1972 والتي منعت نشر أسلحة دفاعية لأكثر من شبكتين، ثم تم تقليصها إلى شبكة واحدة في عام 1974، كما جمدت هذه المعاهدة عدد الصواريخ الهجومية عتوق السقف الذي وصلت إليه في تموز 1972، وأصبحت هذه المعاهدة أساس التوازن الاستراتيجي الأميركي السوفيتي⁽³⁷⁾، ودفعت بالعلاقات الأميركية السوفيتية إلى الاستقرار خلال حقبة الحرب الباردة. لقد تغيرت المسألة بعد انتهاء الحرب الباردة فقد حصل تغير في طبيعة التهديدات، صحيح أن روسيا ما زالت تمتلك الآفا من الرؤوس الحرة لأنها لم تعد عدواً للولايات المتحدة، وزال الشك بينهما واتجها نحو خفض التسليح، حيث أجريا تخفيضات كبيرة في ترسانتيهما النوويين⁽³⁸⁾، وظهرت تهديدات من دول تعدها الولايات المتحدة معادية لسياستها وتهدها وتجه نحو امتلاك أسلحة الدمار الشامل إذ وصفها جورج دبليو بوش بدول الشر في مطلع عام 2002 في خطاب حالة الاتحاد، فضلاً عن احتمال قيام جماعات من خارج الدولة بامتلاك أسلحة الدمار الشامل وربما قد تستخدم ضد أهداف في داخل الولايات المتحدة، وتعد أحداث 11 أيلول 2001 تعزيزاً لهذه التطورات⁽³⁹⁾.

وقد كان انسحاب الولايات المتحدة في 2001/12/13، من جانب واحد⁽⁴⁰⁾، من معاهدة الدفاع المضادة للصواريخ الموقعة مع الاتحاد السوفيتي السابق⁽⁴¹⁾، الخطوة الأولى نحو تقويض سياسات الحد من التسليح ومن ثم الوفاق الروسي الأميركي الذي بني عليها الأمر الذي دعمته قضية الدرع المضادة للصواريخ

وهي الأداة التي تجبرنا حصة الولايات المتحدة التي أعلنتها في كانون الثاني 2007 لإقامة درع مضادة للصواريخ. تمحور نظاماً مرادفاً مضاد للصواريخ في جمهورية النمك ونشر عدة بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا، وتقوم الدرع لمباروخية على نظام "إنتنر-السكر". وهي مصممة لاعتراض الصواريخ العابرة للقارات، إذ يقوم الصاروخ الاعتراضي باعتراض الصاروخ العابر للقارات وتفجيره في الفضاء قبل وصوله إلى هدفه على الأرض⁴². وهو ما عبر عنه الرئيس السابق بوش في مؤتمر صحفي بتاريخ 13 12 2001. بالقول (لن أسمح أن تبقى الولايات المتحدة أسيرة معاهدة تمنعنا من تطوير دفاع جيد)⁴³.

هنا يمكن القول إن العهد القانوني لمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي يتحلل في أن معاهدة (ABM) تحظر في مادتها الثانية نشر أنظمة مضادة للصواريخ، وهذا يعني أن إقامة نظام دفاع صاروخي قومي (NMD)، يتناقض مع جوهرها، بل إنه يتنافى مع جوهر الدرع القائم بينهما. إذ إن إقامة نظام دفاع صاروخي يعني توفير أمن مطلق للدفاع عن الإقليم الأمريكي ضد الصواريخ المطلقّة عن بلد آخر. وقد ذكرنا بأن معاهدة AMB سمحت بإنشاء شبكين من الصواريخ الدفاعية قللت إلى شبكة واحدة فقط عام 1974. في حين يتطلب برنامج (NMD) إقامة عدة شبكات دفاعية جديدة للدفاع عن إقليم الولايات المتحدة حيث يتم نشر رادارات في الأنكا واستخدام رادارات الإنذار المبكر الموجود في كاليفورنيا، وماساشوسيت وكينلاندوير وبريطانيا، ويتطلب ذلك إجراء تعديلات على المعاهدة بما يسمح بنشر الولايات المتحدة هذا النظام. وقد أرادت إدارة كلينتون نشر أكثر من ستة صاروخ في الأنكا وكذلك ستة صاروخ إضافي في موقع ثانٍ فضلاً عن استخدام أجهزة قضائية خاصة⁴⁴.

ونتيجة لذلك رفضت روسيا مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي بشدة وهذا الهجوم الدبلوماسي الروسي على المشروع الأمريكي كلل بتوقيع الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين مرموياً في 14 تموز 2007 يقضي بتعليق تطبيق روسيا لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا والاتفاقات الدولية العترة عليها، وكانت

الاتفاقية قد وقعت في 19 تشرين الثاني 1990 من جانب أعضاء حلفي الأطلسي ووارشو (سابقاً) وعلى رأسهم الولايات المتحدة وعدت في حينها تاريخاً لنهاية الحرب الباردة وحجر الزاوية في سياسات الحد من التسلح وتحقيق الأمن والاستقرار الأوروبي، وبعد قرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين غير مسبوق في تاريخ روسيا الحديث منذ تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، ويتضمن ذلك توقف روسيا عن تزويد حلف شمال الأطلسي بالمعلومات بشأن قواتها التقليدية في أوروبا، وكذلك عمليات المراقبة والتفتيش من جانبه على الوحدات الروسية، كما يلغي القرار الحدود القصوى لعدد القوات المسلحة الروسية في أوروبا ويسمح لروسيا بتكثيف قواتها في الشمال والجنوب⁽⁴⁵⁾. إلا أن توقيع اتفاقية ستارت الجديدة (8 نيسان 2010) توحى بان هناك نوعاً من التفاهم حول مشروع الدرع الصاروخي الأميركي وإن لم ينص على ذلك صراحة في الاتفاقية⁽⁴⁶⁾.

رابعاً : البعد الاستراتيجي

من المتوقع أن تخلق الانعكاسات المترتبة على هذا النظام على المستوى العالمي مناخاً شبيهاً بأجواء الحرب الباردة حيث التهديدات الأمنية العالمية المتبادلة تكون قارية وتدفع بسباق التسلح أشواطاً هائلة إلى الإمام، ويرجع ذلك إلى جملة من الاعتبارات الإستراتيجية المهمة في مقدمتها⁽⁴⁷⁾:

أولاً: أن هذا النظام يعمل على الإخلال بالتوازن الاستراتيجي تحديداً مع الصين وروسيا بشكل لا يمكن أن تحتمله هاتان الدولتان، فمن الناحية العملية وحال استكمال تطبيقه يوفر للولايات المتحدة تفوقاً إستراتيجياً غير مسبوق على هاتين الدولتين تاريخاً إياهما مكشوفتي الظهر إستراتيجياً إلى درجة انكشاف قصوى لم تصلها في أقصى درجات التوتر خلال حقبة الحرب الباردة، إذ عبر استخدام هذا النظام تستطيع الولايات المتحدة إسقاط أي صاروخ باليستي ينطلق إليها نظراً من الصين أو روسيا، بينما لا تستطيع أي من الدولتين إسقاط أي صاروخ أميريكي من المستوى الباليستي نفسه، أي أنه في الوقت الذي تكون فيه الولايات المتحدة بمأمن عن أي هجوم صاروخي لأنها ستستطيع صدّه، فإن بلدان العالم كافة تكون

معرضة لأي هجوم صاروخي أميركي لأن أيًا من دول العالم لا تملك قدرة الصدم نفسها التي تملكها الولايات المتحدة، وهذا وضع إستراتيجي مختل لم يحصل في أي وقت في العقود الماضية التي تلت الحرب العالمية الثانية.

ثانيًا: إن هذا النظام يعمل على تعريض اتفاقية الحد من انتشار الصواريخ للانسية (ABM)⁽⁴⁸⁾ لخطر الإلغاء، فهذه الاتفاقية التي وقعت بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي عام 1972 كانت قد حظرت إقامة مثل هذه الشبكات لقومية الدفاعية وابتقت الأجواء مفتوحة ومعرضة للهجوم المتبادل وذلك بوصفها وسيلة ردع لكل الدولة، حيث كان للدول خشية أن يتم الرد عليها بالمثل من الدولة التي تفرض للهجوم، أما الآن فنظرياً تستطيع الولايات المتحدة أن تقدم على ذلك دون الخوف من أي انتقام من النوع نفسه.

ثالثًا: التخوف من أن هذا النظام لن يقتصر على حماية الأراضي الأميركية تحديدًا، وأنه لن يكون سوى المرحلة الأولى من إستراتيجية أمنية أميركية (معولمة) أخطر مما قد يبدو للوهلة الأولى، وسيكون هناك مراحل لاحقة في سياق هذه الاستراتيجية ترمي إلى توفير غطاء مماثل من الدفاع الصاروخي لحلفاء الولايات المتحدة البعيدين عنها جغرافياً مثل اليابان وتايوان، أي على حدود الصين وفي فضائها الحيوي وبما يحيط تفوقها الإقليمي، الأمر الذي يجلب القلق للاستراتيجيين الصينيين.

رابعًا: قلق دول الإتحاد الأوربي، الحليف عبر الأطلسي للولايات المتحدة والشريك التاريخي في حلف شمال الأطلسي من هذا النظام (اذ يرى المفكرون الإستراتيجيون الأوروبيون أن صواريخ إيران لا يمكن أن تصل الولايات المتحدة ولكنها يمكن أن تصل قلب أوروبا)⁽⁴⁹⁾ وشعورها بأن الولايات المتحدة لا تلقي بالاً للشراكة الأطلسية في تبني استراتيجيات أمن عالمية⁽⁵⁰⁾، في الوقت الذي تنتقد فيه الأوروبيين بشدة عندما يقررون في شأن الأمن الأوربي وحدهم ودون استشارتها، وقد قوبلت فكرة النظام الصاروخي بنقد شديد وبرود حتى من قبل بريطانيا الدولة الأقرب سياسياً وإستراتيجياً للولايات المتحدة، ويمكن ملاحظة أن تصاعد وتيرة مشروع الدرع الأميركي

المضاد للصواريخ يوازيه على الضفة الأوربية للأطلسي تساعد مشروعات استقلال أمن القارة الأوربية عن طريق تشكيل قوة أمن أوربية منفصلة عن حلف شمال الأطلسي، أو تعليق المكون والهوية الأوربية للناتو نفسه، وبرغم كل النقد المباشر وغير المباشر الذي تعرض له المشروع الأميركي من الحلفاء الأوربيين، والتهديدات التي يستنبطها للشراكة عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، فإن الولايات المتحدة مصرة بعناد على المضي فيه حتى مع ما تطرحه بعض الأصوات الأوربية من احتمالات ولو بعيدة المدى بأن يكون هذا النظام البداية لتفسيخ حلف الأطلسي نفسه وانكفاء الولايات المتحدة وأوروبا كل على حدة لإقامة نظام أمن خاص بعيداً عن الشراكة الطويلة بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتطور الحرب الباردة.

وهنا يمكن القول إن البعد الاستراتيجي لمشروع الدفاع الصاروخي يعكس رغبة الولايات المتحدة في ترسيخ الانفراد الدولي باستخدام القوة، وأنه يشكل خللاً في (التوازن الاستراتيجي)⁽⁵¹⁾ لصالح الولايات المتحدة على حساب روسيا الاتحادية، إذ يقول هنري كيسنجر بأن الأمن المطلق لدولة ما يعني انعدام الأمن المطلق لساير الدول الأخرى، وفي هذا الصدد يبدو بشدة أن الولايات المتحدة بفضل الانفراد الذي تمارسه هي بأمر الحاجة إلى الأمن المطلق إذ إن اسرافها في استخدام القوة سوف يكون مصدر قلق دائم على أمن الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً⁽⁵²⁾.

وأخيراً سيؤمن مشروع الدرع الصاروخي للولايات المتحدة تفوقاً واضحاً على حلفائها وخصومها، ويضعهم تحت المظلة الدفاعية والابتزاز الأميركي هذا من جانب، ومن جانب آخر، سيطلق هذا المشروع من جديد سباق التسلح مع كل من روسيا الاتحادية والصين الشعبية (التي تسير بخطوات واقعية في السياسة الدولية)⁽⁵³⁾، وما يترتب عليه من متاعب اقتصادية تلحق بهما⁽⁵⁴⁾.

المطلب الرابع: رؤية مستقبلية لمشروع الدرع الصاروخي الأميركي

إن الأزمة الدولية التي نشبت بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة فيما يتعلق بمشروع الدرع الصاروخي الأميركي تعيد إلى الأذهان أزمة الصواريخ الكوبية

عام 1961، ولكن مع تغير البيئة الدولية بجوانبها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية كافة، ولذلك شكلت قضية الدفاع الصاروخي من المنظور السياسي مقياس حسن نية الغرب ومصادقته في عام 2007، فلروسيا الاتحادية مخاوف بشأن فعالية الخطط الأميركية في تحقيق هدفها المعلن باعتراض الصواريخ التي تطلق من الشرق الأوسط - ولا سيما الدول التي تعدها الولايات المتحدة مارقة ورفض روسيا الاتحادية لهذا الوصف - (55)، إلى جانب هذه المخاوف، يتنبه بوجود دافع أخرى خلف الحملة الروسية، فروسيا الاتحادية تعد القواعد والحضور العسكري الأمريكي على مقربة من الحدود الروسية الأوربية بمثابة انتهاك لتفاهم بعدم نشر الموارد العسكرية الغربية في أراضي الأعضاء الجدد في حلف الناتو، كما أثير ثانية اتهام روسيا الاتحادية بأنها تحاول دق أسفين بين أعضاء حلف الناتو (56).

وعلى الرغم من تأكيد عدد من الخبراء العسكريين ولا سيما في الولايات المتحدة على أن الدرع الأميركية المضادة للصواريخ لا تمثل تهديداً لروسيا، لا سيما أن روسيا نجحت في تطوير تكنولوجيا للصواريخ ذاتية الدفع (الباليستية) قادرة على اختراق أي نظام دفاعي بما في ذلك الدرع الصاروخية الأميركية المزمع أنشاؤها، وقد أجريت أول تجربة ناجحة للصاروخ توبول - أم (إس - إس 120 م²) في نيسان 2004، ثم إطلاق صاروخ جديد عابر للقارات ذي رؤوس متعددة من طراز (ار إس 24) وذلك في 29 أيار 2007، إلا أنه يظل للجانب الروسي حججه ومبرراته التي يمكن في ضوءها تفهم الموقف الروسي (57):

أولها: يتعلق بمكانة روسيا ورغبة القيادة الروسية في تأكيد كونها لاعباً دولياً لا يمكن تجاوزه في المستقبل (58)، أو اختراق دائرة أمنه القومي دون مشاركة فعالة من جانبه، ففي قمة مجموعة الثماني في ألمانيا 2007 قدم فلاديمير بوتين للرئيس الأميركي بوش عرضاً يقضي باستخدام موقع رادار روسي في أذربيجان بديلاً للنظام المزمع أنشاؤه في التشيك، وخلال لقاء فلاديمير بوتين وبوش في ولاية «ميشغن» في نموز 2007، اقترح الرئيس فلاديمير بوتين استعمال قاعدة رادارية أخرى قيد الإنشاء في منطقة كراسنودار جنوب روسيا وهو ما يؤكد أن روسيا لا ترفض المشروع من

حيث المبدأ ولكنها ترفض انفراد الولايات المتحدة بتنفيذه، وتأكيد هيمنتها ونفوذها في منطقة ما زالت روسيا الاتحادية تعدّها بوابتها الغربية، وتسعى روسيا حالياً إلى الحيلولة دون وقوع المنطقة بالكامل تحت الهيمنة الأميركية واقتلاع بقايا النفوذ الروسي بها.

ثانيها: عدم توقيع دول حلف الأطلسي على الاتفاقية المعدلة لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا التي وافقت عليها القمة السادسة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي باسطنبول عام 1999، والتي تستوعب من وجهه النظر الروسية المستجدات التي أدى إليها انتهاء الحرب الباردة، وقد صدقت روسيا على المعاهدة عام 2004، كما صدقت عليها بيلاروسيا وكازاخستان واوركرانيا، ورفضت دول حلف شمال الأطلسي (26 دولة) القيام بذلك واصرت على وجوب تنفيذ روسيا لما يطلق عليه التزامات اسطنبول أولاً وهي سحب القوات الروسية من مولدايفيا وجورجيا المجاورتين لروسيا رغم الرفض الروسي التام لذلك.

ثالثها: أن المشروع الأميركي، من وجهه النظر الروسية، يمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومي وهو يرمي إلى حرمانها من القدرة على توجيه الضربة الثانية الراضة للولايات المتحدة في حال قيام الأخيرة بالهجوم على روسيا، ومن ثم يحرّم المشروع روسيا الاتحادية من ضمان أمنها وسلامة شعبها⁽⁵⁹⁾.

وخلاصة لما تقدم، سيخلّ نشر الدرع الصاروخي الأميركي في أوروبا في التوازن الاستراتيجي المستقبلي، بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، ولذلك رفضت روسيا الاتحادية المشروع رفضاً قاطعاً، ورفضت التبريرات الأميركية بأنه موجه نحو إيران، وليس نحوها، وأكدت أنه يهدد أمنها النووي والقومي، كما عدت نشر النظام الراداري في جمهورية التشيك بمثابة نشر نظام كامل للتجسس عليها ولذلك قال الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين: لن أخفي أن واحدة من أصعب القضايا كانت وما تزال الدفاع الصاروخي في أوروبا، كما رفض الرئيس الروسي الحالي دميتري ميدفيدف البرنامج الصاروخي الأميركي، إذ أشار بتاريخ 27 حزيران 2008، إلى أن

هذا النظام الصاروخي لا يخدم أمن أوروبا لأنه سينظر إليه على انه دعوة إلى المشاركة في سباق التسلح⁽⁶⁰⁾. بل أن المشروع سوف يحسم استراتيجية الردع في العلاقات الأميركية الروسية، لصالح الولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي يؤثر سلباً في العلاقات الأميركية الروسية.

وانطلاقاً مما تقدم يمكن القول إن مستقبل نشر مشروع الدرع الصاروخي الأميركي يتمثل في احد الاحتمالات المستقبلية الآتية:

الاحتمال الاول: مشهد نشر الولايات المتحدة الأميركية الدرع الصاروخي الأميركي بشكل منفرد: - يمكن القول أن احد الخيارات الأميركية المطروحة للتعامل مع هذه القضية الاستراتيجية هو المضي قدماً في نشر هذا المشروع دون الاخذ بنظر الاعتبار مصالح روسيا الاتحادية، او ما تفعله روسيا الاتحادية، من خلال التعاون مع حلفائها الاوربيين وحلفائهما في حلف شمال الاطلسي، وبذلك سيكون نشر هذا المشروع على وفق مصلحة أميركية ضيقة، الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على العلاقات الأميركية الروسية. ونظراً لتمسك روسيا الاتحادية بموقفها الرافض لنشر هذا المشروع بالقرب من الحدود الروسية وتأكيداً على أن نشره يمثل تهديداً للأمن القومي الروسي بشكل لا جدال فيه، وادراك الولايات المتحدة لذلك، فإن هذا مشهد بعد ضعيف التحقق ولكنه ليس مستحيلاً، لأن الولايات المتحدة الأميركية قد اتخذت مجموعة من الخطوات في هذا الاتجاه.

الاحتمال الثاني: التراجع في نشر الدرع الصاروخي الأميركي: يمكن القول إن نتيجة التغيرات الدولية والاقليمية، ونتيجة لتغيير مجموعة من الوقائع في السياسة الدولية من مثل إيجاد تسوية لمسألة الملف النووي الإيراني، والحرب على (الإرهاب)، فضلاً عن الأوضاع الداخلية الأميركية كما هو الحال في تراجع نمو الاقتصاد الأميركي، وضخامة حجم الاتفاق على هذا المشروع، والتغير الذي طرأ في الفكر الاستراتيجي الأميركي، علاوة على عدم رغبة الولايات المتحدة في إشراك روسيا الاتحادية في هذا المشروع، كل هذه الامور يمكن أن تدفع باتجاه تراجع الولايات المتحدة عن نشر هذا المشروع في المستقبل الا انه وبناء على المؤشرات

الحالية فإن هذا المشهد يعد ضعيف التحقق، لأن الولايات المتحدة مصممة على نشر مشروع الدرع الصاروخي حتى وإن أستهلك وقتاً طويلاً.

الاحتمال الثالث: التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية في نشر مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي. إن أحد الخيارات المطروحة لدى الإدارة الأميركية هو التعاون مع روسيا الاتحادية في نشر المشروع، ونظراً لظهور مكانة روسيا الاتحادية في الوقت الحالي، واحتمالات تصاعدها في المستقبل، فضلاً عن الرفض المطلق لروسيا الاتحادية لنشر الولايات المتحدة لهذا المشروع بشكل منفرد، فضلاً عن الكلفة الباهضة للمشروع، وامكانية تحمل روسيا الاتحادية جزءاً من هذه النفقات، كل هذه المعطيات سوف تدفع باتجاه التقارب بين رؤية الدولتين تجاه هذه القضية الاستراتيجية الدولية المهمة للأمن القومي الروسي والأمن القومي الأمريكي، ومن ثم فإن مشهد التعاون في نشر المشروع هو المرجح. بمعنى أن شروع الولايات المتحدة في بناء مشروع الدرع الصاروخي، سيدفع العلاقات الأميركية الروسية إلى مزيد من التوتر وسيؤدي إلى زيادة سياق التسلح العالمي، أما الوصول إلى صفة توافقية حول المشروع فإنه سينعكس بالإيجاب على مستقبل العلاقات الأميركية الروسية بل إن المشروع سيتحول إلى قضية للمساومة والتسوية.

يمكن القول إن مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي يعد من أبرز القضايا الاستراتيجية في العلاقات الأميركية الروسية، بل أصبح مظهراً من مظاهر التوتر والصراع في هذه العلاقات، ومن أجل اختبار النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل الثاني، فإن للمقومات السياسية والعسكرية للعلاقات الأميركية الروسية الأثر البالغ في هذه القضية، فعملية توسيع حلف شمال الأطلسي الذي تهيمن الولايات المتحدة على قراراته يؤثر بشكل سلبي على هذه القضية، إذ إن سعي الولايات المتحدة إلى نشر هذا المشروع في إطار حلف شمال الأطلسي يؤثر بشكل مباشر على هذه القضية، ومن ثم فإنه سوف يؤثر سلباً في العلاقات الأميركية الروسية.

أما فيما يتعلق بإعادة تشكل النظام الدولي فإنه يؤثر في هذه القضية الاستراتيجية بشكل كبير، إذ إن مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي هو آلية من آليات

هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، ومن ثم فإن إصرار الولايات المتحدة على نشر المشروع سوف ينعكس سلباً على العلاقات الأمريكية الروسية، بل يزيد من حدة التوتر في هذه العلاقة. علاوة على ذلك، فإن مقوم الحرب على (الإرهاب) أثر بشكل مباشر على هذه القضية الاستراتيجية، إذ إن أحد المبررات التي تقدمها الولايات المتحدة من أجل الشروع في نشر هذا المشروع هو أنه يرمي إلى التصدي للمصاريخ التي قد تأتي من دولة مارقة أو من خلال سيطرة مجموعات مسلحة على منصات إطلاق الصواريخ في أية دولة من الدول التي تعدها الولايات المتحدة فاشلة، وهو الأمر الذي ترفضه روسيا الاتحادية، الأمر الذي ينعكس سلباً على هذه القضية الاستراتيجية ومن ثم يذهب بالعلاقات الأمريكية الروسية إلى التوتر، وأخيراً وليس آخراً، فإن الحرب الروسية الجورجية قد أثرت بشكل سلبي في هذه القضية، بل إن أحد أسباب هذه الحرب هو سعي روسيا الاتحادية توجيه رسالة قوية لا لبس فيها، بأنه إذا أقدمت الولايات المتحدة على نشر الدرع الصاروخي فإن روسيا الاتحادية لن تقف مكتوفة الأيدي، بل لديها القدرة على الوقوف بوجه هذا المشروع، ومن ثم أثرت هذه الحرب بشكل سلبي على هذه القضية الاستراتيجية. أما المقومات الاقتصادية للعلاقات الأمريكية الروسية فإنها لا تؤثر بشكل واضح في هذه القضية الاستراتيجية باستثناء تكلفة المشروع ومدى استعداد الدول الأوروبية للمشاركة في تحمل نفقاته، ومن ثم فإن مشاركة الأوربيين بهذا المشروع سوف يؤثر سلباً في هذه القضية الاستراتيجية، ومن ثم في العلاقات الأمريكية الروسية.

وخلافاً للمقومات الاقتصادية، فإن للمقومات العسكرية للعلاقات الأمريكية الروسية أثراً واضحاً على هذه القضية الاستراتيجية ومستقبلها، إذ إن أحد أسباب شروع روسيا الاتحادية في زيادة إنفاقها العسكري هو إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على الشروع في نشر مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي بالقرب من الحدود الروسية وتحديداً في بولندا وجمهورية التشيك، الأمر الذي زاد وسيزيد من حدة التوتر في العلاقات الأمريكية الروسية في المستقبل. علاوة على ذلك تؤثر القواعد العسكرية في آسيا الوسطى تأثيراً كبيراً في هذه القضية الاستراتيجية، إذ تنظر روسيا الاتحادية إلى هذه القواعد العسكرية على أنها جزء من عملية إعادة تطبيق استراتيجية

الاحتواء تجاهها، بمعنى أنها تتكامل مع مشروع الدرع الصاروخي من أجل تطبيقها، بل قد تستخدم هذه القواعد من أجل نصب بعض مكونات هذا المشروع في هذه القواعد، ومن ثم يؤثر هذا المقوم تأثيراً سلبياً في هذه القضية الاستراتيجية، ومن ثم يزيد من حدة التوتر في العلاقات الأميركية الروسية. أما فيما يتعلق بالاتفاقيات الاستراتيجية الثنائية فإن لها أثراً مباشراً على هذه القضية، إذ إن هذه الاتفاقيات تمثل أساس التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، بل إنها تؤكد على عدم قيام أي من الدولتين بنشر صواريخ خارج حدود هذه الاتفاقيات، ولذلك فإن شروع الولايات المتحدة بنشر مشروع الدرع الصاروخي يمثل انتهاكاً للاتفاقيات الاستراتيجية المعقودة بين الدولتين، ومن ثم فإنه سوف يؤثر بشكل سلبي على هذه القضية، ومن ثم على العلاقات الأميركية الروسية، أما الالتزام بهذه الاتفاقيات فإنه سوف ينعكس إيجاباً على العلاقات الأميركية الروسية.

وخلاصة ما تقدم، فإن معظم المقومات السياسية والعسكرية للعلاقات الأميركية الروسية تمارس تأثيراً سلبياً في قضية مشروع الدرع الصاروخي الأميركي الأمر الذي يزيد من حالة التوتر في العلاقات الأميركية الروسية، وهو الأمر الذي يرهض على صحة النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل الثاني من إن التوتر والتنافس هو السمة الغالبة للعلاقات الأميركية الروسية.

القضايا السياسية الدولية (الملف النووي الإيراني أنموذجاً)

نقد واجهت العلاقات الإيرانية الغربية بشكل عام والعلاقات الإيرانية الأميركية بشكل خاص منذ عام 1979 العديد من التحديات التي انعكست سلباً عليها⁽⁶¹⁾، وأسهمت بشكل مباشر في توترها وانقطاعها في بعض المراحل مع عدد من الدول الأوربية، وكان أبرز هذه التحديات هي الأيديولوجية والسياسة التي تبناها النظام الإيراني بعد عام 1979⁽⁶²⁾، وأزمة الرهائن في السفارة الأميركية في طهران، وتفجير السفارة الأميركية في بيروت عام 1982، وقضية الكاتب البريطاني سلمان رشدي وكذلك قضية مطعم ميكونوس عام 1992، فضلاً عن قضايا أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، منها مسألة الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان في إيران، ومعارضتها لعلية السلام وتهديد أمن واستقرار (إسرائيل) وقضايا إقليمية أخرى⁽⁶³⁾، لكن أهم هذه التحديات هي قضية البرنامج النووي الإيراني الذي يعد في المرحلة الراهنة القبة الأساسية والتحدي الأكبر الذي يقف أمام العلاقات الإيرانية الغربية، وبحول دون تطورها في ظل تمسك إيران والدول الغربية بمواقفها⁽⁶⁴⁾، ولذلك فقد أصبح الملف النووي الإيراني ملفاً للمساومة في العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: ماهية البرنامج النووي الإيراني

على الرغم من أن بدايات البرنامج النووي الإيراني تعود إلى عام 1974 إذ تعاقدت إيران مع فرنسا في مساعدتها في عمليات تركيز اليورانيوم مع ألمانيا حيث انفتحت مع شركة سيمنس على إنشاء مفاعلين نوويين بمدينة بوشهر، إلا أن النشاطات النووية بدأت بعد حرب الخليج الثانية، ففي عام 1992 استطاعت إيران أن تنشئ مفاعلاً نووياً (5 ميجاوات) استهدف القيام بأعمال بحثية ودراسات نووية وسرعان ما خضع للتفتيش نتيجة للضغوط الدولية، وفي عام 1993 وافقت الصين على إنشاء مفاعلين نوويين (300 ميجاوات) قرب بوشهر، وقد حاولت الولايات المتحدة من خلال ممارسة الضغط على الحكومة الصينية للحيلولة دون إتمام الاتفاق، وفي كانون الثاني 1995 وقعت إيران اتفاقية مع روسيا الاتحادية تقوم بموجبها الأخيرة بتسليم مفاعلين (1000 ميجاوات) أنشئت في مدينة بوشهر مقابل مليار دولار⁽⁶⁵⁾.

لقد نشبت الأزمة النووية الإيرانية، عقب إقدام إيران على تطوير قدراتها في مجال تخصيب اليورانيوم⁽⁶⁶⁾، وذلك حينما اتضح في أواخر عام 2002 أن الحكومة الإيرانية تقوم ببناء منشأتين سريتين الأولى لتخصيب اليورانيوم بالقرب من مدينة نانتز، والثانية لإنتاج الماء الثقيل بالقرب من مدينة أراك الواقعة غرب طهران، من دون إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد جاء اكتشاف هذه المسألة مع إعلان ما يعرف بـ «المجلس الوطني الإيراني للمقاومة - وهو أحد فصائل المعارضة الإيرانية في المنفى - معلومات عن قيام إيران ببناء هاتين المنشأتين بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية، بهدف صنع الأسلحة النووية، ثم تأكدت هذه المزاعم من خلال صور الأقمار الصناعية الأميركية⁽⁶⁷⁾.

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 ثم الحرب على العراق، اتبعت الإدارة الأميركية نهجاً تصعيدياً ضد إيران وعمدت بين الحين والآخر إلى التلويح بأن مجالات التعامل مع البرنامج قد تتسع لتشمل الخيار العسكري، كما حذرت الإدارة الأميركية إيران في أكثر من مناسبة بتحويل ملفها النووي إلى مجلس الأمن إذا أصرت

على استئناف أنشطتها الحساسة المتعلقة بالعقود النووي، وهو ما حدث بالفعل حيث أحالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم 2006/2/4، ملفها إلى مجلس الأمن الدولي، بعد التصويت على مشروع قرار بهذا الشأن في مجلس محافظي الوكالة⁽⁶⁸⁾.

لقد تعاقبت الأحداث بسرعة بعد هجمات 2001/9/11، وانعكست على العلاقات لدولية، إذ وضعت الولايات المتحدة الأميركية استراتيجية مكافحة ما أسمته (الإرهاب) وبدأت هذه الاستراتيجية بالحرب على أفغانستان، وتصريحات الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش في التاسع والعشرين من كانون الثاني 2002 حول ما سماه بـ دول محور الشر (إيران والعراق وكوريا الشمالية)، لتزيد من تحديات العلاقات وتعكر الأجواء بين إيران والدول الغربية وجاءت بعدها الحرب على العراق وحلّاله في عام 2003، وقد استغلت الولايات المتحدة الأميركية أحداث أيلول 2001، لتنفيذ مخططاتها وتحقيق أهدافها بالهيمنة على منطقة الخليج العربي وتعزيز نفوذها في منطقة آسيا الوسطى⁽⁶⁹⁾.

وعلى الرغم من ذلك، وفي تموز 2002، وقعت إيران وروسيا اتفاقاً لبرنامج طويل الأمد لتعزيز التعاون من خلال بناء عدة مفاعلات نووية التي من المخطط أن تصل إلى ستة مفاعلات وبرنامجاً مشتركاً لإنتاج الطائرات⁽⁷⁰⁾. وبذلك أضحي البرنامج النووي الإيراني مصدراً مهماً لخلافات مهمة بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، حول ما إذا كانت روسيا وافقت على تقديم تكنولوجيا القوة الطاردة المركزية وغيرها مما هو خاص بالتخصيب⁽⁷¹⁾.

المطلب الثاني: دوافع البرنامج النووي الإيراني

ثمة العديد من العوامل التي دفعت إيران للحصول على التكنولوجيا النووية وحصلت من الخيار النووي حلماً إيرانياً منذ أكثر من أربعة عقود حيث استحوذ البرنامج النووي الإيراني ولا يزال على حيز كبير من اهتمامات الحكومات الإيرانية لتعاقبة، فأيران تقع في بيئة إقليمية شديدة الاضطراب، فهي تقع بين أغنى

منطقتين في العالم هما منطقة الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين، وثمة تنافس دولي محموم ولا سيما من الولايات المتحدة الأميركية للسيطرة على هاتين المنطقتين اللتين تتمتعان بموقع خاص في الاستراتيجية العالمية الأميركية، بحكم ثرواتها الطبيعية الهائلة من النفط والغاز الطبيعي كما أن لإيران امتداداتها العرقية والمذهبية المتشابكة مع العديد من دول الجوار مع ما يعنيه ذلك من احتمالية نشوب تهديدات محتملة لوحده الجبهة الداخلية الإيرانية⁽⁷²⁾.

يعد الملف النووي الإيراني من أكثر الملفات التي يبدو فيها ويتضح التشدد الإيراني، إذ تتمسك إيران بحقها في حيازة التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية وتعدّه حقاً أصيلاً لها بمقتضى بنود معاهدة منع الانتشار النووي، وهذا التشدد يجد تفسيره في مجموعة من الدوافع والاعتبارات التي تجعل إيران متمسكة بهذا الخيار⁽⁷³⁾ وأولها: الدوافع الاقتصادية: إذ تعلن إيران رغبتها في تأمين (20%) من الطاقة الكهربائية بواسطة المواد النووية، وذلك لتخفيض استهلاك الغاز والنفط بيد أن العديد من المراقبين يرون أن هذه الدوافع لا تبدو منطقية، فالمفاعلات سوف تكلف مليارات الدولارات، وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية لدولة مثل إيران التي تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط والغاز يمكن استخدامه لتوليد الكهرباء بتكلفه لا تتعدى (18 - 20%) من تكلفة الكهرباء النووية، علاوة على أنها ركزت إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيداً عن المدن والمنشآت الصناعية في الشمال، وهو ما يقلل من إمكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية. ثانيها: الدوافع العسكرية: فالفكر الاستراتيجي الإيراني ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية الإيرانية، وهو الأمر الذي دعم اتجاه إيران لتطوير برنامج نووي إيراني⁽⁷⁴⁾، ثالثها: الدوافع الاستراتيجية: إذ يندرج تطوير القدرات النووية في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية إقليمياً ودولياً، يقوم على تحقيق هدف أساسي وهو بناء مكانة متميزة على الساحة الإقليمية، والقيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج⁽⁷⁵⁾، وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا، ولذلك فإن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز

مكائنها الإقليمية والدولية وذلك يتمثل بالآتي: أولاً: البيئة الإقليمية غير المستقرة بحضبة إيران، فهي محاطة بقوى اما لها تاريخ طويل من العداء (العراق)⁽⁷⁶⁾ أو غير موثوق بها (باكستان وروسيا) أو متحالفة كلياً مع الولايات المتحدة (أذربيجان وتركيا وأفغانستان)، ويزيد من مؤثرات عدم الاستقرار تزايد الوجود العسكري الأميركي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، ولا سيما أن هذه المنطقة تمثل المحيط الاستراتيجي الحيوي لإيران مثل تركيا وأذربيجان وأفغانستان والعراق⁽⁷⁷⁾، مع تصاعد مواقف الولايات المتحدة العدائية المتكررة والمتوالية ضد إيران. ثانياً: إحداث تقارب في موازين القوى مع (إسرائيل)، والتي تعد الدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما في ظل تصاعد حالة العداء الواضحة بين الجانبين بعد الاحتلال الأميركي للعراق. ثالثاً: اختلال معادلات القوة في منطقة الخليج بعد انهيار العراق بوصفه قوة إقليمية عسكرية وسكانية كبرى، ودخول معظم دول الخليج تحت مظلة الحماية الأميركية من خلال القواعد العسكرية في هذه الدول، وهي اختلالات من شأنها أن تغري إيران لإمكانية تطوير قدراتها النووية لمواجهة التهديدات الأميركية والإسرائيلية، بل (توفر عنصراً للدع يد إيران)⁽⁷⁸⁾. رابعاً: تحول البرنامج النووي الإيراني إلى مصدر فخر قومي للعديد من الإيرانيين، فهو يمثل عنصراً مهماً في مواجهة القطرسة الأميركية، لا سيما بعد فشل التيار الإصلاحى في تحقيق الرخاء الذي وعد به، وأصبحت البلاد تعاني من أزمة اقتصادية، مما أضعف قدرته داخلياً وخارجياً، ومن ثم فإن توحيد مواقف الإيرانيين بشأن البرنامج النووي يأتي في مصلحة الحكومة والنظام الإيراني على الصعيدين الداخلي والخارجي⁽⁷⁹⁾.

انطلاقاً من الدوافع والاعتبارات السابقة، تختلف الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية في كيفية النظرة إلى الدوافع السابقة الذكر، ومن ثم تختلفان في نقاط محددة وتوافقان في أنه لا يجوز لإيران امتلاك الطاقة النووية لأغراض عسكرية، ومن ثم اختلفتا في طريقة التعاطي مع الملف النووي الإيراني، بل أصبح الملف النووي الإيراني أداة للمساومة السياسية في العلاقات الأميركية الروسية، وهو ما سيتضح من خلال المطلب الثالث.

المطلب الثالث: أبعاد الملف النووي الإيراني واثارها في العلاقات الأمريكية الروسية

بعد الملف النووي الإيراني من أهم نقاط الخلاف بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة وقد بان أثره في العلاقات الأمريكية الروسية مؤخراً، فإيران من وجه النظر الأمريكية تشكل أكبر التحديات التي يجب التعامل معها على وجه السرعة، على حين لا ترى روسيا في البرنامج النووي الإيراني ما يستدعي تخوف الولايات المتحدة أو المجتمع الدولي، إذ تراه سلباً لحد الآن. لقد أصبحت الأزمة النووية الإيرانية واحدة من القضايا التي تثيرها الإدارة الأمريكية مع جميع زوّارها، وكان من الطبيعي أن تثير الإدارة الأمريكية هذه القضية مع روسيا الاتحادية التي تعدّها الولايات المتحدة الحليف العسكري لإيران، في سعي منها إلى فكّ طلاسّم ذلك الحلف ومنع تصدير التكنولوجيا النووية إلى إيران، لأنّ في ذلك تهديداً للمصالح الأمريكية والغربية، بحسب زعمها. في كل من الخليج العربي (والعراق)⁽⁸⁰⁾ والصراع العربي الإسرائيلي⁽⁸¹⁾.

البعد الأول: البعد السياسي

لقد بدأت العلاقات الروسية الإيرانية منذ سنوات تأخذ الطابع الاستراتيجي، ولا سيّما بعد استلام الرئيس فلاديمير بوتين السلطة في روسيا الاتحادية ثم خلفه في ذلك دييمتري مدفيدف الذي تبنى نفس النهج للرئيس فلاديمير بوتين في السياسة الخارجية الروسية، وتوجهه في إعادة النظر في أولويات السياسة الداخلية والخارجية الروسية انطلاقاً من المصالح الروسية⁽⁸²⁾. إذ ترى روسيا (أنّه يجب أن يكون العالم متعدد الأقطاب، فعالم وحيد القطب عالم غير مقبول، والهيمنة أمر لا يمكن السماح به، فليس في وسع روسيا قبول نظام عالمي تكون ناحية اتخاذ جميع القرارات فيه ملك بلد واحد، كالولايات المتحدة، فعالم كهذا سيكون غير مستقر، ومهدداً بالصراعات)⁽⁸³⁾.

إن روسيا التي تطمح لاستعادة دورها السابق بوصفها دولة عظمى لها مكانتها الدولية تجد في إيران الدولة الأكثر أهمية، من حيث موقعها الاستراتيجي بين أغنى منطقتين بالنفط في العالم، وتشرف على مضيق باب المندب وعلى جزء كبير من الخليج العربي من جهة وعلى حدود جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز من جهة ثانية، على حين تسعى إيران إلى دور إقليمي فعال ومؤثر في المنطقة وتجد في روسيا الحليف الأنسب، لارتقاء عدد من مصالحهما المشتركة في المنطقة وللقدرات العسكرية والتقنية التي تملكها روسيا وتحتاجها إيران في الوصول لاستراتيجيتها المنشودة⁽⁸⁴⁾.

وتحكم هذه العلاقات عدة سمات رئيسة تشكلها وتؤثر في مسارها: أولاً، تدخل وتأثير طرف ثالث عليها وهو في هذه الحالة الولايات المتحدة الأميركية التي تعدد طبيعة العلاقة معها شكل العلاقات الروسية، وحالياً يرجع تحسن العلاقات الروسية الإيرانية إلى التوتر الشديد السائد في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران⁽⁸⁵⁾؛ ثانياً، تحتل الأبعاد السياسية الأمنية أولوية واضحة في هذه العلاقات، على الرغم من أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية تظل تابعة أو تقع خلف العلاقات السياسية الاستراتيجية، فهي رابطة تختلف عن معادلة علاقة إيران بالغرب التي تقل تأثير العامل التجاري والاقتصادي على العامل السياسي؛ ثالثاً، تستمر الحالة التاريخية من انعدام الثقة الكامنة وراء تحسن العلاقات، وهي أحد الأسباب الرئيسة وراء عدم مأسسة العلاقات الثنائية حتى الآن⁽⁸⁶⁾.

ونتيجة لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى تجريد روسيا من استخدام الملف النووي الإيراني ورقة للضغط عليها، ولا سيما فيما يتعلق بسعيها لتنفيذ المشروع، فضعف الاقتصاد الروسي مقارنة مع الولايات المتحدة قد يدفع إلى محاولة الالتفاف حول المشروع الأمريكي من خلال التعاون مع إيران، وهذا ما دللت عليه زيارة الرئيس الإيراني (السابق) محمد خاتمي لروسيا والتي حملت رسالة مفادها أن القطيعة مع الولايات المتحدة لم تعد تعني دفع إيران نحو العزلة، وإن إيران قادرة على العثور على أصدقاء وشركاء بين الدول الكبرى في العالم⁽⁸⁷⁾.

على هذا الأساس تحاول روسيا الاتحادية من خلال تقاريرها مع إيران كسرتون العزلة التي تحاول الولايات المتحدة فرضه عليها ذلك أن روسيا تجد في إيران الوسيلة التي يمكن من خلالها خلق موطن قدم لها وتأكيد وجودها في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز⁽⁸⁸⁾ وهي المناطق التي تتمتع إيران بتأثير ثقافي وحضاري مباشر عليها، كما أن التقارب يمكن أن يتيح لها التنسيق والعمل بشكل مباشر مع إيران حينما يتعلق الأمر بأفغانستان ولا سيما وأن الطرفين يشتركان في الموقف تجاه حكومة طالبان السابقة⁽⁸⁹⁾.

انطلاقاً مما تقدم، يؤثر البعد السياسي للأزمة النووية الإيرانية في العلاقات الأميركية الروسية، إذ تحاول روسيا الاتحادية بزعماء الرئيس دميتري مدفيدوف ورئيس الوزراء فلاديمير بوتين أن تستعيد دورها ومكانتها الدولية من خلال حضور فاعل ومؤثر في القضايا العالمية المؤثرة في السياسة الدولية، ومن أبرز هذه القضايا، الملف النووي الإيراني، الذي أصبح يمثل قضية مهمة في العلاقات الأميركية الروسية، بل أصبح قضية للمساومة والتسوية، الأمر الذي جعل من هذه القضية مجالاً للتفاعل السلبي بين الدولتين.

البعد الثاني: البعد الاقتصادي

إن درجة الترابط الدولي تتضح في أحد جوانبها من خلال حجم التفاعلات التي تتم بين الفاعلين الدوليين في النسق الدولي، فكلما زادت تلك المعاملات زادت درجة الترابط بين وحدات البنيان الدولي⁽⁹⁰⁾. ولذلك تؤدي المكاسب الاقتصادية دوراً مؤثراً في العلاقات بين الأطراف الدولية، إذ تعد روسيا الاتحادية بمثابة شريك نووي لإيران وهي تسعى نحو استمرار تفعيل العلاقات الاقتصادية بين الدولتين وفي المجالات كافة، إلا أنه أمام الفرص الاقتصادية الضخمة التي يقدمها البرنامج النووي للاقتصاد الروسي، تظل العلاقات الاقتصادية مع الغرب هدفاً آخر لا يقل أهمية لدى روسيا، ففي ظل حكمي فلاديمير بوتين ودميتري مدفيدوف - الذي يوصف بالديمقراطية الموجهة - أنصرف هدف روسيا الأول إلى تأسيس وإقامة دولة حديثة قوية، ولأسباب مختلفة بدأ بالفعل الاقتصاد الروسي في التحسن، وأصبح

تشجيع الاستثمارات الأجنبية من أهم أهداف القيادة الروسية، كما أضحى دمج الاقتصاد الروسي في الاقتصاد العالمي هدفاً رئيساً للحكومة الروسية⁽⁹¹⁾.

إن التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين إيران وروسيا الاتحادية اللتين تملكان معاً (50%) من الاحتياطات العالمية للغاز، يمثل في تبادلهما التجارية التي تنمو باضطراد، مع استمرار المقاطعة الأميركية خصوصاً، والغربية عموماً، بل وصلت إلى ملياري دولار عام 2006 (كانت مليار دولار عام 2003 في مقابل 805 ملايين عام 2002)، وهذه التبادلات تزداد وثوقاً في قطاع من قطاعات الطاقة (النووية) والأجهزة على أنواعها والصناعات المعدنية والسيارات وتطوير حقول النفط والغاز الطبيعي، والتعاون في مجال النقل، وإنشاء ممر (شمال/ جنوب) للنقل الدولي بين آسيا الوسطى، ومرفأً بوشهر على الخليج العربي، وهو ممر يمثل مصلحة جيوسراتيجية مهمة جداً، ويؤمن اتصالاً مباشراً بين سيبيريا والمياه الدافئة والحلم الأزلي للدبلوماسية الروسية⁽⁹²⁾. وتعد إيران عداً عن ذلك سوقاً اقتصادية مهمة لروسيا لتصرف منتجاتها العسكرية والتقنية ومساعدتها على حل الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها المجمع الصناعي العسكري والاقتصادي الروسي، وتمكينها من تطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية لمواكبة التطورات التقنية والمنافسة في الأسواق العالمية⁽⁹³⁾.

فهناك جدوى اقتصادية للتعاون في المجال النووي بين روسيا الاتحادية وإيران، فضلاً عن قيمة عقد بناء محطة بوشهر الكبيرة، وسوف يتم توفير فرص عمل لحوالي (10) آلاف من خبراء الطاقة الذرية والمتخصصين وهو أمر لا يقل أهمية عن قيمة الصفقة ذاتها، ولا سيما وأن الصفقة تمت في وقت كانت روسيا تعاني من عدم استقرار اقتصادي وهجرة للعقول والعلماء في مختلف المجالات هذا فضلاً عن الأفاق المستقبلية للتعاون مع إيران في هذا المجال، فقد أعلن أسد الله جبري نائب مدير هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، عزم إيران إنشاء أحد عشر مفاعلاً نووياً لتوليد الطاقة الكهربائية حتى عام 2021، فقد أبدت روسيا استعدادها لبناء أكثر من مفاعل بمليارات الدولارات، إذ إنَّ هناك رغبة أكيدة من الجانب الروسي

لمواصلة التعاون مع إيران والاستفادة من العوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لذلك، وقد تردد أن عقداً في طريقه للتوقيع بين البلدين تقوم روسيا بمقتضاه بإنشاء سبعة مفاعلات جديدة في إيران بقيمة أجمالية (10) مليارات دولار⁽⁹⁴⁾.

ولذلك انعكست جميع هذه المتغيرات في الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني، ففي خضم الضغط العنيف على إيران من جانب الولايات المتحدة يؤيدها الإتحاد الأوروبي وإسرائيل، يتفرد الموقف الروسي بوصفه الأكثر تعاطفاً مع إيران ونفهماً لموقفهما في تحدي واضح للإدارة الأميركية ولكل ما تبذله الولايات المتحدة من ضغوط على روسيا بما في ذلك فرض العقوبات على الشركات الروسية المتعاونة مع إيران⁽⁹⁵⁾.

وخلاصة لما تقدم، فإن البعد الاقتصادي للبرنامج النووي الإيراني قد انعكس على العلاقات الأميركية الروسية من حيث أن درجة الترابط الاقتصادي بين روسيا والإتحادية وإيران أعلى من درجة الترابط الاقتصادي بين إيران والولايات المتحدة والدول الغربية، ولذلك فإن هناك مصلحة روسية إيرانية في تفعيل الترابط إلى أقصى درجة، لأن ذلك سوف يعطي الطرفين مجال حركة واسعة في السياسة الدولية، من أجل أضعاف التفرد الأميركي في القضايا الدولية.

البعد الثالث: البعد العسكري

تكتسب العلاقات الأميركية الروسية أهمية كبرى في مجال الاستخدام العسكري للطاقة النووية نظراً لأن البلدين يضمنان أضخم ترسانة نووية في العالم على الإطلاق، ومن هذا المنطلق فللبلدين دور مهم وأساسي في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي في العالم، وهما يمارسان أيضاً تأثيراً مهماً لغرض الاستقرار الإقليمي في مناطق النفوذ، وقد ساهم تفكك الإتحاد السوفيتي في دفع البلدين إلى نسج علاقات بعيداً عن المنحى الايديولوجي الذي بلغ أشده في الحرب الباردة، وقد ساهمت العديد من العناصر في تحسين العلاقات ولا سيما المواضيع ذات الاهتمام المشترك ومن أهمها التعاون في مجال مكافحة الانتشار النووي⁽⁹⁶⁾.

إن روسيا الاتحادية مثلها مثل الولايات المتحدة والدول الأوربية لديها شكوك تجاه أهداف البرنامج النووي الإيراني، ويتمثل ذلك في مخاوف حكومة فلاديمير بوتين المتصاعدة تجاه «إيران النووية» وفي الوقت الذي يعرف الروس أن مفاعل بوشهر قد يساعد إيران في الحصول على السلاح النووي، إلا أن تخلي روسيا الاتحادية عن اتعاهم يعني استسلام روسيا الاتحادية أمام الضغط الأميركي وقد يفتح الطريق أمام شركات غربية لاتمامه، لا سيما وأن السوق النووية الإيرانية تعد من وجهة النظر الروسية ساحة لمنافسة استراتيجية، لا تستطيع روسيا التخلي عنها أو الانسحاب منها بيسر⁽⁹⁷⁾.

إن الرؤية الغربية ترى أن تداعيات تحول إيران إلى قوة نووية عسكرية تتمثل بما يأتي: أولاً: تفويض معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT)⁽⁹⁸⁾، وتسريع التوجه لدى العديد من دول المنطقة لامتلاك سلاح نووي خاص بها بما في ذلك كل من مصر وتركيا والسعودية والأردن والجزائر، ومن ثم إطلاق سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط، بحيث يؤدي حصول كل دولة من هذه الدول على السلاح النووي إلى مخاطر إضافية، ويزيد من عدم الاستقرار في المنطقة الملتهبة أصلاً، وستكون النتيجة عندها بطبيعة الحال شرق أوسط متعدد الأقطاب وغير مستقر وقابل للانفجار الكامل ولا يفصله عن حروب نووية سوى خيط رفيع. ثانياً: إمكانية تمرير المكونات النووية إلى جهات أو مجموعات يعدونها (إرهابية) تدفعها للقيام بهجوم نووي مفاجئ مجهول المصدر على أمل أن تتمكن إيران من التهرب من المسؤولية ومن إمكانية تعرضها لأي رد نووي مدمر على أساس أنها لم تقم بأي هجوم نووي مباشر ولا تعرف من قام بذلك. ثالثاً: رفع قدرة الابتزاز التي تملكها إيران، فإذا لم يكن باستطاعة إيران مهاجمة الأراضي الأميركية بصواريخ نووية فإن ذلك يمكن تحقيقه تجاه إسرائيل⁽⁹⁹⁾، كما أنها ستبقى قادرة على تهديد الحقول النفطية السعودية بشكل جدي وحقيقي عبر أي هجوم تشنه على المملكة، الأمر الذي يكسبها القدرة على الابتزاز وفرض الشروط حتى لو لم تقم بشن هذا الهجوم، علماً أن هذا الابتزاز والتهديد من شأنه أن يثال أيضاً الاقتصاد العالمي بأسره في حال سلكت إيران هذا المنحى⁽¹⁰⁰⁾. ونتيجة لذلك أعلنت روسيا رسمياً أنها لا تريد مطلقاً بيع مواد نووية أو

تكنولوجيا متقدمة ولا سيما بتخصيب اليورانيوم إلى إيران⁽¹⁰¹⁾، ولتحقيق ذلك أقر الكونغرس الأمريكي مشروع قرار يربط بين وقف التعاون الروسي الإيراني وبين حجم المساعدات المالية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى روسيا الاتحادية⁽¹⁰²⁾.

وفي محاولة من روسيا الاتحادية لتهدئة المخاوف الأميركية الناجمة عن التعاون الروسي الإيراني، وافقت روسيا على إجراء مراقبة أميركية لأنشطة الشركن الروسية ومعاملاتها مع الدول التي تثير قلق ومخاوف الولايات المتحدة، مثل إيران إذ قامت روسيا بتكرار تعهدها السابق بشأن تعديل القوانين فيما يخص تعاونها النووي مع إيران، وأعلنت روسيا الاتحادية أيضاً أنها لن تقوم بتصدير تكنولوجيا - قابلة للاستعمال العسكري - إلى إيران، مع اعلانها الاستمرار في تقديم التكنولوجيا النووية التي اتفقت عليها مع إيران⁽¹⁰³⁾.

وعلى وفق ما نشرته صحيفة الغارديان البريطانية، أكد رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين، في تصريح للصحفيين أن بلاده ستستمر في مساعدة إيران على تطوير برنامجها النووي برغم اعتراضات الولايات المتحدة، وقال في لقاء صحفي مع مندوب هيئة الإذاعة البريطانية (B.B.C)، أن مخاوف الإدارة الأميركية من قيام إيران بتطوير أسلحة نووية لن تثني روسيا عن التعاون معها في المجال النووي، ذلك لأنها مجرد مسألة اقتصادية لا أكثر، كما ذكر أن التعاون في المجال النووي مع إيران سوف يبقى مستمراً لينجز حاجات إيران النووية، طالما أننا ملتزمين بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والأعراف القانونية القائمة بين الدول⁽¹⁰⁴⁾.

وتعد إيران أيضاً واحداً من كبار المشترين للأسلحة الروسية منذ أواخر الثمانينات وذلك في سياق عملية التحديث العسكري الواسعة التي شرعت فيها إيران منذ ذلك الحين ولحد الآن، من أجل تعويض الخسائر الفادحة التي تكبدتها في الحرب مع العراق⁽¹⁰⁵⁾، إذ شكلت إيران بعد الصين والهند أحد الشركاء الأهم لروسيا في مجال صناعة السلاح التي يبدو أنها اجتازت المرحلة الانتقالية الصعبة للخصخصة، فمشتريات إيران من الأجهزة العسكرية الروسية تخطت الخمس مليارات دولار بين 1990 و1995 لتتراجع إلى 650 مليون دولار بين عامي 2000 و2002،

غير أن روسيا الإتحادية وإيران عادتاً ووقعتا في تشرين الثاني 2005 اتفاقية أسلحة بقيمة ملياري دولار تهدف أساساً لتمكين إيران من الدفاع عن مواقعها النووية في وجه هجوم جوي محتمل، وقال وزير الدفاع الإيراني يومها أن بلاده ستسلم نظام (أس - 300) الروسي المضاد للصواريخ المتطورة جداً، وذلك في إطار اتفاق أبرم سابقاً، وسبق أن تسلمت إيران من روسيا الإتحادية في عام 2007 أنظمة للدفاع الجوي من طراز (تور - أم 1) في صفقة بلغت قيمتها (700) مليون دولار⁽¹⁰⁶⁾.

ولذلك اعترضت روسيا على فرض عقوبات شاملة أو ما اسمته بالعقوبات 'المفتوحة' (blanket sanctions) فروسيا وافقت على فرض عقوبات ولكن فقط على تدمير التكنولوجيا والمواد والخدمات المتصلة بتخصيب اليورانيوم، وقد بدأت معارضة روسيا في الاضمحلال مع لقاء فلاديمير بوتين وبوش في تشرين الثاني 2005، عندما أمر الرئيسان في كلا البلدين بالتنسيق بين أنشطتهما للعقوبات ضد إيران، وقد عد بعض المسؤولين الإيرانيين أن هذه الخطوة بمثابة خيانة لإيران في نظير الدعم الأمريكي لاتضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، على حين يعد محللون روس أن مسلك إيران المضاد للدبلوماسية هو المسؤول جزئياً عن مثل هذه تطورات، وقد اعترف وزير الخارجية الروسي أن العقوبات المفتوحة قد تعيق 'برنامج إيران النووي القانوني'⁽¹⁰⁷⁾. وعلى الرغم من معارضة روسيا الإتحادية إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، إلا أنه تم فرض ثلاث مجموعات من العقوبات لدولية على إيران، الأولى كانت بموجب القرار رقم (1737) عام 2006، والثانية بموجب القرار (1747) عام (2007) والثالثة كانت حسب القرار (1803) عام 2008، والأخيرة كانت في حزيران الماضي 2010 من خلال القرار رقم 1929 ودفعت العقوبات الثالثة إيران إلى تعليق مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي وحصرها بالوكالة الدولية للطاقة الذرية⁽¹⁰⁸⁾.

وخلاصة ما تقدم، فإن أثر البعد العسكري للملف النووي الإيراني في العلاقات الأميركية الروسية يتضح في أن هناك تعاوناً بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الإتحادية، بل اتفاقاً ضمناً على ضرورة منع إيران من تطوير البرنامج النووي

للأغراض العسكرية لأن ذلك سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة على روسيا الاتحادية وأوروبا والدول الأوربية و(إسرائيل)، إلا أن روسيا الاتحادية ترتبط مع إيران برابط اقتصادي قوي من خلال عقود البرنامج النووي الإيراني (اذ يصل حجم العقود إلى مايقارب مليار ونصف دولار)⁽¹⁰⁹⁾، ولذلك فهي حذرة من أن تؤدي التنمية مع الولايات المتحدة إلى حرمان روسيا من هذه المكاسب الاقتصادية الكبيرة.

البعد الرابع : البعد الاستراتيجي

إن البرنامج النووي الإيراني وبما يحمله من أبعاد متعددة، وما يترتب عليه من تداعيات كبيرة، له بعد استراتيجي يؤثر بشكل مباشر في العلاقات الأميركية الروسية بل إنه ينعكس على جوانب أخرى.

ولذلك تحاول روسيا الاتحادية توظيف الملف النووي الإيراني استراتيجيا في العلاقات الأميركية الروسية من خلال مجموعة من المراكز أهمها: أولاً: محاولة روسيا الاتحادية الضغط على الولايات المتحدة وإجبارها على العدول عن فكرة نشر شبكة الدفاع الصاروخية المضادة للصواريخ الباليستية حول العالم، وهو المشروع الذي تعارضه روسيا الاتحادية بشدة كما انه لا يلقى قبولاً وتأييداً كافياً من الحلفاء الأوربيين، ولما كانت روسيا الاتحادية ترى في هذا المشروع تهديداً لأمنها القومي بعد توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً بانضمام دول أوروبا الشرقية فقد تبنت دبلوماسية نشطة، بهدف تعبئة القوى الدولية لمحاصرة المشروع، كما هددت بالانسحاب من المعاهدات الخاصة بالحد من الأسلحة الإستراتيجية بينها وبين الولايات المتحدة، وحذرت من تجدد سباق التسلح مرة أخرى، لذلك جاءت المبادرة الروسية تجاه إيران بمثابة رسالة إلى الإدارة الأميركية الجديدة، التي سبق ولا أعلنت عزمها على المضي قدماً في تنفيذ المشروع، تحمل في طياتها تحذيراً روسيا من عواقب هذه الخطوة الأميركية التي لن تقبل إلا بتحالف استراتيجي يضم كلاً من روسيا الاتحادية والصين والهند وإيران، وهو ما لم يعد مستبعداً بعد المساعي الروسية للتقارب مع تلك الدول والتقريب فيما بينها تأهباً للدخول في مرحلة مهمة

وعلاقات أهم. ثانياً: أن روسيا الاتحادية تستشعر تلك الدرجة الحساسة، والتحركات الهائلة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي للتقارب، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، وربما العسكرية مع إيران، إذ ترى إدارة الرئيس فلاديمير بوتين ومن بعده دميتري مدفيدف أن خطوات أوروبا والولايات المتحدة نحو إيران، وإن كانت بطيئة وغير معلنة حالياً، فإنها سوف تتطور وتصبح أكثر قوة وتعقيداً في المستقبل القريب، لذلك حرصت على أن يكون لها السبق في تدشين علاقات استراتيجية مع تلك الدول الخليجية المهمة - التي تتمتع إلى جانب موقعها الاستراتيجي ونقلها الإقليمي - بقدرة هائلة على إتاحة الفرصة لروسيا حتى تنفذ إلى أسواق دول الخليج، وللمياه الدافئة في الخليج العربي. ثالثاً: أن تعامل الولايات المتحدة مع التقارب الروسي الإيراني، يعكس قدراً كبيراً من غياب الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة فيما يتصل بالمستجدات السياسية والجيوستراتيجية التي ألمت بهذه البؤرة الحساسة من العالم، فالإدارة الأميركية تريد أن تفرض حصاراً على إيران إلى أجل غير مسمى، في نفس الوقت الذي تسعى إلى عزل روسيا وتهميش دورها ليس فقط على الساحة الدولية، ولكن أيضاً في محيطها الإقليمي⁽¹¹⁰⁾.

إن كل هذه العوامل التي وضعت العلاقات الروسية الإيرانية في الإطار الاستراتيجي تزداد أهمية وإلحاحاً في مرحلة وصلت فيها الغطرسة الأميركية ذروتها من خلال اقدامها على الإحتلال العسكري المباشر لكل من أفغانستان والعراق، تحت قناع الحرب على (الإرهاب) لتغطية هدفها الرئيس، إقامة عالم أحادي القطب بزعامتها متحدة ومتجاوزة الشرعية الدولية⁽¹¹¹⁾.

المطلب الرابع: انعكاسات البرنامج النووي الإيراني على مستقبل العلاقات الأميركية الروسية

لم يسبق أن واجهت أزمة سياسية كل هذا القدر من التطابق بين فرص واحتمالات الحرب والسلام. ولا كل هذا القدر من التدافع والتسابق بين فرص الحرب والسلام، ففي كل مرة تتعقد فيها الأزمة ويقفز إلى المقدمة خيار الحرب

سرعان ما تحاصره فرص جديدة للسلام وتحتويه إلى درجة أنه قد يتواري لصالح هذه الفرص التي سرعان ما تزداد تعقيداً هي الأخرى بسبب تعارض غير محدد في مصالح الأطراف المعنية بالأزمة، الأمر الذي يدفع مجدداً بخيار الحرب كي يفرض نفسه بكل ما يحمله من تهديدات⁽¹¹²⁾. هنا يمكن القول إن مستقبل إيران هو الموضوع الذي يشغل بال العالم الآن وتعبير أدق يشغل مجموعة من الدول المنوط بها تشكيل مستقبل العالم وفي المقدمة منها دول المحور الأطلسي: الأميركي الأوروبي وروسيا الإتحادية⁽¹¹³⁾، ولذلك ستكون انعكاسات التعامل مع الملف النووي الإيراني وفق الاحتمالات الآتية:

أولاً: احتمال التسوية السلمية

يتمثل احتمال التسوية السلمية بحصول تسوية شاملة للملف النووي الإيراني من خلال اتفاق غربي إيراني شامل حول الملف المذكور. ويكن القول بوجود العديد من المؤشرات التي ترجح التسوية السلمية لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني⁽¹¹⁴⁾، وتكشف أن الأولوية تبدو الآن مع اتجاه التسوية السلمية ومن هذه المؤشرات ما يأتي⁽¹¹⁵⁾:

أولها: تآكل فرص الخيار العسكري الأميركي في ظل معادلة صعبة لحسابات المكسب والخسارة أو التكلفة - العائد «مقارنة» بالحل الدبلوماسي ورجاحة احتواء إيران سلمياً فالوضع في العراق⁽¹¹⁶⁾، وامتلاك إيران قدرات هائلة على توجيه الضربة الثانية بعنف لمصالح أميركية حيوية واستراتيجية في المنطقة في مقدمتها إسرائيل (ودول الخليج العربي)⁽¹¹⁷⁾، ناهيك عن ضغوط الوضع الداخلي الأميركي واستحالة قبول الكونغرس بإعطاء الرئيس إجابة مفادها «نعم لشن حرب ضد إيران» كلها عوامل أخذت تدفع بخيار الحرب إلى التراجع.

ثانيها: وجود قناعة أميركية وأوروبية مفادها أن إيران لا تزال أمامها عامان على الأقل قبل الوصول إلى السلاح النووي، وهذه القناعة تزعزع الثقة في الضغوط التي تدفع بفرض خيار الحل العسكري.

ثالثها: غياب الفطاء الدولي اللازم لاكتساب الشرعية الدولية اللازمة وبالذات من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية⁽¹¹⁸⁾.

رابعها: جدية الموقف الروسي الراض للخيار العسكري، فقد أعلن فتالي تشوركين مندوب روسيا في مجلس الأمن تعليقاً على المناورات الإسرائيلية أن هذه المناورات تفتح على تطور خطر وتسف جهود التسوية السلمية والدبلوماسية اللازمة للزمنة النووية الإيرانية، وركزت وسائل الإعلام كذلك على حديث وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن أهمية إشراك إيران في ملفات التسوية في الشرق الأوسط بدلاً من عزل هذا البلد والتلويح بعمليات عسكرية ضده، وكان فلاديمير بوتين رئيس الوزراء الروسي (الرئيس السابق) قد أكد أن إيران لا تسعى لامتلاك السلاح النووي ولم ترتكب أي تجاوز على الصعيد القانوني في الوقت الراهن. كما انتقدت روسيا تهديدات شاولوف موفاز باحتمال قيام إسرائيل بعمل عسكري ضد إيران وقالت الخارجية الروسية ما كان ينبغي الادلاء بمثل هذه التصريحات حتى ولو بصفة شخصية من قبل ممثل دولة عضو في الأمم المتحدة، وتابع بيان الخارجية الروسية أنه لا بديل عن تسوية سلمية للمشكلة النووية الإيرانية، وأن استخدام القوة سيكون غير مقبول وغير مجدٍ⁽¹¹⁹⁾.

إن مشهد التسوية السلمية للبرنامج النووي الإيراني له أرجحية كبيرة⁽¹²⁰⁾، ولذلك ستعود التسوية السلمية بالنفع على روسيا الاتحادية التي ترتبط بعلاقات اقتصادية متينة مع إيران، بل إن روسيا هي الراعي الأول للبرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي يعطي روسيا حرية للمناورة في علاقاتها مع الولايات المتحدة وتحديداً فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية الأخرى، فالملف النووي الإيراني أصبح أهم قضايا المساومة السياسية في العلاقات الأميركية الروسية.

ثانياً: احتمال الحل العسكري

لم يكن الخيار العسكري مطروحاً بشكل جدي في الإدارة الأميركية لأزمة البرنامج النووي في الأقل في المراحل الأولى، إذ بدأ الموقف الأميركي قائماً على أن

هناك سلسلة طويلة من الخطوات الدبلوماسية التي يتعين القيام بها لإنهاء ما نطلق عليه بـ (التهديد النووي الإيراني)⁽¹²¹⁾.

وعلى الرغم مما نقدم فإن هناك العديد من المؤشرات التي تدفع في اتجاه الحل العسكري، ومن أهم هذه المؤشرات⁽¹²²⁾: -

أولها: عودة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى استخدام لغة متشددة باتجاه البرنامج النووي الإيراني وتجديد توجيه اتهامات تفيد بوجود بعد عسكري لهذا البرنامج، فقد أصدرت الوكالة تقريراً في نهاية أيار 2008 حول البرنامج النووي الإيراني تحدث عن معلومات استخباراتية تفيد بأن إيران أجرت دراسات تناول تطوير رؤوس نووية وإمكان تحويل الصاروخ «شهاب 3» إلى سلاح نووي، فضلاً عن إقامة منشآت لأجراء تجارب نووية تحت الأرض.

ثانيها: الاتهامات التي وجهت إلى إيران⁽¹²³⁾ بالمشاركة مع كوريا الشمالية في تأسيس منشأة نووية عسكرية في سوريا لإنتاج أسلحة نووية، فقد نقلت مجلة (ديرشبيكل) الألمانية معلومات اتهمت سوريا وكوريا الشمالية بمساعدة إيران في برنامجها النووي عبر بناء ما وصفته كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بأنه موقع نووي في سوريا دمرته غارة جوية إسرائيلية في 2007، ونقلت المجلة عن تقارير لأجهزة استخبارات ألمانية أن إيران كانت تنوي استخدام موقع «الكبر» القريب من دير الزور لتطوير قنبلتها النووية، وكان من المقرر أن تساعد كوريا الشمالية العلماء الإيرانيين في التقدم في برنامجها النووي عن طريق تزويدهم بمعارف إضافية.

ثالثها: التهديدات العسكرية الإسرائيلية المباشرة التي تفيد عزم إسرائيل على شن حرب ضد منشآت إيران النووية⁽¹²⁴⁾، أبرز هذه التهديدات جاءت على لسان شاؤول موفاز نائب رئيس الحكومة «في حال واصلت إيران برنامجها للتسلح النووي فسناجمهما» وهذا الأمر يتعلق (بعقيدة الأمن القومي لإسرائيل)⁽¹²⁵⁾.

وخلاصة ما تقدم فإن خيار التعامل العسكري مع الملف النووي الإيراني على وفق الرؤية الأميركية يواجه برفض قاطع من قبل روسيا الاتحادية⁽¹²⁶⁾، التي ترتبط مع إيران بعلاقات تعاون وثيقة⁽¹²⁷⁾، لأن ذلك سوف يتيح للولايات المتحدة التفرد في

تغير شؤون القضايا السياسية الدولية، كما أن الحل العسكري سوف يحرمها واحدة من أهم شركائها في منطقة الشرق الأوسط بعد العراق (قبل 2003)، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لديها العديد من الملفات العسكرية المفتوحة التي لم تغلق بعد، ولذلك فعلى الرغم من أن هذا الخيار يعد مفتوحاً في التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية فإنه لا يزال ضعيفاً.

ثالثاً: احتمال استمرار فرض العقوبات الدولية

يشتمل هذا المشهد بالاحتمالية العالية، للتحقق في ضوء إصرار كلا الجانبين على مواقفهما دون حدوث أي تنازل، هذا المشهد يحدث في حالة اتفاق الدول الأوربية (التي تتكبد خسائر اقتصادية كبيرة نتيجة العقوبات الاقتصادية على إيران)⁽¹²⁸⁾ والولايات المتحدة على حمل مجلس الأمن على إصدار عدة قرارات وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة⁽¹²⁹⁾، ذلك أن الولايات المتحدة قد لا تكون رغبة في هذه المرحلة في الدخول بمواجهة عسكرية مع إيران لعدة اعتبارات متعلقة بعمليات الأحداث في المنطقة⁽¹³⁰⁾.

إن مسألة الملف النووي الإيراني ستؤول إلى فرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية ضد إيران، ولكن في الوقت نفسه فالعقوبات بديل لا يخلو من صعوبات أهمها الرفض الروسي والصيني لهذه (العقوبات)⁽¹³¹⁾، فروسيا لها علاقات شراكة اقتصادية كبرى مع إيران أهمها صفقة إكمال مفاعل (بوشهر)⁽¹³²⁾، ولكن في الوقت نفسه فإن فرض العقوبات سوف يضاعف أسعار النفط في السوق العالمية وهو ما تريده روسيا بوصفها من كبرى الدول في مجال تصدير النفط، وبالمقابل قد تمثل مكاسب الولايات المتحدة في تأخير إيران عن امتلاك السلاح النووي من أجل فتح خيارات أخرى للتعامل من خلال الاستفادة من عنصر الزمن في هذه الأزمة.

رابعاً: احتمال القبول بإيران قوة نووية:

ويقوم هذا الاحتمال على أن الخيارات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية المتاحة أمام الولايات المتحدة والاطراف الدولية والاقليمية الأخرى تفشل في وقف

انشطة ايران المثيرة للشكوك، وتواصل ايران جهودها حتى تفلح في امتلاك السلاح النووي، مما يضطر الاطراف الغربية في نهاية المطاف إلى القبول بامتلاك ايران للسلاح النووي، وهو ما سوف يكون بحد ذاته تحولاً استراتيجياً تاريخياً في الشرق الاوسط، ويقوم هذا السيناريو على عدد من الشروط: ابرزها فشل العقوبات الدولية في وقف برنامج ايران النووي، وادراك الولايات المتحدة والاطراف الدولية والاقليمية الاخرى أن القبول بإيران نووية هو امر اقل تكلفة بكثير من الدخول في مواجهة عسكرية معها، والحصول على ضمانات من ايران بأنها لن تلجأ إلى توظيف قدرتي النووية ضد الولايات المتحدة وحلفائها واصدقائها، ومصالحها، لا سيما في مجال التأكد من عدم امكانية حصول (جماعات مسلحة) على رؤوس نووية من ايران، ولكن تدل المؤشرات المتاحة حالياً على رفض الولايات المتحدة ومن ورائها (إسرائيل)، والدول الرئيسة في الإتحاد الاوربي القبول بامتلاك إيران للسلاح النووي، لكون أن ذلك يمثل تهديداً جسيماً للأمن الدولي من وجهة نظرهم، وتنتظر تلك الاطراف بقلق شديد تجاه هذا الاحتمال، وتبذل جهوداً محمومة لمنع حدوثه⁽¹³³⁾.

وبذلك إن أفلحت إيران بامتلاك السلاح النووي فسيترك ذلك اثره في العلاقات الأميركية الروسية، إذ أن روسيا سوف تتمتع بحركة على حسب الولايات المتحدة في القارة الاسيوية من خلال بناء تحالف روسي وإيراني وصيني، وكل ذلك سوف يكون نتيجة لحقيقة اساسية وهي أن حجم الترابط الروسي الإيراني هو اعلى من حجم الترابط الإيراني الأمريكي. ولذلك بلورت السياسة الخارجية الروسية معادلة دقيقة للتعامل مع هذه الأزمة تقوم من ناحية على الاعراب عن القلق من بعض الأنشطة النووية التي تشير لها تقارير الوكالة الدولية، ودعوة إيران للتعاون الكامل مع الوكالة ولكن مع تشديد روسيا في المقابل على أنها لن توقف تعاونها مع إيران في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، استناداً إلى أن روسيا ليس لها علاقة بالأنشطة النووية السرية التي تقوم بها إيران، والتي تم الحصول على مكوناتها اما من مصادر أخرى - وبالذات باكستان - أو عبر الجهود الوطنية الإيرانية، الأمر الذي كان يشجع روسيا على تبرئة ذاتها من المسؤولية عن المستوى المثير للقلق الذي وصلت إليه الأنشطة النووية الإيرانية⁽¹³⁴⁾.

ويمكن القول إن قضية الملف النووي الإيراني تعد من أبرز القضايا السياسية الدولية في العلاقات الأميركية الروسية، بل أصبحت مظهراً من مظاهر التنافس في هذه العلاقة. ومن أجل اختبار النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل الثاني، يمكن القول بأن للمقومات السياسية والاقتصادية والعسكرية للعلاقات الأميركية- الروسية الأثر البالغ في هذه القضية السياسية الدولية. فعلى الرغم من أن توسع حلف شمال الأطلسي ليس له علاقة مباشرة بالملف النووي الإيراني إلا أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تحصل على الدعم الروسي في معالجة البرنامج النووي الإيراني ما لم يوقف الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص عملية توسيع حلف شمال الأطلسي، ومن ثم أثر توسيع الحلف وسوف يؤثر سلباً في هذه القضية السياسية الدولية، ومن ثم في العلاقات الأميركية الروسية. كذلك فإن لمقوم تشكل النظام الدولي أثراً كبيراً في هذه القضية، إذ إن روسيا الاتحادية تحاول استخدام الملف النووي الإيراني ملفاً للمساومة السياسية، بل من أجل العودة بوصفها قوة فاعلة في النظام الدولي وعدم السماح للولايات المتحدة بالتفرد بالنظام الدولي، ومن ثم فإن إعادة تشكيل النظام الدولي يؤثر سلباً ليس فقط في هذه القضية بل على العلاقات لروسيّة الأميركية أيضاً.

علاوة على ذلك، يؤثر مقوم الحرب على (الإرهاب) في هذه القضية لسياسية الدولية، ذلك أن الحرب على الإرهاب واسعة وغير محددة بحدود واضحة، ومن ثم تنظر الولايات المتحدة إلى البرنامج النووي الإيراني على أنه برنامج نووي إسلامي ينبغي إيقافه بكل السبل، نتيجة الخشية من استخدام هذا البرنامج لغراض عسكرية، بل قد يكون البرنامج غير مسيطر عليه مما يؤدي إلى تسريه إلى مجموعات مسلحة، معادية إلى الولايات المتحدة الأميركية، وهو الأمر الذي ترفضه روسيا الاتحادية وتؤكد على الطبيعة السلمية للبرنامج، ومن ثم يؤثر مقوم الحرب على الإرهاب سلباً في هذه القضية السياسية الدولية، بل على العلاقات الأميركية - الروسية بشكل عام.

أما فيما يتعلق بالمقومات الاقتصادية، فإن لها تأثيراً كبيراً على هذه القضية السياسية الدولية. ذلك أن روسيا الاتحادية ترتبط بربوط تجارية واسعة مع إيران،

وبالمقابل فإن هناك قطيعة بين الغرب بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة ولا سيما مع إيران في هذا المجال، ذلك أن توسيع التبادل التجاري بين إيران وروسيا الاتحادية يمكن أن ينعكس سلباً على قضية الملف الإيراني النووي ومن ثم على العلاقات الأميركية الروسية، إذ كلما زاد التبادل التجاري بين إيران وروسيا الاتحادية في هذا المجال انعكس سلباً على حل قضية الملف النووي الإيراني، ومن ثم زاد من حدة التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية. أما فيما يتعلق بمقوم النفط والغاز (أمن الطاقة) فإنه يؤثر تأثيراً كبيراً في هذه القضية السياسية الدولية، إذ تعد روسيا الاتحادية عملاقاً في مجال الطاقة، كما تعد إيران من الدول المصدرة للنفط وبكميات كبيرة، ومن ثم فإنه كلما زاد التقارب الإيراني الروسي وتحديداً في مجال توحيد سياسات الطاقة، أثر ذلك سلباً في حل قضية الملف النووي الإيراني، ومن ثم ينعكس سلباً على العلاقات الأميركية الروسية، وهو الأمر الذي يزيد من حدة التنافس بين الدولتين. علاوة على ذلك، فإن محاولات روسيا الاتحادية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يؤثر على قضية الملف النووي الإيراني ذلك أن انضمام روسيا الاتحادية إلى هذه المنظمة لا يتم إذا لم توافق الولايات المتحدة على هذا الانضمام، ولذلك فإن الولايات المتحدة سوف لن توافق على انضمام روسيا الاتحادية إذا لم تتعاون روسيا الاتحادية مع الولايات المتحدة في معالجة قضية الملف النووي الإيراني، ومن ثم فإن انضمام روسيا الاتحادية سوف يؤثر سلباً في هذه القضية السياسية الدولية، ومن ثم يزيد من حدة التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

أما فيما يتعلق بالمقومات العسكرية للعلاقات الأميركية الروسية، فإن لها تأثيراً كبيراً على هذه القضية السياسية الدولية، ذلك أن نشر الدرع الصاروخي الأميركي أدى إلى البدء بسباق تسلح جديد، وأحد الأسباب التي تقدمها الولايات المتحدة لنشر هذا المشروع هو التصدي للصواريخ التي قد تأتي من دول مارقة بحسب الوصف الأميركي مثل إيران وهو ما ترفضه روسيا الاتحادية، ولذلك فإن هناك معادلة صعبة تتمثل في أن أحد الأسباب لزيادة الإنفاق العسكري للدولتين قضية الملف النووي الإيراني، بل إنه نتيجة الفعل وردة الفعل من جانب الأطراف الدولية الثلاثة وهي روسيا الاتحادية وإيران والولايات المتحدة ومن ثم ينعكس سلباً

التسلح سلباً على قضية الملف النووي الإيراني، بل أنه يزيد من حدة التنافس بين الولايات المتحدة، وقد يصل إلى درجة التوتر بين الدولتين. علاوة على ذلك تؤثر القواعد العسكرية في آسيا الوسطى تأثيراً كبيراً في هذه القضية السياسية الدولية، ذلك أن أحد الحلول المطروحة لمعالجة قضية الملف النووي الإيراني هو الحل العسكري، ومن ثم إذا كانت روسيا الاتحادية قد سمحت للولايات المتحدة باستخدام قواعد آسيا الوسطى خلال غزو أفغانستان، فإن ذلك لن يكون فيما يتعلق بقضية الملف النووي الإيراني، لأن ذلك سوف يكون له تداعيات خطيرة على الترابط لروسي الإيراني، ومن ثم فإن القواعد العسكرية في آسيا الوسطى تؤثر سلباً في هذه لقضية السياسية الدولية، ومن ثم تزيد من حدة التنافس والتوتر في العلاقات الأميركية الروسية.

فضلاً عن ذلك تؤثر تجارة السلاح تؤثر تأثيراً كبيراً في هذه القضية السياسية الدولية، ذلك أن روسيا الاتحادية تصدر كميات كبيرة من السلاح إلى إيران، بل أن إيران تعد روسيا الاتحادية من الموردين الرئيسيين لها في مجال التسلح، ولا سيما صفقة الأسلحة الروسية المتعلقة بصواريخ S300، الأمر الذي يثير الولايات المتحدة فيما يتعلق بمستقبل حسم قضية الملف النووي الإيراني، ومن ثم فإن تجارة السلاح مع العالم بشكل عام، ومع إيران بشكل خاص تؤثر سلباً على هذه القضية السياسية، بل تزيد من حدة التنافس والتوتر في العلاقات الأميركية الروسية. وخلافاً لما تقدم، فإن مقوم أسلحة الدمار الشامل يؤثر في هذه القضية تأثيراً إيجابياً، ذلك أن امتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل هو أمر غير مقبول بالنسبة إلى الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، ولذلك فإن مقوم انتشار أسلحة الدمار الشامل يؤثر إيجاباً على وفق قضية الملف النووي الإيراني، ومن ثم يدفع ذلك إلى التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

وخلاصة ما تقدم فإن قضية الملف النووي الإيراني تؤدي إلى زيادة التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، إذ إن الطابع العام لهذه القضية السياسية الدولية هو التنافس، الأمر الذي ينعكس سلباً على العلاقة بين الطرفين.

القضايا الاقتصادية الدولية (منطقة بحر قزوين أنموذجاً)

يشكل إقليم بحر قزوين بثرواته النفطية وموقعه الاستراتيجي جزءاً حيوياً من المجال الجيوبولتيكي للاتحاد السوفيتي (السابق)، وقد ظل هذا الإقليم خارج دائرة التنافس والصراع الدولي والإقليمي حتى العقد الأخير من القرن العشرين، إلا أن تفكك الاتحاد السوفيتي وتفتت دوله إلى جمهوريات مستقلة أدى إلى ظهور وضع جيوبولتيكي جديد بدأ معه هذا الإقليم وكأنه يعاني من فراغ سياسي سرعان ما هزعت بعض القوى الدولية والإقليمية لملئه، من هنا بدأت الولايات المتحدة الأميركية بوصفها قوة عظمى وحيدة على قمة النظام الجيوبولتيكي العالمي في التفكير من جديد حول ضرورة وضع استراتيجية تضمن سيطرتها أو إرساء موطئ قدم لها في الإقليم ولا سيما بعدما أسفرت التنقيبات عن وجود احتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي في دول هذا الإقليم⁽¹³⁵⁾، ولذلك أصبحت منطقة بحر قزوين من القضايا الاقتصادية الدولية المهمة، بأبعادها المختلفة، مؤثرة بشكل فاعل في العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: ماهية منطقة بحر قزوين

يعد بحر قزوين أكبر بحيرة في العالم، تحده خمس دول هي (روسيا الاتحادية، أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان، وإيران يبلغ طول هذا البحر حوالي (10224) كم²

بمساحة كلية تصل إلى نحو (436) كم²، أي بقدر مساحة اليابان، يبلغ متوسط عمقه حوالي (180) متراً، وتتصل كمية المياه فيه إلى (77) ألف كم²، ومن حيث العمق وحركة المياه فإن بحر قزوين يقسم إلى ثلاثة أقسام، قسم شمالي يشكل حوالي (28%) من مساحته وبمتوسط عمق حوالي (6.2) متراً فقط، أن حركة المياه في هذا القسم تكون دائماً باتجاه عقارب الساعة، وقسم وسطي يغطي حوالي (36%) من مساحته الكلية وبمتوسط عمق قدره (176) متراً، وقسم جنوبي يغطي النسبة المتبقية البالغة (36%) من المساحة الكلية وبمتوسط عمق قدره (325) متراً، علماً بأن أعماق نقطة في هذا البحر قد تصل إلى حوالي ألف متر، وإن اتجاه حركة المياه في قسمة تسير بعكس اتجاه عقارب الساعة⁽¹³⁶⁾.

وهناك العديد من الخلجان الضحلة في بحر قزوين، إلا أن خليج كارا - بوكاز - كزل الواقع ضمن الأراضي التركمانستانية يعد من أكبر هذه الخلجان، إذ يشغل مساحة تقدر بنحو (18) ألف كم²، وتتصل ببحر قزوين عبر قناة طولها (13) كم وعرضها (3) كم، ويبلغ عمق مياهها نحو 6 متر، هذا فضلاً عن أن هناك نحو 50 جزيرة تنتشر في هذا البحر⁽¹³⁷⁾. ويعد نهر الفولكا من أكبر وأهم الأنهار التي تصب في بحر قزوين وطبقاً لبعض الدراسات يوفر هذا النهر بحدود (60%) إلى (80%) من المياه الكلية لبحر قزوين، ولكن جريان ومقدار ماء هذا النهر متغير إذ يرتبط بالأمطار السنوية من جهة وذوبان الثلوج من جهة أخرى، ويؤدي هذا الوضع إلى تلذّب كمية المياه في بحر قزوين⁽¹³⁸⁾.

وتشير التقديرات إلى أن منطقة بحر قزوين تحتوي على ما يقارب من (250) مليار برميل من النفط القابل للاستخراج، كما تقدر كمية الاحتياطي المحتملة بأكثر من (200) مليار برميل، وتعد الدول المشاطئة لبحر قزوين، والتي كانت جزءاً من الإتحاد السوفيتي، أذربيجان، كازاخستان، وتركمانستان، محور اهتمام الشركات العالمية العاملة في البحث والتنقيب واستخراج الغاز والبتروول وذلك لأن البنية الأساسية التي خلفها الإتحاد السوفيتي متهاكة ولا تصلح لزيادة الإنتاج من هذه المنطقة⁽¹³⁹⁾.

1 - أذربيجان: تشير تقديرات كانون الثاني 2009 إلى أن احتياطيات أذربيجان من النفط الخام تبلغ (7) مليارات برميل، وأن احتياطيات طاقاتها من الغاز الطبيعي تبلغ نحو (30) تريليون قدم مكعب، وقد ارتفع إنتاج هذه الدولة من البترول من (180) ألف برميل يومياً في عام 1997، إلى (875) ألف برميل يومياً في عام 2008، كما بلغ إنتاجها من الغاز (572) مليار قدم مكعب في عام 2008.

2 - كازاخستان: تشير تقديرات شركة BP لعام 2008 إلى أن كازاخستان بها أكبر احتياطيات⁽¹⁴⁰⁾ من البترول القابل للاستخراج في بحر قزوين، حيث تقدر بنحو (39.828) مليار برميل وقد تم اكتشاف حقل كاشجان في عام 2000، وهو أكبر حقل يتم اكتشافه في العالم خلال الأعوام الثلاثين الماضية وتقدر حجم احتياطياته بـ (70) مليار برميل.

3 - تركمانستان: تعد «درة التاج» فيما يتعلق بإنتاج منطقة بحر قزوين من الغاز الطبيعي، وقد بلغ إنتاجها في عام 2007 من الغاز (2.432) مليار قدم مكعب وبها احتياطيات مثبتة تبلغ (100.000) مليار قدم مكعب، وكان إنتاج تركمانستان من النفط في عام 2008 نحو (189.40) ألف برميل/ يومياً، ولذلك فإن أهمية منطقة بحر قزوين جعلته يحتل أهمية اقتصادية أصبحت عرضة للتنافس الدولي.

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة بحر قزوين

تركز اهتمام العديد من القوى الدولية والإقليمية منذ عدة سنوات على منطقة بحر قزوين التي تكون جوهر منطقة قلب أوراسيا، وظهرت تحركات دولية وإقليمية واسعة النطاق تجاه هذه المنطقة إدراكاً من القوى المتنافسة لأهمية المكاسب التي ستجنيها من سياساتها فيها⁽¹⁴¹⁾، فإلى جانب الأهمية الاقتصادية الاستراتيجية المترتبة على موارد الطاقة فيها، فهي تتمتع بأهمية جيوسياسية مؤثرة في التوازنات الإقليمية والدولية، ولكل من القوى الدولية المتنافسة رؤيته الخاصة

للمنطقة، واهتمامه الخاص بها، ذلك الاهتمام المنطلق من أولويات المصلحة العليا⁽¹⁴²⁾، ولذلك أجهد الفكر الاستراتيجي الأمريكي والروسي حيل وضع تصوراتته الخاصة لهذه المنطقة المهمة في العالم وبما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية العليا لكل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

أولاً: الفكر الاستراتيجي الأمريكي

نصف الولايات المتحدة الأميركية منطقة بحر قزوين بأنها الخليج العربي رقم (2) وتكسب مصادر الطاقة أهمية ولا سيما من ناحيتين الناحية الأولى من منظور الأهداف الإستراتيجية الأميركية في التمركز بالقرب من منابع النفط واحتياجاته الإستراتيجية في العالم، والناحية الثانية من أن نفط وغاز بحر قزوين عامل اقتصادي سيؤدي دوره في تغيير معالم المنطقة، فهو سيوفر ثروات هائلة لدولها ولا سيما تلك المناطق لبحر قزوين (روسيا، إيران، تركمانستان، كازاخستان، أذربيجان)⁽¹⁴³⁾.

بإزاء ذلك تصبح جهود الولايات المتحدة الأميركية في السيطرة على ثروات منطقة بحر قزوين ذات أهمية استثنائية في ضوء هلامح التغيرات الجيوبوليتكية المتوقعة في منطقة الإنتاج النفطي، وبما يتناسب مع إستراتيجيتها الكونية، الهادفة إلى إبقاء وضعها المتميز في الساحة الدولية على حاله، من دون السماح لأي قوة صاعدة في منافستها، وهذا ما عبر عنه (ييل ريتشارد سون) وزير الطاقة في عهد الرئيس كلينتون في القول (إن سياسة الولايات المتحدة في تحقيق أمن الطاقة تستند اعتماداً إلى تنويع مصادر النفط والغاز في جميع أنحاء العالم)⁽¹⁴⁴⁾.

ولذلك ينظر الفكر الاستراتيجي الأمريكي إلى منطقة بحر قزوين على وفق ما يأتي:

أولاً: الحيلولة دون هيمنة روسيا على النفط لأن ذلك يوفر لها قوة اقتصادية تمكنها من تطوير صناعاتها النفطية الخاصة وتعطيها خطوة إلى أمام باتجاه تحقيق أحلامها في العودة إلى أن تكون كما كانت، قوة عظمى .

ثانياً: يتوازى مع ذلك الحيلولة دون تحويل روسيا إلى مزود رئيس مباشر للنفط لأوروبا، وما يترتب على ذلك من تداعيات سياسية وإخلال بالتوازنات ولا سيما وأن روسيا لها توجهها الأوروبي الواضح بحكم الجغرافيا.

ثالثاً: ضمان تدفق نفط بحر قزوين إلى العالم من خلال أيدي أمريكية.

رابعاً: إيجاد التوازن بين منطقة بحر قزوين ومنطقة الخليج العربي بحيث لا تعود منطقة الخليج العربي تتمتع بالمزايا الإستراتيجية الراهنة.

خامساً: تخفيض أسعار النفط إلى حد لا يضر بمصالح الشركات الدولية المسيطرة على أسعار النفط⁽¹⁴⁵⁾.

ولذلك، برغم بعد الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن مجازفتها بصون التعددية الجيوسياسية في أوراسيا ما بعد العهد السوفيتي، فهي تلوح في الخلف بوصفها لاعباً مهماً بشكل متزايد إن لم تكن لاعباً مباشراً، مهمته بوضوح ليس تطوير موارد المنطقة وحسب بل أيضاً منع روسيا من الهيمنة وحدها على الساحة الجيوسياسية للمنطقة، وفي مقابل ذلك، فإن أميركا لا تسعى فحسب وراء أهدافها الجيوسياسية الأوراسية الأعظم بل أيضاً تمثل اهتمامها الاقتصادي المتنامي الخاص بها، فضلاً عن اهتمام أوروبا والشرق الأقصى، بالفوز بقدرة لا محدودة على الوصول إلى هذه المنطقة المغلقة حتى الآن⁽¹⁴⁶⁾.

ثانياً: الفكر الاستراتيجي الروسي

يبدو أن الوضع الروسي من بين أكثر الأوضاع تعقيداً في الصراع على ثروات بحر قزوين فروسيا أولاً: هي إحدى الدول المشاطئة لهذا البحر وهي ثانياً: كانت الدولة المهيمنة على المنطقة التي كانت جزءاً من الإتحاد السوفيتي السابق، وثالثاً: بقيت إستراتيجيتها للتحرك في المنطقة في حالة حراك غير مستقر لمدة من الزمن نتيجة ظروفها الداخلية والخارجية ولم تستقر على نهج إستراتيجي يحفظ مصالحها الحيوية إلا في عام 1995 حين أعلن ذلك وفي وثيقة رسمية رئاسية برغم أهميتها المنطقة الجيوسراتيجية لروسيا الاتحادية المتمثلة في تطلعها لأن تبقى ذات تأثير

وتواجد قوي في المنطقة واهمية جيوبوليتيكية لوجود مصلحة للروس في أن يكون نفوذهم فيها جزءاً من مظاهر استعادة القوة والسيطرة⁽¹⁴⁷⁾.

ولا يمكن لروسيا أن تقبل العمل بوصفها وسيط لتسهيل ضخ موارد وثروات المنطقة لصالح أي من القوى الدولية الأخرى، فهي تعد هذه المنطقة بمثابة منطقة نفوذ لها⁽¹⁴⁸⁾، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، ولعل وجود الملايين من المواطنين الروس على أراضي الجمهوريات السوفيتية السابقة، فضلاً عن الاعتماد الاقتصادي الكبير لهذه الجمهوريات على روسيا بوصفها أكبر شريك تجاري لها، يؤكد استمرار الدور والنفوذ الروسي القوي في الجمهوريات المذكورة لسنوات قادمة⁽¹⁴⁹⁾. ولذلك عملت روسيا الاتحادية على إيجاد إطار جديد يربط دول منطقة بحر قزوين بدائرة النفوذ الروسي قدر الإمكان، والوقوف بوجه الاختراقات الدولية والإقليمية، إذ تعد هذه المنطقة على وفق الفكر الاستراتيجي الروسي أمناً قومياً، لكونها تمثل خاصرة روسيا الاتحادية، كما أنها تمثل مورداً اقتصادياً كبيراً للدولة الروسية التي تعقد أمالها عليه في أن تصبح دولة يعتد بها في النظام الدولي القادم.

إذاً من وجهه النظر الروسية، من المهم أن يكون مجال النفوذ السوفيتي السابق تحت مجال التأثير والنفوذ الروسي، وتحت إطار حماية (باقي) دول الاتحاد السوفيتي السابق، فروسيا تنظر لمنطقة قلب أوراسيا على أنها ذات أهمية جيوسراتيجية كبيرة وجسر إستراتيجي بينها وبين (الشرق الأوسط) وهي سعت للاحتفاظ بتأثيرها الطويل الممتد عبر القرون السابقة في المنطقة وبالضد من طرفي الصراع التاريخي تركيا وإيران، وترى روسيا أنه من الأهمية أن تفرض هيمنتها على منطقة قلب أوراسيا بشكل عام، ومنطقة بحر قزوين بشكل خاص، فهي من جهة تجد أن النزاعات الانفصالية إذا استمرت عند بعض السكان المسلمين الروس قد يتسبب ذلك في اهتزاز السيطرة الروسية التامة على المنطقة، وإن ذلك سوف يضعف إلى درجة كبيرة من موقعها حول عدم التدخل الإقليمي. ومن ناحية أخرى تربط روسيا موقعها بوصفها قوة كبرى مؤثرة في أوراسيا بتأثيرها المستمر في قلب أوراسيا،

ولذلك كان لزاماً عليها أن تتجه نحو هذه المنطقة المهمة، يحركها في ذلك دوافع عديدة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو تاريخي ومنها ما هو أمني⁽¹⁵⁰⁾.

المطلب الثالث: أبعاد السيطرة على منطقة بحر قزوين وأثرها في العلاقات الأميركية الروسية

يمكن القول إن السيطرة على منطقة بحر قزوين تعد من القضايا المهمة في العلاقات الأميركية الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة، وقد ازدادت هذه الأهمية بعد أحداث 2001/9/11، التي غيرت مسار التفاعل الدولي بجوانبه السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية كافة، ولذلك وضعت تصورات وأفكار الدولتين من أجل الحصول على أقصى ما يمكن من المكاسب وتجنب أدنى ما يمكن من الخسائر في هذه المنطقة الاستراتيجية التي تزداد أهميتها يوماً بعد يوم، وتؤثر بشكل فعّال في العلاقات الأميركية الروسية⁽¹⁵¹⁾ ولذلك سيكون تناول موضوع السيطرة على منطقة بحر قزوين وأثرها في العلاقات الأميركية الروسية، على وفق المراكز الآتية:

البعد الأول: البعد السياسي

كما في أي صراع للقوى العظمى، ثمة أبعاد عديدة للتناقض الأميركي الروسي في بحر قزوين، فلتعزيز نفوذهما السياسي، سعى الطرفان إلى إقامة روابط وثيقة مع القادة المحليين بإرسال وفود عالية المستوى لتقديم الوعد بمختلف إشكال المساعدة والدعم، كما سعى الطرفان أيضاً إلى توسيع صلاتهما التجارية والمالية مع المنطقة، مع ذلك، فإن هذا، في جوهره، هو صراع لأجل السيطرة على توزيع موارد الطاقة. وتجلت هذه المنافسة الدولية بوضوح في توجهات السياسة الأميركية تجاه دول المنطقة، وسعيها المستمر لتشجيع التعددية في مصادر إمدادات الطاقة وطرق نقلها، فإذا كان صحيحاً من وجهة النظر الأميركية أن منطقة الشرق الأوسط ستظل متحكممة في أسواق البترول العالمية، فإنه من الصحيح أيضاً بأن تطوير مصادر جديدة في عدد من المناطق الأخرى في العالم يشكل هدفاً للولايات المتحدة، بوصفها أضخم مستهلك للنقط وهو ما يقتضي ضرورة العمل على ضمان وجود امدادات

وخدمات طاقة كافية يمكن تحمل تكلفتها والاعتماد عليها، وتأتي منطقة بحر قزوين بوصفها إحدى الأولويات الرئيسة في السياسة الخارجية الأميركية⁽¹⁵²⁾.

وتأسيساً على ما تقدم جاء الغزو الأميركي لأفغانستان لاعتبارات جيوبوليتيكية عديدة، يأتي في طليعتها⁽¹⁵³⁾:

الأول: فتح طريق إلى بحر قزوين بعيداً عن السيطرة الروسية، فأفغانستان تعد بمثابة البوابة المؤدية إلى قلب الأرض وتعد الولايات المتحدة أن أفغانستان والمناطق المحيطة بها نقطة ضعف رئيسية لحلف شمال الأطلسي (NATO) وترى أن أمن هذه المنطقة يجب أن يكون محور الاهتمام السياسي والعسكري لدول الحلف، إذن أية أحداث غير موائمة في المنطقة قد تسبب انتقال ميزان القوى لغير صالح لولايات المتحدة والتحالف الغربي، ويذكر الأميركيون في هذا السياق لإجراءات المحدودة للغاية التي اتخذتها الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في أعقاب الغزو السوفيتي لأفغانستان، فضلاً عن أن الوجود الأميركي في أفغانستان سيخلق سداً منيعاً ولمدة طويلة في وجه الحلم الروسي، في الوصول إلى المياه الدافئة، كما أنه يشكل عائقاً أمام تشكيل نواة حلف أسيوي ثلاثي يضم روسيا والصين وإيران.

الثاني: الحفاظ على توازن قوى عالمي، والتحكم بالتوازنات الإقليمية الفرعية للقوة تكون مناسبة للولايات المتحدة الأميركية وحلفائها، فأفغانستان تتوسط القوى العسكرية النووية الفعلية والمحتملة في آسيا (روسيا، الصين، باكستان، الهند، إيران)، إذ إن التواجد العسكري الأميركي في أفغانستان وفّر فرصة الاقتراب إلى أقصى درجة ممكنة من القوة النووية الآسيوية ومراقبتها عن كثب ولا سيما روسيا ولصين القوتان اللتان قام برنامج (الدرع الصاروخي) على قاعدة الخطر الاستراتيجي لهما.

وبذلك ساعدت هذه الحرب على تمرير عملية التغلغل الأميركي إلى جمهوريات آسيا الوسطى التي ظالما عدتها روسيا خطوطاً حمراء لا يمكن السماح

فيها للتواجد العسكري لأي قوة دولية أخرى وبذلك استطاعت الولايات المتحدة تطويق واحتواء روسيا داخل مناطق نفوذها وتعطيل فرصة انطلاقها المستقبلية⁽¹⁵⁴⁾.

إن هدف روسيا الاتحادية في هذه المنافسة أن تضمن مرور قسم مهم من صادرات الطاقة القزونية من خلال شبكة خطوط الأنابيب الروسية القائمة إلى البحر الأسود وأوروبا، وهذا من شأنه أن يزود الخزينة الروسية المستنزفة بأجور الترانزيت المربحة ويسمح لروسيا الاتحادية أن تمارس درجة ما من السيطرة على توزيع إمدادات الطاقة القزونية في الوقت نفسه، فأن كبار المسؤولين الروس وكثير منهم يتمتع بصلات وثيقة بشركات الطاقة مثل لوكويل وغازبروم يريدون أن تؤدي الشركات الروسية دوراً مهماً في الكونسترويوومات (الشركات) القزونية العاملة الكبرى مثل AIOC, CPC، ومن ثم ضمان حصة من الثروات الضخمة التي يتوقع أن تدرها لهذه الشركات ومالكها⁽¹⁵⁵⁾.

نتيجة لما تقدم فقد تبلورت أهداف روسيا الاتحادية في المنطقة والتي تتمثل في العمل على تأمين منطقة عازلة لحماية أمن روسيا من الجنوب والعمل على ضمان مصالحها الجيوبولتيكية. فضلاً عن أن روسيا الاتحادية ترى أن الاستقرار في المنطقة أصبح أمراً لازماً لتجنب التوترات العرقية التي يمكن أن تصل إليها وتؤثر فيها (مثال ذلك أن عناصر الليزجين في داغستان طالبت بالاتحاد مع أذربيجان)، كذلك تحقيق أقصى افادة من ثروات منطقة بحر قزوين، والوقوف بوجه القوة الأميركية الزاحفة بثبات إلى المنطقة⁽¹⁵⁶⁾.

وانطلاقاً مما تقدم، فإن لكل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية أهداف سياسية، فالولايات المتحدة ترى أن وضع اليد على ثروات بحر قزوين وطاقتها يعني تأكيد للدور الأميركي الكوني في سياسات العالم، على حين ترى روسيا الاتحادية أن منطقة بحر قزوين هي منطقة نفوذ سياسية روسية بوصفها تملك حقاً في تدعيم نفوذها في هذه المنطقة، بمعنى أنهما يعدان منطقة بحر قزوين بمثابة جائزة سياسية مهمة في إعادة توزيع السلطة العالمية في القرن الواحد والعشرين، الأمر الذي أدى إلى ظهور مصطلح (امن الطاقة في السياسة الدولية)⁽¹⁵⁷⁾.

البعد الثاني: البعد الاقتصادي

لقد أظهرت التنبؤات كافة أن الطلب العالمي على مصادر الطاقة الرئيسية سيستمر بالزيادة مع مطلع الألف الثالث برغم التوقع بتغير الانماط الجغرافية، وتشير بعض الإحصاءات إلى أن سكان العالم سيبلغ حوالي (8) مليار نسمة بحلول عام 2020، وأن العديد من الدول النامية ستحقق معدلات جديدة من النمو الاقتصادي، وما يتطلبه ذلك من نمو في معدلات الطلب على الطاقة هذا من جانب، ولكن من الجانب الآخر فإن فرض مصادر الطاقة الرئيسية وكميات كافية وبأسعار يمكن تحملها أمر في غاية الأهمية للاقتصاد الدولي، ولا شك في أن كلاً من النفط والغاز فضلاً عن الفحم الحجري ستؤدي دوراً متميزاً لملاقاة العرض الدولي بالطلب على الطاقة⁽¹⁵⁸⁾. ولذلك تعد منطقة بحر قزوين من المناطق الاقتصادية المهمة، بما تحويه من مخزون من الثروات الهائلة، وهذه الثروات تصلح أن تكون أساساً للصراع في الحاضر وأساساً له في المستقبل بين القوى الكبرى والعظمى وتحديداً الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، بل تترك أثرها بشكل فاعل على (دول الإتحاد الأوربي)⁽¹⁵⁹⁾.

يرتكز التنافس أساساً حول ثروات منطقة بحر قزوين الذي يتمتع بمجموعة دائلة من الثروات الاقتصادية، يأتي في مقدمتها النفط والغاز، الأمر الذي يجعل التنافس الدولي في المنطقة قابلاً لأن يرتقي إلى درجة الصراع⁽¹⁶⁰⁾.

لذلك فإن اهتمام الولايات المتحدة الأميركية، بمنطقة قزوين يأتي لسببين جارين، أولهما: أن الكثير من ابار النفط خارج منطقة الشرق الأوسط على وشك لنضوب، مما يعني توسيع نطاق مشاركة دول الأوبك - ولا سيما العربية منها في اكساح السوق العالمية بأكثر مما هو حاصل الآن، والثاني أن الولايات المتحدة تسعى إلى تقليل اعتمادها على نفط الأوبك، خوفاً من تكرار استخدام النفط سلاحاً سياسياً مثلما حدث عام 1973، مما يرهق دورها وسياستها عند الأطراف الأخرى⁽¹⁶¹⁾.

ليس الصراع على السيطرة على مسارات خطوط الأنابيب، من حوض قزوين،

إلى الأسواق العالمية، أمراً قليل الأهمية، وكذلك لاتمثل خطوط الأنابيب لروسيا مصدراً للدخل فحسب، بل تؤمن لروسيا الاتحادية قبضة محكمة تجاه الجمهوريات السوفيتية السابقة والواقعة إلى الجنوب منها، وهذا هو بالضبط سبب تصميم الولايات المتحدة على إزالة سيطرة روسيا على تدفق الطاقة⁽¹⁶²⁾، وهكذا فإن المسارات البديلة ولا سيما خط أنابيب باكو - تبليسي - سيحان، هي في نظر الولايات المتحدة مسألة أمن قومي، وقد شدد وزير الطاقة السابق Bill Richardson على أن ذلك (أمر يتعلق بأمن طاقة أميركا التي تعتمد على تنوع مصادر النفط والغاز، وكذلك منع الاختراقات الاستراتيجية من قبل من لا يشاركوننا قيمنا)⁽¹⁶³⁾. كذلك فإن رئيس فريق بحر قزوين في وزارة الخارجية الروسية، أندري في أورنوف A.V. Urnov أبلغ جمهوراً من المستمعين في الولايات المتحدة بأن (ما يثير الازدراء في روسيا أن بعض القوى الخارجية تحاول أضعاف موقعنا في حوض قزوين وار تدق أسفياً بينا وبين دول بحر قزوين الأخرى)، تأكيداً لهذه التصورات، أبلغت سيلاهسليين Sheila Heslin من مجلس الأمن القومي الأميركي لجنة تحقيق تابعة لمجلس الشيوخ أن هدف السياسة الأميركية في بحر قزوين هو في الجوهر كسر احتكار روسيا للسيطرة على نقل النفط من المنطقة⁽¹⁶⁴⁾.

هنا يمكن القول إن البعد الاقتصادي لمنطقة بحر قزوين انما يكتسب أهمية سواء من منظور الاستهدافات الإستراتيجية الأميركية في التمركز بالقرب من منابع النفط واحتياجاته الاستراتيجية في العالم، أم من منظور أن نفط وغاز منطقة بحر قزوين يمثلان ركيزة اقتصادية يمكنها أن تغير معالم المنطقة بما سوف توفر من ثروات هائلة لدول المنطقة ولا سيما تلك المشاطئة لبحر قزوين (روسيا، إيران، تركمانستان، كازاخستان، أذربيجان)، وهو ما يوضح صفقات شركات النفط العاملة، المرتبطة مع توجهات السياسة الخارجية الأميركية، التي تسعى إلى تحقيق هدفين الأول: هو تحاشي أشراك إيران في أي مشروع لإنتاج المحروقات، والثاني: غير معلن يشحور حول تجنب تعزيز الدور الروسي من أي نشاط اقتصادي في جمهوريات السوفيتية السابقة⁽¹⁶⁵⁾.

البعد الثالث : البعد القانوني الدولي

إن تفكك الإتحاد السوفيتي وتغيير الجغرافية السياسية في المنطقة بظهور دول جديدة محدّية لبحر قزوين، قد خلق مشكلة الوضع القانوني له. فقد كان حوض بحر قزوين قبل تفكك الإتحاد السوفيتي وطريقة التعامل مع ثرواته واستغلالها، خاضعاً لإحكام المعاهدتين الموقعيتين بين الإتحاد السوفيتي وإيران عامي 1921 و1940، اللتين تقرران بأن بحر قزوين عبارة عن بحيرة مغلقة مشتركة بينهما، ولا يحق لأي دولة ثلثة القيام بأي نشاط أو استثمار فيه أي كان نوعه، لكن بسبب تفكك الإتحاد السوفيتي، وظهور دول ثلاثة جديدة هي تركمانستان وأذربيجان وكازاخستان، والاهتمام الدولي بثروات قزوين البترولية، فقد بدأت هذه المنطقة تأخذ بعداً دولياً⁽¹⁶⁶⁾.

ومن الإشكالات التي ظهرت بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وقيام جمهورية روسيا الاتحادية، أن الدول المطلة على هذا المسطح المائي اختلفت في ما بينها في توصيف مسطح (قزوين) المائي، بين البحر والبحيرة، فعندما كان بحر قزوين مجرد بحيرة داخلية يحكمها التجاذب الهادئ أو العنيف بين الإتحاد السوفيتي السابق وإيران، كن الإطار القانوني المتعلق بهذا المسطح المائي واضحاً عند الطرفين، لكن بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وظهور العديد من الدول التي لها إطلالة مائية عليه، فقد بدأ الأمر، ليس تغييراً في التاريخ فحسب، بل تصحيحاً حتى في الجغرافيا وامتد ذاتها مع ضرورة تغيير الإطار القانوني الفاصل بين هذه الدول ومصالحها⁽¹⁶⁷⁾ ولذلك فإن عدم تمكن الدول الخمس المشاطئة لبحر قزوين من الوصول إلى اتفاق حول الإطار القانوني لاستغلال وتنمية مخزون من النفط والغاز كان بسبب اختلاف تحديد كل دولة لهوية بحر قزوين⁽¹⁶⁸⁾.

فمع تعاظم المصالح الوطنية والدولية ومدى الأهمية في استغلال ثروات بحر قزوين، ظهرت الإشكالية القانونية له، ومع تعدد الآراء إلا أنها تحورت بشأن هل هو بحر أم بحيرة وانعكاس ذلك على طبيعة حق الدول المشاطئة في استغلال موارده، وعلى العموم ظهر هناك رأيان يدفع إلى التمسك بكل منهما مصالح وطنية⁽¹⁶⁹⁾:

الرأي الأول: وتبينته حتى الآن كل من روسيا وإيران وتركمانستان، ويدعو إلى عد بحر قزوين (بحيرة) تقاسم الدول المطلة عليه الثروات فيه بصورة متساوية وهي لابد أن تلتزم بالاتفاقيتين الموقعيتين بين الاتحاد السوفيتي السابق وإيران عامي 1921 و1940 وتسعى روسيا الاتحادية إلى أن تتمتع بحق (الفتو) تجاه أي قرار يتعلق ببحر قزوين، أن الأخذ بهذا الرأي يعني أن المياه الإقليمية ستكون عشرين ميلاً من الشاطئ تليها منطقة اقتصادية عرضها عشرون ميلاً أخرى، يحق للدول المطلة على البحر أن تجري عمليات التنقيب في هذه المنطقة وسط بحر قزوين وخارج الأربعين ميلاً فتكون منطقة استثمار مشترك للدول المطلة.

الرأي الثاني: تبنته حتى الآن كل من أذربيجان وكازاخستان، ويدعو إلى عد قزوين (بحر) يسري عليه قانون البحار، وهذا يعني اقتسام أجزائه بين الدول المتشاطئة التي تملك كل منها مياهها الإقليمية ولها وحدها الحق فيها وحتى 12 ميلاً من الشاطئ ولها السيادة الكاملة على المياه والمجال الجوي فوقها وهي النقطة التي تبدأ منها المنطقة الاقتصادية الدولية التابعة للدولة الساحلية، أن ذلك يجعل المناطق الأكثر غنى بالنفط تابعة لأذربيجان وكازاخستان.

إن الجوانب القانونية للنظرية الروسية (الفلاذمير بوتينية) الجديدة فيما يخص بحر قزوين أخذ يوضحها تدريجياً السيد كالوجني⁽¹⁷⁰⁾ خلال زيارته المتكررة إلى دول المنطقة وتتلخص بالآتي⁽¹⁷¹⁾: أولاً: ترى روسيا بضرورة القيام بحلول مرحلية للمسائل المتعلقة ببحر قزوين بما فيها الملاحة والبيئة والثروات البيولوجية وتحديد منسق للحدود الساحلية. ثانياً: يقسم قاع بحر قزوين إلى مناطق إقليمية تعود للدول المجاورة ويبقى سطح البحر مفتوحاً للاستخدام المشترك. ثالثاً: ضرورة تأسيس قاعدة مشتركة لدول رابطة الدول المستقلة المحاذية لبحر قزوين حول المسائل المستقبلية للوضع القانوني الدولي لبحر قزوين، ويرتكز ذلك على اتفاقيات ثنائية⁽¹⁷²⁾. رابعاً: يفضل تأسيس مركز استراتيجي لمسائل بحر قزوين مركزه مدينة باكو عاصمة أذربيجان من ضمن مهامه مراقبة حوض بحر قزوين بما في ذلك مراقبته من الفضاء وتحليل المعلومات الجيولوجية، ويجب أن يكون لمثل هذا المركز ميزانية لا

بشيء يقول من قبل الدول الخمس المحاذية ويجب أن يكون عمله تحت إشراف رؤساء الدول الخمس. ولذلك فإن التمدد الذي حصل على موقف روسيا من مسائل بحر قزوين بعد وصول فلاديمير بوتين للسلطة لصالح أذربيجان له ما يبرره من وجهه نظر النصارح الجيوسياسية الروسية في المنطقة وذلك لعدة أسباب أهمها⁽¹⁷³⁾:

- 1 - اقتناع روسيا الاتحادية بأمر أذربيجان هي التدخل الرئيس للتدخل الخارجي ولا سيما من قبل الولايات المتحدة وتركيا في منطقة بحر قزوين، لذلك فالتقرب من أذربيجان سوف يقلل بلا شك من حجم التدخل الخارجي في المنطقة.
- 2 - اقتناع روسيا الاتحادية بأنها إذا تعكست من ضم أذربيجان إلى صفها وأبعادها عن الولايات المتحدة، سيكون من السهل إيجاد لغة مشتركة مع إيران.

ولذلك فإن البعد القانوني لبحر قزوين يتعل في أن روسيا الاتحادية تحاول أن تكون المنطقة إقليمية بحتة، يتم التوافق على حلها من خلال اتفاقيات ثنائية تؤمن السيطرة على هذه المنطقة ودون السماح لأية قوة خارج الإقليم أن تدخل وتفرض واقعاً قانونياً على هذه المنطقة، وهو ما تحاول الولايات المتحدة استثماره من خلال شركائها وعبر توقيع اتفاقيات ثنائية مع الدول المتشاطئة لتمكين من النفاذ إلى المنطقة. ولذلك (فقد اندفعت شركات النفط الأميركية لاستثمار مليارات الدولارات في كل من أذربيجان وكازاخستان بصورة كبيرة، وتمكنت الولايات المتحدة باستخدام نفوذها السياسي من النفوذ بنصيب الأسد في حقول أذربيجان، وبذلك خرفت البعد القانوني سياسياً)⁽¹⁷⁴⁾.

البعد الرابع: البعد العسكري

لقد انخرطت روسيا الاتحادية والولايات المتحدة في جهود منظمة لتقوية موقعهما العسكري في حوض بحر قزوين، دون أن تلتفت كثيراً من الانسحاب من العالم الخارجي لكنهما لم تطلقا من حارين متوازنين، فروسيا الاتحادية بصفتها دولة قزوينية بحد ذاتها وورثة المؤسسة العسكرية السوفيتية كانت قادرة على البناء على بنية تحتية قائمة في المنطقة، في حين أن الولايات المتحدة تفتقر إلى القواعد

العسكرية في المنطقة، ولذلك كان عليها أن تؤسس وجودها من خلال وسائل أخرى، مع ذلك، برغم اختلاف موقفيهما في البداية، فقد نجحتا في تأسيس وجود مهم في المنطقة⁽¹⁷⁵⁾.

ولذلك عملت روسيا الاتحادية على تفعيل نشاطها وتواجدها العسكري في منطقة بحر قزوين بوصفها وسيلة ضغط لحماية مصالحها الاقتصادية في هذه المنطقة، فقامت بالإجراءات العسكرية الآتية: - أولاً: إنشاء قيادة مشتركة تابعة لوزارة الدفاع في منطقة (كاسبك) في داغستان، مكونة من مدفعية ذاتية الحركة وعدد من السفن الخاصة بأسطول بحر قزوين فضلاً عن القوة الجوية والقوات المحمولة جواً، وتدعم هذه القوات القاعدة البحرية الموجودة في استراقان (مع هذا عجزت روسيا عن حماية خط أنبوب باكو - نوفوروسيسك من الهجمات الشيشانية وطالبت وزير الطاقة بغلقه بسبب هذه الهجمات). ثانياً: إنشاء قيادة جوية للدفاع الإقليمي في أرمينيا للدفاع عن منطقة قزوين⁽¹⁷⁶⁾ وأعلنت عن توجهها لنشر صواريخ أرض - جو 300 أس في أرمينيا إلا أن ذلك أدى إلى رد فعل عنيف من أذربيجان التي طالبت بنشر قوات أميركية ومن حلف شمال الأطلسي (لا سيما الأتراك) على أراضيها مما زاد من التوتر في المنطقة إلى الاتجاه بأن تكون القوة المكلفة بحماية خطوط الأنابيب من قاعدة انجريك⁽¹⁷⁷⁾.

إن الولايات المتحدة، لم تكن تتمتع بنفس النوع من حرية الوصول إلى المرافق العسكرية في منطقة بحر قزوين مثلما تتمتع به روسيا إلا بعد أحداث 2001/9/11، على الرغم من أن إدارة كليتون قد وقعت العديد من الاتفاقيات تهدف إلى تقديم مختلف أشكال المساعدة العسكرية إلى دول بحر قزوين، تشمل هذه الأشكال بيع أو نقل التجهيزات العسكرية، والزيارات الدورية بين كبار الضباط وتدريب الأفراد العسكريين ورعاية المناورات العسكرية المشتركة⁽¹⁷⁸⁾.

وبعد أحداث 2001/9/11، كشفت الولايات المتحدة وجودها العسكري في المناطق المحيطة بمنطقة بحر قزوين، إذا أقامت خمس قواعد في قرغيزيا وطاجيكستان وتركمانستان⁽¹⁷⁹⁾، وعلى ضوء ذلك فإن المهمة الأساسية للولايات

المتحدة الأميركية، ولا سيما بعد أحداث 11/9/2001 واحتلال أفغانستان والعراق، بحسب ما أشارت إليه المراكز المتخصصة، هو بناء منظومة متكاملة للنشط والغاز في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى تحت رعاية الوجود الدائم للقوات العسكرية الأميركية الذي يمكن أن يوفر تعاوناً أكبر مع حكومات هذه الدول بما يساعد على إبعاد المنافسين الآخرين وتجنب التكلفة العالية لأنابيب بحر قزوين التي تصل من باك إلى تركيا وكذلك دون مرورها عبر أراضي إيران أو الصين، إذ إن الإدراك الأسي في الأهمية الاستراتيجية القصوى للإمساك بهذه الشرايين الحيوية⁽¹⁵⁰⁾.

إن هذا البعد قد زاد من الاهتمام العسكري الأميركي ومعه حلف شمال الأطلسي بالمنطقة، مما دنا أحد الجبرالات الروس إلى أن يعلن بأن التهديد الأكبر لا يأتي من جانب الصين أو الإسلاميين ولكن من احتمال وجود (عاصفة صحراء) جديدة تبدأ علنياً من شواطئ بحر قزوين⁽¹⁵¹⁾.

المطلب الرابع: انعكاسات السيطرة على بحر قزوين على مستقبل العلاقات الأميركية الروسية

إن العلاقة بين النفط والغاز الطبيعي والقوة العسكرية والجغرافيا ترتبط ارتباطاً وثيقاً في السياسة الدولية، ولذلك تسعى روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية إلى السيطرة على ثروة الطاقة في منطقة بحر قزوين، وكلتا الدولتين لهما حصة حيوية من التدفق العالمي للنشط والغاز، بل أن كلا الدولتين تبحثان عن درجة عالية من السيطرة على الآليات السياسية في أكثر المناطق إنتاجاً للنشط والغاز، وأن كلا الدولتين نشرت قوات عسكرية في المناطق القريبة من منطقة بحر قزوين، وأسست علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع الدول التي لها حقوق هناك، وكلما ازداد الطلب العالمي على الطاقة وازداد عدد الدول التي تعتمد على منطقة بحر قزوين، كلما أصبح بإمكاننا أن نتوقع أن تقوي الدولتان مواقعهما الاستراتيجية وتحاولا فرض إرادتهما على هذه المناطق. وفي هذا الخصوص يقول ديكولمان، أحد خبراء الإستراتيجية الأميركية، من الضروري البحث عن حل من شأنه أن يساعد

الولايات المتحدة على تقوية إقتصادها لكي يؤهلها القيام بدور المتزعم للاقتصاد العالمي في العقود المقبلة⁽¹⁸²⁾.

وإذا كان من مصلحة الولايات المتحدة الاستراتيجية في هذه المنطقة ضمان عدم تمكن أية قوة منفردة من السيطرة على هذا المجال الجيوسياسي، فإن الاستراتيجية الأميركية في منطقة حوض بحر قزوين تتمحور حول الأهداف الآتية⁽¹⁸³⁾:

أولاً: إزاحة ما تبقى من نفوذ روسي في المنطقة التي شكلت جسراً لتحقيق الحلم الروسي أو ما يسميه الإستراتيجيون الروس (القفزة نحو الجنوب) أي الوصول إلى المياه الدافئة، إذ أن الوجود الأميركي المباشر الذي صار حقيقة واقعة منذ 11/9/2001، سيخلق سداً منيعاً ولمدة طويلة في وجه هذا الهدف، كما أنه يشكل عائقاً أمام تشكيل نواة حلف أسوي يضم روسيا، إيران، الصين وفي تحقيقها لهذا الهدف، فإن الإدارة الأميركية سعت إلى: استغلال رغبة جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز في الخروج من دائرة النفوذ الروسي مستخدمة وسائل: الترغيب (مساعدات متنوعة)، التهريب (الوجود العسكري الأميركي)، التخويف (مخاطر انتشار الحركات الإرهابية والأصولية)، وكذلك سعت إلى استخدام الثروات النفطية من زعماء هذه الدول لمنح أنظمتها قدرة التحكم بخطوط نقل النفط ودوراً أكبر في الصراع الدائر في المنطقة، فضلاً عن رغبة هذه الدول في تحقيق المزيد من الاستقلالية عن النفوذ الروسي، وأخيراً رغبة هذه الدول في التعاون العسكري مع الولايات المتحدة، إذ إن الاتفاقيات التي تم توقيعها مع أذربيجان وأوزبكستان وكازاخستان.

ثانياً: وإذا كانت (تركيا وإسرائيل)⁽¹⁸⁴⁾ تقومان بالدور الموكل لهما في تنفيذ بعض حلقات الاستراتيجية الأميركية، لكون أن الأولى عضواً في حلف شمال الأطلسي، والثانية الحليف الاستراتيجي الأول في الشرق الأوسط، فإنه لم يبق إلا إيران حيث الهدف المرتكز في تحقيق العزل الجيوسياسي لها.

أما فيما يخص الصين، فإن أحد أبعاد الاستراتيجية الأميركية في إقليم بحر قزوين هو محاولة تطويق الصين أو على الأقل تسهيل عملية احتوائها، هذا في حال

لعمدانا أن الهدف الرئيس هو تأمين قواعد أميركية ثابتة في هذه المنطقة من العالم، وتعد أفغانستان الحلقة الأخيرة في سلسلة احتواء الصين التي تعد نفسها المنافس الدولي الجديد لزعامة الولايات المتحدة المنفردة على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة⁽¹⁸⁵⁾.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية قد بذلتا جهوداً مضنية لكي تفوزا في هذه المنافسة، فإن أياً منهما لم تحقق حتى الآن أهدافها الأساسية، إذ لم تتمكن روسيا الاتحادية من الهيمنة على تدفق النفط من قزوين بشكل كامل، أو تمنح النفوذ الأميركي في المنطقة، ولم تتمكن الولايات المتحدة من نفي شركات لنفط الكبرى عن شحن قسم مهم من إنتاجها عبر روسيا الاتحادية، إذ إن الطرفين سبغافان جهودهما لكسب الأفضلية في حوض قزوين، بالفعل، فقد كشف الخبير الروسي في بحر قزوين، أندري أورنوف، أن مجلس الأمن الروسي قد خلص مؤخراً إلى أن مصالح روسيا الاتحادية في المنطقة ينبغي دعمها وتعزيزها بطريقة أكثر أصراً، مما لاشك فيه أن الإدارة الأميركية الجديدة ستحذو الحذو نفسه، ما يوحي بأن «اللعبة الكبيرة الثانية» سوف تتواصل فصولها في السنوات المقبلة⁽¹⁸⁶⁾.

ولذلك فإن احتمالات التطور المستقبلي للعلاقات الأميركية الروسية في منطقة بحر قزوين يمكن وضعها في الإطار الآتي:

أولاً: احتمال الصدام بالوكالة

إن الاستقرار السياسي يوفر فرصة كبيرة لكي تتلاعب القوى الخارجية بالتطورات في المنطقة، وتقحم الحكومات المحلية في تحالفات عسكرية أو ترتيبات أمنية أخرى كانت تفضل أن تتجنبها، هذه التحالفات قد تجعل الدول المجاورة تشعر بإحساس أكبر بانعدام الأمن وتزيد احتمال معيها لإقامة روابط عسكرية جديدة من تلقاء نفسها، وحتى من دون تورط روسيا الاتحادية والولايات المتحدة فإن حوض بحر قزوين سيكون فريسة للتوازنات الدولية والعنف في المدة المقبلة، إن النتيجة الأكثر احتمالاً لمثل هذا الاحتكاك، هي تفجر الصراعات بالوكالة التي تشمل حكومات محلية وجماعات متمردة تدمعها قوى كبرى، ومثل هذه الصدامات يمكن أن تأخذ

شكل قتال شامل، لكن المرجح أكثر هو أن تشعل حرباً في المناطق الحدودية والجيوب الأتنية المستعدة للقتال، ولحماية خطوط الأنابيب الحيوية ضد الهجوم والتخريب، فإن القادة الإقليميين قد يجبرون على نشر جيوشهم على طول الأجزاء المعرضة للخطر إلى أجل غير مسمى، يوصي التاريخ بأن الصراعات من هذا النوع يمكن أن تدوم لسنوات من دون أحداث تغيير جوهري في الصراع، لكن من الممكن أن تشهد هذه النزاعات تصعيداً مفاجئاً يؤدي إلى تورط أكبر من القوى الخارجية.

ثانياً: احتمال التعاون

يرتكز هذا الاحتمال على قاعدة أساسية مفادها أن كثافة حجم الاستثمارات الأجنبية والروسية في منطقة بحر قزوين سوف يقيد أي عمل تتخذه الأطراف الدولية في هذه المنطقة الاستراتيجية الدولية، التي كانت ولا تزال وستظل قلب العالم كما وصفها ماكندر، ونتيجة لادراك الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية أن أي منهما ليس بمقدوره أن يسيطر بشكل كامل على هذه المنطقة، لذلك فانهما سيتجهان في المستقبل إلى وضع آلية لاستثمار منطقة بحر قزوين من قبل الشركات الدولية على أساس التعاون. وبذلك فكلما زاد حجم الترابط الاقتصادي الدولي للشركات الروسية والأميركية فإن ذلك من شأنه أن يدفع الدولتين إلى زيادة التعاون بينهما.

لذلك يعتمد مستقبل منطقة بحر قزوين بشكل مباشر على مدى أهمية المنطقة لروسيا الاتحادية وكذلك الولايات المتحدة ومدى نظرة كل طرف إلى ما يجب أن تكون عليه الأمور في المستقبل، وأنه يعتمد بدرجة كبيرة على مدى تعزيز روسيا الاتحادية لمكانتها في النظام الدولي في السنوات القادمة، وبالمقابل مدى تصاعد أو تراجع الهيمنة الأميركية على العالم بعد أن تعرضت الولايات المتحدة لهزة عنيفة لمكانتها الدولية نتيجة ما حدث في أفغانستان والعراق... ومن ثم سيؤثر ذلك في منطقة بحر قزوين بوصفها متغيراً مهماً في مستقبل العلاقات الأميركية الروسية.

وخلاصة القول إن قضية منطقة بحر قزوين تعد من أبرز القضايا الاقتصادية الدولية في العلاقات الأميركية الروسية، بل أصبحت مظهراً من مظاهر التنافس والتوتر في العلاقات الأميركية الروسية، ولذلك سيتم اختبار النتائج التي تم التوصل

إليها في الفصل الثاني من خلال هذه القضية الاقتصادية الدولية. إن توسيع حلف شمال الأطلسي يؤثر بشكل كبير على هذه القضية الدولية، ذلك أن الوجهة المستقبلية لتوسيع حلف شمال الأطلسي هي دول منطقة بحر قزوين، وهو الأمر الذي تقف بوجهه روسيا الاتحادية، ومن ثم فإن توسيع حلف شمال الأطلسي يؤثر سلباً في مستقبل هذه القضية الدولية، الأمر الذي يزيد من التوتر والتنافس في العلاقات الأميركية الروسية. أما فيما يتعلق بتشكيل النظام الدولي، فإن العمل على إعادة تشكيله يؤثر على هذه القضية الاقتصادية الدولية، إذ إن أحد وسائل روسيا الاتحادية من أجل العودة بوصفها فاعلاً دولياً مهماً في نظام دولي متعدد الأقطاب هو الحضور الفاعل في منطقة بحر قزوين الغنية بالطاقة وإقصاء الولايات المتحدة عنها، بل إن الحرب الروسية-الجورجية تعد جزء من هذا العمل. ومن ثم فإن إعادة تشكيل النظام الدولي يؤثر سلباً في هذه القضية الاقتصادية الدولية، بل يؤدي إلى زيادة التوتر والتنافس في العلاقات الأميركية الروسية.

علاوة على ذلك، فإن مقوم الحرب على (الإرهاب) يؤثر في هذه القضية، ذلك أن منطقة بحر قزوين تحتوي على العديد من الجماعات المتطرفة على وفق وجهة النظر الأميركية، ومن ثم يجب التعاون مع روسيا الاتحادية من أجل القضاء عليها، وهنا تتطابق وجهة النظر الروسية مع وجهة النظر الأميركية نتيجة بعض الأعمال التي شهدتها الأراضي الروسية، ومن ثم فإن مقوم الحرب على (الإرهاب) يؤثر إيجاباً في هذه القضية، الأمر الذي ينعكس على مستوى التعاون في العلاقات الأميركية لروسية في هذا المجال. أما فيما يتعلق بالمقومات الاقتصادية للعلاقات الأميركية الروسية، فإن لمقوم النفط والغاز (أمن الطاقة) الأثر البالغ في هذه القضية، وذلك لكون إن روسيا الاتحادية تعد عملاقاً في مجال الطاقة، إذ أنها من أكبر الدول المصدرة للنفط كما ورد سابقاً، كما أنها تسيطر على نفط دول منطقة بحر قزوين من خلال التحكم بتصدير نفط هذه الدول عبر الأنابيب الروسية، ولذلك فإن الولايات المتحدة تخشى من إن استخدام روسيا الاتحادية هذا السلاح (النفط والغاز) من أجل الترغيب والترهيب تجاه الدول التي لا تخضع لإدارتها، ومن ثم فإن مقوم النفط والغاز يؤثر سلباً في القضية الاقتصادية الدولية، الأمر الذي يزيد من مستوى التنافس

والتوتر في العلاقات الأميركية الروسية. وكذلك فإن انضمام روسيا الاتحادية إلى منظمة التجارة العالمية يؤثر في هذه القضية الاقتصادية الدولية، ذلك أن انضمام روسيا الاتحادية إلى هذه المنظمة سوف يتيح لها تحديد السعر الذي تراه مناسباً لصادراتها من النفط إلى السوق العالمية، وهذا هو أحد الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى عرقلة انضمام روسيا الاتحادية إلى المنظمة، ولذلك فإن مقوم انضمام روسيا الاتحادية سوف ينعكس سلباً على القضية الاقتصادية الدولية، ومن ثم يؤدي إلى زيادة التنافس في العلاقات الأميركية الروسية.

إما فيما يتعلق بالمقومات العسكرية للعلاقات الأميركية الروسية، فإن لها تأثير كبيراً في القضية الدولية، وفي مقدمة هذه المقومات القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، ذلك أن إحداث 2001/9/11 سهلت دخول الولايات المتحدة إلى منطقة آسيا الوسطى المحاذية لمنطقة بحر قزوين، بل التواجد بصيغة قواعد عسكرية لأهداف متعددة من أهمها التقرب من منطقة بحر قزوين الغنية بالنفط، ولذلك فإن روسيا الاتحادية تحاول التخلص من هذه القواعد العسكرية من أجل فرض سيطرتها بشكل كامل على منطقة بحر قزوين، ولذلك تؤثر القواعد العسكرية في آسيا الوسطى سلباً في قضية منطقة بحر قزوين، ومن ثم تدفع إلى التوتر والتنافس في العلاقات الأميركية الروسية.

ومن خلال دراسة تطور العلاقات الأميركية الروسية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن (2011)، وكذلك دراسة المقومات السياسية المتمثلة في (توسيع حلف شمال الأطلسي، إصلاح الأمم المتحدة، تشكل النظام الدولي، الحرب على الإرهاب)، الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك المقومات الاقتصادية المتمثلة في (التبادل الاقتصادي والتجاري، النفط والغاز (أمن الطاقة)، روسيا ومنظمة التجارة العالمية، وفضلاً عن المقومات العسكرية المتمثلة في (سباق التسلح والقواعد العسكرية في آسيا الوسطى والاتفاقيات الإستراتيجية الثنائية وتجارة السلاح) فإن معظم هذه المقومات يمارس تأثيراً سلبياً على العلاقات الأميركية الروسية، بل تدفع إلى التوتر والتنافس في هذه العلاقة. أما التعاون فيقتصر على المسائل ذات

الانحياز المشترك والتي لا تعارض فيها مصالح الدولتين بشكل كامل مثل (انتشار أسلحة الدمار الشامل).

ولذلك اختبرت النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل الثاني، من خلال ثلاثة نماذج لقضايا دولية تتمثل بقضية استراتيجية (مشروع الدرع الصاروخي الأميركي) وقضية سياسية (قضية الملف الإيراني النووي) أنموذجا، وقضية اقتصادية (منطقة بحر قزوين) أنموذجا ومن خلال الاختبار تم التوصل إلى نتيجة مطابقة لنتائج الفصل الثاني، من أن التوتر والصراع هو السمة الغالبة للعلاقات الأميركية الروسية، ودرجة أقل التنافس بينهما، أما التعاون فهو يكاد أن يكون محدوداً ومقتصرأ على المسائل ذات الاهتمام المشترك مثل التبادل الاقتصادي والتجاري، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والحرب على (الإرهاب) وبذلك فإن المقومات التي تمارس تأثيراً سلبياً في العلاقات الأميركية الروسية هي أكثر من المقومات التي تمارس تأثيراً إيجابياً في هذه العلاقة، وهو ما يجعل العلاقات الأميركية الروسية تنسم بهامش من التوتر والصراع والتنافس أوسع من هامش التعاون.

هوامش الفصل الثالث

- (1) For more information see: R. Harrison Wagner, War and the State The Theory of International Politics, The University of Michigan Press, United States of America, 2007, p. 175 - 176.
- (2) خالد الحروب، نظام الدرع الصاروخي الأمريكي: جوهر الفكرة وانعكاساتها على الأمن العالمي والشرق الأوسط، عبر شبكة المعلومات الدولية: [http:// www. Aljazeera. com](http://www.aljazeera.com).
- (3) محمد سعيد قدوري، روسيا تفكر في الانضمام إلى الدرع الصاروخي الأمريكية مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عبر شبكة المعلومات الدولية: [http:// www. ahram. org. eg/ acpcc](http://www.ahram.org.eg/acpcc).
- (4) لمزيد من التفاصيل: ينظر: عبر شبكة المعلومات الدولية: [http:// www. moheet. com/ home. html](http://www.moheet.com/home.html).
- (5) ينظر: عادل محمود مظهر، النظام الدفاعي الصاروخي الأمريكي: الأبعاد وأثارها على الأمن القومي العربي، مجلة دراسات دولية، العدد 16، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 152.
- (6) ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية: [http:// www. ahram. orgysps](http://www.ahram.orgysps).
- (7) لمزيد من التفاصيل ينظر: موسى الرعي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، مصدر سبق ذكره، ص 138 - 139.
- (8) For more information see: K.Scott, McMahon. Pursuit of the Shield. The US Quest for Limited Ballistic Missile Defense, University Press of America, US 1997, pp 13 - 24.
- (9) بيرغالوا، مصدر سبق ذكره، ص 12 - 17.
- (10) ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية: [http:// www. ahram. org. eg/ spss](http://www.ahram.org.eg/spss).
- (11) سعد حفي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 109.
- (12) ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية: [http:// www. ahram. org. egysps](http://www.ahram.org.egysps).
- (13) ليليا شيقوفا، روسيا فلاديمير بوتين، ترجمة يسام شحاح، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 199.
- (14) نقلاً عن: فيدوموستي وتيزافيسمايا غازيتا، إبعاد الدرع الصاروخي الأمريكي عن حدود روسيا، وكالة نوفوستي، 2009/9/20، عبر شبكة المعلومات الدولية: [http:// ar. fian. ru/ analytics/ articles](http://ar.fian.ru/analytics/articles).
- (15) خالد الحروب، نظام الدرع الصاروخي الأمريكي: جوهر الفكرة وانعكاساتها عن الأمن العالمي، عبر شبكة المعلومات الدولية: [http:// www. aljazeera. com](http://www.aljazeera.com).
- (16) بورهان الشيخ، العلاقات الروسية - الأورو أطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة والشراكة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 48 - 49.

For more information see: R. Harrison Wagnet, War and the State The Theory of (17) International Pohtics, The University of Machigan Press. United States of Amenca, 2007, p. 175 - 177.

(18) لعزبد من التفاصيل : ينظر: رضوان واضي العبد الله، الإبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي، في كتاب (العرب في الاستراتيجيات العالمية)، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأردن، 1994، ص ص 61 - 62.

See: Macmillan Essential Dictionary for Learners of English, Towns Road, Oxford, (19) first Published, 2003, P. 560.

(20) أبان أطوني، النظام الأطلسي - الأوربي والأمن العالمي، في كتاب: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 135.

(21) ينظر: زياد طارق فاضله، مصدر سبق ذكره، ص ص 223 - 225.

(22) بطر موقع قناة الجزيرة الفضائية 2007/6/15، عبر شبكة المعلومات الدولية: [http:// www. Aljazeera. com](http://www.Aljazeera.com).

(23) لعزبد من التفاصيل ينظر: نزار إسماعيل الحياي، الاستراتيجية العسكرية الأميركية في القرن لحالي: أُمُودج مضطومة الدفع المضادة للصواريخ، محطات استراتيجية، العدد 46، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000، ص 4.

(24) خالد لحروب، نظام الدرع الصاروخي: جوهر الفكرة وانعكاساتها عن الأمن العالمي والشرق الأوسط : عبر شبكة المعلومات الدولية <http:// www. Aljazeera. com>.

(25) تشارلز كوشان، الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا في الشرق الأوسط وخارجه شركاء، أم متنافسون، مركز الأبحاث للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص 21.

(26) محمود سالم جاسم، انهيار الإتحاد السوفيتي قراءة في الأسباب والتأثير، مصدر سبق ذكره، ص 173.

(27) نورهد الشيوخ، العلاقات الأميركية - الروسية تفاهعات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(28) سعد حفي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص ص 119 - 120.

(29) عادل سليمان، توجهات ميزانية الدفاع الأميركية لعام 2006، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، مركز الأهرم للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006، ص 182.

(30) سعد حفي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 119.

(31) عبد المنعم سعيد كاطو، مصدر سبق ذكره، ص 97.

(32) نورهد الشيوخ، العلاقات الأميركية - الروسية تفاهعات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، ص 30.

(33) حليل إبراهيم السامرائي، الانعكاسات الإقليمية للحروب في البلقان، مجلة دراسات مباسية، العدد 3، بيت الحكمة، بغداد، 1999 - 2000، ص 7.

(34) نبيه الأصغهانى، أبعاد التقارب الروسي - الأميركي بعد أحداث (11/ سبتمبر)، صدر سبق ذكره، ص 221.

(35) خالد عبد العظيم، حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الأوربية - الأميركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 124.

(36) نبيه الأصغهانى، أبعاد التقارب الروسي - الأميركي بعد أحداث (11 سبتمبر)، مصدر سبق ذكره، ص 212.
(37) See: Matthew Evangelista, Op.Cit, p 107.

(38) See: The Emergence of Russian Foreign Policy, U.S. Library of Congress: <http://countrystudies.us/russia/>.

(39) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 83.

(40) See: Statement by the President Bush, June 13, 2002: <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/06/20020613-9.html>.

(41) ينظر: سيمون بدوان، وهم التحكم القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة فاضل جكر، دار الحوار لنقاقي، بيروت 2004، ص ص 135 - 136.

(42) نورهان الشيخ، العلاقات الأميركية - الروسية تفاهات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(43) نقلاً عن: عبد السلام إبراهيم بغدادى، انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الحد من انتشار الصواريخ بالستية، أوراق أسبوعية العدد 97، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 2.

(44) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 84.

(45) نورهان الشيخ، العلاقات الأميركية - الروسية تفاهات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(46) يمكن القول أن الأبعاد غير المعتادة لاتفاقية ستارت الجديدة تمثل في انها جاءت ثمرة لجهود دبلوماسية استمرت لمدة طويلة وتضمنت العديد من الجولات التفاوضية البالغة التعقيد والصعوبة، وتأسيساً على ذلك يمكن ملاحظة أن القيادة الروسية لم تجد صعوبة كبيرة في إقناع القوى السياسية الروسية الحاكمة بهند الاتفاقية. كما وجدت الادارة الأميركية صعوبة كبيرة في إقناع الصقور، وعلى وجه الخصوص الجمهوريين والجامعات التي تمثل قوى يمين الحزب الديمقراطي الأمريكي. تقول المعلومات والتسريبات بأن الولايات المتحدة وإن كانت قد أقرت مبدأ تخفيض حجم الأسلحة الهجومية الاستراتيجية فإنها رفضت الموافقة على مبدأ الالتزام بعدم تطوير تكنولوجيا الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وبكلمات أخرى، فإن الولايات المتحدة قبلت بمبدأ التقليل الكمي، مع الإبقاء على مبدأ التطوير النوعي إضافة لذلك، تقول التسريبات بأن توافق الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية على بنود اتفاقية ستارت الجديدة قد استصحب معه المزيد من التوافقات حول القضايا الخلافية الأخرى، والتي حرصت الإدارة لأمركة على أن يكون من بينها قضية الشرق الأوسط، وموضوع شبكة الدفاع الصاروخي، وإذا كانت روسيا الاتحادية قد وافقت بالفعل على مشروع شبكة الدفاع الصاروخي فإن مواقفها الشرق أوسطية الجديدة

في مرحلة ما بعد اتفاقية ستاوت الجديدة سوف يبدو أكثر وضوحاً بعد زيارة الرئيس ميدفيديف المتوقعة إلى إسرائيل في منتصف الشهر القادم. لمزيد من التفاصيل حول الاتفاقية الجديدة ينظر: عبر شبكة المعلومات الدولية: [http:// www.shamexpo.org](http://www.shamexpo.org).

(47) خالد الحروب، نظام الدرع الصاروخي الأميركي جوهر الفكرة وانعكاساتها على الأمن العالمي والشرق الأوسط، عبر شبكة المعلومات الدولية: <http:// www. aljazeera. com>.

For more information see: Sergey Lavrov, RUSSIA - U.S. Relations: perspectives (48) and prospects for the new agenda, Carnegie Endowment For International peace, Federal News Service Washington, D.C. thursday, MAY 7, 2009.

See: Eshel David, US Missile Shield in Europe: Logic or Mere Provocation? In: (49) Defense Update, June 6, 2007:

<http:// www.defense - update.com/newscast/0307/analysis/analysis - 150307. htm>.

(50) بطر: الياس طاهر محمد امين، مستقبل العلاقة الاستراتيجية الأميركية - الاوروبية، رسالة ماجستير عبر مشورقة جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006، ص245.

(51) ينظر: لنس خميس مهدي، التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط بعد (11/ايلول/2001)، اطروحة دكتوراه غير مشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008، ص19.

<http:// www. national security. com> بطر: (52)

For more information see: Yong Deng, The New Hard Realities: «Soft Power» and (53) China in Transition, In Soft Power China's Emerging Strategy in International Politics, Edited by Mingjiang Li, Lexington Books, United Kingdom, 2009, p. p 64 - 65.

(54) عبد الوهاب القصاب، درع مقاومة الصواريخ: المفهوم - التنظيم - الاستخدام والآثار الاستراتيجية، محطات استراتيجية، العدد (69)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001، ص 6.

For more information see: Mizin, Viktor, Iran - Russia Missile Cooperation: (55) Russian View, edited by Joseph Cirincione, In Repairing the Regime, Routledge, 2000, p..p. 192 - 193.

(56) جان أيف هين وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص 64 - 65.

(57) نورهان اشينج، العلاقات الأميركية، الروسية تفاهات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص ص 28 - 29.

See: DAVID CASHABACK, Risky Strategies? Putin's Federal Reforms and the (58) Accommodation of Difference in Russia, London School of Economics and Political Science, UK, 2003, p.5.

- (59) قارن مع : قاسم محمد عبد الدليمي، مشروع الدرع المضاد للصواريخ بين التشدد الأميركي والرفض الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد 24، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2004، ص 66.
- (60) عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية - الأميركية، مصدر سبق ذكره، ص 60.
- (61) لمزيد من التفاصيل ينظر: صاري رشيد الياسين، البيئة الإقليمية للعراق: رؤيا عامة، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 5، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد 1998، ص 13.
- (62) See R.k. Ramazan - The United states and Iran, special studies, New - yourk, USA, 1980, p. 138.
- (63) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد السيد سليم، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والiraqيين منه وموقعهم فيه، ندوة العلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص ص 816 - 817 .
- (64) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، النظام السياسي الإيراني وتحديات العلاقة مع الغرب (1979 - 2008)، مجلة دراسات إقليمية، العدد 17، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2010، ص 191.
- (65) نعيم هاني خلاف، القدرات النووية الإيرانية: المنظور الإقليمي والدولي، مجلة السياسة الدولية، لعدد 142، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2000، ص 151.
- (66) سيد حسين موسوي، سياسة إيران الدفاعية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 102، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2001، ص 191 .
- (67) أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني، أوراق الشرق الأوسط، العدد 36، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2007، ص 27.
- (68) فتوح أبو دهب هيكل، أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة، مجلة شؤون خليجية، العدد 45، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، البحرين، 2006، ص 14.
- (69) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ص 200 - 201.
- (70) جريدة القدس العربي، لندن، العدد 4459، 2003/9/20.
- (71) انتوني كوردسغان، القدرات العسكرية الإيرانية، سلسلة دراسات عالمية، العدد 6، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008 ص 131.
- (72) منعم صاحي العامر، التسليح النووي الإيراني: نظرة استراتيجية في حثياته، أوراق استراتيجية، العدد 29، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000، ص 4.
- (73) فتوح أبو دهب هيكل، مصدر سبق ذكره، ص ص 14 - 15.
- (74) See: Geoffrey. Kemp, Iran's Nuclear Options, edited by: Geoffrey Kemp, in «Iran's Nuclear Weapons Options: ISSUES AND ANALYSIS», The Nixon Center, 2001, p.5.

(75) لعزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم خليل العلاف، الخليج العربي بين المناورات الإيرانية والمناورات الأميركية، تحليلات استراتيجية، العدد 8، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2006، ص 1 - 10.

(76) لعزيد من التفاصيل ينظر: نزار عبد اللطيف الحديثي، العلاقات العربية - الإيرانية: دراسة تاريخية، دار ولسط للدراسات والنشر، بغداد، 1982، ص 61 - 62.

See: Shahram Chubin, Iran's Strategic Environment and Nuclear Weapons, edited by: Geoffrey Kemp, Op.Cit, p. 19.

See: Faridch Farhi, To Have or not to Have? Iran's Domestic Debate on Nuclear Options, edited by: Geoffrey Kemp, Op. cit, p. 46.

(77) ينظر: سمير زكي البيهوني، الشباب الإيراني والسياسة الخارجية، من الثورة إلى البراغمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 131 - 132.

(78) لعزيد من التفاصيل ينظر: اميرة اسماعيل محمد العبيدي، موقف إيران من الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، متابعات إقليمية، العدد 2، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص 7.

(81) علم هاشم محمد، التحول العلاقات الأميركية الروسية، مصدر سبق ذكره ص 61 - 62.

(82) فريد حاتم الشحف، مصدر سبق ذكره، ص 153.

(83) جورج فريدمان، مبدأ مديفد والاستراتيجية الأميركية، مجلة المستقبل العربي، العدد 356، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 123 - 124.

(84) فريد حاتم الشحف، مصدر سبق ذكره، ص 153.

(85) ينظر: احتواء إيران بتعاون أميركي خليجي أم بديلمواسية الحلول الوسط؟، شبكة النبا المعلوماتية: عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://www.annabaa.org/index.htm>.

(86) منوشهر مرادي وهمشري ديلماتيل، روسيا والبرنامج النووي الإيراني حفظ الاستقرار والنفاسة، مختارات إيرانية، العدد 72، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2006، ص 121 - 122.

(87) بشير عبد الفتاح، أبعاد التعاون العسكري بين روسيا وإيران، مختارات إيرانية، العدد 9، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://www.Ahram.org>.

room

(88) ينظر: حنا عزو بهنام، هل نجحت قمة بحر قزوين الثانية (قمة طهران)، تحليلات استراتيجية، العدد 28، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2007، ص 8.

(89) بيسان عدوان، النزاع الإسرائيلي - الإيراني في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، مختارات إيرانية، العدد 56، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005، عبر شبكة المعلومات الدولية:

<http://www.ahram.org>, eg

- (90) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 270.
- (91) باكيام الشرقاوي، التوجه الإيراني نحو آسيا: الامكانيات والتحديات، أوراق الشرق الأوسط، العدد 36 المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2007، ص 201.
- (92) غسان علي العزيمي، عودة روسيا إلى الشرق الأوسط؟ دخول إسرائيل على خط العلاقات العربية الروسية بنذر بالخطر، شؤون مشرقية، العدد 1، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، 2008، ص ص 245 - 246.
- (93) فريد حاتم الشحفة، مصدر سبق ذكره، ص 153.
- (94) باكيام الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص 202.
- (95) باكيام الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص 203.
- (96) علي حسين بكبير، عرض تقدير قدرة إيران النووية والصاروخية: تقيم مشترك للخطر من قبل خبراء هذين أميركيين وروس، عبر شبكة للمعلومات الدولية: [http:// www. Aljazeera. net](http://www.Aljazeera.net).
- (97) باكيام الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص 205.
- (98) See: Abbas Milani, U.S. Foreign Policy and the Future of Democracy in Iran, The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology, THE WASHINGTON QUARTERLY - SUMMER 2005, p.41.
- (99) See: Richard Speier, Iranian Missiles and Payloads, edited by: Geoffrey Kemp, (99) Op.cit, p p. 61 - 62.
- (100) الخطر النووي الإيراني: ما بعد امتلاك السلاح النووي، مؤسسة هيرتدج، عرض علي حسين بكبير، عبر شبكة المعلومات الدولية: [http:// www. Aljazeera. net](http://www.Aljazeera.net).
- (101) ماحد أحمد السامرائي، المؤثرات الاستراتيجية في العلاقات الروسية - الإيرانية، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 8163، نيسان، 2001.
- (102) نبه الأصفهاني، مستقبل التعاون الروسي - الإيراني في ضوء التقارب الأخير، مجلة السياسة الدولية، العدد 144، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 164.
- (103) حسين خلف مزهر، السياسة الخارجية الأميركية تجاه إيران بعد أحداث (11 أيلول/ سبتمبر 2001 رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2007، ص 76.
- (104) محمد سالم أحمد الكوازي، الولايات المتحدة الأميركية والبرنامج النووي الإيراني، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2006، ص 37.
- (105) أحمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 67.
- (106) غسان علي العزيمي، مصدر سبق ذكره، ص ص 246 - 247.
- (107) باكيام الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص 206.

- (108) محمد عبد الرحمن جبر، إيران وضداته: التحالف مع المغرب، أوراق باقيا، العدد 25، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة القاهرة، 2007، ص 2.
- (109) ينظر: هالد التوبيت، السياسة الروسية تجاه إيران: تحديات ساد أم تحد؟ مشرقي، نشرة الإمبر والتهافت الأمر لاقتصر لم ستقة الخليج، العدد 3، مركز المالح للاباح، اوطي، 2006، ص 8.
- (110) شير عبد القادر، أسد التناوب، المصطفى جبر روسيا وإيران، مستلزمات إيرانية، العدد 9، مركز الأهرام لدراسات إقليمية، القاهرة، عبر شبكة المعلومات الدولية
<http://www.albainiah.net/index.php?maincat=1>
- (111) فهد حاتم الشاهد، مصدر سبق ذكره، ص 253-254.
- (112) محمد سعيد إدريس، علاج وإبعاد حول لتسوية السياسية، أوراق الشرق الأوسط، العدد 41، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2005، ص 87.
- (113) فهد مع، أحمد مسر، أزمة البرنامج النووي الإيراني، مباحثات متعددة للمستقبل، مباحثات إيرانية، العدد 45، مركز الأهرام لدراسات إقليمية، القاهرة، 2005، عبر شبكة المعلومات الدولية
<http://www.albainiah.net/index.php?maincat=1>
- (114) محمد عبد القادر، ينظر: فهد حاتم الشاهد، مصدر سبق ذكره، ص 255-258.
- (115) محمد سعيد إدريس، مصدر سبق ذكره، ص 93-102.
- (116) أحمد مر التناوب، ينظر: محمد سعيد إدريس، الصراع على العراق بين أميركا وإيران، مباحثات إيرانية، العدد 46، مصدر 2007، عبر شبكة المعلومات الدولية
<http://www.albainiah.net/index.php?maincat=1>
- (117) ينظر: أمجد كسند، بقية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مباحثات إيرانية، مركز الأهرام لدراسات إقليمية، القاهرة، عبر شبكة المعلومات الدولية
<http://www.albainiah.net/index.php?maincat=1>
- (118) ينظر: أحمد إبراهيم، محمد البرنامج النووي الإيراني التطوير والتفاوض والتحديات الاستراتيجية، مجلة لسياسة الدولية، العدد 13، مركز الأهرام لدراسات إقليمية، القاهرة، 1999، ص 315.
- (119) For more information See: HON. CHUCK AND HAGEL HON. GARY HART, The Right Direction for U.S. Policy toward Russia: A Report from The Commission on U.S. Policy toward Russia, Washington, D.C. March 2009, p3.
- (120) حسن التوبيت، البرنامج النووي الإيراني والموقف الأمريكي، مجلة الشرق، عبر شبكة المعلومات الدولية
<http://www.albainiah.net/index.php?maincat=1>
- (121) شيما، معروف، فهد إدريس، التوبيت، وكرد في إدراك الأزمة الدولية: فوا في العلاقات الأمريكية- الإيرانية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة نيويورك، كلية العلوم، 2007، ص 210.
- (122) محمد سعيد إدريس، مصدر سبق ذكره، ص 69-91.
- (123) رافقت البرنامج النووي الإيراني، تفهيمات أميركية تطلق بين حين وآخر حول إمكانية إنتاج إيران للأسلحة

النووية، لكن الملفت للنظر أن جل هذه التخمينات غير دقيقة، ومن الممكن أن تؤثر مستقبلاً على مصداقية أي تعمين يصدر حول البرنامج النووي الإيراني، ففي شباط 1992 قال الجنرال روبرت غنيس عندما كان مديراً للوكالة المخابرات المركزية الأميركية في شهادته أمام الكونغرس: «توقع أن تملك إيران السلاح النووي عام 2003»، كما توقع وزير الدفاع الأميركي السابق وليام بيري أنها ستصل إلى القنبلة النووية بحلول العام 2000، أيضاً كانت التوقعات التي صدرت عن الوكالة الأميركية لمراقبة ونزع السلاح غير صائبة إذ توقعت أن تصل إيران إلى أول قنبلة عام 2003، ولم تستطع مجموعة العمل الأميركية المسماة (تدقيق طموحات إيران النووية) أن تقدم معلومات مؤكدة عن التوقعات التي ستج فيها إيران القنبلة النووية، إلا أن وكالة المخابرات الأميركية تعتقد أن إيران ستصل إلى السلاح النووي في عام 2015؛ ينظر: ميثاق خير الله خلود، تطور الموقف الأميركي من البرنامج النووي الإيراني تحليلات استراتيجيّة، العدد 61، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2011، ص7.

(124) لمزيد من التفاصيل ينظر: حسين باكير، البرنامج النووي الإيراني في القرارات الاستراتيجية الإسرائيلية، مجلة العصر: عبر شبكة المعلومات الدولية: [http:// www.albainah.net/index.aspx](http://www.albainah.net/index.aspx).

(125) For more information See: David Rodman: Israel's National Security Doctrine (An Introductory Overview) Middle East Review Of International Affairs, Vol.5, No. 3, 2001, p.8.

(126) لمزيد من التفاصيل ينظر: رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دار الاوانل، دمشق، 2006، ص ص300 - 301.

(127) ينظر: دبن زافيشن، سياسات الطاقة الأميركية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 106، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت 2003، ص ص 99 - 109.

(128) ينظر: سيد حسين الموسوي، سياسات أميركا وإسرائيل إزاء إيران، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 106 مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت، 2003، ص 182.

(129) فرضت على إيران بين عامي 1979 - 2010 عدة عقوبات مختلفة البعض منها كان أميركياً، والقسم الآخر كان دولياً، والاخر كان اوروبياً، وجاءت العقوبات الأميركية تدريجياً، حيث فرضت الولايات المتحدة من جانبها على إيران ثلاثة عقوبات الأولى عام 1997 بسبب أزمة رهائن السفارة الأميركية في إيران، الثانية عام 1995 بموجب قانون دامتو، والثالثة كانت في تموز عام 2010 اما العقوبات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن بسبب البرنامج النووي الإيراني فكانت أربع عقوبات، الأولى بموجب القرار رقم 1737 عام 2006، والثانية بموجب القرار 1747 عام 2007، والثالثة بموجب القرار 1803 عام 2008، والرابعة بموجب القرار 1929 عام 2010، وشملت العقوبات كل ماله علاقة بالبرنامج النووي الإيراني، اما العقوبات الأوروبية فكانت في تموز عام 2010 إذ شملت عدداً من الأشخاص والمؤسسات الإيرانية ذات صلة بالبرنامج النووي الإيراني، وقد جاءت جميع هذه العقوبات بدعم ورواية أميركية. ينظر: محمد عيد الرحمن يونس العبيدي، دور الولايات المتحدة في العقوبات الدولية على إيران، متابعة إقليمية، العدد 17، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2011، ص6.

(130) شيعاء معروف فرحان، مصدر سبق ذكره، ص 208.

- (131) لمزيد من التفاصيل ينظر: إيران هل ثمة مخزخ من المأزق النووي؟، تقرير مجموعة الازمات الدولية عن الحالة في الشرق الأوسط رقم (51) لعام 2006، عبر شبكة المعلومات الدولية: [http:// www. InternationalCrisisGroup.com](http://www.InternationalCrisisGroup.com)
- (132) ينظر: محمد عباس ناجي، الملف النووي الإيراني مرحلة تقرب المصافات، مجلة السياسة الدولية، العدد 166، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006، ص ص 179 - 180.
- (133) أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني، أوراق الشرق الأوسط، العدد 36، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2007، ص 42.
- (134) أحمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الإيرانية: تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع، كراسات استراتيجية، العدد 149، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005، ص 39.
- (135) أحمد حامد علي، التنافس الجيوبولتيكي في بحر قزوين: المعطيات والابعاد، مجلة دراسات إقليمية، العدد 1، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2004، ص 84.
- (136) نبيل جعفر عبد الرضا وعلي نعم الخويطر، الأهمية الاقتصادية الدولية لنفط بحر قزوين، مجلة دراسات دولية، العدد 17، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 90.
- (137) أحمد حامد علي، مصدر سبق ذكره، ص 85.
- (138) نبيل جعفر عبد الرضا وعلي نعم الخويطر، مصدر سبق ذكره، ص 90.
- (139) أحمد طاهر، استقلال ثروات بحر قزوين: الفرص والمعوقات، مجلة السياسة الدولية، العدد 180، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2010، ص 167.
- (140) حول نوع الاحتياطات: ينظر: محمد فخر سعيد السكالك، الجغرافية السياسية/ أسس وتطبيقات، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988، ص 196.
- (141) بيروز مجتهد زادة، النظام القانوني لحوض قزوين: الجغرافية السياسية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 109، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت، 2003، ص 28.
- (142) عامر هاشم الزوبعي، مصدر سبق ذكره، ص 54.
- (143) عادل محمود مظهر، منطقة بحر قزوين: الثروة والصراع، مجلة دراسات دولية، العدد 23، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2004، ص 74.
- (144) نقلاً عن: محمد حمد السعدون، روسيا ومتغيرات فضاءها الآسيوي، مصدر سبق ذكره، ص 40.
- (145) عادل محمود مظهر، مصدر سبق ذكره، ص 75.
- (146) زيفنيل بريجنسكي، دفعه الشطرانج العظمى: التفوق الأميركي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 157.
- (147) عامر محمود مظهر، مصدر سبق ذكره، ص 77.

See: Robert D.English, Russia and the Idea of the West Gorbachev Intellectuals (146) and the End of the Cold War, Columbia University press, New York, 2000, p.p.

- (149) أيمن للال يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 87 - 88.
- (150) عامر هاشم الزوبعي، مصدر سبق ذكره، ص 81.
- (151) مايكل كليز، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للتزاعاات الدولية، ترجمة عديان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص 103.
- (152) أحمد طاهر، مصدر سبق ذكره، ص 168.
- (153) احمد حامد علي، مصدر سبق ذكره، ص 91.
- (154) مصطفى الذباغ، إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، 2004، ص 112.
- (155) مايكل كليز، مصدر سبق ذكره، ص 103 - 104.
- (156) عادل محمود مظهر، مصدر سبق ذكره، ص 78.
- (157) For more information see: Christian von Hirschhausen, Franziska Holz, Anne Neumann and Sophia Rüsterl, Supply security and natural gas, Edited by Francois Leveque, In Security of Energy Supply in Europe Natural Gas, Nuclear and Hydrogen, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2010, p.p. 2 - 6.
- (158) نيل جعفر عبد الرضا وعلي نعيم الخويطر، مصدر سبق ذكره، ص 92.
- (159) يطر. هيرالد تريبيون، إشكالية العلاقات الروسية الأوروبية، ترجمة خديجة القصاب حريدة الثورة دمشق، الأثنين 2008/10/20.
- (160) صافيناز محمد احمد، ثروات بحر قزوين... تنافس دولي في وسط آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005، ص 178.
- (161) ينظر: هنري لورانس، اللعبة الكبرى، ترجمة عبد الكريم الأريد، الدار الجامعية للنشر، ليبيا، 1993، ص 103.
- (162) See: Ariel Cuhén, Domestic Factors Driving Russia's Foreign Policy, Published on November 19, 2007. [http:// www.heritage.org/About](http://www.heritage.org/About).
- (163) مايكل كليز، دم ونفط: أخطار ونتائج اعتماد أميركا المتزايد على النفط، تعريب هيثم جلال غانم، دار الشروق، عمان، 2007، ص 239.
- (164) مايكل كليز، الحروب على الموارد، مصدر سبق ذكره، ص 103.
- (165) حنين معلوم، الاستراتيجية الأميركية في وسط آسيا الواقع والأفاق، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 87.
- (166) فريد حاتم الشحف، مصدر سبق ذكره، ص 126.
- (167) حميد حمد السعدون، روسيا ومتغيرات فضاءها الآسيوي، مصدر سبق ذكره، ص 73.
- (168) عاطف عبد الحميد، أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين، مجلة السياسة الدولية، لعدد 1964، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2006، ص 78.

- (169) عادل محمود مظهر، مصدر سبق ذكره، ص 66.
- (170) وهو مسؤول شؤون الطاقة في الخارجية الروسية.
- (171) فريد حاتم الشحف، مصدر سبق ذكره، ص ص 132 - 133.
- (172) ينظر: أحمد فلاح، مصدر سبق ذكره، ص 169.
- (173) فريد حاتم الشحف، مصدر سبق ذكره، ص ص 132 - 133.
- (174) محمد فراج أبو النور، روسيا في مطلع القرن الحادي والعشرين: القضايا والآفاق، في آفاق لتحولات الدولية: لمقابلة، تحرير وليد عبد الحي، دار الشروق، عمان، 2002، ص 127.
- (175) مايكل كليز، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 106.
- (176) وليد محمود أحمد، روسيا الاتحادية والأمن الأوروبي، الراصد الأفريقي، العدد 39، مركز الدراسات لأفريقية، جامعة الموصل، 2010، ص 4.
- (177) عادل محمود مظهر، مصدر سبق ذكره، ص ص 79 - 80.
- (178) مايكل كليز، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 109.
- (179) عاطف عبد الحميد، أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين، مصدر سبق ذكره، ص 78.
- (180) ناظم عبد الواحد الجاسور، حدود النفوذ الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة دراسات سياسية، العدد 10، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة بغداد، 2002، ص 30.
- (181) فوزي درويش، التنافس حول بحر قزوين، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 255 - 256.
- (182) نقلًا عن: فكرت نامق العامي، الولايات المتحدة وأمن الخليج العربي: دراسة في تطور السياسة الأميركية في الخليج منذ الثمانينات وآفاق المستقبل، ط 1، مطبعة العزة، بغداد، 2001، ص 187.
- (183) ناظم عبد الواحد الجاسور، حدود النفوذ الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز، مصدر سبق ذكره، ص ص 28 - 29.
- (184) See: Robert O. Freedman, «Russian Policy Towards the Middle East Under Putin: The Impact of 9/11 and The War in Iraq», *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*, Vol. 2, No.2 (Summer 2003), p. 67.
- (185) أحمد حامد علي، مصدر سبق ذكره، ص 92.
- (186) مايكل كليز، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 105.

مستقبل العلاقات الأميركية الروسية

مستقبل العلاقات الأميركية الروسية

في البدء أصبحت للدراسات المستقبلية دور كبير في صياغة وتطوير، بل وانضاج الكثير من أبعاد ومسالك واتجاهات الدراسات الإستراتيجية ولا سيما الأضية منها وبشكل يسعى إلى توخي قدرٍ من الدقة والموضوعية في مثل هذه الدراسات وبما يساعد إلى إعطاء مؤشرات ومعطيات مهمة ومفيدة للعديد من الباحثين والأكاديميين والمحللين السياسيين وصانعي القرار الاستراتيجي، في ضوء دراسات عمية تقوم على الإدراك الإنساني العلمي المنظم لمعرفة ما سيحدث في مجال علمي معين أو لوضع صورة أو إطار لما سيكون عليه المستقبل لظاهرة م بالاعتماد على مناهج وآليات متعددة والتي من أهمها ما يتعلق بمنهج الاستشراف والذي يعرفه الدكتور (عمر الخطيب) بأنه اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة والتي تشمل المعالم الرئيسة لظاهرة ما لمدة طويلة، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على هذه الظاهرة⁽¹⁾. كما عرف (وليد عبد الحي) الدراسات المستقبلية بأنه العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطويرها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره⁽²⁾. ولذلك فإن الدراسات المستقبلية أو الاستشراف المستقبلي هو جهد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع

مجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات وعبر مدة زمنية مقبلة، تمتد قليلاً لأبعد من عشرين عاماً وتنتطق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية في المجتمع⁽³⁾، وعلى الرغم من تعدد الرؤى والمناهج، إلا أن هناك اتفاقاً واسعاً بأن ليس هناك مستقبل واحد، بل مستقبلات عدة بديلة أو محتملة، لذا لابد من تعدد القراءات الاستشرافية للمستقبل لأنه ما زال قيد التشكيل وليس معطى نهائياً. ومن نافذة القول، إنه وعلى الرغم من عدم امتلاكنا زمام المستقبل، إلا أننا نمتلك جزئياً تشكيل جانب مهم منه. فالدراسات المستقبلية تسعى لاستشراف آفاق المستقبل ودروبه الممكنة، بهدف رسم خرائط للملاحة الصعبة في بحار المستقبل. فامتلاك بوصلة حول نمط التطورات والتفاعلات المستقبلية المحتملة، يساعد راسم السياسة في تحديد درجات الحركة والمناورة حتى لا يصبح المستقبل قدراً محتوماً تستقبله الأمم والشعوب دون حول أو قوة⁽⁴⁾. فدراسة المستقبل في حقيقتها استشراف للمستقبل بجميع أبعاده الزمنية أي جملة تبؤات مشروطة تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما في مرحلة من مراحلها التاريخية فضلاً عن ارتباطها بأجهزة وإمكانات وكفاءات عالية وفلسفة سياسية - اجتماعية متكاملة ولازمة للتخطيط الهيكلي المميز⁽⁵⁾.

من هنا وفي ضوء ما سبق ذكره، ولبناء صورة أكثر تماسكاً لمستقبل العلاقات الأميركية الروسية، يستدعي البحث العلمي استقراء جملة المؤشرات والمتغيرات المؤثرة في بناء ذلك (الزمن الآتي بعد الحال)، وبعبارة أخرى، يتطلب استشراف المستقبل تمحيص في جملة المؤشرات والمتغيرات الموجودة والقائمة بالفعل، أو تلك التي لم تضح بشكلها الكامل، أو تلك التي لا وجود لها وستظهر في المستقبل، وهي المؤشرات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والتاريخية والأمنية وغيرها. إن العلاقات الأميركية الروسية علاقات معقدة ومتشابكة بل متعددة الأبعاد والجوانب، تؤثر فيها متغيرات متنوعة، متداخلة بعضها مع بعض وتوجه بها إلى تحديد طبيعة هذه العلاقة في المستقبل، وتذهب بها إلى التوتر أو التنافس أو التعاون، ولكل جانب من هذه الجوانب قُزُطُه (خوافزه) التي تأخذ به نحو التحقق، وغوائفُه (كوابحه) التي تحد من قدرته على التحقق، فمن خلال دراسة تطور العلاقات

الروسية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية إلى الآن (2011)، وكذلك ومقومات العلاقات الأميركية الروسية، فضلاً عن دراسة القضايا الأساسية التي تشكل محور اهتمام الدولتين، ظهر جلياً بأن مستقبل هذه العلاقة يتحدد على وفق الدوائر الجغرافية العالمية التي تبتعد أو تقترب من المصالح الإستراتيجية للدولتين، نظراً لأن هذه الدوائر الجغرافية مهمة للولايات المتحدة وروسيا الاتحادية مع اختلاف نظرة كل منها إلى هذه المناطق، ومن ثم تحدد هذه الدوائر الجغرافية مستقبل العلاقات الأميركية الروسية وتجعلها تتجه نحو التوتر أو التنافس أو التعاون. فعندما تثار قضية أو مسألة بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، فإن طبيعة هذه المسألة أو القضية يضح أثرها وأحيتها لطرفي العلاقة بحسب قربها أو بعدها من دوائر الأمن القومي لكليهما، فبغدر نعلق الأمر بمشروع الدرع الصاروخي الأميركي نجد أن ذلك يؤثر إلى أن هناك مستقبلاً يندر بتوتر العلاقات الأميركية الروسية، وعندما يتعلق الأمر بالملف النووي الإيراني نجد أن جانب المساومة والتسوية يبرز بشكل واضح ولكن ليس إلى المستوى الذي يجعل العلاقة بينهما تصل إلى مستوى التوتر، وكذلك الحال مع منطقة بحر قزوين التي يشتد التنافس فيها، وعلى الرغم من حدة التنافس يدل المستقبل القريب على أنه لن يكون هناك توتر بشأن هذه المنطقة، ومن ثم يتحدد مستقبل العلاقات الأميركية الروسية على وفق معيار أساسي والذي يركز على سؤال أساسي ما مدى أهمية القضية الماثرة إلى كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية؟ ما مدى ابتعادها عن الأمن القومي الروسي أو الأميركي؟، ولذلك فإن تناول مستقبل العلاقات الأميركية الروسية سيكون على وفق سيناريوهات: الصراع، التنافس، التعاون. وأنه سيتبع منهج الاستشراف الاحتمالي المشروط من خلال إبراز الفرص والكوابح لكل مشهد من المشاهد المستقبلية للعلاقات الأميركية الروسية.

مشهد الصراع

إن مفهوم الصراع يعني (حالة انفعالية تنسم بالتردد والحيرة والقلق والتوتر تحدث للفرد حينما يتعرض لهدفين أو دافعين متعارضين، لا يمكنه إشباعهما أو تجنبهما في وقت واحد⁽⁶⁾). أما الصراع الدولي فقد تعددت تعاريفه ومفاهيمه بتعدد الكتاب والباحثين، إذ يُعرف الصراع على أنه «تناقض أو صدام بين اثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين (كالشركات أو الدول) يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة⁽⁷⁾».

وقد عرف (عبد القادر محمد فهمي) الصراع الدولي على أنه (موقف يعكس ذلك القدر من التعارض بين إرادات طرفين أو أكثر تعبر على وفق تعبير أنماط سلوكية عن معارضة واعية ومتجذرة للتناقض القائم بينها حول قيم وأهداف أو مصالح يصعب التوفيق بينها في الغالب)⁽⁸⁾. على حين عرفه (إسماعيل صبري مقلد) على أنه (تنازع الإرادات الوطنية وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات واتجاه سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق)⁽⁹⁾. ومن هذا التعريفات نجد أن الصراع يختلف عن الحرب شكلاً ومضموناً. ففي الوقت

الذي تنوع فيه مضامين الصراع ومظاهره (سياسياً واقتصادياً وإيديولوجياً)، ترتبط الحرب أساساً بحالة الالتحام العسكري المباشر⁽¹⁰⁾. ولذلك يفترض مشهد الصراع أن العلاقات الأميركية الروسية تسم بالصراع، ولكن هذا الصراع لا يصل إلى درجة الصدام العسكري المباشر بين الدولتين.

إن الصراع في العلاقات الأميركية الروسية هي مسألة تاريخية، بل إنها مغروسة في سلوك الشخصيات القائمة على الدولتين، فالهبة والشموخ التي كانت موجودة عند الدولتين خلال حقبة الحرب الباردة لا تزال موجودة في سلوكيات ومواقف وقرارات السياسة الخارجية للدولتين على الرغم من التغيرات التي طرأت على نهج وسلوكيات روسيا الاتحادية (ورثة الإتحاد السوفيتي السابق) إذ تحول الطابع العام الذي يحكم السياسة الخارجية من الطابع الإيديولوجي خلال الحقبة السوفيتية إلى الطابع البراغماتي المصلحي بعد الحرب الباردة.

فالهبة لا القوة، هي العملة اليومية للعلاقات الدولية، مثلما السلطة هي الخاصة التنظيمية المركزية للمجتمع المحلي، فالهبة مهمة جداً لأنه إذا أعترف الخصم بقوتك فأنت تستطيع أن تحقق أهدافك دون أن تضطر إلى استخدامها، ولهذا السبب لا تستخدم القوة العلنية أو التهديدات الصريحة إلا قليلاً نسبياً في العمل الدبلوماسي وحل الصراعات بين الدول. بل إن المساومة بين الدول تتحدد بشكل رئيس بالهبة النسبية للأطراف المعنية. لكن يوجد خلف مثل هذه المساومات اعتراف متبادل ضمني بأن الطريق المسدود في طاولة المفاوضات يمكن أن يؤدي إلى قرار في ميدان المعركة. لهذا السبب كانت حقبة السلام والاستقرار النسيين هي الحقبة التاريخية التي فهم فيها الترتيب الهرمي للهبة بوضوح ولم يشهد تحدياً. وعلى عكس ذلك، فإن ضعف الترتيب الهرمي للهبة وتزايد الغموض في تفسيرها يؤديان في الغالب إلى حقبة تشهد توترات وصراعات، وهكذا إذا تراجعت هبة البلد، فإنه يضعف في أي صراع دبلوماسي لاحق، وإذا كان الصراع الدبلوماسي يدور على أي شيء مهم، من المرجح أن يعني الفشل تضاول القوة المادية. لذا فإن تراجع الهبة امر مقلق، لكن الهبة في النهاية تعني سمعة القوة في

الحرب ولا يمكن حسم الشكوك حول الموضوع إلا بالحرب نفسها. فالبلد يقاقل عندما يعتقد أن هيبته في الدبلوماسية غير متكافئة مع قوته الحقيقية. هذا ما فعلته روسيا الاتحادية في حربها ضد جورجيا 2008/8/8⁽¹¹⁾.

إذ إن روسيا الاتحادية تكافح وتصارع الولايات المتحدة من أجل تحقيق مصالحها الإستراتيجية العليا، واحترام هيبته الدولية مقابل إستراتيجية احتواء الأميركية التي تحاول الولايات المتحدة أحياءها من جديد لاحتواء روسيا الاتحادية التي تعاضل مكائتها الإقليمية والدولية يوماً بعد يوم، ولذلك ونظراً لأهمية الدائرة الجغرافية الأولى (دول الجوار القريب) لروسيا الاتحادية من جهة ولأهميتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية المترجمة للنظام الدولي وتحاول الاستمرار أطول مدة ممكنة، (من خلال فرض طريقته في الحياة بجوانبها كافة على الأطراف الدولية الأخرى)⁽¹²⁾ فإن ذلك قد يتجه بالعلاقات الأميركية الروسية نحو الصراع (نتيجة الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية)⁽¹³⁾.

ويمكن القول إن هناك مجموعة من المعطيات والمرتكزات التي تأخذ بمستقبل العلاقات الأميركية الروسية نحو الصراع، على الرغم من أن الصراع سوف لن يتم تصعيده إلى درجة الصراع المسلح أي الاصطدام العسكري المباشر بين الدولتين.

- الأمن القومي الروسي: يعد الأمن القومي للدولة مسألة لا يمكن المساومة عليها، ولذلك فإن سعي الولايات المتحدة إلى تهديد الأمن القومي الروسي من خلال مجموعة من الإجراءات والسلوكيات (مشروع الدرع الصاروخي الأميركي، توسيع حلف شمال الأطلسي) التي تعد من وجهة النظر الروسية إجراءات ترمي إلى إجهاض وتعطيل قدرة روسيا الاتحادية على توجيه الضربة الثانية إذا ما تعرضت إلى الضربة الأولى، ولذلك فإن روسيا الاتحادية ستقف موقفاً صلباً تجاه أي مشروع ترى أنه يهدد أمنها القومي من جانب الولايات المتحدة في المستقبل، الأمر الذي يدفع بالعلاقات الأميركية الروسية نحو الصراع.

- التضارب الإستراتيجي بين الدولتين: إن روسيا الاتحادية تدرك أن الوجود

العسكري الأميركي بصيفه المختلفة (تواجد عسكري مباشر، قواعد عسكرية) في منطقة اوراسيا هو بمثابة تطويق شامل للأمن القومي الروسي وهو أمر يتكامل مع امتداد حلف شمال الأطلسي ونشر الدرع الصاروخية في أوربا الشرقية.

هنا تبرز الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى، إذ هي تمثل الحلقة الأكثر وهناً في التخطيط الإستراتيجي الأميركي في منطقة آسيا، ومن ثم فإن السيطرة عليها بصيغة تواجد عسكري، أو إقامة تحالف مع حكومات موالية بما يؤمن لولايات المتحدة أوضاعاً إستراتيجية على قدر كبير من الأهمية، وهنا تبرز أهمية أفغانستان في الإستراتيجية الأميركية، إذ هي تمثل منطقة اقتراب مباشر للقوى الفاعلة والنووية في آسيا كالصين، روسيا، الهند، باكستان وإيران، فمن خلالها يمكن ممارسة الضغط على روسيا، كما تعد الحلقة الأخيرة من سلسلة حصار الصين، القوة الآسيوية المحتملة لمانوئة الولايات المتحدة⁽¹⁴⁾، فضلاً عن ذلك فإن منطقة آسيا الوسطى، وبضمنها منطقة قزوين التي تطوي على إمكانات ومواد أولية (نפט وغاز طبيعي) بما يؤهلها لتكون بديلاً إستراتيجياً لمناطق تقليدية في ميدان توفير الطاقة كمنطقة الخليج العربي⁽¹⁵⁾، وكذلك يمكن استثمار موارد الطاقة (النפט والغاز) في عمليات الضغط والمساومة مع القوى الآسيوية التي تعتمد في تأمين احتياجاتها من الطاقة على هذه المنطقة، يضاف إلى ما تقدم، أن منطقة آسيا الوسطى تمثل مفصلاً حيوياً في شبكة المواصلات التي تربط أجزاء مهمة مع بعضها في الإقليم الآسيوي، ومن ثم فإن التحرك المكثف، السياسي والعسكري، للولايات المتحدة تجاه أفغانستان، لا يعني توفير حلول لهذه الأزمة الإقليمية، بقدر ما يكون مدخلاً رئيساً لتحقيق مصالحها الحيوية⁽¹⁶⁾. ولذلك فإن الوجود العسكري المكثف في هذه المنطقة الحيوية من العالم، وهي المنطقة التي أسماها ماكندر قلب العالم، سوف يؤدي إلى الصراع في العلاقات الأميركية الروسية في المستقبل، بل قد يتجه بها إلى (حرب باردة جديدة)⁽¹⁷⁾.

الانفرادية في القرار السياسي الدولي : ترى روسيا الاتحادية أن تفرّد قوة دولية واحدة في القرار السياسي الدولي أمر لا يمكن قبوله، كما أن العالم لا ينبغي أن

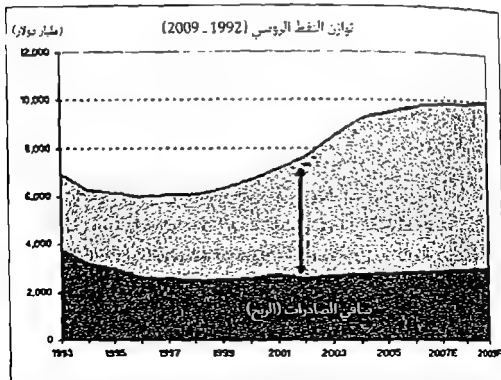
يدار على وفق توجه قوى دولية واحدة، إذ أن هناك قوى دولية لها وزنها في النظام الدولي القائم، ومن ثم يجب أن يؤخذ رأيها في إدارة الشؤون الدولية، أن هذا التجاهل لدور روسيا الاتحادية في إدارة الشؤون الدولية دفعها إلى معاقبة جورجيا من خلال الصدام العسكري المباشر من أجل توجيه رسالة واضحة لا يسر فيها بأن على الغرب في المستقبل أن يأخذ مصالح روسيا الاتحادية بنظر الاعتبار، بل إن على الولايات المتحدة أن تدرك أن روسيا الاتحادية خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي هي ليست روسيا الاتحادية في القرن الواحد والعشرين.

- مكانة القوى الدولية: أن تعزيز روسيا الاتحادية مكانتها الدولية في النظام الدولي في المستقبل يتناسب تناسباً طردياً مع تبنيها مواقف أكثر تصلباً في علاقتها مع الولايات المتحدة، وبالمقابل فإن تراجع مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي لن يدفعها إلى تقديم تنازلات لروسيا الاتحادية وذلك لكون الزعامة الأميركية للعالم هي حق للولايات المتحدة وليس منحة من أي قوة دولية أخرى، ومن ثم سينعكس على مستوى الصراع في العلاقات الأميركية الروسية في المستقبل، خصوصاً إذا أدركنا أن التفاعلات الدولية بين الدولتين كثيرة ومعقدة ومتشابكة وقابلة للتطور والتوتر والصراع والتصعيد في أي لحظة.

- الطاقة مصدر من مصادر التوتر والصراع في المستقبل: إن التنافس الدولي حول مصادر الطاقة سيكون مصدراً من مصادر التوتر وقد يرتقي إلى الصراع المستقبلي بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، فمصادر الطاقة أصبحت تحتل أهمية كبرى في أولويات السياسة الخارجية لكلا البلدين، فالولايات المتحدة تستورد حوالي (48%) من الإنتاج العالمي، وبالمقابل تعتمد روسيا الاتحادية تعتمد في معظم دخلها القومي على مصادر الطاقة استخراجاً وتصنيعاً وتصديراً ونقل (فقد احتلت روسيا الاتحادية عام 2008 المرتبة الأولى في تصدير النفط)⁽¹⁸⁾ كما أن الإنتاج الروسي للنفط في ازدياد مضطرد) كما في الشكل (7):

إن الغرب بدأ يطلق على روسيا الاتحادية بأنها (دولة البترول petrostate)⁽¹⁹⁾ في

الشكل (7) توازن النفط الروسي



Resource: Russia Energy Data, Statistics and Analysis - Oil, Gas, Electricity, Coal, country analysis briefs, Russia, 2008. <http://www.eia.doe.gov>.

إشارة إلى أهمية سلاح النفط في المستقبل بوصفه أداة من أدوات الترغيب والترهيب للدول المجاورة، بل أن الدول الأوربية التي تستورد كميات كبيرة من الطاقة الروسية هي حليفة الولايات المتحدة صاحبة المشروع الكوني، ومن ثم لن تسمح الولايات المتحدة لروسيا الاتحادية أن تستخدم هذا السلاح ضد حلفائها أو السيطرة الكاملة على دول آسيا الوسطى (التي يتم تصدير نفطها عبر الأنابيب الروسية إلى أوروبا بل إن روسيا الاتحادية هي التي تهيمن على عمليات التصدير)⁽²⁰⁾، ومن ثم يمكن لقطاع الطاقة واستخدامه سياسياً من روسيا الاتحادية أن يكون مصدراً من مصادر الصراع المستقبلي في العلاقات الأميركية-الروسية.

وعلى صعيد آخر، بدأ التوتر في العلاقات الأميركية الروسية (آب 2008) على ثروات القطب الشمالي التي تقدر بحوالي (25%) من احتياطي العالم من النفط والغاز، إلى جانب احتياطي كبير من الماس والذهب والبلاتين وغيرها من المعادن، وذلك بعد قيام روسيا الاتحادية بوضع العلم الروسي في قاع المحيط، وجهود البعثة العلمية الروسية لإثبات أن سلسلة جبال «لومونسوق» في قاع المحيط المتجمد هي امتداد جيولوجي لروسيا الاتحادية بما يمكنها من إعلانها أراضي روسية على وفق قانون البحار، وهو ما تعارضه الولايات المتحدة (21)، إن هذه المسألة من المرجح أن تكون مستقبلاً أحد بؤادر الصراع في العلاقات الأميركية الروسية بفعل الأهمية المتزايدة للطاقة في المستقبل.

- تقوية الترابط الإستراتيجي بين روسيا الاتحادية والصين: يمكن القول إن الشراكة الصينية الروسية واحدة من أهم التحديات التي تواجه الادارة الأميركية (22)، حاضراً ومستقبلاً (23)، ليس فقط لأنها فرصة مهمة لتكوين أحد أهم التحالفات في آسيا، بل وكذلك لأن المستقبل القريب يتطلب من الولايات المتحدة فهم فكرة أخذة بالتصاعد والنمو مفادها أن القوى الكبرى التي لا تقبل الولايات المتحدة أن تشارك وإياها على وفق مبدأ المساواة في الالتزامات الدولية، سوف تشارك بعضها مع البعض الآخر في تحالفات كبرى من شأنها أضعاف موقف الولايات المتحدة في النظام الدولي (24).

فقد شهدت العلاقات الصينية الروسية تحسناً واضحاً في إطار رؤية إستراتيجية أمنية متقاربة أثمرت عن توقيع الطرفين لعدد من الاتفاقيات منها: اتفاقية عدم الانضمام إلى تحالفات عسكرية معادية تهدد أمنها، اتفاقية عسكرية تختص بتبادل الخبراء والمشاورات العسكرية، اتفاق انشراكة الإستراتيجية للقرن الواحد والعشرين، ويدل ذلك على وجود تفاهم إستراتيجي أكثر من كونه تحالفاً إستراتيجياً بين البلدين، وربما يدل تأكيد مفهوم التحالف في الخطاب السياسي الصيني الروسي على إدراك الطرفين ما يثيره التحالف من تعقيدات مع الولايات المتحدة الأميركية، لكن علاقات التفاهم الإستراتيجي التي يؤكدتها عمق وشمول الاتفاقات

الموقعة بين الدولتين تؤكد أن مساحة آسيا بمشاغلها الأمنية والإستراتيجية⁽²⁵⁾، هي مساحة تفاهم مشترك بين الطرفين الصيني والروسي، وكذلك تعكس إدراك الدولتين للآثار السلبية المترتبة على إبقائهما عند سفح النظام العالمي رغم كل الادعاءات الأميركية⁽²⁶⁾.

فالصين تمثل السوق الرئيس للسلح الروسي، وتستأثر وحدها بما يزيد على (50%) من إجمالي مبيعات الأسلحة الروسية التي تعدها روسيا الاتحادية أحد أهم مصادر الدخل القومي، حيث يتراوح العائد من صادرات الأسلحة للصين وحدها بين (1 و 1.5) مليار دولار سنوياً، هذا إلى جانب العائد من تدريب الضباط الصينيين في المعاهد العسكرية للنقل، الأكاديمية البحرية، ومؤسسات تعليمية أخرى تابعة لوزارة الدفاع، وتتلاقى مصالح البلدين أيضاً في مجال الطاقة، حيث تعد روسيا الاتحادية أكبر مصدر للغاز الطبيعي والنفط، في حين تعد الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، وقد بدأ البلدان في تطوير التعاون بينهما في هذا المجال وأقيمت المشاريع المشتركة بمليارات الدولارات، وعلى صعيد آخر شهد التبادل التجاري بين البلدين قفزة ملحوظة من (10.7) مليار دولار عام 2001 إلى (60) مليار دولار عام 2010 لتحتل الصين المرتبة الثانية بين شركاء روسيا التجاريين، بل وصلت إلى المرتبة الأولى عام 2011، كما زادت الاستثمارات الصينية في الاقتصاد الروسي لتصل إلى مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل إلى (12) مليار دولار خلال السنوات القليلة القادمة. ولذلك فإن المصالح الإستراتيجية التي تربط البلدين والتحديات المشتركة لأمنهما القومي ومكائنها الدولية هي القوة الدافعة للشراكة الروسية الصينية على مدى ربع قرن وهي أيضاً العامل الحاسم في استمرار هذه الشراكة مستقبلاً، واستمرار صعود البلدين في اتجاه قمة النظام الدولي متعدد القوى⁽²⁷⁾.

ولذلك فإن تطوير التعاون والتفاهم الإستراتيجي بين الصين وروسيا الاتحادية وبين الصين التي شهدت زيادة كبيرة في ميزانياتها العسكرية⁽²⁸⁾ والولايات المتحدة سوف يؤدي إلى زيادة حدة الصراع في العلاقات الأميركية الروسية في المستقبل.

فالولايات المتحدة تحاول ممارسة استراتيجية الاحتواء ليس فقط تجاه روسيا الاتحادية بل تجاه الصين أيضاً⁽²⁹⁾.

ـ الشروع والاستمرار في نشر الدرع الصاروخي الأميركي: إن القيادة الروسية، وفي إطار رؤيتها الاستراتيجية، لا تزال تشكل بطبيعة ومضمون الإستراتيجية الأميركية التي ترى فيها إستراتيجية لا تزال محكومة بطابع هجومي، وأنها ترمي إلى هيمنة الولايات المتحدة على الصعيد العالمي، إن القيادة الروسية لديها قناعات قوية على أن الولايات المتحدة مصممة على إنشاء ونشر منظومة الدفاع ضد الصواريخ، الأمر الذي سترتب عليه نتائج لا تغفل القيادة الروسية طبيعة مخاطرها الإستراتيجية إذ أنها ستؤدي إلى ما يأتي⁽³⁰⁾:

أولاً: زيادة هيمنة الولايات المتحدة الأميركية، واعتماد سياسة القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أغراض أو أهداف سياسية، ليس تجاه روسيا الاتحادية فحسب، وإنما تجاه تلك الدول التي لا تملك المقدرة الدفاعية التي تسمح لها بالرد، أو إيجاد نوع من الرد المتوازن. وأنه سوف يؤدي إلى (تعطيل قدرة روسيا الاتحادية على الردع، أي بعد الضرر الأولي التي تتعرض لها من الخصم)⁽³¹⁾.

ثانياً: أن تبني الولايات المتحدة لهذه المنظومة (منظومة الدفاع بالصواريخ) يعني أن روسيا الاتحادية، وربما الصين أيضاً، والدول الأخرى التي تملك الصواريخ الإستراتيجية، سوف تتخذ الإجراءات الضرورية لتجاوز المنظومة الأميركية، أو على الأقل تحييد فاعليتها، مما يعني الدفع باتجاه عملية سباق تسلح للمنظومات الدفاعية والهجومية، وهذا سيظل بدوره الأسلحة التقليدية والقوات العسكرية التقليدية.

ثالثاً: أن الأميركيين يسعون إلى جذب حلفائهم إلى منظومتهم الدفاعية، ومثل هذا الأمر يعني في حقيقته أن هناك محاولات لنشر منظومة الدفاع نحو الشرق بالتحالف مع اليابان، ومثل هذا التطور يكون بمثابة النسق الأول بهدف اعتراض الصواريخ الروسية والصينية عند انطلاقها، كذلك فإن المغزى الأميركي، أغراء الأوروبيين واقتناعهم بأن المصعى الأميركي في هذا الاتجاه من شأنه أن يوفر لهم

حماية دفاعية ضد أخطار صاروخية يكون مصدرها روسيا الاتحادية وهذا سيكون نفساً آخر موجهاً ضد الصواريخ الروسية أيضاً.

رابعاً: يخطط الأميركيون على وفق الرؤية الروسية للخروج إلى الفضاء وجعله فضاءً مسلحاً، كما يخططون لنشر منظومة الدفاع الصاروخية فوق سفنهم، وبهذا ستكون هناك منظومة صاروخية، دفاعية وهجومية واسعة النطاق ومتعددة الأنواع غرضها تطويق روسيا الاتحادية والصين، وكذلك توفير الرقابة على كل دولة وعلى كل مجموعة صواريخ، ومن الطبيعي إلا تبقى هذه العملية خارج دائرة اهتمام روسيا وغيرها من الدول الأخرى، الأمر الذي سيفتح المجال أمام سباق التسلح من جديد، كما سيفقد ذلك إلى انتقال عملية سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي، وإلى لمحيطات، ومثل هذه السياسات ستقود إلى خلق مشكلة عالمية تؤدي إلى اهتزاز لاستقرار والأمن الدولي، بل إلى الصراع في العلاقات الأميركية الروسية.

- استمرار توسع حلف شمال الأطلسي: إن توسيع حلف شمال يعد أحد أسباب التوتر في العلاقات الأميركية الروسية (اذ يرى المفكرون الاستراتيجيون الروس أن استمرار توسع حلف شمال الأطلسي هو تهديد للأمن القومي الروسي⁽³²⁾، بل سوف يكون أحد المحددات الرئيسة لطبيعة هذه العلاقة، وستدفع بها نحو التوتر، إذ تعد روسيا الاتحادية أن الاستمرار في توسع حلف شمال الأطلسي هو محاولة لتطويقها بسلسلة من الروابط والتي سوف تعمل على الحد من حركتها في المستقبل⁽³³⁾، ولذلك اتخذت موقفاً حازماً خلال الأزمة الجورجية فقد قالت كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الأميركية السابقة «ان الاجتياح الروسي لجورجيا يذكرنا بالاجتياح السوفيتي لافغانستان في عام 1979»⁽³⁴⁾، وكان السبب المباشر هو سعي الغرب لضمها إلى حلف شمال الأطلسي، ولذلك فإنه إذا لم تتوقف إستراتيجية التوسع لحلف شمال الأطلسي سوف يكون أحد أسباب الصراع في العلاقات الروسية الأميركية في المستقبل.

ولا شك في أن روسيا لن تصبح عضواً في حلف الناتو في المستقبل القريب - لمدة عقد أو نحو ذلك، فروسيا الاتحادية لا تحتاج إلى وقت فحسب لكي تفي

بالمعايير الديمقراطية للعضوية، بل إن اعتزازها بالماضي فضلاً عن ولعها التقليدي بالسرية يقفان في طريق تحقيق ذلك، كما أن فكرة قبولها الآن على أبواب مناطق النفوذ الروسية السابقة مثل دول البلطيق أمر يصعب كثيراً على النخب السياسية الروسية الحالية ابتلاعه، في حين أن الجنرالات سيجدون أنه من الصعب تحمل شرط السماح لمراقبين من الناتو بدراسة ميزانياتهم الدفاعية والسماح لخبراء الحلف بالتحقق من أسلحتهم⁽³⁵⁾. ويمكن رصد ثلاثة أسباب للتحويل نحو الصراع في العلاقات الأميركية الروسية والتي يمكن أن تزيد من هذا الصراع في المستقبل وهي كما يأتي⁽³⁶⁾:

1 - اتجاه السياسة الروسية إلى مزيد من الواقعية، وبرغم أن سياسة الرئيس الاسبق يلتسن في التوافق الكامل مع السياسات الغربية كان لها في البداية صدى شعبي في روسيا الاتحادية، إلا أن هذا الدعم قد تصدع نتيجة للانحدار الذي شهدته روسيا الاتحادية في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي، وكان الدرس الذي استخلصته روسيا الاتحادية من هذه التجربة ذا شقين: الأول: أن بلداً كبيراً مثل روسيا الاتحادية يجب ألا يعتمد الا على نفسه في التطور والتنمية، أما الدرس الثاني فهو أن النقل الأعمى لنماذج التنمية الأجنبية محكوم عليه بالفشل، وإن على روسيا أن تجد طريقها الخاص إلى ذلك، وهكذا فعند مجيء بوتين للسلطة، اتخذ عدة قرارات لدعم السلطة المركزية وإحكام سيطرة الدولة على خطوط الخيارات الاقتصادية، الأمر الذي جعل روسيا - وهي تدخل القرن الواحد والعشرين - تستعيد الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومن ثم شهد الشعب الروسي تحولاً ملحوظاً في حياته في المجالات كافة⁽³⁷⁾.

2 - لمست روسيا الاتحادية أن الولايات المتحدة لا تنظر إليها بوصفها شريكاً، فقد ظلت الولايات المتحدة تنظر لروسيا الاتحادية بوصفها منافساً محتملاً يجب منع إحيائه واستخدام كل فرصة لإضعاف نفوذه، من ناحية أخرى، لم يتوقف اندفاع الولايات المتحدة لبناء قدراتها العسكرية، كما أنها قد انسحبت من

معاهدة الصواريخ المضادة Anti - Ballistic Missilies وكشفت جهودها لتطوير نظام دفاع صواريخ عالمي، فضلاً عن ذلك، شجعت الولايات المتحدة حلف شمال الأطلسي على زيادة توسعه شرقاً، وجاء انضمام بولندا والمجر وجمهورية التشيك عام 1999، لكي يدفع بحدود المنطقة الشرقية إلى (600) كم شرقاً، كما أن انضمام بلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وثلاث من دول البلطيق إلى حلف الناتو بعد خمس سنوات أوصل المنظمة إلى أبواب روسيا الاتحادية، على حين أدى ما سمي بالثورات البرتقالية في جورجيا وأوكرانيا إلى تزايد قوة الاندفاع نحو انضمام البلدين إلى حلف شمال الأطلسي.

3 - ميزان القوى بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة عند تفكك الاتحاد السوفيتي، إذ انخفض الدخل القومي الروسي إلى النصف، وظهرت الولايات المتحدة قوة دولية وحيدة لا تجارها أي دولة أخرى في قوتها الشاملة، ولكن الوضع تغير حالياً، فرغم أن الولايات المتحدة تقود العالم في القوة العسكرية والتكنولوجية، فإن وضعها الإستراتيجي ليس كما كان بعد انتهاء الحرب الباردة، وقد واجهت إدارة بوش ومن بعده أوباما بشكل متزايد التحدي والضغط - داخلياً وخارجياً - بالنظر إلى العبث المتزايد في العراق وأفغانستان. هذا التحول النسبي في ميزان القوى دعم ثقة روسيا في نفسها في التعامل مع الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن الصراع في العلاقات الأميركية الروسية هو مسألة ترتبط بالموروث التاريخي إلا أن انتهاء الحرب الباردة قد غير من المعطيات الدولية وطريقة تعاطي القوى الدولية مع هذه المعطيات، إذ إن السياسة الروسية أصبحت أكثر براغماتية وأكثر تحملاً من القيود الأيديولوجية، ومن ثم فإن تفكير الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بمنطق الربح والخسارة سوف يدفع إلى تساؤل فرص الصراع بين الدولتين في المستقبل، ولذلك فإن هناك مجموعة من المحددات التي تحد من فرص الصراع بين الدولتين، وتتمثل بما يأتي:

1 - أن روسيا الاتحادية شريك تجاري كبير للولايات المتحدة⁽³⁸⁾: إذ إن الميزان التجاري بين الدولتين يميل لصالح روسيا الاتحادية، فصادرات روسيا الاتحادية إلى الولايات المتحدة هي أكثر بكثير من صادرات الولايات المتحدة إلى روسيا الاتحادية، ومن ثم فعلى الرغم من تعاظم مكانة روسيا، فإن روسيا الاتحادية سوف تحرص في المستقبل أن لا تحب العلاقات الروسية الأميركية نحو التوتر، لأن ذلك سوف يكون في غير صالحها ولا سيما أن روسيا الاتحادية هي دولة في طريقها إلى استعادة مكانتها الدولية وبشكل تدريجي، وبالمقابل تدرك الولايات المتحدة أن توتر العلاقة مع روسيا الاتحادية سوف ينعكس سلباً على طريقة تعاملها مع القوى الدولية الصاعدة وتحديداً الصين فمن أبرز ركائز احتواء الصين هو روسيا الاتحادية.

2 - امتلاك الدولتين للسلاح النووي: تعد الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية من أكبر الدول التي تمتلك مخزوناً كبيراً من الأسلحة الإستراتيجية، إن هذا السلاح ونتيجة للدمار والفتك الذي سيخلفه في المستقبل إذا ما اندلعت الحرب النووية بين الطرفين، فإن الطرفين يدركان حجم الدمار الذي يمكن أن يخلفه الصدام بينهما، إن ذلك سوف يدفع الدولتين إلى الحيلولة دون الوصول إلى التوتر الذي يمكن أن يصل إلى درجة الصراع المسلح، بل إنه سوف يكون من الثوابت في العلاقة التفاعلية المستقبلية بين الطرفين، ومن ثم سيؤثر في سلوكيات ومواقف وقرارات السياسة الخارجية لدى الدولتين وتوجيهها إلى المسار الذي يتعد عن الوصول إلى نقطة اللاعودة، بل الانتعاد عن أي تصرف يمكن أن يشكل خرقاً للأمن القومي للدولتين بشكل يؤدي إلى إجبار الخصم على استخدام الأسلحة النووية.

3 - الرؤية الواقعية للدولتين تجاه بعضهما البعض: يدرك الطرفان أن الصراع بينهما سوف يكون عديم القيمة من الناحية الإستراتيجية في المستقبل، فضمنياً يدرك كل طرف المصالح الحيوية للطرف الآخر، ومن ثم يدفعه ذلك إلى عدم التدخل بشكل مباشر لدعم الحلفاء الإستراتيجيين، فعندما حدثت

أزمة جورجيا 2008/8/8 الحليف المخلص للولايات المتحدة الأميركية والمرشح للانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، فإن الولايات المتحدة لم تقف إلى جانب جورجيا بشكل علني وصرح في حربها ضد روسيا الاتحادية، بل اكتفت بضرورة العودة إلى التفاوض، وكل ذلك جاء نتيجة إدراك حقيقي من جانب الولايات المتحدة بأن اجتياح جورجيا لإقليم أوسيتيا يشكل تهديداً للأمن القومي الروسي ولذلك يجب على الولايات المتحدة عدم التقرب منه الآن وفي المستقبل لأنه سوف يؤثر سلباً على العلاقات الأميركية الروسية حاضراً ومستقبلاً.

4 - تراجع الولايات المتحدة عن نشر الدرع الصاروخية الأميركية أو نشره بالتعاون مع روسيا الاتحادية.

5 - انضمام روسيا إلى حلف شمال الأطلسي في إطار شراكة شاملة مع الغرب: فقد تدرك روسيا الاتحادية على المدى البعيد أن عضويتها في حلف شمال الأطلسي سيوفر لها أمناً إقليمياً أكبر، ولاسيما مع تناقص عدد سكانها، وقد تبين لها أن هذا الاعتبار هو الأكثر تحقيقاً للمصلحة الروسية، بل قد يؤدي إلى التعاون الكامل بين روسيا وحلف الناتو بشأن الأخطار المختلفة التي تهدد الأمن العالمي، الأمر الذي ينهي حالة التوتر بين الدولتين⁽³⁹⁾.

في ضوء ما تقدم، ومن خلال استعراضنا للمحفزات والفرص الدافعة نحو الصراع في العلاقات الأميركية الروسية، فضلاً عن استعراضنا للقيود أو الكوابح التي تحد من الصراع في هذه العلاقة، نستنتج بأن إمكانية تحقق هذا المشهد كبيرة، لأن السمة الغالبة للعلاقات الأميركية الروسية هي التوتر والصراع، نتيجة فقدان الثقة بين الدولتين، كما أن هناك من المتغيرات ما يدعم هذا المشهد.

مشهد التنافس

يمكن تعريف التنافس من الناحية الاجتماعية بأنه (الحالة التي يتنافس فيها الأشخاص والمنظمات بعضها مع بعض، من أجل الحصول على شيء ما لا يمكن لكليهما الحصول عليه)⁽⁴⁰⁾.

كذلك يُعرف التنافس بأنه عملية اجتماعية تحدث عندما توجه أسئلة الفرد إلى تحقيق مستوى أو هدف معين. وتحدد درجة التحقيق بمقارنة أداء الفرد بأداء آخرين معينين. كما يُعرف بأنه عملية اجتماعية بواسطتها يوجد شخصان فما فوق، أو جماعتان فما فوق في موقف معين كل تتجه في الوصول إلى هدف أو إلى أهداف معينة، بحيث تصل إلى الهدف قبل الأخرى، أو تنال أكبر قسط منه عند الحصول عليه. وثمة تعريف آخر للتنافس، بأنه عملية موجهة إلى تحقيق أهداف خاصة في سياق اجتماعي يسعى فيه بعض الأفراد للفوز. وإذا كانت المنافسة مصدراً للنضال والارتياح لدى بعض الأفراد، فهي مصدر لعدم الارتياح والضغط والقلق لدى البعض الآخر، ولذلك التنافس هو توجه (Orientation) يُعبر عن الميل إلى النضال لتحقيق أهداف معينة، مثل الأداء الجيد أو الفوز بأفضل النتائج، أو أنه نضال الفرد لإبراز ما لديه من قدرات معادلة لقدرات الآخرين أو تفوقها، واستطراداً فإن الفوز هو مقياس النجاح والخسارة. ويمتاز صاحب التوجه التنافسي المرتفع بتركيزه في النتائج المتوقعة من العمل أو المبادأة، فإذا فاز يحقق النتائج، وإذا فشل يتوقف عن اللعب

أو العمل أو إعادة اللعب بطريقة مختلفة. كذلك فإن التنافس هو الموقف الذي لا توزع فيه العوائد أو المكافآت بالتساوي بين الأفراد وذلك لاختلاف مستوى أداء كل منهم في الأنشطة. وإخيراً وليس آخراً التنافس هو الموقف الذي يتعارض فيه هدف الفرد مع أهداف الآخرين. فإذا ما حقق أحد الأفراد هدفه عجز الآخرون عن تحقيق أهدافهم⁽⁴¹⁾.

ولذلك يمكن تعريف التنافس بأنه حالة بين دولتين أو أكثر، لا تصل إلى درجة الصراع، ولكنها تخرج عن نطاق التعاون إلى حالة تهدف إلى منع الآخر من الحصول على شيء معين، ذلك أن طرفين أو أكثر يحاولان الحصول على نفس المزايا والمنافع، وهذا المفهوم يركز على قاعدة أساسية، وهي أن أحد الأطراف يحصل على هذا الشيء والآخر يخسره، دون أن تكون هناك ردود فعل سلبية من الطرف الخاسر، ولذلك يحاول الأخير الاستفادة من إمكانياته من أجل استعادة الحصول على هذا الشيء .

وناسباً على ذلك، يفترض مشهد التنافس أن العلاقات الأميركية الروسية تسم بأن هناك درجة عالية من التفاعل، تتجاوز مستوى التعاون بين الدولتين، ولكن لاتصل إلى درجة الصراع، وينتفي فيها الصدام المباشر بين الدولتين، بمعنى أن مشهد التنافس هو حالة تتوسط بين الصراع والتعاون.

يرى الدكتور كاظم هاشم النعمة (أن الإستراتيجية لا تحتكم إلى قانون ثابت، بل إن قانونها الثابت هي أنها تتغير بتغير الظروف الدولية والإقليمية)⁽⁴²⁾، ولذلك فإن روسيا الاتحادية في العقد الأخير من القرن العشرين هي غير روسيا الاتحادية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فروسيا الاتحادية بعد الحرب الباردة انكفأت على ذاتها وتركت المجال الدولي للولايات المتحدة الأميركية لتمد نفوذها أو ذراعها إلى مناطق العالم المختلفة مستخدمة في ذلك مركات سياسية واقتصادية وعسكرية عدة، إلا أن الصورة تغيرت في القرن الواحد والعشرين وبدأت تنافس الولايات المتحدة في الدائرة الجغرافية الثانية (تمثل دول ما بعد الدول المحاذية لروسيا الاتحادية: أي البيئة الخارجية غير المباشرة)، إذ يشكل التنافس محوراً

للعلاقات الأميركية الروسية في هذه الدائرة، بل إنها دولة قادرة على العودة إلى الساحة الدولية ومنافسة الولايات المتحدة في الدائرة الثانية في مجموعة من المراكز التي تعتمد عليها الدولتان.

ولذلك تأرجحت روسيا الاتحادية في نموها وفي المرتبة التي تتخذها هذه الدولة في التقييم الجغرافي السياسي، والوقوف بوجه النظام الدولي الأحادي القطب من موقع المنافسة، وقد تراوح بعد الحرب الباردة بين عدة مستويات: فقد عرفت روسيا الاتحادية بوصفها دولة عادية ذات نفوذ محلي منشغلة بترتيب بينها من الداخل وصراعها مع القوى الهادفة إلى إصابة البناء الفدرالي بالتفسيخ، وقد شاع هذا التوصيف خلال المدة من 1992 وحتى 1999، كما صنفت دولة إقليمية ذات نفوذ عابر للحدود على المستوى العسكري والدبلوماسي والاقتصادي، وقد راج هذا التوصيف في نهاية عقد التسعينيات ومطلع العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ثم بدت دولة ممانعة، وهو مصطلح ظهر منذ غزو الولايات المتحدة للعراق في 2003 حين وقفت روسيا موقفاً رافضاً للغزو ولم تشارك فيه، لكنها لم تقم بأي خطوة لعرقلة أو مواجهته، كما عرفت باسم روسيا بوتين وذلك حين استعادت هيبتها داخلياً وعادت بالتدرج إلى ساحة المنافسة الدولية خلال عهد الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين (2000 - 2008) وقد رافق ذلك إطلاق مسمى «روسيا القيصر فلاديمير» على نفس المدة، وبذلك دخلت روسيا المنافسة الدولية في الدائرة الثانية⁽⁴³⁾.

انطلاقاً مما تقدم، فإن هناك مجموعة من العوامل التي تدعم تحقق هذا المشهد ومن ثم تأخذ بمستقبل العلاقات الأميركية الروسية نحو التنافس، بل إن التنافس سيكون خاضعاً لاعتبارات المساومة والتسوية، وهي كما يأتي:

- البحث عن دور دولي جديد: إن روسيا الاتحادية وبعد تنامي قدرتها العسكرية والاقتصادية والسياسية تحاول أن يكون لها دور في القرار السياسي الدولي وعدم السماح لقوة دولية واحدة في معالجة الملفات السياسية الدولية، بل تحاول أن تكون مرجعاً دولياً يعتد به لمساندة تطلعات دول أخرى، فهي كانت وما تزال

وسنقى تعد الملف النووي الإيراني أحد مجالات التنافس الدولي، فعلى الرغم من معارضة لامتلاك إيران التكنولوجيا العسكرية الإيرانية وهي بهذا تتطابق مع رؤية الولايات المتحدة الأميركية تجاه الملف النووي الإيراني، إلا أنها ترفض إيقاف التعامل مع إيران في المجال النووي، وهي بذلك تخشى أن عدولها عن استمرار التعاون مع إيران يدفع إيران والولايات المتحدة إلى عقد صفقة تستبعد فيها روسيا الاتحادية، ولذلك سوف يعد البرنامج النووي الإيراني أبرز مرنكزات التنافس المستقبلي بينهما.

تجارة السلاح: تعد تجارة السلاح من مجالات التنافس المهمة في السياسة الدولية، ولذلك فهناك تنافس كبير بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة حول احتلال المرتبة الأولى في تجارة السلاح عالمياً (وكانت الولايات المتحدة وروسيا أكبر مصدرين السلاح في العالم في المدة من عام 2003 وحتى عام، 2007 حيث بلغ نصيبهما على التوالي 31 و 25 في المائة)⁽⁴⁴⁾، فإذا كانت روسيا الاتحادية تعد تجارة السلاح وبيعها إلى دول الدائرة الجغرافية الأولى والثانية، من مرنكزات الاقتصاد الروسي، فإن المجمع الصناعي - العسكري في الولايات المتحدة أيضاً يعد تجارة السلاح من مرنكزات الاقتصاد الأميركي، هو الأمر الذي يدفع التي التنافس بين الدولتين.

وخلال العقد القادم، يمكن أن تدعم مكانة روسيا الاتحادية بوصفها قطباً عسكرياً أو تعرض لهزة وانكاسة تعيدها إلى مستوى النصف الأول من التسعينيات، وستتوقف مقدار التقدم الروسي نحو مكانة القطب الدولي في سوق السلاح والتنافس مع الولايات المتحدة الأميركية في هذا المجال على عدة عوامل في مقدمتها: - مرونة مصانع الأسلحة الروسية في التكيف مع متغيرات سوق السلاح، كذلك مدى قدرة روسيا الاتحادية على الاستفادة من انخفاض أجور الأيدي العاملة في مجال التصنيع العسكري في الداخل الروسي مقارنة بالدول الأوربية والولايات المتحدة وهو ما سيضمن مزيداً من الصفقات الروسية منخفضة التكاليف، فضلاً عن قدرة روسيا على عدم الانجرار إلى حرب باردة جديدة وسباق للتسلح في أوربا

الشرقية بما قد يبدد طاقتها ويشتت جهودها ويصرف أنظارها عن سوق السلاح، ومثل هذه الإجراءات يمكنها استهلاك الطاقة العسكرية بدلاً من أن تخصص طاقتها الإنتاجية إلى السوق الاقتصادية، علاوة على مدى نجاح روسيا الاتحادية في الانتقال من الاقتصاد المحكوم إلى الاقتصاد الرأسمالي على الطراز الغربي الذي يسمح بظهور شركات العقاولات والشركات الخاصة في تصنيع وتصدير الأسلحة (سواء بشكل شرعي أم غير شرعي)، مدى تمكن الاقتصاد الروسي من تحمل تخفيض أسعار صفقات الأسلحة مقابل شراء الولاء وضمان الأصدقاء في العالم، على غرار الرسالة الأيديولوجية الشيوعية خلال العهد السوفيتي، إذ أن روسيا اليوم لا تقيض السلاح سوى بالمال وليست مستعدة لدعم الاتباع من أجل عقيدة اشتراكية أو ضمان التبعية، فضلاً عن ذلك مدى قدرتها على الترويج لاسلحتها لتمرير تجارة السلاح وتحقيق أرباح كبيرة، وفي مقدمة هذه الأساليب تخفي شركات تصنيع وتوريد السلاح خلف أسماء مراكز الأبحاث الاستشارية التي تقدم الدعم والخبرة لحكومات العالم الثالث وتجهيز التقارير الإستراتيجية الموجهة لدفع هذه الحكومات للاتفاق على التسليح وكذلك مدى استفادة روسيا الاتحادية من الخطوات الناجحة التي حققتها في مجال الإعلام واستخدام هذه الآلة الإعلامية في الترويج للقدرات العسكرية الروسية (هناك خطوات تحققت بالفعل عبر مواقع وكالات الأنباء الروسية على الانترنت وعبر قناتي روسيا اليوم الناطقتين بالعربية والانجليزية). وأخيراً تحسين سمعة روسيا الاتحادية الدولية في مجال الحوادث العسكرية سواء حوادث الداخل والخارج، ويبدو ملفتاً أن مستقبل السلاح الروسي مرهون بالتخلص من عديد من الآليات العسكرية القديمة التي ما تزال روسيا تعتمد عليها منذ العهد السوفيتي، فضلاً عن تحسين سمعة روسيا الاتحادية في سوق السلاح في تحقيق ما يعرف باسم «خدمة ما بعد البيع» وجاهزية روسيا لتقديم قطع الغيار والصيانة⁽⁴⁵⁾.

ولذلك فإن التنافس والسيطرة على أسواق تجارة السلاح مع دول الدائرة الجغرافية الأولى والثانية (الشرق الأوسط والمغرب العربي وبعض دول القارة الأفريقية) سوف يمثل أحد أهم مجالات التنافس الأميركي الروسي في المستقبل، فالفكر الاستراتيجي الروسي يركز بجانبه الاقتصادي على وفق رؤية المفكرين

الاستراتيجيين الروس على أن (روسيا الاتحادية يجب أن تدخل منافسة اقتصادية شاملة)⁽⁴⁶⁾.

نوعية القيادة السياسية في الدولتين: تعد القيادة السياسية الماسكة بزمام السلطة إحدى المحددات المهمة في تبني الدولة للنهج السياسي الخارجي، فنوعية القيادة السياسية في روسيا الاتحادية ترك أثرها بشكل كبير مستوى التنافس مع الولايات المتحدة، فهل سيتولى رئاسة الدولة الروسية شخص ينظر إلى دور روسيا الاتحادية من منظور الدور القيصري أو السوفيتي، أم سينظر إلى الدور الروسي من منظور الشريك التابع للغرب وللولايات المتحدة كما هو الحال مع عهد يلتسن، إن المؤشرات تدل على أن روسيا سوف تستمر في النهج الذي أرسى أسسه ووضع ركائزه فلاديمير بوتين ودمتري مدفيدف، ولذلك ترى أن النهج «لوتيني» يحقق لها هيتها ومكانتها على الصعيد الدولي، وبالمقابل فإن وصول شخصية من الحزب الديمقراطي إلى رئاسة الولايات المتحدة سوف ينعكس على طبيعة العلاقات الأميركية الروسية من الصراع إلى التنافس بل قد يصل إلى التعاون، فالتوجه الذي ينتهجه الرئيس باراك أوباما في التعامل مع روسيا الاتحادية يختلف كلياً عن التوجه الذي انتهجه سلفه بوش الابن الذي رفع شعار من ليس معنا فهو ضدنا، بل إنه كان يميل في علاقاته مع روسيا الاتحادية إلى التوتر أكثر من التنافس أو التعاون، ومن ثم فإن استمرار إدارة ديمقراطية في قيادة الولايات المتحدة سوف يتجه بالعلاقات الأميركية الروسية إلى التنافس والتعاون أكثر من التوتر.

انضمام روسيا الاتحادية إلى منظمة التجارة العالمية: إن انضمام روسيا الاتحادية إلى منظمة التجارة العالمية يعد أحد المرتكزات التي ستدفع إلى زيادة التنافس في العلاقات الأميركية الروسية، إذ أن انضمام روسيا إلى المنظمة سوف يزيد من قدرتها على المنافسة في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل عام والعلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة بشكل خاص وتحديداً في مجال صناعة الحديد والصلب، إذ تخشى الولايات المتحدة انضمام روسيا إلى المنظمة نظراً لقوة

روسيا في هذا المجال فضلاً عن أن روسيا الاتحادية دولة بطبيعتها لها القدرة على الابتكار المستقبلي في مختلف المجالات، ولذلك تحاول الولايات المتحدة تحاول عرقلة انضمامها، ولذلك سيدفع انضمام روسيا الاتحادية إلى زيادة المنافسة في العلاقات الأميركية الروسية، إذ إن الصناعات الروسية سوف تدخل أسواقاً لم تدخلها من قبل، وستنافس صناعات الولايات المتحدة، بل سوف تمتد إلى الأسواق الأميركية نفسها، وإنها ستبيع الطاقة بالأسعار التي ترغب فيها، بمعنى أن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سوف يزيد من مجالات التنافس في العلاقات الأميركية الروسية في المستقبل.

- تغيير بعض أنظمة دول الدائرة الجغرافية الثانية: إن تغيير بعض دول الدائرة الجغرافية الثانية سوف يعمل على إعادة صياغة توجهات هذه البلدان ودرجة ارتباطها بالولايات المتحدة وروسيا الاتحادية من حيث التعاون مع الدولتين كما هو الحال في ليبيا، الأمر الذي سوف ينعكس على مركز التنافس بين الدولتين، بل أن هذه الدائرة الجغرافية سوف تتحول إلى مجال للمنافسة الجديدة بين القوى الدولية الكبرى وتحديداً الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية في المستقبل. فهذه المنطقة تعد ذات أهمية حيوية للولايات المتحدة وروسيا الاتحادية فهي تعد منطقة الشرق الأوسط مجالاً للتنافس مع القوى الدولية الأخرى⁽⁴⁷⁾.

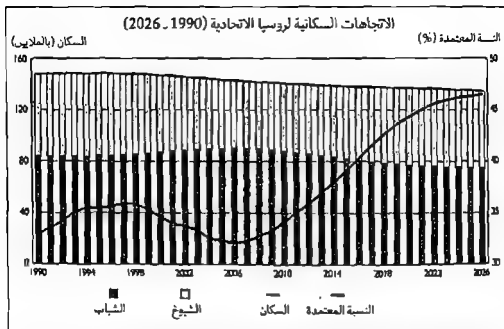
إن لكل مشهد من المشاهد المستقبلية فرصه وكوابحه التي تحد من قدرته على التحقق، ولذلك فعلى الرغم من العوامل التي تدفع بالعلاقات الأميركية الروسية نحو التنافس فإن هناك بعض العوائق (الكوابح) التي تحد من خيار التنافس المستقبلي في العلاقات الأميركية الروسية، وهي كما يأتي:

- تراجع مكانة الدولة الروسية: على الرغم من أن مكانة روسيا الاتحادية تقدم بشكل مضطرب، إلا أن ذلك لا يمنع من تدهور هذه المكانة في المستقبل الأمر الذي يعني تراجع وانكفاء روسيا الاتحادية على نفسها واهتمامها بشؤونها الداخلية على حساب مكائنها ودورها الإقليمي والدولي، كما حدث بعد تفكك

الإتحاد السوفيتي، الأمر الذي يعني تراجعها عن مواقعها في المنافسة مع الولايات المتحدة، وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. فعلى الرغم من نمو قدرة روسيا الاتحادية إلا أنها تعاني من مشاكل مستقبلية عديدة من أبرزها فهي تعاني من نقاط ضعف تتجسد بالاقتصاد الروسي، بالدرجة الأولى، ومن ثم باقي المجالات الأخرى، وهي الضعف الاقتصادي نتيجة ارتفاع معدلات البطالة، الضعف الاجتماعي من أبرزها انتشار الجريمة في المجتمع الروسي، الضعف العسكري نتيجة التقليل السريع في حجم المؤسسة الصناعية العسكرية، وتحول العديد من مصانعها إلى الإنتاج المدني سبباً للتكيف مع طبيعة المرحلة الجديدة⁽⁴⁸⁾. كذلك انخفاض نسبة السكان مقارنةً مع مساحتها الجغرافية الكبيرة، كما أنها تعاني من ازدياد الهجمات العنصرية بين طوائفها، كما في الأشكال (8) و(9):

الشكل (8)

اتجاهات انخفاض نسبة السكان لروسيا الاتحادية



الشكل (9)

لهجمات العنصرية في روسيا الاتحادية

الهجمات العنصرية في روسيا الاتحادية (2004 - 2007)											
الهجمات (2007) (6 الأشهر الأولى)			الهجمات (2006)			الهجمات (2005)			الهجمات (2004)		
مجموع الضحايا	الجرم	القتلى	مجموع الضحايا	الجرم	القتلى	مجموع الضحايا	الجرم	القتلى	مجموع الضحايا	الجرم	القتلى
97	74	23	253	216	37	195	179	16	79	62	17
62	59	3	56	51	5	49	45	4	41	32	9
247	215	32	542	487	55	463	416	47	267	218	49

Resource: Ariel Cohen, Domestic Factors Driving Russia's Foreign Policy, Published on November, 19, 2007
<http://www.heritage.org/>.

- تراجع مكانة الولايات المتحدة الأميركية: فعلى الرغم من هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على النظام العالمي، بعد الحرب الباردة، إلا أن هناك بعض المؤشرات التي تدل على أن هيمنة الولايات المتحدة على العالم بدأت بالتراجع خاصة بعد ما حدث في أفغانستان والعراق والوقوف موقف المتفرج في الحرب الروسية - الجورجية (فالأميريكيون قلقون من التغيير الذي لحق بمركز بلادهم في السياسات الدولية)⁽⁴⁹⁾.

لقد حمل البعض على الهيمنة الأميركية، وعددها غير واقعية ويكتنفها الكثير من الغموض، لا بل الجزم بإمكانية استحراقها ضرباً من الخيال خاصة بعد أن أفصح سني بزوغها الأولى عن اهتزاز الكثير من المفاهيم والظواهر لعل من أهمها انحدار القيمة الأخلاقية والقانونية للالتزامات الدولية، ارتباك معاملات تقسيم العمل الدولي بعد سفور الولايات المتحدة بنواياها لاحتكار انماط الأداء الاقتصادي العالمي برغم دعواتها المتكررة لتدويلها - فضلاً عن تواتر صور التحدي التاريخي للكثير من الأمم والشعوب، يزداد على ذلك تواضع القدرة الأميركية على الاستمرار

بهيمنتها، وبهذا الصدد يقول بريجنسكي «أن الهيمنة الأميركية الحالية بكل ما جاءت به من مكانه وهيبه للولايات المتحدة لا تعني السيطرة المطلقة على العالم، ففي الوقت الذي تتمتع فيه الولايات المتحدة بقوة خارقة في بعض المجالات دون منازع على الإطلاق فإن هناك مجالات أخرى لا تستطيع الولايات المتحدة التحكم فيها دون مساعدة وتعاون قوى أخرى والتي أخذت تعيد دورها وثقلها في السياسة الدولية والاقتصاد الدولي»⁽⁵⁰⁾ إن هذا الأمر سيدفع الولايات المتحدة الى تركيز اهتمامها في السياسة الخارجية على المستوى الإقليمي على حساب الشأن الدولي في المستقبل الأمر الذي ينعكس على مستوى التنافس مع روسيا الاتحادية.

ومن أبرز المفكرين المؤيدين لفكرة تراجع القوة الأميركية المؤرخ البريطاني الاصل، أميركي الجنسية بول كندي Paul Kennedy بجامعة ييل yale university في كتابه المعنون صعود وسقوط القوى العظمى، الذي يرى فيه أن الولايات المتحدة في طريقها الى السقوط والانهيار، وينطلق في ذلك من أن الالتزام والتوسع الخارجي يكون بداية انهيار القوى الكبرى مقارنة بالإمبراطوريات السابقة (الرومانية والبريطانية) وقد تتبأ كيندي في كتابه بسقوط الولايات المتحدة الأميركية، نظراً للتوسع الأميركي الخارجي والذي أثقل كاهلها لاسيما بعد حربي أفغانستان (2001) والعراق (2003) وكان لسياسات الولايات المتحدة الأميركية عالمياً انعكاساتها الملحوظة على الداخل الأميركي⁽⁵¹⁾ بل ان (الازمة الاقتصادية العالمية اثرت بشكل كبير على الاقتصاد الأميركي)⁽⁵²⁾ و(اعلن أكثر من 400) مصرف افلاسه في حين ان (الازمة الاقتصادية العالمية كانت محدودة الاثر على الاقتصاد الروسي)⁽⁵³⁾.

حتى ترابط وتفكك التحالف الأوربي الأميركي: إن ما يمكن أن يحكم هذه العلاقات في المستقبل يتمثل في ثلاثة احتمالات، الأول احتمال استمرار الهيمنة الأميركية على أوربا⁽⁵⁴⁾، بما تملكه الولايات المتحدة من قدرات عسكرية موحدة أو بنية عسكرية يمكن أن تضاهي ما تملكه الدول الأوروبية مجتمعة فضلاً عن الاختلاف في التصورات والرؤى الأوروبية نفسها حول الصيغة الأمنية الأفضل لأوروبيين مما يعطي الولايات المتحدة القدرة على الاستمرار في قيادة منظمة حلف شمال

الأطلسي، أما الثاني فهو احتمال التباعد والتفكك أي تباعد العلاقات الأميركية الأوروبية ومن ثم تفكك حلف شمال الأطلسي نتيجة لاشتداد التناقضات بين الرؤى والنصيرات والمصالح بين جانبي الأطلسي، والاحتمال الثالث المتمثل باحتمال توازن المصالح (المشاركة) الذي يضمن نوعاً من القيادة الأميركية لحلف شمال الأطلسي ومن ثم لهذه العلاقات إذ إن للولايات المتحدة مصالح منتشرة على رقعة واسعة من الساحة الدولية مما يتطلب منهما تعاوناً آمناً على أعلى المستويات، وهذا ما يوفره حلف شمال الأطلسي من خلال التعاون والمشاركة مع الدول الأوروبية الحليفة، فضلاً عن أن الهيمنة الأميركية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، كما أن التعامل مع التهديدات التي تتجاوز حدود الأمم لا بد أن يكون لها ردأ يتجاوز أيضاً حدود الأمم، وهذا ما يضمنه الحلف، فضلاً عن ذلك فإن هناك المصالح والقيم المشتركة التي تجمع هؤلاء الحلفاء تجعلهم في النهاية يتجاوزون العديد من الصراعات والمنافسات للوصول إلى أفضل صيغة من التعاون تضمن سيطرتهم على هذا العالم المتراكم⁽⁵⁵⁾.

ولذلك يرتبط مستقبل العلاقات الأميركية الروسية بشكل أو بآخر بمستقبل العلاقات الأوروبية الأميركية، إذ أن مدى الترابط الأميركي الأوروبي ومدى تفككه سيؤثر في مستوى التنافس الأميركي الروسي في المستقبل، بل أن السعي الأوروبي الدؤوب إلى البحث عن استقلالية في القرار السياسي الخارجي (بل البدء بحوار جدي من أجل انضمام روسيا إلى الاتحاد الأوروبي وبمساندة ألمانيا)⁽⁵⁶⁾ سوف يزيد من مستوى التنافس الروسي الأميركي في الساحة الأوروبية في المستقبل، إذاً إن لكلنا الدولتين ارتباطهما بالقارة الأوروبية على الرغم من أن مستوى الترابط الأميركي الأوروبي أكبر بكثير من مستوى الترابط الأوروبي الروسي.

ولذلك بدأ التنافر الأوروبي الأميركي بعد الأحداث التي ترتبت على أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 وبدأ التباعد يأخذ طريقة على الرغم من البطء في سير هذا التباعد، ومن هنا فإنه لم يعد وارداً، حتى أن يشاطر الأوروبيون الأميركيين رؤيتهم للعالم، فالطرفان يختلفان في مسائل مهمة، وعندما يتعلق الأمر بالقوة وصرامة

حدود استخدامها وأخلاقياتها، بل وحتى ضرورتها، فإن الرؤيتين تباعدان بشكل مسفت، وهذا التحليل لا يصدر فقط عن مصادر سياسية أوروبية، وإنما عن مصادر أميركية، ومن بينهم روبرت كالكان Robert Kagan المستشار السابق في وزارة الخارجية الأميركية الذي دق أجراس الإنذار بقوة في مجلة السياسة الخارجية حيث أشار إلى أنه في الوقت الذي ينظر فيه الأميركيون إلى العالم نظره أحادية وأنه مقسم ما بين لخير والشر، أصدقاء وأعداء، وتغلب الأحادية في الشؤون العالمية فإن الأوروبيين يفضلون الاحتكام إلى المؤسسات الدولية بعدها رهاناً مشتركاً للعالم أجمع، وموقف الأوروبيين هذا مبعثه استخلاصهم الدرس القاسي لحربين عالميتين (57)، وإذا ما اشتد الترابط الأميركي الأوروبي فإن ذلك يقلل من التنافس الأميركي الروسي والعكس صحيح.

في ضوء ما تقدم، ومن خلال استعراضنا للمحفزات والفرص الدافعة نحو التنافس في العلاقات الأميركية الروسية، فضلاً عن استعراضنا للقيود أو الكوابح التي تحد من التنافس في هذه العلاقة، نستنتج بأن إمكانية تحقق هذا المشهد كبيرة، لأن مساحة التنافس كبيرة جداً في العلاقات الأميركية الروسية، بل إمكانية توسع مجالات التنافس مرجحة إلى حد كبير.

مشهد التعاون

إن التعاون من الناحية الاجتماعية (هو ارتباط مجموعة من الأفراد على أساس من الحقوق والالتزامات المتساوية لمواجهة والتغلب على ما قد يعترضهم من المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو القانونية ذات الارتباط الوثيق المباشر بمستوى معيشتهم الاقتصادية والاجتماعية سواء أكانوا منتجين أم مستهلكين. والتعاون هو تجميع للقوى الاقتصادية الفردية وهو كذلك سلوك إنساني شوهد في مختلف العصور البشرية، لجأ إليه الإنسان في عمله وتصرفاته الخاصة والعامة)⁽⁵⁸⁾.

أما في المجال السياسي فيمكن تعريفه بأنه التفاعل بين دولتين أو أكثر من أجل مواجهة تحديات مشتركة بهدف تحقيق مصلحة مشتركة. ولذلك يفترض مشهد التعاون أن العلاقات الأميركية - الروسية تتسم بالتعاون، لكنه لا يصل إلى درجة التعاون الكامل بين الدولتين.

ويمكن القول إن الخلافات العميقة في العلاقات الأميركية الروسية لاتعني عدم قيام تعاون بينهما حالياً، ومن الممكن أن يتطور هذا التعاون إلى مجالات أوسع في المستقبل استناداً إلى معيار الدائرة الجغرافية الثالثة التي تشمل العالم بأكمله ولكنها تركز إلى مجموعة من المصالح المشتركة التي تهم البلدين على مستوى العالم.

فقد أصبح من الراسخ لدى القيادة الروسية أنه لم يعد هناك شرق أو غرب وإنما مجموعة من القوى الكبرى تتقدمها الولايات المتحدة، وأن روسيا ترتبط بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة والدول الأوربية ومن الصعب التضحية بها حتى في أكثر القضايا أساساً بالمصالح الروسية، وقد أُنْضِج ذلك من موقفها تجاه التدخل الأميركي في عدد من دول الاتحاد السوفيتي، ولا سيما آسيا الوسطى والقوقاز بعد أحداث 2001/9/11، بل وإزاء محاولات التدخل الأميركي في القضية الشيشانية ذاتها برغم ما تمثله من خصوصية لروسيا الاتحادية⁽⁵⁹⁾.

وعلى الرغم مما تقدم، فإن هناك مجموعة من المعطيات والركائز التي تدفع بالعلاقات الأميركية الروسية الى التعاون، بل تطوير هذا التعاون الى مجالات أوسع، كما أن هناك مجموعة من العوائق (كوابح) التي يمكن أن تحد من هذا التعاون، بل قد تدفع به الى مستويات أدنى من العلاقات القائمة بين دولتين بشكلا الطبيعي.

ويمكن إجمالاً تحديد مجموعة من المعطيات والعوامل التي تدعم تحقق هذا المشهد، والتي تدفع بالعلاقات الأميركية الروسية الى التعاون بدلاً من الخيارات الأخرى وهي كما يأتي:

- تراجع القوة الأميركية وتعظيم دور روسيا الاتحادية: لقد شهد القرن الواحد والعشرين جدلاً واسعاً داخل الأوساط السياسية والأكاديمية الأميركية والغربية، بل والعربية أيضاً، حول مستقبل القوة الأميركية ودورها في النظام الدولي، وذلك نتيجة لجملة التحديات التي تواجه أسس ومقومات القوة الأميركية من جهة، والتحول والتغيرات في موازين القوى على الصعيد الدولي من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال أن الدين الأميركي خلال العقد القادم سيصل الى (90%) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للولايات المتحدة الأميركية، وهي تقديرات يراها البعض متفائلة في ظل توقعات انخفاض معدل النمو الأميركي. كما توقعت ورقة لصندوق النقد الدولي أن يتساوى الدين الأميركي مع الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2015، مما يشابه النسبة التقديرية لمدينة إيطاليا واليونان حالياً⁽⁶⁰⁾.

وبالمقابل تنمو القوة الروسية بشكل مضطرب محاولة منها تأكيد عودتها في السياسة الدولية، ومما ساعدها على هذا التوجه التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد منذ عام 2000، فقد حقق لاقتصادها معدل نمو بلغ حوالي (7%) سنوياً منذ عام 2003، وفائضاً في الميزان التجاري على مدى السنوات الأخيرة وصل خلال المدة من كانون الثاني إلى أيار 2008 فقط إلى (84.1) مليار دولار، وفائضاً في الميزانية الفيدرالية بلغ (75) مليار دولار عام 2007، كما تحتفظ روسيا بثالث أكبر احتياطي عالمي من الذهب والعملات الصعبة (597.3) مليار دولار في آب 2008، أي قبل احتدام الأزمة المالية العالمية، كذلك، استعادت المؤسسة العسكرية الروسية هيبتها وانضباطها، وتطورت قدراتها العسكرية بشكل ملحوظ واستعادت مكانتها بوصفها أكبر مصدر للسلاح في العالم، فاستطاعت روسيا الاتحادية العودة بوصفها قوة أوربية كبرى ذات عمق أسوي كما كان عليه الحال في العهد القيصري، وقد كان انضمام روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتحويل إلى مجموعة الثمانية في تموز 2002 واستضافتها ورئاستها لقمة المجموعة في عام 2006 ذا دلالة واضحة على استعادة مكانتها في مصاف القوى الكبرى، وهو الهدف الذي سعى إليه الرئيس فلاديمير بوتين ومن بعده دميتري مدفيدف⁽⁶¹⁾.

ولذلك ستدفع الواقعية السياسية الدولتين إلى الأخذ بنظر الاعتبار مصالح الطرف الآخر، والتعامل معه من منطلق التعاون وليس الندية، إذ أن الطرفين يريان أن المصلحة المشتركة تحتم عليهما العمل على وفق مبدأ التعاون وليس الغالب والمغلوب.

وبعد انتقاده للسياسة الخارجية الأميركية واعتمادها على فكرة «الهيمنة» يقترح بريجنسكي عدة خطوات لإنقاذ مكانة أميركا عالمياً منها⁽⁶²⁾:

أولاً: عودة صريحة بالسياسة الخارجية الأميركية إلى منطق الاعتدال انطلاقاً من التوافق الحزبي بين الجمهوريين والديمقراطيين في صوغ تلك السياسة، والمسألتان التزامان حكماً، فالسياسة الخارجية الأميركية صيغت في المرحلة

الأخيرة بتوجه متطرف من داخل الحزب الجمهوري نفسه واتخذت القرارات لمحورية على خلفية النظرة المسيحية البروتستانتية الأصولية، وبقراءة من المحافظين الجدد.

ثانياً: على الولايات المتحدة أن تتشاور بكثافة مع الحكومات الأجنبية وألا تتصرف على قاعدة أن من ليس معها فهو أوتوماتيكياً ضدها ذلك أن هذه المقارنة التي تلغي مساحة التوافق في العلاقات الدولية وتعد تدميراً للذات.

ثالثاً: على أميركا أن تعيد احياء الأجهزة الاستخبارية بشكل يجعلها تقدم معلومات موثقة تكون قاعدة لعملية اتخاذ قرارات ذكية، ولا تكون قائمة على مبدأ أسوأ السيناريوهات، وهذا من شأنه أن يعيد اعتماد الحكومات الأجنبية على أحكام أميركا وتحليلاتها في عملية صوغ سياستها.

القضايا الدولية المعقدة التي تحتاج الى تعاون مشترك: مما لا شك فيه، أن التجارب الدولية أثبتت أنه ليس باستطاعة قوة دولية واحدة إدارة الشؤون الدولية المعقدة، فعالم الحرب الباردة على الرغم من تعقيداته وتناقضاته ومؤثراته هو غير عالم ما بعد الحرب الباردة، بل ظهرت قضايا دولية يصعب على قوة دولية واحدة التغلب عليها دون تعاون مع الأطراف الدولية الأخرى الفاعلة في النظام الدولي والتي يمثل التعاون في حلها ومعالجتها مصلحة للولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

فعقب انتهاء الحرب الباردة تزايدت المخاوف الأميركية من احتمالات انتشار أسلحة الدمار الشامل⁽⁶³⁾، ولا سيما في مناطق النزاعات الإقليمية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق التي انتشرت فيها الموجودات النووية، والخوف من احتمال حصول الجماعات المسلحة على هذه المواد واستخدامها فعلياً، هذه المسألة دفعت الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية الى التعاون، بل تأطير هذا التعاون من خلال عقد المعاهدات والاتفاقيات المشتركة التي تجعل من التعاون المشترك اساساً للعلاقة بينهما الآن وفي المستقبل.

كما أن مسألة مكافحة (الإرهاب) هي أحد مرتكزات التعاون الروسي - الأمريكي بل كانت ولا تزال تعد إحدى المسائل التي تطابق فيها رؤى الدولتين بشكل كامل، فلكلتي الدولتين أهدافه ومصالحه التي ينطلق منها في التفاعل مع الدولة الأخرى، فروسيا الاتحادية لديها مشكلة الشيشان التي تندلع بين حين وآخر، ولذلك تحاول روسيا الاتحادية وضع حربها ضد الجماعات المسلحة في الشيشان في إطار الحرب على (الإرهاب)، وبالمقابل ترى الولايات المتحدة أن لها رسالة عالمية في قيادة العالم، ومن ثم لا يحق لأحد أن يقف بوجه هذه الرسالة، ومن ثم دفعت هذه الأهداف دفعت وستدفع روسيا الاتحادية والولايات المتحدة إلى التعاون المشترك في المستقبل.

السياسات الجديدة لإدارة أوباما القائمة على التهدة والتعاون: يمكن القول إن الولايات المتحدة ونتيجة للسياسة المتعطسة التي انتهجها الرئيس السابق (جورج بوش) والحروب التي شنها ضد أفغانستان والعراق تعرضت إلى تشويه لسمعتها الدولية⁽⁶⁴⁾، كل ذلك جعل القوة الدولية منفردة ومتعطسة ولا تعير أي اهتمام لمصالح الدول الأخرى، بل إن شعارها من ليس معنا فهو ضدها، مع الارتكاز على تغليب الجانب العسكري في التفاعل الدولي على الجوانب الأخرى.

وعلى الرغم من الثوابت في الإستراتيجية الأمريكية، إلا أن إدارة أوباما جاءت بإستراتيجية للأمن القومي تدعو إلى اعتماد أسلوب المشاركة في مواجهة التحديات الدولية واعتماد أسلوب التعاون في العلاقات الدولية، والتي أكدها في تقديمه للوثيقة الإستراتيجية (2010)، ومفادها بأنه ليست هناك دولة واحدة، بغض النظر عن قوتها، تستطيع التصدي لكل التحديات العالمية بمفردها، وهو الأمر الذي يفرض إعادة صياغة المقاربات التعاونية أو التشاركية القادرة على تحقيق نجاحات دولية⁽⁶⁵⁾.

ولذلك أعلن أوباما في 2009/9/17 عن تراجع الولايات المتحدة عن مشروع الدرع الأمريكية المضادة للصواريخ بالصورة الأولية التي تم طرحها، وأنها أعادت

النظر في خططها الرامية الى نشر عناصر من منظومة الدفاع المضاد للصواريخ في أوروبا الشرقية وانها ستبني منظومة درع صاروخية أكثر تطوراً وأقل تكلفة، مؤكداً أن الولايات المتحدة ستراعي مصالح روسيا الاتحادية في خططها الجديدة، وأكد أوباما أن الخطة الأميركية في هذا المجال ليست موجهة ضد روسيا الاتحادية، وأنها تهدف الى تحييد الخطر الإيراني فقط، وأعلن وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس أن الولايات المتحدة أدركت أن خطر الهجوم من جانب إيران باستخدام الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى ليس بتلك الدرجة من الاحتمال التي توقعتها في البداية، وأنها تعزم إرسال سفن عسكرية مزودة بصواريخ اعتراضية الى سواحل أوروبا، وفي قواعد في شمال وجنوب أوروبا، مما يؤمن دفاعاً صاروخياً أكثر فعالية ضد التهديدات القادمة من إيران ودول أخرى، وقال نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأميركي، الجنرال جيمس كارتر، أن الستاغون يخطط لنشر محطة رادار في منطقة القوقاز بدلاً من التشيك، وذلك في إطار إنشاء هيكل جديد لنشر منظومة الدرع الصاروخية الأميركية في أوروبا⁽⁶⁶⁾.

رغبة روسيا الاتحادية بالتوصل الى تعاون مشترك مع الولايات المتحدة، فعلى الرغم من الخلافات الأميركية الروسية والتي قد تصل الى درجة التوتر، فإن روسيا الاتحادية تدرك أنه ليس من مصلحتها الدخول في علاقات متوترة مع الولايات المتحدة خاصة وان روسيا الاتحادية تدرك أن السبب المباشر لتفكك الاتحاد السوفيتي هو الدخول في علاقات متوترة على مختلف الصعد، كما أن سباق تسلح أرهق الميزانية السوفيتية، فكانت النتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي⁽⁶⁷⁾، فقد صرح يلتسن (أن روسيا لا تطمح أن تصبح مركزاً لإمبراطورية جديدة من أي نوع، فروسيا تفهم أكثر من غيرها خطر ذلك الدور، نظراً لأن روسيا هي الدولة التي أدت ذلك الدور لوقت طويل، فماذا كسبت من هذا، هل أصبح الروسون أكثر حرية بالنتيجة؟ وأغنى؟ وأسعد؟... لقد علمنا التاريخ أن الشعب الذي يحكم شعوباً أخرى لا يمكنه أن يكون سعيداً⁽⁶⁸⁾). كما قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي لدى استعراض حصيلة السياسة الخارجية الروسية لعام 2010 فيما يخص العلاقات الروسية الأميركية «ان ما يجمع بيننا هو

أكثر مما يفرقنا. والمهمة المبدئية لروسيا في عام 2011 هي الحفاظ على الديناميكية الإيجابية في العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة،⁽⁶⁹⁾.

لذلك فإن روسيا الاتحادية حريصة على أن لا تصل العلاقات الأميركية الروسية إلى مستوى يمكن أن يرهق ميزانية الدولة الروسية، ولذلك فإنها تدفع بالعلاقة مع الولايات المتحدة إلى التعاون، والذي يمكن أن يشكل الأساس في الإستراتيجية الروسية المقبلة.

وعليه فإن المشاركة الدولية هي خيار أضحى مطروحاً، بل سيطرخ بقوة في المستقبل في السياسة الخارجية الأميركية، إلا أن دراسة المتغيرات الفكرية والإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية انتهت إلى أن نمط المشاركة الذي ترغب به الولايات المتحدة ليس مشاركة الآخرين وإنما قيادة دائمة أو مؤقتة تتغير حسب ظروف ودواعي الأمن القومي الأميركي⁽⁷⁰⁾.

- زوال التناقض الأيديولوجي بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة بتفكك الاتحاد السوفيتي وتحول العلاقة بينهما من الصراع والتنافس إلى الشراكة الاستراتيجية القدرة على احتواء الخلافات وتسويتها على النحو الذي يضمن لروسيا حماية مصالحها أمنها القومي، فلم يعد هناك شرق أو غرب ولكن هناك ثمانية كبار تقدمهم الولايات المتحدة وبينهم روسيا الاتحادية، ومن ثم فإن هناك حدوداً للمواجهة الروسية مع الولايات المتحدة، ولا يجب علينا المراهنة على موقف روسي يمثل تحولا جذريا في التوجهات العامة للسياسة الدولية المتفق عليها من جانب الثمانية الكبار⁽⁷¹⁾.

ولذلك تعلق القيادة الروسية بلا شك آمالاً على أن التكيف مع أميركا - التي هزتها أحداث 2001/9/11 ومن ثم جعلتها أكثر مراعاة للمصالح روسيا الاتحادية - قد يفيد مادياً وجيوستراتيجياً فقد يقوي من موقع روسيا الاتحادية تجاه الصين ويساعد في جلب الاستثمارات التي تفيد في الانتعاش الاقتصادي، ويمكن روسيا من ممارسة مزيد من النفوذ داخل مجالها الإمبريالي السابق، في حين يورط الولايات المتحدة في الوقت نفسه في صراع طويل مع (الإسلام) وبعده العداء (الإسلامي)

عن روسيا، لكن هذه الحسابات الانتهازية لن تغير من حقيقة أن التكيف مع الولايات المتحدة يعني التورط معها، وإن الطرف الأضعف سيتورط أكثر من الطرف الأقوى⁽⁷²⁾.

يمكن القول إنه على الرغم من العوامل الدافعة باتجاه التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية إلا أن هناك بعض العوائق التي تحد من فرص تحقيق هذا المشهد والتعاون المستقبلي بين الدولتين، ويمكن أجمال هذه العوائق (الكوابح) بما يأتي:

1 - الحفاظ على الهوية الكبيرة بين مقومات القوة للولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، بل زيادة الهيمنة الأميركية، وعلى الرغم من تعاظم القوة الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إلا أن الفجوة ما زالت كبيرة بين مقومات القوة الروسية ومقومات قوة الولايات المتحدة، وأن ذلك سوف يدفع الولايات المتحدة إلى تجاهل روسيا الاتحادية في المستقبل، والتعاون مع أطراف دولية أخرى كالصين، وقد أثبتت التجارب الواقعية أنه على الرغم من الترابط الكبير في العلاقات الروسية العراقية إلا أن روسيا الاتحادية لم تقف بوجه الاحتلال الأميركي للعراق 2003، على الرغم من عدم حصول الولايات المتحدة على تفويض دولي من الأمم المتحدة، بل إن الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان أعلن بعد احتلال العراق أن الحرب على العراق غير شرعية، ومن ثم فإن زيادة القوة الأميركية يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستوى التعاون مع روسيا الاتحادية، بل أن التركيز السياسي الخارجي الأميركي ربما يتجاهل أهمية روسيا الاتحادية ويتجه إلى تقوية علاقات الولايات المتحدة مع دول الجوار القريب والقوى الآسيوية الكبرى.

2 - وصول اليمين المتطرف إلى البيت الأبيض: إن وصول شخص من الحزب الجمهوري إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة سوف يدفع بالعلاقات الأميركية الروسية إلى مستوى متدنٍ من التعاون، فالمعروف أن برنامج الحزب الجمهوري يمتاز بالتطرف في السياسة الخارجية وطريقة تعامل الولايات

المتحدة مع القوى الدولية الأخرى. ويمكن تلمس ذلك في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام 2002⁽⁷³⁾.

بيد أن الأطروحات التي ظهرت في أعقاب الحرب الباردة والتي يركز عليها الفكر الإستراتيجي الأمريكي في رؤيته المستقبلية للعالم مثل أطروحة نهاية التاريخ لفوكوياما وانتصار الديمقراطية الليبرالية الأمريكية النهائي⁽⁷⁴⁾، وكذلك أطروحة صموئيل هنتغتون عن صدام الحضارات ودوره في إعادة صنع النظام العالمي الجديد⁽⁷⁵⁾ وكذلك مقال روبرت كاجان «القوة والضعف»، قد أدت هذه الأطروحات إلى إثارة الجدل مرة أخرى حول مستقبل الانفراد الأمريكي وأثره في خلق فجوة مع القوى الكبرى وأهمها روسيا الاتحادية⁽⁷⁶⁾.

فإذا ما وصلت إلى قيادة الولايات المتحدة إدارة من الحزب الجمهوري بعد انتهاء ولاية أوباما فإن ذلك سوف يذهب بالعلاقات الروسية الأمريكية إلى مستوى متدنٍ من التعاون، فلم يتورع المفكرون الإستراتيجيون الأمريكيون من التحذير من عودة روسيا الاتحادية إلى ممارسة دورها القيصري وهو ما ترفضه الولايات المتحدة وستعمل على إعاقته قدر الإمكان.

3 - تراجع تأثير القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك في سياسات الدولتين: فإذا كانت الولايات المتحدة غير مكترثة بأهداف ومصالح روسيا الاتحادية قبل أحداث 11/ أيلول 2001، إلا أنها زادت من اهتماماتها بعد هذه الأحداث نتيجة تلاقي مصالح الدولتين لأسباب إستراتيجية لكل منهما، فإن الأمر ممكن أن يتغير في المستقبل نتيجة تغيير بعض المعطيات الدولية، فالحرب على (الإرهاب)⁽⁷⁷⁾ أوجدت بعض الخلافات حول طريقة التعامل مع هذا الموضوع، فالاتجاه المنفرد الذي تبنته الولايات المتحدة في الحرب على (الإرهاب) وعدم احترام الشرعية الدولية، فضلاً عن تجاهل القوى الدولية الفاعلة في السياسة الدولية نتيجة تباعد المصالح والتعارض في الأهداف الإستراتيجية، يمكن أن يلقي بظلاله على زوال التعاون بين الولايات المتحدة روسيا الاتحادية في المستقبل.

4 . الرؤية الروسية المستقبلية للعلاقة مع الولايات المتحدة: فعلى الرغم من بعض المراكز الدافعة باتجاه التعاون المستقبلي بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، ألا ان ذلك يبقى محكوماً بالرؤية الروسية لهذا التعاون ومستواه، فالفكر الاستراتيجي الروسي والمتمثل بـ (وثيقة الأمن القومي الروسي، والعقيدة العسكرية الروسية، ومفهوم السياسة الخارجية الروسية)⁽⁷⁸⁾ تؤكد أن العلاقة مع القوة المهيمنة على النظام الدولي يجب أن تكون قائمة على أساس احترام الدولة الروسية وهيبتها الدولية، والتعامل يجب أن يكون على أساس التكافؤ، وعدم السماح بالنيل من مكانة روسيا وهيبتها، فضلاً عن احترام علاقاتها وروابطها مع دول الجوار القريب، وان روسيا الاتحادية على استعداد لاستخدام كل الوسائل من أجل الحفاظ على علاقات متكافئة مع الولايات المتحدة حتى لو أدى ذلك الى تخفيض مستوى التعاون بينهما في المستقبل.

في ضوء ما تقدم، ومن خلال استعراضنا للمحفزات والفرص الدافعة نحو التعاون في العلاقات الأميركية الروسية، فضلاً عن استعراضنا للقيود والكوابح التي تحد من التعاون في هذه العلاقة، نستنتج بان إمكانية هذا المشهد ضئيلة، وتقتصر على جوانب محددة في العلاقات الأميركية الروسية، وذلك لأن جوانب التوتر والتنافس هي اكبر من جوانب التعاون في هذه العلاقة.

أخيراً، فإنه من خلال استعراض المراكز ذات التأثير المستقبلي على العلاقات الأميركية الروسية، فضلاً عن تقسيمهما على شكل مشاهد، اتاحت لنا فرصة استشراف مستقبل العلاقات الأميركية الروسية، إذ تم تقسيم المشاهد إلى ثلاثة، أولها يختص بمشهد الصراع في العلاقات الأميركية الروسية، إما الثاني فيختص بمشهد التنافس في العلاقات الأميركية الروسية، على حين يختص الثالث بختص بمشهد التعاون في هذه العلاقة.

وبوسعنا القول إن المشهد الأول والمشهد الثاني هي أكثر المشاهد ترجيحاً، وذلك لأنه يتوافق مع واقع العلاقات الأميركية الروسية، وأن الصراع والتنافس هو

السمة المميزة لهذه العلاقة لمدة طويلة من الزمن. اما فيما يخص المشهد الثالث فهو ابعد المشاهد الى التحقق، بل إنه يقتصر على مجالات محدودة جداً من التعاون بين الطرفين. ولذلك فان مستقبل العلاقات الأميركية الروسية يتميز بطابعه المعقد والمركب، كما انه يتوزع بين ثلاثة مستويات: هي الصراع والتنافس والتعاون، ولكل مستوى فرصه التي ترفع من درجته وكوابحه التي تعيقه من التحقق، ولذلك فان مستقبل العلاقات الأميركية الروسية هو مزيج من الصراع والتنافس والتعاون مع غلبة مستوى التوتر والتنافس على مستوى التعاون، وكل ذلك سيرتبط بالمكانة الواقعية للدولتين في النظام الدولي، ومدى تقدمها او تراجعها في المستقبل وهيكلية النظام الدولي أيضاً.

هوامش الفصل الرابع

- (1) نقلاً عن: ياسر عبد الرزاق وهيب عسكر، مستقبل الأمن الإقليمي في آسيا - الباسفيك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2007، ص175.
- (2) وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات المستقبلية، عمان، 2002، ص13.
- (3) براهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص23.
- (4) محمود عبد الفضيل، الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل (نظرة تقويمية)، مجلة عالم الفكر، العدد 4، بيروت، 1988، ص52.
- (5) محمد فوزي الجبر - الفكر العربي المعاصر وإشكالية علم المستقبل، مجلة الفكر الباسي، العدد 17، اتحاد الكتاب العرب - دمشق، 2002، ص2.
- (6) ينظر: الصراع، عبر شبكة المعلومات الدولية: ينظر: الصراع، عبر شبكة المعلومات الدولية: http://www.mokatel.com/mokatel/data/behoth/mnfsia/seraa15/mokatel1_3_2ht
- (7) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص63.
- (8) عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص30.
- (9) إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والياسة الدولية/المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1979، ص99.
- (10) عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص38.
- (11) روبرت غلبلين، مصدر سبق ذكره، ص52 - 53.
- (12) For more information see: Michael Lind, The American way of strategy, Oxford University Press, New York 2006, p.p 4 - 9.
- (13) See: Joseph Frankel, International Politics, Conflict and harmony, Penguin Press, London, 1969, p.43.
- (14) For more information see: Avery Goldstein, Rising to the challenge: China's grand strategy and international security, Stanford University Press, Stanford, California, 2005, p.p 11 - 21.
- (15) لعزبد من التفاصيل: قارن مع: خلدون ناجي معروف، جوانب أساسية من المصالح الحيوية الأميركية في المنطقة العربية، مجلة قضايا سياسية، العدد2، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2002، ص ص87 - 88.

- (16) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار الشروق، عمان، 2004، ص 328.
- See: Patrick J. Buchanan, Who's in Charge of Russia Policy?, December 29, 2004, (17) [http:// antiwar com/](http://antiwar.com/).
- Kari Luhtto, Energy in Russia's foreign policy, Electronic Publications of Pan-European Institute 10/2010, p.8.
- See: Marshall J. Goldman, petrostate (putin, power, and the new Russia) Oxford (19) University press, New York, 2008, p.p. 170 - 171.
- See: Jonathan Stern, The new security environment for European gas: worsening (20) geopolitics and increasing global competition for LNG, Edited by Francois Leveque, In Security of Energy Supply in Europe Natural Gas, Nuclear and Hydrogen, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2010, p.82.
- (21) نورحان الشيخ، العلاقات الأمريكية - الروسية: تفاحات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 18.
- (22) يطر: إتمام محمد العامري، المخاوف الأمريكية من تآامي القوة العسكرية الصينية أوراق دولية، العدد 169، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008، ص 10.
- (23) لمزيد من التفاصيل ينظر: اندريه كيسلياكوف، تعاون روسيا والصين في ارتياد الفضاء، وكالة نوفوستي: <http://www.ru4arub.ru/cp/eng.php?id>
- (24) ينظر. هنري كيسجر، هل تحتاج الولايات المتحدة الى سياسة خارجية، مصدر سبق ذكره، ص 112.
- For more information see: Alexei Bogaturov, «International Relations in (25) CentralUEastern Asia: Geopolitical Challenges and Prospects for Political Cooperation», Report of the Brookings Institution Center for Northeast Asian Policy Studies, Jun, 2004: p.p 1 - 9.
- (26) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 318 - 319.
- (27) نورحان الشيخ، روسيا الشريك الطبيعي للصين، محلة السياسة الدولية، العدد 138، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2011، ص 95.
- The SIPRI Military Expenditure Databasekk, Stockholm International Peace (28) Research Institute 2011: <http://www.sipri.org/>.
- For more infonnation see: Avery Goldstein, Rising to the challenge: China's grand (29) strategy and international security Stanford University Press - Stanford, California, 2005, p.11.
- (30) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 318 - 319.

Claire Taylor, Russia's military posture. International Affairs And Defense section, (31) HOUSE OF COMMONS LIBRARY, 2009, p49.

See: http://news.xinhuanet.com/english/2008-04/04/content_7920815.htm. (32)

Rokas Grajauskas, What is new in Russia's 2009 national security strategy? Centre (33) for Eastern Geopolitical Studies, Eastern Pulse 6 (21). 25 June 2009, p.2.

(34) نقلا عن: زياد عبد الوهاب النعيمي، العلاقات الروسية الأميركية ملامح أولية... لحرب باردة، عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://pulpit.alwatanvoice.com/index.html>.

(35) ريفغيو برجسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الإيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص 118.

(36) السيد أمين شلي، العلاقات الأميركية - الروسية... إلى أين... وجهة نظر صينية، مجلة السياسة الدولية، العدد 171، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2008، ص 191، 192.

See: Jeffrey Mankoff, Vladimir Putin and the Re-Emergence of Russian Foreign (37) Policy, Yale University. Department of History, 2006, p.13.

See: Thorsten Nestmann, US-Russia economic relations: Room for improvement - (38) but do not expect too much. Deutsche Bank Research, International topics, July 6, 2009, p.p1 - 8.

(39) ريفغيو برجسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، مصدر سبق ذكره، ص 118.

Oxford Advanced learner's Dictionary, seven edition, oxford university press, 2005, (40) p 307.

(41) ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://www.moqatel.com/openshare/intro.html>

(42) كاظم هاشم النعمة، الوجيز في الاستراتيجية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1988، ص 86.

(43) عاطف عبد الحميد، استعادة روسيا مكانه القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية، مصدر سبق ذكره، ص 118 - 119.

See: www.almotamar.net/news58778.htm. (44)

(45) لعزید من التفاصيل ينظر: عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانه القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية، مصدر سبق ذكره، ص 124 - 128.

See: Ksenia Yudaeva, Should Russia Play Economic Catch-Up Games?, «Russia in (46) Global Affairs». NO4, October - December 2004.

Ekaterina Stepanov, Russia's Middle East Policy Old Divisions or New?, Institute (47) of World Economy and International Relations, Moscow, PONARS Policy Memo No. 429, p.p 2 - 3.

- (48) لمريد من التفاصيل ينظر: عطار عوض عبد الحميد، مستقبل منظومة التعاون الاقليمي لدول جنوب شرق اسيا لتعزيز مكانتها في البيئة الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المهري، كلية العلوم السياسية، 2009، ص ص 96 - 98.
- (49) جوزيف س. ناي، ج. ر. حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة، للقوة الأميركية، ترجمة عبد القادر عثمان، مركز الكتب الأردني، عمان، 1991، ص 226.
- (50) نغلا عن: نعم العمار، الهيمنة بين ظاهرة التجديد ومستدعيات التدرج، أوراق استراتيجة، العدد 109، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 3.
- (51) علي حسين باكير، النظام الدولي والقوى العالمية، عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://www.maktoobblog.com/>.
- (52) ينظر: عامر هاشم عواد، النظام المالي الأمريكي في غرفة العايبة المركزية، أوراق دولية، العدد 169، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008، ص ص 13 - 16.
- (53) See Cover story, Effects of the Economic Crisis on Eurasia, The Woodrow Wilson International Center for <http://www.wilsoncenter.org/index.cfm>.
- (54) See: Anel Cohen, and Richard Ericson, Russia's Economic Crisis and U.S. - Russia Relations: Troubled Times Ahead, Published on November 2, 2009, <http://www.heritage.org/>.
- (55) عادل عبد الحمزة نجيل البديوي مصدر سبق ذكره، ص ص 276 - 277.
- (56) See: Matthes Buhbe, The Main Features of a German Strategy towards Russia, Friedrich-Ebert-Stiftung, Berlin 2007, p.p. 2 - 4.
- (57) ينظر: طام عبد الواحد الجاسور، تأثيرات 11 أيلول في السياسة العالمية: بداية الإرهاب الغارق، مجلة بيت الحكمة، العدد 44، بيت الحكمة، بغداد، 2007، ص 113.
- (58) ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- (59) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية - الأورو اطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة لاستراتيجة، مصدر سبق ذكره، ص 48.
- (60) ينظر: عمرو عبد الحاطي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأميركية، مصدر سبق ذكره، ص 203.
- (61) نورهان الشيخ، العلاقات الأميركية - الروسية: تفاهات تكتيكية في إطار تناقضات إستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 21.
- (62) نغلا عن: بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأميركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 60.
- (63) لمزيد من التفاصيل: محمد منير زهران، التوعية بمخاطر الانتشار النووي: دور منظمات المجتمع المدني مجلة السياسية الدولية، العدد 168، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص ص 48 - 49.

- (64) لمزيد من التفاصيل: نبيل محمد سليم، تداعيات أحداث 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأميركية وانعكاسها على العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد 2، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، 2002، ص 65 - 70.
- (65) عمر عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص 205.
- (66) نورهان لشب، العلاقات الأميركية - الروسية تفاهات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 29 - 30.
- (67) ينظر: سيم كاطع علي، مصدر سبق ذكره، ص 169. وكذلك: حسين علاوي خليفة، الاستراتيجية الأميركية في آسيا - الباسيفيك في القرن الحادي والعشرين: دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليردين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2007، ص 133 - 132.
- (68) شلاً ع: زيفينو بريجنسكي، رفعة الشطرنج العظمى: التفوق الأميركي وضروراته الجيوسياسية الملحة، مصدر سبق ذكره، ص 111 - 112.
- (69) <http://arabic.ri.com/>.
- (70) عبي وجهه محجوب، اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية في القرن الحادي والعشرون والنظام الدولي الجديد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة نهرين، كلية العلوم السياسية، 2009، ص 181.
- (71) نورهان لشب، العلاقات الأميركية الروسية: تفاهات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 36.
- (72) زيفينو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، مصدر سبق ذكره، ص 119.
- (73) See: U.S. NATIONAL SECURITY STRATEGY: A NEW ERA, An Electronic Journal of the U.S. Department of State, VOLUME 7, NUMBER 4.
- (74) ينظر: هشام بنونس، عشر سنوات على نهاية التاريخ، مجلة شؤون الأوسط، العدد (11) مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2001، ص 189.
- (75) محمد معدي، الجواب في التفكير الاستراتيجي الأميركي نموذج أطروحة ((صدام الحضارات))، مجلة المستقبل العربي العدد 236، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 64.
- (76) ينظر: أحمد فاروق عبد العظيم، سياسة القوة في المشروع الأميركي للنظام الدولي، مجلة السياسة لدولية، العدد 143، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 25.
- (77) ينظر: فكري نامق عبد الفلاح العاني، الولايات المتحدة الأميركية والازهاب: دراسة سياسية - قانونية، مجلة قضايا سياسية، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2002، ص 53.
- (78) See: the National Security Strategy of the Russian Federation up to 2020, 10 May 2009: <http://www.scrf.gov.ru/news/437.html>

الخاتمة

من خلال دراستنا للعلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة إلى الآن (2012) يمكن القول ان العلاقات الأميركية الروسية علاقات معقدة، متعددة لجوانب، ومتفاعلة بشكل كبير، وأن العلاقة بين الدولتين ترك أثرها بشكل فاعل ومؤثر في السياسة الدولية نظراً لاختلاف الرؤية الاستراتيجية للدولتين تجاه بعضهما البعض وكذلك تجاه الشؤون الدولية. كما أن تطور العلاقات الأميركية الروسية منذ الحرب العالمية الثانية إلى الآن (2012) يؤكد أن هذه العلاقة تتسم بالشد والجذب تبعاً لطبيعة موقع كل دولة في النظام الدولي، فالتوازن في مكاتهما خلال حقبة الحرب الباردة جعل العلاقات الأميركية السوفيتية تتسم بالتوتر والتصعيد، في حين ان تفكك الاتحاد السوفيتي و بروز روسيا الاتحادية وتراجع مكانة هذا الكيان في النظام الدولي دفع بالعلاقات الأميركية الروسية إلى التعاون خلال حقبة التسعينيات، وبفعل تنامي مكانة روسيا الاتحادية في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بدأت هذه العلاقة بالاتجاه نحو التوتر، بل إن بعض المختصين ذهب إلى القول بأن هناك مؤشرات لبوادر حرب باردة جديدة.

إن العلاقات الأميركية الروسية تقوم على مجموعة من المقومات أهمها المقومات السياسية والاقتصادية والعسكرية، إذ إن هذه المقومات هي نتيجة العلاقة التفاعلية بين الدولتين، فالمقومات السياسية ترك أثرها بشكل فاعل في هذه

العلاقة التفاعلية، وذلك لكون أن السياسة متغيرة بطبيعتها، وأنها تتغير بتغير المدخلات والمخرجات لكلتا الدولتين. إن هناك تبايناً واضحاً في طريقة تعامل الدولتين مع مرتكزات المقومات السياسية، إذ إن بعض هذه المرتكزات يدفع بالعلاقات الأميركية الروسية إلى درجة من التوتر والصراع كما هو الحال مع توسيع حلف شمال الأطلسي، بل إلى الصراع الشديد كالحرب الروسية الجورجية، وأن بعض المرتكزات يتضح فيها التعاون الملهل كما هو الحال في الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل إن هناك من المرتكزات السياسية التي تأخذ بالعلاقات الأميركية الروسية إلى التعاون الكامل كما في أحداث 2001/9/11 والحرب على (الإرهاب). أما فيما يتعلق بتوسيع حلف شمال الأطلسي فقد مر بعدة مراحل، فالمرحلة الأولى من عملية التوسيع ونتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي لم تجابه برفض روسيا الاتحادية، إلا أنه بعد خروج روسيا الاتحادية من أزماتها واستعادة مكانتها الدولية بشكل متدرج لجأت إلى الوقوف بحزم ضد محاولات ضم الدول المجاورة لها إلى حلف شمال الأطلسي مثل جورجيا. فقد عاقبت روسيا الاتحادية جورجيا في 2008/8/8، كما أن هذه العقوبة لم تكن موجهة ضد جورجيا وحدها، بل كانت موجهة ضد كل الدول المجاورة لها والتي لديها الرغبة للانضمام إلى الحلف، علاوة على الولايات المتحدة الأميركية. ولذلك فإن ضم دول أخرى إلى حلف الناتو في المستقبل يجب أن يكون بموافقة ضمنية من روسيا الاتحادية، وإن ذلك يتناسب تناسباً طردياً مع مكانتها في النظام الدولي. وأن متغير الحرب على (الإرهاب) شهد في بداية وقوعه 2001/9/11، تعاوناً على مستوى عال بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية، إلا أن مجموعة من المتغيرات الإقليمية والدولية (احتلال العراق وتواجد القوات العسكرية الأميركية في آسيا الوسطى) دفع روسيا الاتحادية إلى إعادة النظر في موقفها المؤيد بشكل كامل للولايات المتحدة في حربها على (الإرهاب) وإظهار بعض التحفظات، بل الاعتراض على سياسات الولايات المتحدة الأميركية في هذا المجال، والدعوة إلى أن تكون هذه المسألة خاضعة لإرادة المجتمع الدولي وبعلم الأمم المتحدة.

ولاشك في أن الولايات المتحدة الأميركية تحاول فرض أنموذجها في

الديمقراطية وحقوق الإنسان على معظم دول العالم، وتقديم هذه المعايير على أنها الشكل النهائي لتطور البشرية بل نهاية التاريخ، وإذا كانت روسيا الاتحادية قد تبنّت هذه المعايير على وفق الرؤية الأميركية خلال عقد التسعينيات، فإنه في العقد الأول من القرن لواحد والعشرين بدأت المسألة بالتضاؤل، إذ إن نمو دور ومكانة روسيا الاتحادية يتناسب تناسباً عكسياً مع مطالبة الولايات المتحدة لروسيا الاتحادية بتبني هذه المعايير وذلك لكون أن الولايات المتحدة دولة عظمى، ولها تأثير كبير في المؤسسات الدولية.

وتعد الحرب الروسية الجورجية من أبرز المتغيرات في العلاقات الروسية الأميركية، فمن خلال هذه الحرب استطاعت روسيا الاتحادية أن توجه رسالة قوية لا لبس فيها إلى العالم الغربي، مفادها أن لروسيا الاتحادية مكانتها في النظام الدولي، بل إن على الغرب أن يحترم هذه المكانة، وعدم الإقدام على أي عمل من شأنه الإصرار بالأمن القومي الروسي، وعدم الاقتراب من حزامها الأمني، وإذا ما فعلت ذلك أية دولة مجاورة لروسيا الاتحادية وترتبط بعلاقات تعاون مع الولايات المتحدة، فإنها ستلقى مصير جورجيا، ولذلك ينبغي على الدول المجاورة وغير المجاورة أن تحترم مكانتها وهيبتها. وكذلك أظهرت الحرب محدودية قدرة الولايات المتحدة على مساعدة حلفائها، بل أصبحت الدول (المجاورة لروسيا الاتحادية) تنظر إلى الولايات المتحدة نظرة مشكوك فيها، في ضوء محدودية الدعم الأميركي لها. وبالمقابل أدركت الولايات المتحدة أن العمل على ضم دول لها علاقات توتر مع روسيا الاتحادية سوف يؤدي إلى حدوث صراع مستقبلي معها.

علاوة على ما تقدم أن التفاعل بين الاقتصاد والسياسة يترك أثره بشكل فاعل في العلاقات الدولية بوجه عام والعلاقات الأميركية الروسية بشكل خاص. وإذا كان التباين يتضح في مرتكزات المقومات السياسية فإن ذلك يتضح أيضاً في مرتكز المقومات الاقتصادية، فالتبادل التجاري بين الدولتين يتسم بالتذبذب وأنه يميل لصالح روسيا الاتحادية على حساب الولايات المتحدة الأميركية، بمعنى أن نسبة ما تصدره روسيا الاتحادية إلى الولايات المتحدة أكبر مما تصدره الولايات المتحدة إلى

روسيا الاتحادية ومن ثم فإن درجة اعتماد روسيا الاتحادية على الولايات المتحدة هي أكبر من درجة اعتماد الولايات المتحدة على روسيا الاتحادية. وعند مقارنة نسبة التبادل التجاري لروسيا الاتحادية مع دول العالم الأخرى فإن التبادل يكون ضعيفا مع الولايات المتحدة مقارنة مع الدول الأخرى. لقد أصبحت مسألة (أمن الطاقة) من المراكز المهمة في العلاقات الدولية بشكل عام، والعلاقات الأميركية الروسية بشكل خاص، نظرا لما تتمتع به روسيا الاتحادية من قوة ونفوذ في مجال الطاقة، وأن روسيا الاتحادية تهيمن على تصدير الطاقة من دول آسيا الوسطى، وبالعقابيل تعد الولايات المتحدة من أكبر الدول المستوردة للطاقة، وعليه تخشى الولايات المتحدة أن تستخدم روسيا الاتحادية هذه المسألة أداة للترغيب والترهيب بل والإجترار السياسي تجاه الدول التي تتمتع بعلاقات وطيدة مع الولايات المتحدة، ولذلك تحاول الولايات المتحدة إعاقة انضمام روسيا الاتحادية إلى منظمة التجارة العالمية، لكي لا يتاح لها تحديد السعر الذي تراه مناسباً دون التقيد بالأسعار العالمية للطاقة. فالولايات المتحدة تملك مفتاح السيطرة على منظمة التجارة العالمية التي تمثل الإطار التجاري الدولي العام، وبما أن روسيا الاتحادية تحاول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فإن انضمامها تحول إلى مرتكز للمساومة السياسية والاقتصادية في العلاقات الأميركية الروسية.

وبما انه لا يمكن فصل القدرات العسكرية للدول عن سياستها الخارجية فإن لمرتكز المقومات العسكرية في العلاقات الأميركية الروسية أثره الواضح في سير هذه العلاقة، فحصول الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري، كما ان حصول الاستقرار المشفوع بتعاون مهلهل خلال حقبة التسعينيات أنتج تراجعاً في الإنفاق العسكري للدولتين وبشكل مضطرب، وبعد أحداث 2001/9/11 ازداد الإنفاق العسكري بشكل كبير، كما ان الدولتين تحولان تعزيز مكاتهما العسكرية في العالم من خلال تجاره السلاح أو التواجد بصيغة قواعد عسكرية في بعض الدول ذات الأهمية الاستراتيجية مع الأطراف الدولية الأخرى.

وتعد تجارة السلاح من المسائل المهمة لكلتا الدولتين، نظرا لما تمثله هذه الصادرات من عوائد بالغة الأهمية على القدرة الاقتصادية للدولتين، فإن التنافس بينهما على السوق العالمية للسلاح كان ولا يزال وسيبقى من مرتكزات التنافس المهمة في العلاقات الأميركية الروسية، إذ تتنافس الدولتان بعضهما مع بعض من أجل الحصول على نطاق أوسع لصادراتها من الأسلحة إلى الدول الأخرى.

وعلى الرغم من كل مرتكزات الصراع والتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال حقبة الحرب الباردة وبين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بعد الحرب الباردة فإن ذلك لم يدفع بالدولتين إلى استخدام السلاح النووي أحدهما ضد الآخر، وأن ذلك لم يمنع من عقد العديد من الاتفاقيات الإستراتيجية الثنائية، إذ شكلت هذه الاتفاقيات أساس التوازن الاستراتيجي بينهما خلال مدة طويلة من الزمن، بل كان اخرها معاهدة ستارت الجديدة (2010) التي تضمنت تخفيض (30%) من قدرتهما الإستراتيجية للأسلحة النووية. إن احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان، فضلا عن التواجد العسكري الأميركي في دول آسيا الوسطى نتيجة أحداث 2001/9/11، وما تبعها من مساندة روسية للولايات المتحدة، كل ذلك اوجد وضعاً إستراتيجياً على درجة عالية من الأهمية، بل إنه مثل وسوف يمثل نقطة تجاذب كبيرة في العلاقات الروسية الأميركية. فضلاً عن ذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل يمثل الهاجس الأكبر للقوى النووية الكبرى، وتحديد روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، وقد عملت الدولتان على وضع أطر للتعاون فيما بينهما من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المجتمع الدولي، فبعد انتهاء الحرب الباردة تركز الجهد على تفكيك هذه الأسلحة المتواجدة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وبعد 2001/9/11، طرحت مسألة (الإرهاب النووي) وكذلك قضية سعي بعض (الدول المارقة) أو الجماعات المسلحة، إلى امتلاك السلاح النووي، إن ذلك كله قد شكل أحد أبرز مرتكزات التفاعل فيما بينهما نتيجة المصلحة المشتركة. وكذلك أثار سباق التسلح قضية الإتفاق العسكري الذي يعد احد المؤشرات الرئيسة في التعرف على توجه الدولة، بمعنى أن العلاقة بين التسلح والإتفاق العسكري الأميركي والروسي شهد انخفاصاً ملحوظاً خلال حقبة التسعينيات، إلا أنه في بداية

القرن الواحد والعشرين شهد ارتفاعاً ملحوظاً وبصورة مضطربة على وفق سلم تصاعدي لكلا البلدين. وعلى الرغم من ذلك فإن الإنفاق العسكري الروسي لا يمكن مقارنته بمستوى الإنفاق العسكري الأمريكي الكبير. ولذلك فإن عدداً كبيراً من مقومات العلاقات الأميركية الروسية يؤثر سلباً في علاقتهما، بل يدفع الى الصراع والتنافس بينهما على حساب جوانب التعاون.

وهناك مجموعة من القضايا الدولية الرئيسة (إستراتيجية دولية، سياسة دولية، اقتصادية دولية) التي تؤثر في العلاقات الأميركية الروسية بشكل كبير، بل تؤثر في طبيعة هذه العلاقة، وتختلف رؤية كل من الدولتين تجاه هذه القضية الدولية أو تلك، فمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي بوصفه قضية إستراتيجية دولية تمثل قمة التوتر والصراع بينهما لأن ذلك يتعلق بالأمن القومي للدولتين، وهي مسألة في غاية الأهمية لأي دولة. على حين نجد أن قضية البرنامج النووي الإيراني بوصفها قضية سياسية دولية تمثل قمة المساومة بين الدولتين مع اتفاقهما الضمني على عدم السماح لإيران بامتلاك السلاح النووي لما يمثله ذلك من تحدي للدولتين. بالمقابل فإن القضية الاقتصادية الدولية المتمثلة في (منطقة بحر قزوين) تمثل إحدى قضايا التنافس في العلاقات الأميركية الروسية، إذ تعد هذه المنطقة الاقتصادية الإستراتيجية مهمة في العلاقات الدولية بشكل عام والعلاقات الأميركية الروسية بشكل خاص لكونها أصبحت تعد في الأدبيات السياسية الدولية بأنها (الخليج العربي رقم 2)، نظراً لاحتياطياتها النفطية الهائلة، ولذلك تسعى الدولتان إلى ضمان تواجدهما في هذه المنطقة سواء بصيغة استثمار اقتصادي أو تعزيز الروابط الاقتصادية مع دول المنطقة عن طريق الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية، بل يصل الأمر إلى التواجد العسكري المباشر في بعض دول آسيا الوسطى. إن اختبار نتائج الفصل الثاني في هذه القضايا أثبت أن العلاقات الأميركية الروسية يغلب عليها جانب الصراع والتنافس على جانب التعاون.

ويمكن القول إن قدرة الولايات المتحدة الأميركية في التحكم بتفاعلات النظام الدولي أصبحت موضع شك، فالأزمات التي تعصف بالعالم أكبر من قدرة أي دولة

على حلها منفردة حتى وان كانت دولة عظمى على وفق المعايير الأكاديمية، وبالمقابل يشهد النظام الدولي بزوغ قوى دولية أخرى مثل روسيا الاتحادية والصين واليابان والهند والبرازيل وغيرها من الوحدات الدولية التي يمكن ان تؤدي دورا فاعلا في النظام الدولي المستقبلي، ولذلك سيشهد النظام الدولي روسيا اتحادية فاعلة في النظام الدولي اما بشكل منفرد أو بشكل كتلات دولية بالتحالف مع قوى دولية أخرى أهمها الصين، وكل ذلك يدفع بإبراز حقيقة جوهرية وهي إن النظام الدولي القادم هو نظام دولي متعدد الأقطاب ينهي الانفراد الأميري بالنظام الدولي.

وخلاصة لما تقدم أن مستقبل العلاقات الروسية الأميركية يمتاز بطابعه المركب والمعقد، ففي بعض الجوانب يؤثر التوتر والصراع في جانب آخر من جوانب هذه العلاقة على الجوانب الأخرى، فعندما تثار قضية مشروع الدرع الصاروخي الأميركي فإن ذلك ينعكس على مجمل القضايا الدولية بين الدولتين ومن ناحية أخرى، فإن الخلاف في جانب من جوانب هذه العلاقة لا يؤثر على الجوانب الأخرى، فعلى الرغم من المطالبات الأميركية والغربية بضرورة تبني الديمقراطية على الطريقة الغربية ورفض روسيا الاتحادية ذلك، فإن ذلك لم ينعكس على جوانب العلاقة الأخرى. وأن مستوى التوتر والتنافس والتعاون يختلف باختلاف الدوائر الجغرافية الدولية (الجوار القريب ودول الشرق الأوسط وأوروبا وبقية مناطق العالم)، وأنه يختلف باختلاف المسائل التي تمثل تفاعلا أساسيا بين الدولتين، فنشر الدرع الصاروخي الأميركي يختلف عن التعاون في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولذلك يتوزع مستقبل العلاقات الأميركية الروسية بين ثلاثة مستويات (الصراع والتنافس والتعاون) ولكل مستوى فرصة التي ترفع من درجة تحقيقه وكوابحه التي تعيقه من التحقيق، ولذلك فمستقبل العلاقات الأميركية الروسية، وبناء على مجمل المعطيات العلمية المذكورة سابقاً هو مزيج من الصراع والتنافس والتعاون مع غلبة مستوى الصراع والتنافس على مستوى التعاون في العلاقات الأميركية الروسية، وأنه مرتبط بالمكانة الواقعية للدولتين في النظام الدولي ومدى تقدمها وتراجعها في المستقبل.

العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة

في الحديث عن عهد "إيدو" قوة دولية. أخرى غير الولايات المتحدة الأميركية
تتمثل في أمريكا التي جمعت نمطاً للاتحاد السوفيتي. وتعدّ لتجاوز إلى لحظه
تدولي. ومن بين أكثر القوى التي تحتاج لاحتلال هذه القضية هي روسيا الاتحادية.
بوصفها قوة دولية. مساعدة ومقدمة. ذلك لأن الأوضاع الجديدة في روسيا
الاتحادية. والتي تجعلها تتجه نحو المضيء حيث سبوز الدور السياسي والاقتصادي
تتقوى عرقلة. ومكسبها. يمكن أن يجمعها على أساسه على الصعيد العالمي
وزيد. يمكن أن يعملاً معقلاً. لسياسات الاتحادية. تأثير لواقع. على الصعيد العالمي
في تلك الحالات. في روسيا الاتحادية. بوصفها قوة دولية. ذات تأثير وعمود على
الصعيد العالمي. من ذلك قوى دولية. مثل الصين واليابان والهند. التي تجاوز
بعضها التأثير الإقليمي إلى التأثير الدولي. وبعضها الآخر في مرحلة التحوّل. وأنّه
تستكمل عوامل العودة. فيها. مثلاً. هو لحال مع روسيا الاتحادية.

